



Pro

Princeton University Library



32101 073529016

Congress

m

Vol. 3

71-961390

(vd 3)



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

الحركة الوطنية الجزائرية

١٩٣٠ - ١٩٤٥

الجزء الثالث

الدكتور أبو القاسم سعد الله

١٩٧٧

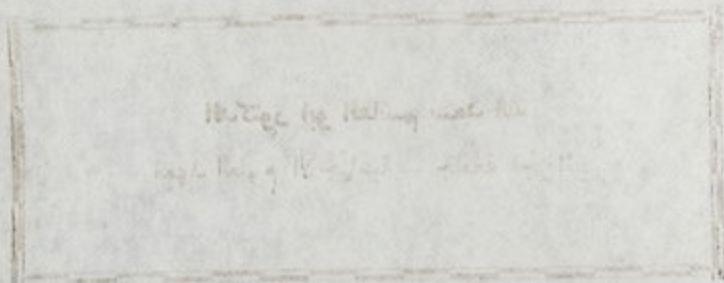
Sa'd Allāh, Abū al-ḡāsim

الحركة الوطنية الجزائرية

١٩٤٥ - ١٩٣٠

الجزء الثالث

(الطبعة الثانية منقحة)



(Arab)

DT294

.5

.S 22

1977

Juz 3

شالشاغينا والاشغينا

٥٣٨١ - ٦٨١

شالشاغينا

(تتمت حياتها شالشاغينا)

الدكتور ابو الفاسم سعد الله

معهد العلوم الاجتماعية - جامعة الجزائر



المجلة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

الحركة الوطنية الجزائرية

١٩٣٠ - ١٩٤٥

الجزء الثالث

(الطبعة الثانية منقحة)

الدكتور أبو القاسم سعد الله

١٩٧٧



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

تین تانجنا آیتینلک ما ایتدی مجزایا

۵۳۶۱ - ۶۶۱

شالک اؤلجه

(تاملان حقیقتا حقیقتا)

مقدمة الطبعة الثانية

نفذت الطبعة الأولى من هذا الجزء في أقل من عام ولذلك لم نستطع أن نفى بما نبهنا عليه في مقدمة الطبعة الأولى من مشاريع ، فما تزال النقط المشار إليها هناك غير مستكملة ، كما أن الفترة من إلى ٥٤ ماتزال غير مدروسة ، وبالإضافة إلى قصر المدة بين الطبعتين فإن عملي المستمر لإنجاز كتابي « تاريخ الجزائر الثقافي » والأبحاث الصغيرة المتخصصة جعل إكمال هذا الجزء من الحركة الوطنية مستحيلا في الوقت الراهن .

ورغم ذلك فقد تمكنت من تنقيحه وأبديت فيه وأعدت ، مستفيداً من قراءاتي المستمرة حول الموضوع ومن نقد واقترحات الأصدقاء ، وهكذا أضفت فقرة إلى الفصل الرابع وصححت بعض الأخطاء في الفصل الخامس أرشدني إليها السيد محمد قنانش مشكوراً ، كما نهت في الهامش على مصادر جديدة ، استفدت منها في التنقيح ، مثل دراسة السيدة جانيت زاغورا (بالانكليزية) عن حزب الشعب وزعمائه ، ودراسة السيد صالح مثلوثي (بالفرنسية) عن المصالية ، وكتاب السيد محمد حربي (بالفرنسية) عن أصول جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، وكتاب السيد جاك جيركي (بالفرنسية) عن الحزب الشيوعي والثورة الوطنية الجزائرية ، وبحث السيد شار رويبر أجرون (بالفرنسية) عن فرحات عباس والتطور السياسي للجزائر خلال الحرب العالمية الثانية . وغير ذلك من الأبحاث والدراسات والآراء التي استفدت منها منذ ظهور الطبعة الأولى وجميعها تدل على أن البحث العلمي في تقدم مستمر وأن جهد الإنسان مهما كان قويا ومعززا لا يمكنه الإحاطة بكل شيء وملاحقة التطورات بدون عثرات ، ولا سيما إذا كان الموضوع حديثا بل معاصراً كالموضوع الذي يعالجه هذا الجزء .

وفي الأخير أود أن أشكر جميع الذين استقبلوا هذا الكتاب عند ظهوره بالتعريف والتنويه ، أو النقد والتوجيه ، وعساني أن أكون بأعادة طبعه قد عممت فائدته وبتنقيحه قد استفدت من اقتراحاتهم وخدمة الحقيقة التي هي ضالتنا جميعا .

أبو القاسم سعد الله
معهد العلوم الاجتماعية - جامعة الجزائر

القاهرة ٣ أبريل ١٩٧٦ م .

مقدمة الطبعة الأولى

هذا الكتاب هو مشروع الجزء الثالث من سلسلة الحركة الوطنية الجزائرية . وهو يغطي الفترة الواقعة بين سنوات ١٩٣٠ و ١٩٤٥ ، والواقع أن التصميم الأول الذي كنت قد وضعته لهذه الحركة منذ بداية الستينات يتوزع كما يلي :

- الجزء الأول من سنة ١٨٣٠ إلى سنة ١٩٠٠ .
- الجزء الثاني من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٣٠ .
- الجزء الثالث من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٥٤ .
- الجزء الرابع من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٦٢ .

و كنت عندئذ قد جمعت مادة هامة للفترات الأربع ، ولكن التزامى باعداد الدكتوراه جعلني أركز على الفترة الثانية للأسباب التي ذكرتها في مقدمة الجزء المطبوع ^(١) . وبذلك ظلت المادة التي تغطي السنوات الواقعة بين ١٩٣٠ و ١٩٤٥ مجمدة ، وقد انشغلت بعد ذلك بأعمال أخرى في تاريخ الجزائر الثقافي والدراسات الجزئية ، منتظراً الفرصة أن تحين لكي أستأنف العمل في بقية أجزاء الموضوع .

وعندما وصلتني دعوة معهد البحوث والدراسات العربية لإلقاء محاضرات على طلاب قسم البحوث والدراسات التاريخية عن الحركة الوطنية

(١) انظر كتابي الحركة الوطنية الجزائرية ، دار الآداب ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ١٩٠ .
صفحة ، هو ترجمة عن الإنكليزية للأطروحة التي تقدمت بها لنيل درجة الدكتوراه . في التاريخ من جامعة منيبوتا ، بالولايات المتحدة ، سنة ١٩٦٥ .

الجزائرية ، خطر لي أول مرة أن أحاضر في موضوع الجزء المطبوع (أى الثاني) ، ولكنى ترددت كثيراً في ذلك لأننى لا أميل إلى التدريس أو الكتابة في موضوع سبق لي نشره . وبعد تفكير ونظر في أوراق ومشاريعي العلمية عزمتم على كتابة محاضراتي في الفترة الواقعة بين ١٩٣٠ و ١٩٤٥ في شكل مشروع الجزء الثالث . ولم أستطع أن أنتهى بالكتاب إلى سنة ١٩٥٤ التى تمثل نهاية هذا الجزء لأن ما لدى من مراجع وبطاقات لا يفي في الوقت الراهن للكتابة عن الفترة المذكورة . وأتمنى أن تتاح لي الفرصة قريباً لإكمال مشروع هذا الجزء على النحو الذى يقتضيه البحث ويجعله قريباً في منحاه من الجزء المطبوع (١) . كما أتمنى أن يسعدنى الحظ بالقدرة على إكمال الجزء الأول الذى جمعت أيضاً كثيراً من مادته . أما الجزء الرابع أو مرحلة الثورة فأعتقد أن الوقت مازال لم يحن بعد لكتابتة كتابة علمية بعيدة عن المزالق ، ومع ذلك فأنى أتردد في جمع وثائقه ما وجدت إلى ذلك سيلا .

والواقع أن الكتابة التاريخية لا تخلو من المزالق حتى عند تناول الفترة السابقة للثورة . وأن بلداً كالجرائر تعرضت أحزابه إلى امتحانات ، وشخصياته إلى هزات ، ومفاهيمه إلى تعديلات جذرية لا يمكن كتابة تاريخه المعاصر بدون خطأ أو نخطئه . وكنت وما أزال أعتقد أن المؤرخ الحق يجب أن يترك للزمن يعمل عمله في الأحداث التاريخية قبل تناولها بالدرس والتحليل ، فالبعد الزمنى عنصر أساسى للوصول إلى الموضوعية المنشودة . والنظرة الزمنية القصيرة للمؤرخ ، ولاسيما إذا كانت من مواطن عاش الأحداث وشارك فيها ، ستزج به في متاهة التفسير الشخصى ، والحكم الذاتي .

(١) وردت على المؤلف دعوة من المعهد لإلقاء محاضرت فيه خلال سنة ١٩٧٥ ، في موضوع الحركة الوطنية الجزائرية ، فترة ١٩٤٥ - ١٩٥٤ .

غير أن هناك عوامل شجعتني على الكتابة في هذه الفترة رغم قربها
منا ومن ذلك :

١- أن الثورة الجزائرية قد وضعت حداً فاصلاً بين عهدين من
المفاهيم والرجال والأحزاب ، خلافاً للنظم السياسية الأخرى في بعض
البلاد العربية التي تواصلت فيها تقريباً نفس المفاهيم والرجال والأحزاب
التي كانت سائدة فيها قبل حركة الثورة أو الاستقلال . فقد برهنت الثورة
الجزائرية سنة ١٩٥٤ م على عدم صلاحية الأرضية التي قامت عليها مثلاً
حركة المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة ١٩٣٦ ، والبيان الجزائري سنة
١٩٤٣ ، والدستور الجزائري سنة ١٩٤٧ .

٢- أن الرجال الذين ساهموا في صياغة تلك المفاهيم قد إنسحبوا اليوم
من المسرح السياسي إما بالموت مثل ابن باديس ومصالي والعقبي والإبراهيمي
وسعدان والعمودي ، وإما بالسن مثل عباس وابن جلول وأوزقان .
ولو ظل هؤلاء وأمثالهم في الحكم أو في أماكن النفوذ والتأثير لصعب على
المؤرخ النفاذ إلى بعض الحقائق وأواجه صعوبة حتى في إصدار أحكامه .

٣- أن الأحزاب المذكورة في الكتاب قد انتهت بتشكيلاتها القديمة
منذ الثورة أيضاً . فثلا جهة التحرير التي احتكرت النضال المسلح ضد
الاستعمار الفرنسي قد جعل وجود الأحزاب السياسية القديمة لا معنى له ،
بل اعتبر استمرارها خيانة للثورة . وكون الأحزاب القديمة لم تلد بعد
الاستقلال هو أمر يساعد المؤرخ على البحث في موضوعه بدون ضغط
حزبي ، بالرغم من استمرار بعض الرواسب الحربية لدى الأفراد المعاصرين
أيضاً .

٤- أن الجزائريين قد تركوا للأجانب ، ولاسيما الفرنسيون ، يكتبون
تاريخهم . ومن الغرابة والعجب أن ينجح الجزائريون في تصفية الأستعمار

وآثاره من بلادهم ، بينما يعجزون حتى الآن عن وضع تاريخ شامل لها ، ولست أدري لماذا تصبح الأعمال الموجهة التي كتبها ، « مؤرخون » فرنسيون عن الجزائر مراجع تتسم بالموضوعية بينما توصف المحاولات التي يقوم بها أحياناً بعض الجزائريين باللاعلمية والتعصب الوطني والديني . فالجزائريون اليوم يعودون لمعرفة تاريخهم إلى كتابات الفرنسيين ، رغم اعترافهم في قرارة أنفسهم بأنها كتابات متحيزة وموجهة كما ذكرنا . ولا غرابة بعد ذلك أيضاً أن يعود العرب إلى هذه الكتابات عن الجزائر ويعتبرونها مصادر أساسية عن هذا البلد .

٥- أن هناك اتجاهاً جديداً في العالم يأخذ بكتابة التاريخ المعاصر القريب من المؤلف إذا توفرت وثائقه ، على أساس أن التاريخ لا يمكن أن يكتب دفعة واحدة أو يكتبه مؤرخ واحد ، وإنما هو عملية مستمرة يتناولها المؤرخون كل حسب رؤيته ووسائله ووثائقه وزمنه . وعلى هذا الأساس قام مؤرخون فرنسيون بكتابة تاريخ المقاومة الفرنسية ضد الألمان ودرسوا شخصياتها . وكتب مؤرخون سوفيات عهد ستالين ، وأرخ الأمريكيان عهد روزفلت وترومان . ووصل المؤرخون الإنكليز بتاريخهم إلى مشارف الستينات . فلماذا لا يؤرخ الجزائريون لفترة الأربعينات وبداية الخمسينات ؟ حقا إن المؤرخين الأوروبيين والأمريكيين تحميمهم قوانين ، وتشدهم تقاليد ، ويعززهم استقرار سياسي ، وهي جميعا خصائص قلما تتوفر لمؤرخي بلدان العالم الثالث التي تمتاز بالتقلب السياسي والتعرض للضغط والتوجيه وتفتقر إلى التقاليد العلمية والمنهجية . إن المؤرخ الأوروبي والأمريكي هو سيد نفسه وضميره وأدواته ، أما مؤرخ العالم الثالث فهو غالبا ما يكون عبد السلطة التي لا تكاد تثبت على حال .

غير أني أود أن أشير هنا إلى بعض الأمور التي لا بد من الإشارة إليها وهي :

(١) أن معظم مادة هذا الكتاب قد جمعت وسجلت على بطاقات أثناء وجودى بالولايات المتحدة الأمريكية .

(٢) أن هناك جوانب كان المخطط يشملها ولكن الوقت لم يكف لكتابتها وهى فصول عن موقف الأحزاب الفرنسية المختلفة من القضية الجزائرية خلال الفترة المدروسة ، وموقف الجزائريين من قضايا الوطن العربى خاصة والقضايا الدولية عامة ، والنشاط الثقافى وتصويره لخصائص الحركة الوطنية . كما أننى لم أتمكن من كتابة فصل عن الحزب الشيوعى الجزائرى لعدم توفر المادة له فى الوقت الراهن .

(٣) أن بناء الكتاب على الشكل الذى هو عليه الآن يعتبر مؤقتا وقابلا للتغيير منى اكتملت خطته ومواده المختلفة . ومع ذلك فقد أقمت هذا البناء على فصول رغم ما قد يبدو بينها من عدم الترابط أحيانا .

(٤) أن بعض الفصول قد كتبت فى الجزائر وبعضها كتبت فى القاهرة أثناء إقامة قصيرة كنت خلالها أعمل ليل نهار فى الفندق الذى نزلت به من أجل إنجازها فى الوقت المحدد . ولعل ذلك قد أثر على روح بعض الفصول فجعل أسلوبها يميل إلى العرض أكثر من التحليل .

(٥) لقد ألحقت بالكتاب بعض الملاحق التى رأيتها هامة لأنها من الوثائق الأساسية فى تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية وهى غير معروفة فى اللغة العربية حسب علمى ، وقد قمت بترجمتها بنفسى ، مع التنبيه على مصادرهما . كما وضعت قائمة مبوبة بالمصادر ، وهى لاتضم كل ما ورد فى التعليقات من كتب ونحوها . وعلى من يريد الاستزادة أن يعود إلى هذه التعليقات وإلى قائمة مصادر الجزء الثانى من الحركة الوطنية .

ولعله لولا دعوة المعهد لى بالقاء المحاضرات لظلت بطاقتى وأوراقى صعبة فى الصناديق التى وضعتها فيها منذ ١٩٦٧ م . وهو تاريخ عودتى من

الولايات المتحدة . فهذه الدعوة الكريمة هي التي بعثت الحياة في بطاقتي وأوراقي كما بعثت في الحماس بالعودة إلى مشروعى القديم الذى مضى عليه أكثر من عشر سنوات . لذلك فإنه لا يسعنى إلا أن أتوجه بالشكر إلى السادة القائمين على المعهد على دعوتهم ، راجياً أن يكون فى استطاعتى إكمال ما بدأت لكى يخرج هذا الجزء كما أنى وكما يقتضى البحث التاريخى ، ولكى يسد فى المكتبة التاريخية العربية عن الجزائر ثغرة طالما شكنا منها العرب والجزائريون على السواء (١) . ولا يفوتنى أن أشكر أيضاً الأستاذ محمد قناش الذى أمدنى بوثائق هامة عن نجم أفريقية الشمالية وحزب الشعب الجزائرى .

أبو القاسم سعد الله

كلية الآداب - جامعة الجزائر

في هذا اليوم من سنة ١٩٥٤م بالجزائر نشتم في راحة بعد ان مضى بنا
 في هذا اليوم من سنة ١٩٥٤م بالجزائر نشتم في راحة بعد ان مضى بنا
 في هذا اليوم من سنة ١٩٥٤م بالجزائر نشتم في راحة بعد ان مضى بنا

في هذا اليوم من سنة ١٩٥٤م بالجزائر نشتم في راحة بعد ان مضى بنا
 في هذا اليوم من سنة ١٩٥٤م بالجزائر نشتم في راحة بعد ان مضى بنا
 في هذا اليوم من سنة ١٩٥٤م بالجزائر نشتم في راحة بعد ان مضى بنا

في هذا اليوم من سنة ١٩٥٤م بالجزائر نشتم في راحة بعد ان مضى بنا
 في هذا اليوم من سنة ١٩٥٤م بالجزائر نشتم في راحة بعد ان مضى بنا
 في هذا اليوم من سنة ١٩٥٤م بالجزائر نشتم في راحة بعد ان مضى بنا

الفصل الثاني

مشاريع فرنسا في الجزائر

تلخص أحد الجزائريين مشاكل فرنسا خلال الثلاثينات هكذا : عدم الاستقرار الوزاري ، والأزمة المالية الخانقة وانهار السوق المالية وانخفاض سعر الفرنك حتى اضطرت الحكومة إلى تخفيض قيمته ، وتصعد الجبهة الشعبية التي كانت تمثل الأغلبية في البرلمان ، أما مشاكل السياسة الخاصة فهي قضية ألمانيا - تشيكوسلوفاكيا ومشكل إيطاليا ، والحلف مع إنجلترا ، والحلف مع روسيا (١) . وإذا كانت هذه هي مشاكل فرنسا الداخلية ، والخارجية ، فما تكون مشاكلها بالجزائر التي تعتبر بحكم التشريعات الاستعمارية جزءاً من فرنسا تابعة لوزارة الداخلية في باريس .

إن التركيب الإداري للجزائر ظل (كما تركناه في الجزء الثاني من الحركة الوطنية الجزائرية) يعتمد أساساً على السلطة المدنية التي سنتها الجمهورية الثالثة منذ ١٨٧١ . وتقتضي هذه السلطة أن يكون هناك حاكم عام مدني يمثل فرنسا ، تابع في تصرفاته واختصاصاته إلى وزارة الداخلية بدل وزارة الحربية كما كان الحال قبل ١٨٧١ عندما كان الحكم عسكرياً . والحاكم العام كان يساعده مجلس الحكمة ومجالس مالية . وكانت مهمة هذه المجالس استشارية لا تشريعية . وهي تناقش ميزانية الجزائر التي أصبحت منذ ١٩٠٠ تتمتع بالحكم الذاتي في الشؤون المالية فقط . ويمثل السلطة المدنية في الولايات

(١) الشباب ، ماي ١٩٣٨ .

الثلاث (العاصمة وقسنطينة ووهران) ولاية مدنيون معينون تعيينا ، وفي كل ولاية كان يوجد نوعان من البلديات : بلديات كاملة الصلاحيات حيث يكثر المستوطنون الأوروبيون ، وهذه تنتخب رئيس البلدية ومجلس البلدية بالطريقة التي كانت متبعة في فرنسا . أما الجزائريون فكانوا لا يشتركون في انتخاب رئيس البلدية (الذي كان دائماً فرنسياً) ولا مساعديه . وأما النوع الثاني فهو البلديات غير كاملة الصلاحيات أو المختلطة ؛ وهي تكون حيث لا يوجد المستوطنون من الأوروبيين إلا بنسبة ضئيلة . وهذه يديرها حاكم إداري يعين تعييناً . وكانت نسبة سكان البلديات الكاملة والمختلطة كما يلي :

بلديات كاملة الصلاحيات ٤٢٪ من السكان .

بلديات مختلطة (أو أهلية) ٥٨٪ من السكان (منها مراكز بلدية ٤٪)

من مجموع السكان الكامل (١) .

وتخضع بقية البلاد إلى النظام العسكري ، وهي المناطق الصحراوية أو المخاورة لها من بلاد التل . ولم تكن تتمتع بأى ظل من الحياة الديمقراطية ولا التقاليد المدنية ، بل كانت في شبه عزلة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

وقد اعتبر الفرنسيون سنة ١٩٣٠ بداية عهد جديد من الانتصارات في الجزائر . ودخلوا القرن الثاني من احتلالها وهم في غمرة من النشوة والزهو معتقدين أنهم سيظلون فيها إلى الأبد . ورفع غلاتهم شعارات معادية للعرب والإسلام معلنين أنهم قد افتتحوا الجزائر عنوة ، وأنهم أفتكوها من الحضارة الإسلامية وأعادوها إلى الحضارة الرومانية التي ينتسبون إليها وكانوا في خلال ذلك يضربون بيد من حديد على كل محاولات التنظيم السياسي بين الجزائريين معتبرين كل محاولة من هذا النوع كفراناً بنعمة فرنسا على الجزائر ، واصفين

(١) « الجزائر في نصف قرن » أنظر المدخل .

من يقوم بها بالخيانة أو التبعية لدولة أجنبية أو بالإجرام . وهكذا خنقوا حركة الأمير خالد في مهدها ، وحلوا منظمة نجم شمال أفريقية ، وأجبروا النواب المستقلين على طأطة الرؤس ، وخلقوا من حولهم صنائع اشتهرت في تاريخ الجزائر السياسي بجماعة بنى وى - وى . ووسط هذا الفراغ من المعارضة السياسية للنظام الاستعماري ظل المعمرون (الكولون) هم السلطة الحقيقية في البلاد يوثرون بعددهم ونفوذهم على الحاكم العام والأجهزة الإدارية والمالية في الجزائر ، ويوثرون بنوابهم ودعايتهم واموالهم في كواليس البرلمان الفرنسى وأجهزة الإعلام وحتى في مجلس الوزراء في فرنسا نفسها .

ولم تكد تدخل سنة ١٩٣١ حتى بدأ ميزان القوى يتغير لصالح الحركة الوطنية رغم الضغوط العديدة ، فن جهة واجهت فرنسا أزمة اقتصادية حادة (كبقية أوروبا الغربية وأمريكا) كشفت كثيراً عن نواحي ضعفها في المستعمرات ودخلت في متاهات المشاكل الداخلية والخارجية التي أشرنا إليها في البداية . ومن جهة أخرى استمر نجم أفريقية الشمالية في نشاطه رغم حله ، وأخذ أسماء جديدة شرعية وغير شرعية حتى أصبح منذ ١٩٣٧ يدعى حزب الشعب الجزائري ، وأصبح صوته قوياً في الجزائر وى فرنسا ولاسيا منذ ١٩٣٦ . كذلك ولدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة ١٩٣١ وقد أحدثت تحولات عميقة في الذهنية الوطنية وهوة كبيرة في المجتمع الجزائري . بالإضافة إلى أن جماعة النخبة من النواب ونحوهم أخذوا يستقلون تدريجياً بأرائهم ويلحون بشدة أحياناً في مطابهم القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين ، وقد كونوا لهم أيضاً أحزاباً وجمعيات وصحافة ونوادى للضغط على السلطات الفرنسية . وهكذا تغير وجه الجزائر السياسي خلال الثلاثينات رغم أن النموذج الاستعماري القديم ظل في ظاهرة على ما كان عليه .

وخلال ذلك كانت فرنسا تستعمل تارة الإغراء وتارة الإرهاب . فن

جهة لوحت بعدة مشاريع إصلاحية كمشروع فيوليت ، ووعدت بشئى
الوعود لاسيا على لسان الجبهة الشعبية ، ومن جهة أخرى أصدرت منشور
ميشال وقرار رينيه ، ودبر ممثلوها إغتيال المفتى كحول وزجوا بزعماء
الحركة الوطنية فى غياب السجون .

وسنحاول فيما يلى تتبع مشاريع فرنسا وتدبيرها لإزاء الحركة الوطنية .
غير أن النتيجة كما سنرى ستكون سلبية ، ومن الممكن القول بأن سياسة
فرنسا الجزائرية سنة ١٩٣٩ كانت هى نفسها سنة ١٩٣٠ . وهذا لا يعنى
بالطبع أن الحركة الوطنية ظلت أيضاً على نفس الخط . فهناك دلائل كثيرة
تشير إلى تصاعد هذه الحركة وفعاليتها ، ولكن نظرة الفرنسيين كانت
قصيرة ، وقد برهنت التقارير والكتابات اللاحقة أن الفرنسيين كانوا
يتحركون نصف قرن متأخرين .

كتب الشيخ الإبراهيمى سنة ١٩٣٦ ما يلى عن فيوليت ، .. لم يظفر
سياسى بمثل ما ظفر به من حب الجزائريين وتقديرهم وامتلاك قلوبهم ، كل
ذلك لكلمة خير قالها فيهم وسعى صالح سعاها فى مصالحهم ، على ما يتطرق
ذلك السعى من شكوك واحتمالات ، وعلى أنه لم ينجز من سعيه قليل
ولا كثير (١) . ورأى الإبراهيمى يمثل خلال الثلاثينات وجهة نظر عدد
كبير من الجزائريين فى هذا السياسى الفرنسى . كان موريس فيوليت حاكماً
عاماً على الجزائر خلال العشرينات وينتمى إلى الحزب الاشتراكى الفرنسى
وقد أصبح عضواً فى مجلس الشيوخ وساهم فى الحياة السياسية الفرنسية لاسيا
فيما يتعلق بالمستعمرات ، وبالأخص الجزائر . وفيوليت هو الذى اضطهد
الحركة الوطنية أثناء عهد إدارته فى الجزائر وطارد ممثلها ، ولكن تجربته
فى الجزائر ومعاصرتة لذكرى الاحتلال وحرصه على ألا تضعى الجزائر من
يد فرنسا ، جعلت منه خبيراً فى الشؤون الأهلية ، لذلك فأن الجبهة الشعبية
فى فرنسا عينته سنة ١٩٣٦ عضواً فى حكومتها مختصاً بالشؤون الجزائرية .

(١) الإبراهيمى (الشباب) جويليه (يوليو) ١٩٣٦ ص ، ١٩٧ - ١٩٨ .

وكان مشروعه الذى سنتحدث عنه قد سيطر على الحياة السياسية الجزائرية خلال الثلاثينات ، رغم فشله فى النهاية كما أشار إلى ذلك الشيخ الإبراهيمى .

ففى سنة ١٩٣١ ، عقب الاحتفال بذكرى الاحتلال ، ترأس موريس فيوليت لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسى عهد إليها بدراسة الأوضاع الجزائرية وتقديم توصيات عن الإصلاحات التى يجب ادخالها . وفعلا قدمت اللجنة مشروع إصلاحات أصبح منذئذ يعرف « بمشروع فيوليت » . وتقوم حجة فيوليت فى هذه الوثيقة على أن فرنسا سترتكب خطأ كبيراً إذا لم تتحرك لإجراء تغييرات فى الوضع بالجزائر ، وقد انتقدت السياسة الفرنسية فى الجزائر وآتهما بالظلم وقال بأنها إذا استمرت بدون تغيير فستشكل « خطراً قاصياً على مستقبل إمبراطوريتنا الأفريقية » (٢) .

وقد احتوى مشروع فيوليت على ثمانية فصول وخمسين مادة . وأهم ما اقترحه فيه هو إصلاح مستوى التعليم والقيام بإصلاح زراعى ، وتأمين نفس الحقوق والواجبات التى للفرنسيين لبعض الجزائريين ، وإلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين وزيادة حقوق الجزائريين لانتخاب ممثلين عنهم فى مجلس الشيوخ ، وزيادة تمثيلهم فى المجالس المحلية ، كما اقترح المشروع إنشاء مجلس استشارى فى باريس يتكون من تسعة جزائريين (معدل ثلاثة على كل ولاية) وإنشاء وزارة لشؤون أفريقية يدخلها جزائريون . أما عن الجنوب الجزائرى (المناطق العسكرية) فقد اقترح إعطاء بعض أجزائه الحالة المدنية فى شكل بلديات مختلطة على غرار ما كان واقعاً فى الشمال (٣) .

نشرت وسائل الإعلام مشروع فيوليت على أسماع الجزائريين والفرنسيين على السواء ، وبدأت مناقشته فى البرلمان الفرنسى وطالت إلى سنة ١٩٣٥

(١) انظر (أفريقية الفرنسية - الملحق) ديسمبر ١٩٣١ ص ٧٣١ - ٧٣٧ .

(٢) (التايمز) يوليو ، ١٩٣٢ ، ص ١١ .

حين رفض بعد التصويت . وسنعرف أن النخبة الجزائرية قد رحبت به أشد
الترحيب ورأت فيه خلاصها وخلص الجزائر من حالة الأهلية (الاندجينا) ،
ورفضة نجم إفريقية الشمالية لأنه يربط الجزائر بفرنسا إلى الأبد باسم الاندماج ،
كما رفضه المعمرين الفرنسيون بالجزائر (الكولون) لأنه في نظرهم سيجعل
من الجزائريين أغلبية في المجالس المحلية تفوقهم عدداً ونفوذاً . أما العلماء
فقد وقفوا منه موقف المتحفظ . ولعل كلمات الإبراهيمي عنه تعبر أصدق
تعبير على موقفهم منه . فقد قال أن فيوليت صاغ مشروعه ، على اعتبارات
سياسية دقيقة . ووضعه في ألفاظ استهوت خاصة الجزائريين (النخبة)
وشبابهم . ولكنه انطوى على «معان غامضة .. ويحتمل وجوها كثيرة من
الاحتمالات والتفسيرات . ومنها ما بعد في الاعتبار النفسى الجزائري من
الشعريات^(١)» ورغم رفض المشروع في البرلمان فإن الجبهة الشعبية قد
أحيتة وأدخلت صاحبه ضمن أعضاء الحكومة . وقد ظل المشروع بين جزر
ومد إلى سنة ١٩٣٨ حين وضع السيد دزديع رئيس الحكومة الجديدة ، حدا
له تحت ضغط المعمرين بالجزائر.

ولكن قبل هزيمة المشروع سنة ١٩٣٥ ألقى فيوليت خطبة في البرلمان
الفرنسى (٢١ مارس) حذر فيها زملاءه من مغبة بقاء الحالة الراهنة في
الجزائر . وقد وضع أمامهم اختيارين : الأول منح حق الانتخاب لكل
الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية خاصة حتى لا يتنافسوا مع المعمرين
الفرنسيين . الثانى منح حق الانتخاب لعدد قليل منهم ، وهم جماعة النخبة ،
وجعلهم ضمن الهيئة الانتخابية الفرنسية كما لو كانوا متجنسين بالجنسية
الفرنسية ، مع إبقائهم على أحوالهم الشخصية كسلمين . وقد أوضح فيوليت
لزملاته أنه يفضل الاختيار الثانى لسببين : إنه سيمنح حق الانتخاب
لأشخاص جدد ضمن نظام موجود من قبل ، وإن خلق هيئة انتخابية واحدة

(١) الإبراهيمي (الشهاب) يوليو ١٩٣٦ ، ص ٢٠٥ .

سيساعد على تحقيق دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي وهو الأمر الذي تقوم عليه السياسة الفرنسية . أما خلق هيئتين انتخابيتين (كما يقترح الاختيار الأول) فهو يشجع الوطنية والانفصال . وبناء على اختياره الثاني فإن الجزائريين سيزداد عددهم تدريجياً حسب المؤهلات التي يحمّأونها والتي فصلها المشروع^(١) ورغم ما استعمله فيوليت من لهجة الإقناع وما كان لديه من تجارب حول الموضوع فإن البرلمان رفض مشروعه .

وبالإضافة إلى المشروع نشر فيوليت كتاباً بعنوان مثير هو « هل ستعيش الجزائر ؟ » وقد ضمنه أهم نقط المشروع ، ولكنه فصل فيه ما أوجزه هناك . وتناول فيه موضوعات محببة إليه وإلى معاصريه كالاستعمار ، وحالة الجزائريين وإدارة الجزائر الفرنسية ، وعلاقة المعمرين الفرنسيين بالجزائريين . ودعا في الكتاب ، كما في المشروع ، إلى أن على فرنسا أن توسع الهيئة الانتخابية وأن تمنح الحقوق الأساسية إلى الجزائريين الذين هم على استعداد للاندماج في المجتمع الفرنسي . قد أثار الكتاب أيضاً تعاليق ضافية . وأصبح مصدر إلهام لعدد من النخبة الجزائرية . ولكنه هيج المعمرين ضد صاحبه حتى لقد وصفه أحدهم بأن عنوانه « مثير مؤسف »^(٢) وسعرف في فصل آخر ردود الفعل التي أثارها المشروع والكتاب .

غير أن مشروع فيوليت لم يكن المشروع الفرنسي الوحيد الذي طرح لحل مشاكل الجزائر خلال الثلاثينات . بل هناك على الأقل ثلاثة مشاريع أخرى ، منها مشروع فيرنوت الذي نوقش أيضاً في مجلس الشيوخ . ومع ذلك فإن مشروع فيوليت اكتسب شهرة أكثر من زميله . وهناك برنامج أو مشروع كيطولي نائب ولاية قسنطينة في برلمان فرنسا ، غير أنه « لم يلق

(١) توينبسي ، مدخل ، سنة ١٩٣٧ ، جزء ١٥ - ٥١٧ .

(٢) (إفريقية الفرنسية) ديسمبر ١٩٣١ ، ص ٧٣١ - ٧٣٧ .

في الأوساط الجزائرية أدنى اعتبار ، بالإضافة إلى مشروع دوروكس نائب ولاية العاصمة (الجزائر) ، لكن « كان حظه قريباً من حظ صاحبه (١) ولكن كل هذه المشاريع لم ينل أى منها شهرة ما قدمه موريس فيوليت ، على الأقل بين الجزائريين ، لاقتراحه دمج النخبة الجزائرية في المجتمع الفرنسي مع بقاء أصحابها على الشريعة الإسلامية . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن كل هذه المشاريع قد فشلت في النهاية لأنها لم تجد حكومة قوية تستطيع أن تفرض أحدها على المعمرين في الجزائر . ولعل معارضة التيارات الوطنية الأخرى ، كنجم شمال إفريقية وحزب الشعب الجزائري ، وتحفظات جمعية العلماء ، قد أدت إلى سحب كل المشاريع من الميدان عشية الحرب الثانية (٢) .

وكما درس الفرنسيون مشاريع الإصلاح التي بقيت بدون تطبيق ، سنوا قوانين الاضطهاد التي دخلت فوراً حيز التنفيذ . فعلى أثر قيام العلماء بنشاطهم الديني والتعليمي إنزعجت الإدارة الفرنسية لما يجده هذا النشاط من صدى بين الناس فعزمت على وقفه في الحين . وقد أوحى إلى الموالين لها من الجزائريين ، سواء كانوا من الطرقية أو من رجال المجالس المحلية ، بأن يطالبوا بوضع حد لنشاط العلماء ، وسنعرف في فصل آخر إن الإدارة حاولت الاستيلاء على جمعية العلماء ، بواسطة أتباعها من الجزائريين في الاجتماع الثاني للجمعية . وعندما فشلوا في ذلك أسسوا جمعية معارضة لها سموها (جمعية علماء السنة) سنة ١٩٣٢ ، ولم تكد تدخل سنة ١٩٣٣ حتى بادرت الإدارة الأهلية باصدار منشورين ضد نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، ففي السادس عشر والثامن عشر من شهر فبراير من السنة المذكورة وقع السيد ميشال المنشورين المذكورين . والسيد ميشال كان يشغل منصب الشؤون الأهلية والكاتب العام لولاية الجزائر العامة ، والمنشوران عبارة عن

(١) (الابراهيمي) الشباب (يوليو ١٩٣٦ ، ص ٢٠٥ .

(٢) لاحظ ان لجنة فرنسا الحرة قد حاولت تطبيق مشروع فيوليت سنة ١٩٤٤ ، لكن

دون ذكره بالإم ، انظر الملحق الخامس .

تعليمات إدارية موجهة إلى رجال الأمن والإدارة الفرنسية في شتى النواحي بمراقبة العلماء والتضييق عليهم من أداء مهمتهم الدينية من تعليم اللغة العربية بدعوى أنهم يثون المبادئ الوهابية والمذهب الشيوعي ، وأنهم يقومون بأعمال مضادة للوجود الفرنسي في قفاز الدول الأجنبية(١).

ونص المنشور على أن الإدارة الفرنسية قد علمت أن السكان الجزائريين قد انزعجوا من الدعاية التي يقوم بها أنصار الحركة الوهابية ، ومن الحجاج الجزائريين الذين يثون أفكار الجامعة الإسلامية ، ومن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذين تربطهم علاقات مع حزب الدستور التونسي الجديد . ورغم أن الدعاية المذكورة تهدف في ظاهرها إلى نشر المبادئ الوهابية بين الجزائريين ضد استغلال الطريقة والمرابطين للأهالي ، فإنها في الواقع ترمي إلى هدف سياسي وهو الإضرار بالوجود الفرنسي . ولاحظ المنشور أن أغلب الطرق الأخوانية وعائلات المرابطين تؤيد بقاء فرنسا في الجزائر ، وأنهم جميعا أصبحوا يشعرون بأنهم مهددون من جراء الانضمام اليومي للشباب الجزائري المتخرج من المدارس القرآنية لهذه الحركة ، ووصل المنشور إلى المقصود بالذات فقال السيد ميشال أن هذا الوضع يقتضينا اليقظة التامة ، لأنه لا يمكن التسامح مع هذا النشاط المعادي الذي يحمل في ظاهره الطابع الثقافي بينما يخفي وجهه السياسي .

لذلك دعا كل من يعنيه الأمر إلى ملازمة اليقظة والانتباه لمراقبة جميع الاجتماعات والمحاضرات التي تنظمها جمعية العلماء تحت زعامة ابن باديس والعقبي ، والعمل على إبعاد المدارس القرآنية عن نشاط هذه الجمعية . إن هذه الجمعية تقوم بدعاية شبيهة بدعاية الشيوعيين ، وكلاهما يهدف إلى التشكيك في الولاء لفرنسا ، وهذا يستلزم رقابة دائمة لنشاطهم ، ولاسيما في المدن الصغيرة والقرى والأسواق العامة . ويجب عدم التردد في كتابة

(١) النص الكامل في «إفريقية الفرنسية» ، إبريل ١٩٣٣ ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

محضر لكل اجتماع من هذا القبيل ولاسيما ذلك الذي يأخذ طابعاً تخريبياً مضاداً لفرنسا . وقد طلب ميشال من معاونيه أن يوافوه فوراً بكل التفاصيل عما يقومون به في هذا الصدد^(١) لا وبالإضافة إلى ذلك طلب ميشال منهم منع العلماء من دروس الوعظ في المساجد « الرسمية » وهي التي تشرف عليها الإدارة مباشرة ، ومنعهم أيضاً من فتح المدارس الحرة وتعليم اللغة العربية ، ومصادرة الصحافة العربية التابعة للجمعية^(٢) .

وبناء على ذلك قامت السلطات المحلية الفرنسية بحملة دقيقة ضد العلماء فأوقفت صحفهم مثل (السنة) ، (الشريعة) و(الصراط) وأغلقت لهم مدارسهم في عدد من المدن ، وعرضت أساتذتهم للتغريم وحتى السجن ، واعتبرت الصحافة العربية في الجزائر كصحافة أجنبية (أى لا تتمتع بقانون حرية الصحافة المعمول به في فرنسا) ومنعت زعماء الحركة من القيام بدروس الوعظ والإرشاد في المساجد وأصبحت اجتماعاتها مراقبة وأشخاصها عرضة للاضطهاد ، وسمعتها للدعاية السيئة ، بالإضافة إلى أن الإدارة قد أطلقت على الجمعية السنة أتباعها في المجالس المحلية ، والجمعيات الطرقية ، والصحافة المضادة لهم ، وحتى خريجي المدارس الفرنسية ودعاة التجنس بالجنسية الفرنسية .

ولكن هذه الإجراءات لم تفت في عضد الجمعية ، بل زادت تصميمها . وكانت ردود الفعل الوطنية الشعبية قد شجعت الجمعية أيضاً على المضي في رسالتها . فقد تلت الإجراءات الفرنسية احتجاجات صارخة ، حسب تعبير

(١) فوشى ، ص ٦٩ - ٧٠ وفيه أيضاً النص الكامل للمنشور .

(٢) نفس المصدر ، ص ٧٣ - ٧٤ وكذلك على مراد « الإصلاح الإسلامي في الجزائر ١٩٢٥ - ١٩٤٠ ، مونون ، باريس ولاهاي ١٩٦٧ ص ١٤٩ وما يليها .

أحد الكتاب (١) وجرت من أجل ذلك مظاهرات واجتماعات واضطرابات ،
 وذهب المتظاهرون في مدينة الجزائر إلى مقر الولاية وطالبوا بحرية الضمير
 والعقيدة والتعليم وقد لاحظ أحد الكتاب أن هذه هي أول مرة يتعمل
 فيها الجزائريون الديمقراطية الأوروبية من أجل أهدافهم الثورية مثل القيام
 بالمظاهرات في الشوارع واللجوء إلى الاحتجاجات الشعبية . كما لاحظ أن
 هذه المظاهرات قد افتتحت عهد الاضطرابات وأظهرت كيف أن رجل
 الشارع بدأ يشارك في التعبير عن نفسه ، بالإضافة إلى أنها أعطت الفرصة
 لظهور عدد من القادة ليلعبوا دوراً جديداً يفتضيه الموقف . وقد تكررت
 الاحتجاجات الشعبية وراجت في المدينة والضواحي ولم تهدأ إلا عندما استعمل
 الوالى قوات الشرطة ، وقوات الجيش ، وجنود الصباحية (الفرسان) ،
 والرماة السينغاليين ، وحتى الدبابات (٢) ولم يقتصر احتجاج الأهلى على
 الإجراء الإدارى في العاصمة وضواحيها « ففى قسنطينة انعقد اجتماع شعبي
 حضره ابن باديس والدكتور ابن جلول صدر عنه احتجاج على منشور ميشال .
 أما نجم شمال أفريقية فقد كان منحلاً من السلطات الفرنسية . ورغم أن (الأمة)
 لسان حال النجم كانت تصدر ، فان السلطات قد صادرتها (٣) .

ورغم الاضطهاد الذى سلطه منشور ميشال على العلماء وصحافتهم
 ومدارسهم وعلى الحرية الدينية والصحفية وتعليم العربية ، فانه جاء بنتجتين :
 الأولى يقظة العلماء إلى ما تبيته لهم الإدارة ، والثانية إنشاء لجنة مختلطة في
 باريس تضم أعضاء من مختلف الوزارات وتهتم بدراسة أحوال الجزائر
 والمستعمرات . أما النتيجة الأولى فستدرسها عند حديثنا عن جمعية العلماء ،

(١) فوشى ، ص ٧٣ - ٧٤ انظر أيضاً شارل اندرى جوليان « لغريقية الشمالية
 الزاحفة » باريس ١٩٥٢ ، ص ١١٦ .

(٢) ديبارى « المظاهرات » (إفريقيا الفرنسية) سبتمبر ١٩٣٤ ، ص ٥٣٨ ٥٣٩ .

(٣) فوشى ، ص ٧٣ - ٧٤ .

وأما النتيجة الثانية فهي موضوع هذا الجزء ، فبعد أن استعملت فرنسا الجنود والدبابات لإرهاب الجزائريين وقمعهم أراد مسؤولوها أن بذروا الرماد في العيون بالحديث عن المشاريع الإصلاحية وإنشاء اللجان الدراسية وارساء الشخصيات للتحقق من الأوضاع .

ففي حوالى نصف مارس ١٩٣٤ أصدرت اللجنة المختلطة المذكور بياناً من باريس أعلنت فيه أنها قد درست الوضع بالتفصيل في الجزائر وتأكيد لديها وجود اضطرابات هزت بعض المدن الجزائرية ، لذلك قررت إرسال السيد ج . مونتبني إلى الجزائر للبحث في « أصول هذه الاضطرابات وعواقبها » كما قررت استدعاء الحاكم العام ، السيد كارد ، إلى باريس للمثول أمامها وتقديم تقرير لها عن الوضع . وحتى لاتعزل الجزائريين عن نشاطها قامت اللجنة ببعض التطمين لهم حين نحت إلى أنها قد تستدعى وفداً عنهم إلى باريس « إذا لم يؤد التحقيق إلى معلومات كافية » وكانت اللجنة تشير بذلك إلى مدى ما تركه رفض استقبال الوفد الجزائري من أثر في نفوس النواب بالذات . لذلك أكدت في بيانها على أنها قد تستدعى وفداً من المنتخبين الأهلى إذا كان ذلك « ضرورياً » لكنى يقدم للجنة تقريراً عن الأحداث « السياسية » التى سادت الجزائر منذ ١٩٣٣ (١).

وبدل أن تتخذ اللجنة المذكورة إجراءات موضوعية لتهدئة النفوس وتجاوز الأحداث قررت « قمع الدعاية المضادة التى تضر بسمعة فرنسا في الجزائر وتحاول فصل الأهلى عنها » (٢) . وبالإضافة إلى ذلك وافقت اللجنة على إجراءات استثنائية ضد حرية الجزائريين بالذات ، وكأنها بذلك قد

(١) س. هيروتى « حوادث ١٢ فبراير وعواقبها » (أفريقية الفرنسية) أبريل ١٩٣٤ .

ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٢) ديارمى « المظاهرات » (أفريقية الفرنسية) سبتمبر ١٩٣٤ ، ص ٥٤٦ .

باركت منشور ميشال وتعسف وإلى الجزائر . ولكن موقف اللجنة كان غير حكيم ، لأنه ماكاد يعلن في الناس حتى قاومه الجزائريون بكل الوسائل الممكنة لديهم . وأهم أثر لهذا الموقف هو تقارب العلماء والمنتخبين الجزائريين (النواب) من جهة ، والعلماء والشيوعيين من جهة أخرى . فقد انعقد اجتماع في قسنطينة حضره ابن جلول وابن اريس للاحتجاج على قرار اللجنة . كما أعلن الشيوعيون استنكارهم له في اجتماع عام بعد اتصال بينهم وبين العلماء (١) . ومن جهة أخرى تكونت في نادي الترقى بالعاصمة « لجنة الدفاع عن حرية المسلمين » مهمتها مقاومة اثر قرار اللجنة المذكورة .

وبعد زيارة وزير الداخلية ، السيد رينيه ، التي سنعرض لها بعد قليل وأثر الاضطرابات التي شهدتها الجزائر خلال ١٩٣٤ و ١٩٣٥ ، قرر الفرنسيون توسيع اللجنة المختلطة باضافة عدد من الجزائريين إليها ، منهم بعض النواب كالدكتور ابن جلول (٢) . غير أن حياة هذه اللجنة كانت قصيرة . وقد وجدت أن الأحداث قد تجاوزتها بعد مجيء الجبهة الشعبية وانعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة ١٩٣٦ ، وعودة الروح إلى مشروع فيوليت ، الذي أخذ إسماً جديداً وهو « بلوم - فيوليت » ولكن سنة ١٩٣٥ ما زالت تنجيء للجزائريين بعض المفاجآت من الفرنسيين .

ففي الثالث من شهر مارس ١٩٣٥ توجه السيد رينيه وزير الداخلية الفرنسي إلى الجزائر لقضاء أسبوعين فيها يدرس خلالها « حالة الاضطراب » التي تسودها . وقد رافقه في هذه الزيارة الدراسية مساعداة : صاباتي وجوفر ، بالإضافة إلى السيد أوغسطين برنار أستاذ اللغة العربية بالسوربون ونصير الاستعمار ، وقد سبقت هذه الزيارة استعدادات جرت على قدم وساق ،

(١) نفس المصدر ، ص ٥٤٥ .

(٢) (أفريقية الفرنسية) ، أكتوبر ١٩٣٥ ، ص ٥٩٧ .

منها استقبال الوفود وعقد الاجتماعات مع مختلف المسؤولين . ويبدو أن السيد رينيه كان مقتنعاً بشيئين تعانى منهما الجزائر عندئذ هما الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية . لكن الشجاعة التي لم تعوزه في الاعتراف بالأولى قد خانته في الثانية . فعند مغادرته مرسيليا أذاع بياناً أعلن فيه أن الجزائر تعانى من الأزمة الاقتصادية التي كان يعانى منها العالم كله ، ووعد من أجل ذلك بإيجاد حلول ملائمة باسم الحكومة . ولكن السيد رينيه رفض الإجابة عندما سئل عن الاضطرابات السياسية في الجزائر (١).

ولعله كان يخشى ردود فعل المعمرن والجزائريين و عبر على رأيه حول هذه النقطة ذلك أن الجزائريين كانوا يتوقعون من هذه الزيارة رفع الضيم الذي أوقعه بهم منشور ميشال وأكدته اللجنة المختلطة ، وكان النواب منهم يأملون من هذه الزيارة دفعة جديدة لمشروع فيوليت الذي كان ما يزال على بساط البحث في البرلمان . أما المعمرن الفرنسيون فقد كانوا يأملون من هذه الزيارة القضاء على شبح الأزمة الاقتصادية والضرب على المشوشين « الجزائريين دعاة الوهابية والشيواعية في نظرهم . لذلك لا يستغرب أن يرفض رينيه التعليق على السؤال المتعلق بالوضع السياسي في الجزائر . بالإضافة إلى أن ميشال باريس ، نائب ولاية وهران الفرنسي قد أنذر وزير الداخلية « بالأخطار التي تنجم عن مثل هذه الزيارة بالنظر إلى الواقع النفسى الذى تحدثه على السكان المسلمين (الجزائريين) ولاشك أن باريس كان يرهب رينيه ضد طرح أفكار سياسية بين الجزائريين كالعودة بدمج النخبة أو الاعتراف لهم بالحريات المدنية التي يتمتع بها الفرنسيون وما إليها (٢) . وقد وقف السيد كوتولى نائب المعمرين في قسطنطينة ، ورفقاؤه موقف

(١) (التايمز) ، ٤ مارس ، ١٩٣٥ ، ص ١٣ .

(٢) نفس المصدر ، وأيضاً ٩ مارس ١٩٣٥ ، ص ١٣ ، انظر كذلك جان مينو

« عن رحلة رينيه إلى الجزائر » (أفريقية الفرنسية) مارس ١٩٣٥ ، ص ١٤٨ .

المحتجين ضد أية إصلاحات قد يعد بها وزير الداخلية . وأكدوا له جميعاً أن على فرنسا أن تبقى على « الهيمنة الفرنسية » وتحقق خلاص « ممتلكاتنا في أفريقية الشمالية » (١).

وتحت هذه الضغوط أعلن رينيه أنه ضد إدخال أية إصلاحات جديدة في الجزائر وهدد من يطالب بها بأقصى العقوبات . فقد أجاب المتطوعين إلى رأيه بأنه يعتقد أن إصلاحات سنة ١٩١٩ كانت كريمة جداً وأن طلب المزيد عليها غير مقبول . وأضاف أن فرنسا قد بذلت مافي وسعها وهي غير مستعدة أن تضيف جديداً إلى إصلاحات عام ١٩١٩ . أما عن الجزائر نفسها فقد وجدها « في غاية الجمال والقوة والصحة لكنها مضطربة قليلاً على السطح » وهذا مفهوم « لكن العبارة التي أثارت إعجاب مستمعيه من الكولون وانزعجت تصفيهم واستحسانهم هي قوله أن فرنسا ستستعمل القوة إذا لزم الأمر للمحافظة على هيمنتها في الجزائر (٢) وفي الثلاثين من مارس من نفس العام أصدر رينيه قراره المشهور الذي التصق باسمه وأصبح (كليشييه) الصحافة المعاصرة وحديث الساسة والمعلقين ، وسوط الإدارة الفرنسية الذي تلوح به كل حين لإرهاب الوطنيين والمطالبين بالإصلاحات .

يحتوي قرار رينيه على ثلاث مواد . وتنص المادة الأولى منه على ما يلي : « كل شخص ، سواء كان من المستعمرات (الفرنسية) أو من المجتمعات ، أو من الأجانب المقيمين في الجزائر ، يثير الشغب ، في أى مكان وبأية وسيلة ، ضد السيادة الفرنسية بأحداث الفوضى أو المظاهرات ، أو يقوم بمقاومة إيجابية أو سلبية ضد تطبيق القوانين والمراسيم والتنظيمات وأوامر السلطات العامة ستسلط عليه عقوبة تراوح بين ثلاثة أشهر وعامين سجنًا ، وبين

(١) (١) فوشى ، ص ٧٦ .

(٢) (٢) نفس المصدر ، ص ٧٧ .

خمسمائة وخمسة آلاف فرنك غرامة» (١) هي إذن نتيجة زيارة رينيه للجزائر. فقد جاءها لدراسة أوضاعها وإيجاد الحلول لمشاكلها ورجع منها متهدداً متوعداً للجزائريين ومعجباً مجاملاً لإنجازات المعمرين ، محافظاً على الحالة الراهنة متجاهلاً كل الأصوات والحركات التي كانت تطالب برفع الضيم والحييف ، وتندر بالعواقب الوخيمة إذا تجاهلتها السلطات . ولم يكتنف رينيه بعدم الاهتمام بالرأى العام الجزائري ، بل إنه قد ساعد على قتل مشروع فيوليت الذي كان ما يزال في الأخذ والرد في البرلمان الفرنسي .

وإذا كانت سنة ١٩٣٣ تشكل عهد المصارعة ضد منشور ميشال ، سنة ١٩٣٤ ترمز إلى فترة الاضطرابات المحلية (٢) « ولاسيا حوادث قسنطينة بين المسلمين واليهود ، وسنة ١٩٣٥ قد اشتهرت بقرار رينيه ، فان سنة ١٩٣٦ تعتبر عهد الجبهة الشعبية . والجبهة الشعبية تعني أشياء كثيرة بالنسبة للجزائريين ، ونحن وإن كنا سندرس نشاط كل منظمة في عهد الجبهة الشعبية ، فانه يجدر بنا هنا أن نسجل صورة عامة عما كانت تعنيه لهم . فالجبهة كانت تجمعاً من أحزاب اليسار الفرنسية بل إن نجم شمال أفريقية كان من بين المساهمين في التجمع الشعبي الذي مهد للجبهة . وقد رأى فيها الجزائريون عهد الخلاص من ربقة القوانين الاستثنائية التي كانت مسلطة عليهم ، ومن الأزمة الاقتصادية التي كانوا يتخطبون فيها ، ومن اللامساواة التي كانت تشكل العمود الفقري في السياسة الفرنسية ، ومن الاستغلال البشع الذي كان المعمورون يقومون به نحوهم . وقد استقبلها شعراؤهم ونوابهم وعلماؤهم وشبابهم ورجال السياسة منهم استقبال فجر بعد ظلمة وصحو بعد غيم ولو جمع المرء مقاله الجزائريون عن الجبهة الشعبية لملأ به مجلداً ضخماً .

(١) النص الكامل في نفس المصدر . أنظر أيضاً (النايمز) ، ٦ أبريل ١٩٣٥ ، ص ١١ وكذلك جوليان ص ١٢٥ - ١٢٦ .
(٢) أنظر فصل التوتر الاجتماعي .

وقد وصف المعاصرون مقدار ما وضعه الجزائريون من آمال في الجبهة الشعبية . فالشيخ إبراهيمي أوضح أن أحزاباً كثيرة قامت في فرنسا فلم ير منها الجزائري خيراً ولا رحمة ، بل لم ير منها سوى مضاعفة الإرهاق والاستغلال ، ولكن ظهور الجبهة الشعبية جعل الجزائريين يعلقون عليها أما لا عراضاً ويضعون فيها ثقتهم حتى أن بعض الناس فسروا ذلك منهم بأنه « اتجاه حقيقي نفساني نحو الاشتراكية المتطرفة أو الشيوعية ، وهو تفسير خاطيء » لأن الجزائريين برهنوا طوال العصور على تمسكهم بدينهم ومبادئهم ، ولكن من طبع الجزائري الشكر على الفضل « عند ظهور مخايله » فعندما قامت الجبهة الشعبية وظهرت بمبادئها الإنسانية وأعلنت على صحفها برنامجها للشعب الجزائري من إصلاح سياسي واجتماعي ، ودلت الدلائل على أن وعود الجبهة الشعبية غير وعود ما سبقها من الأحزاب التجمعات « كان من المعقول أن يكون هوى المسلمين الجزائريين مع الجبهة الشعبية ، ذلك أن هذه الوعود قد صدرت من أجزاب اليسار الفرنسية التي طالما نادى بالاعتراف بحقوق الجزائريين وأهليتهم للحياة الكريمة (١) .

أما السيد فرحات عباس فقد لاحظ أن الجزائريين فرحوا بالجبهة الشعبية وعلقوا عليها آمالهم . فعندما أعلنت الجبهة في فرنسا « طار الجزائريون بالفروحة » حسب تعبيره . ولم يشهد هو وزملاؤه النواب وأمثالهم الجزائريين وقد أجمعوا على الترحيب بهذه الجبهة ووضعوا فيها كل آمالهم (٢) وتحت شعار هذا التحول عقد الجزائريون اجتماعات التأييد ، وأيدوا ، باستثناء النجم ، مشروع فيوليت الذي تبنته الجبهة ، وعقدوا المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي هو أول تجمع من نوعه في البلاد ، وانطلقت صحافتهم ونوادبهم تلهج بالعهد الجديد ، وسنعرف كم كانت خيبتهم مريرة عندما قلبت لهم الجبهة

(١) الابراهيمى (الشهاب) يولي ١٩٣٦ ، ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) فرحات عباس ، الليل الاستعماري ، باريس ١٩٦٢ ، ١٢٨ .

الشعبية ظهر المحن وعادت إلى اضطهادهم بنفس الأسلوب الذي جاءت تستنكره .

ف عند الحملة ، الانتخابية التي ولدت بعدها الجبهة أكثر الاشتراكيون وغيرهم من أحزاب اليسار الفرنسي الحديث عن المساواة في الحقوق بالنسبة للجزائريين و عدوهم بالحرية^(١) واستنكروا أمام الرأي العام الاستعمار والامبريالية وكل أشكال الاضطهاد والتمييز ، ووقفوا ضد الرأسمالية الكبيرة التي كان على رأسها في الجزائر المعمرون (الكولون) والشركات الاحتكارية . وكان كتاب اليسار الفرنسي قد نشروا الكتب والمقالات عن وضع الجزائريين البائس ودعوا إلى وجوب إحداث تغيير أساسي في العلاقات الفرنسية الجزائرية . ومن ذلك كتاب فيوليت الذي أشرنا إليه ، وكتاب جان ميليا (الوضع البائس للأهالي المسلمين في الجزائر) وكتابات أندري جوليان ، ونحوهم . وفعلا فقد بدأت البشائر تدل على تنفيذ الجبهة لما وعدت به نظرياً . فقد أطلقت سراح المساجين الجزائريين ، وأوقفت جريثا العمل بقانون الأهالي الاستثنائي ، وطبقت بعض القوتنين الاجتماعية الفرنسية على الجزائريين ، مثل العمل بأربعين ساعة في الأسبوع ، ودفع الأجور أيام العطل ، والتنظيم النقابي ، والسماح بتنقل العمال الجزائريين بين فرنسا والجزائر^(٢) .

وأهم ما طرحته الجبهة الشعبية في سوق السياسة الجزائرية هو إحياء مشروع فيوليت ، وتبني السيد بلوم رئيس الوزراء الفرنسي له ، حتى شاع التعبير عندئذ عن « مشروع بلوم - فيوليت » ، وقد سبقت الإشارة إلى أن فيوليت قد دخل وزارة بلوم بعنوان وزير دولة مكلف بشؤون الجزائر . وهذه الصفة

(١) (النيويورك تايمز) ٦ ديسمبر ١٩٣٧ ص ٩

(٢) نوشي ٨٧٠

استطاع فيوليت أن يجند إلى جانبه رئيس الوزراء نفسه وبعض أصدقائه ، ورغم ما قبل وكتب عن هذا المشروع فهو في الواقع لا يخرج عن تنفيذ خطة دمج الجزائر في فرنسا بصورة تدريجية . وبدل حديث الفرنسيين عن هذا الدمج بصورة نظرية أراد فيوليت أن يقع الدمج فعلا عن طريق النخبة الجزائرية المتخرجة عن المدارس الفرنسية والموايصة لفرنسا ولاء مطلقاً دون مطالبها بالتنازل عن أحوالها الشخصية الإسلامية كما كان الحال منذ ١٨٦٥ ، ولو نجح مشروع لوم - فيوليت لأصبح حوالي ٢١,٠٠٠ جزائرياً يتمتعون بالجلسة الفرنسية ولهم نفس الحقوق التي للفرنسيين وعليهم بالطبع نفس الواجبات (١) ويقتضى المشروع أيضاً أن تستمر هذه الطريقة تدريجياً كلما توفرت الشروط ، وبذلك تذوب النخبة الجزائرية في المجتمع الفرنسي ، ويظل « الأهالي » رعايا فرنسيين عليهم الواجبات (الضرائب ، الجنحية ، الخ) لكن ليس لهم أية حقوق .

وعلى أساس الوعود السابقة تجمع الجزائريون لآل مرة في تاريخهم في مؤتمر إسلامي انعقد بالعاصمة بتاريخ ٧ يونيو ١٩٣٦ ، وشاركت فيه تقريباً كل القطاعات الاجتماعية والسياسية الوطنية . وهو المؤتمر الذي سنفرده فضلاً خاصاً . وحسبنا هنا أن نشير إلى أن هذا المؤتمر كان قد انعقد في غمرة الفرح الذي عم جميع الأوساط يتولى الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا ، كما علقت عليه آمال كبيرة كانت بدون شك أحلام يقظة كما برهنت الوقائع التي تلتها . وقد شعر المتحمسون له أن امهة الشعبية قد أعطتهم الضوء الأخضر لهذا التنظيم الذي خيل إليهم أنه فتح لهم عهداً جديداً في العلاقات مع فرنسا . ولعل الذي ضاعف من حماس الجبهة هو ما كان يقاسيه الجزائريون قبلها تحت القرائن الاستثنائية ، فكان مجيء الجبهة الشعبية قد شكل عقبة جديدة في العلاقات الجزائرية - الفرنسية أو في علاقة المستعمر بالمستعمر .

(١) باربور ، (مدخل) ، ص [٢٢٢] وكذلك جوليان ، (أفريقيا الشمالية) ص ١٢٦

ولكن الأحلام غير الواقع . وإذا كانت الأحلام هي إنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري والحلم الشديد له والثقة البعيدة المتعلقة على الجبهة الشعبية ، فإن الواقع هو العقيدة الاستعمارية نفسها . ذلك أن الجزائريين عندئذ كانوا يعيشون تحت سلطة استعمارية متداعية ولكن مازال لها أيد تبطش بها وقوانين ترعب بها وممثلون يتحركون بانتظام كلما حزبهم أمر . أن معمري الجزائر ماكادوا يعرفون عن المداولات التي كانت تجري حول (مشروع بلوم - فيوليت) حتى تحركوا بسرعة معارضين كل تغيير في الواقع الجزائري ، وهو الواقع الذي جعلهم سادة البلاد سياسيا واقتصاديا وثقافيا . فقد تجمع في مدينة الجزائر بتاريخ ١٤ يناير ١٩٣٧ حوالي ٣٠٠ شيخ بلدية فرنسي وصدقوا على لائحة قدموا بها استقالةاتهم الجماعية ، وعارضوا فيها المشروع المذكور (باستثناء صوتين) قالوا صراحة بأن أعداء فرنسا هم المؤيدون له (١) وكان خوف هؤلاء المعمرين يتمثل في ضياع امتيازاتهم تتمتع النخبة الجزائرية بنفس الحقوق التي يتمتعون بها ، ولا سيما حق التمثيل في المجالس المحلية .

غير أن الضغط على الجبهة الشعبية لم يكن عائداً كله إلى العوامل الخارجية (مثلاً موقف المعمرين) ، بل كان يعود أيضاً إلى عامل داخلي وهام ، وهو أن الجبهة قررت عدم تحمل مسؤولية نهاية الامبراطورية الفرنسية على يديها ، فقد كانت مستعدة إلى تقديم بعض التسهيلات إلى مختلف الاتجاهات الوطنية الناشئة في الامبراطورية ، وإلى النظر بعطف على آمال الشعوب التي تنشأ الحرية وتحاول الخلاص من نير الاستعمار ، ولكنها كانت غير مستعدة ، ولانقول غير قادرة ، للتخلص نهائياً من روح الهيمنة الاستعمارية . ولعل الوقت لم يتسع أيضاً للجبهة الشعبية : فقد حكمت بضعة أشهر فقط ، وهي مدة

(١) جوليان ، ص ١٢٧ ، وباربور ، ٢٢٢ . وكذلك تويبي ، ص ٥١٨ .

لا تكفى حتى لوضع البرامج وسن القوانين والتعرف على مشاكل السلطة ، ومن جهة أخرى هناك فرق بين الوعود وبين تنفيذها ، فمن السهل أن تعد الجهة الشعبية وهي خارج الحكم ، ولكن من الصعب أن تنفذ ما وعدت به وهي تمسك بزمام السلطة ، وقد يكون تعليق إحدى الصحف الأمريكية في محله عندما قالت « أكثر الاشتراكيون والشيوعيون من الحديث ، خلال الحملة الانتخابية ، عن الحرية والمساواة في الحقوق للجزائر . وقد استنكروا الاستعمار . ولكن اليساريين بدأوا عندما تولوا الحكم ، يدركون أهمية المستعمرات الفرنسية . فحكومة بلوم غيرت من وجهة نظرها ، ولم تشأ أن تكون مسؤولة عن تجزئة الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية(١) .

وقد ظهر تراجع الجهة الشعبية عن وعودها وموافقها في عدة أشكال ومناسبات . من ذلك حل حركة نجم إفريقية الشمالية بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٣٧ ، أثر إنعقاد مؤتمر المعمرين المذكور(٢) وعلى إثر استقالة حكومة بلوم خلال مارس ١٩٣٧ تصعبت الحكومة الفرنسية الجديدة في مواقفها نحو الجزائريين . من ذلك أن السيد أوبووكيل وزارة الداخلية زار الجزائر في ربيع نفس العام وأعلن أن فرنسا ستحتفظ بالجزائر ، وأن فيها كثيراً من الدعاية المضادة لفرنسا ، وأنه لا بد من اتخاذ إجراءات « استثنائية قاسية .. للقضاء على المشاغبين » كما صرح بأن « الساعة حرجة .. وأن القضية قضية صلابة وشدة(٣) » ونتيجة لذلك أعلنت الحكومة الجديدة زيادة قواتها العسكرية في الجزائر . ورغم أن لجنة للبحث قد أرسلت من جديد إلى الجزائر لمعاينة الوضع ، فإن رأى السيد أوبو هو الذى ساد العلاقات الجزائرية الفرنسية حتى ١٩٣٩ ،

(١) (النيويورك تايمز) ، ٦ ديسمبر ١٩٣٧ ، ص ٩ .

(٢) عباس ، ص ١٩٨ - ١٩٩ ، ونوشى ، ص ٩٣ .

(٣) نوشى ، ص ٩٣ نقلا عن صحيفة (الماتان) .

وهو الرأى الذى ينادى باستعمال القوة والصلابة فى وجه ماساهم بالمشاغبين^(١).

أما السيد البير صارو الذى كان وزير دولة مكلفا بلجنة تنسيق شؤون إفريقيا الشمالية ، فقد أعلن أمام البرلمان الفرنسى أن المشاكل التى كانت فرنسا تعانيها فى شمال أفريقيا عامة تعود إلى عملاء دولة أجنبية مأجورين بسخاء ليقوموا بخلق المناعب وضعضة الإخلاص لفرنسا^(٢) ولكن إذا كانت الجهة الشعبية قد اعترفت بمحركى المشاكل الحقيقية وحاولت كسبهم عن طريق الوعود على الأقل ، فإن الحكومة التى ورثتها لم تجد الشجاعة حتى فى الاعتراف بمحركى هذه المشاكل ، بل عزتها على لسان الوزير صاروا إلى مأجورين لدول أجنبية .

والواقع أن الحكومة الفرنسية الجديدة قد عادت إلى أسلوب ما قبل عهد الجهة الشعبية فى موقفها من الجزائريين ، فالخوف من وجود عملاء أجنبية (وهم هنا الوهابيون - العلماء - الشيوعيون - حركة النجم - الخ) جعلها تصدر قوانين جديدة لاضطهاد حرية الفكر والتعليم فى الجزائر وحرية السفر إلى فرنسا . ففى مارس سنة ١٩٣٨ صدر عن حكومة السيد شوطان قراران ويضيفان الخناق بصفة شديدة على المسلمين الجزائريين ، حسب رأى (الشهاب) وهما : إضافة عقوبات ضد كل من يباشر التعليم العربى الدينى بدون رخصة فى حين امتناع الحكومة عن إعطاء الرخص ، وتضييق حرية السفر إلى فرنسا فى وجه العمال باشرط بطاقة الخدمة العسكرية مع بقية الأوراق الضرورية^(٣) ولاشك أن هذين القرارين آثارا سخط الجزائريين ، ولاسيما جمعية العلماء وأنصارها من جهة ، وبعض أعضاء المجالس المالية من

(١) عباس ، ص ١٢٩ يذكر هذا المصدر أن اللجنة كانت برئاسة النائب المارتينيكي

السيد لا قروسيير .

(٢) (التايمز) ، ٢ ديسمبر ، ١٩٣٧ ، ص ١٣

(٣) (الشهاب) ، مايو ١٩٣٨

جهة أخرى (١).

ولم تكد الحرب الثانية تبدأ حتى صدر قانون جديد بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ يعطى للإدارة الفرنسية بالجزائر الحق في مراقبة جميع المطبوعات ، كما يمنحها حق وقف أو منع جميع المطبوعات . وأصبح على كل من يخرج جريدة أو نحوها أن يحصل على رخصة (٢) . ولكن إذا كانت الحرب تبرر مثل هذه الإجراءات فما مبررات إجراءات ميشال ، ورينيه ، وشوستان ؟ وما مبررات حل النجم سنة ١٩٣٧ واضطهاد قادته وتشريدهم أيدي سبا ؟ وما مبررات التدخل في شؤون المؤتمر الإسلامي بآتهام زعمائه بالقتل ونصب المخاكمت لهم وتشويه سمعة العلماء لدى العامة ، والانتصار لخصوم الإصلاح ؟

إن التساؤلات عن مبررات مواقف فرنسا خلال الثلاثينات قد تطول بلانهاية ، ولعله يكفي أن نذكر هنا أن الضعف الداخلي والخطر الخارجي قد جعل الفرنسيين يفقدون الرؤية البعيدة لمصالحها في الجزائر . فقد كانت هناك أحداث كبيرة تؤثر على سير الحركة الوطنية الجزائرية خلال الثلاثينات كاستقلال العراق وحوادث السويس ، وصراع الشام مع الفرنسيين ، وأحداث فلسطين ، وتطورات تونس والمغرب ، ونضال الهند وأندونيسيا وغيرها من البلدان الإسلامية ، ومع ذلك كان الفرنسيون يرفضون الحركة الوطنية الجزائرية ويتجاهلون مطالبها وآمالها ، ويلجأون باستمرار إلى التمسع والتهديد والقوة ، طبقاً للمبدأ الذي كانوا يعملون به منذ الاحتلال ، وهو أن العربي لا يخضع إلا للقوة .

(١) (أفريقية الفرنسية) يوليو ١٩٣٨ ، ص ٣٠٤

(٢) نفس المصدر ، أكتوبر - نوفمبر ١٩٣٩ ، ص ٢٤٨ .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الحركة الوطنية قد اكتسبت صلابة على مر
السنين وعاشت تجارب مختلفة ، ونضجت وسط محاولات الفشل والنجاح ،
وانتشر الوعي الوطني لدى مختلف الطبقات . وبرزت على المسرح عناصر
جديدة لم تكن واضحة خلال العقود السابقة ، وتشكلت هيئات وأحزاب
جديدة ، وحدثت حركة المؤتمر الإسلامي . وكل هذه العوامل الداخلية
والخارجية جعلت مواقف ومشاريع فرنسا في الجزائر تبدو خارج الزمن
الذي وضعت فيه .

الفصل الثاني

التوتر الاجتماعي

خلال عقد الثلاثينات عرفت الجزائر توترات اجتماعية وسياسية هامة . وتشهد هذه التوترات أنه بالرغم من تجربة الاستعمار الطويلة في الجزائر فان الفرنسيين لم يستطيعوا أن يسيطروا على الموقف ، وأن التيار الوطني كان أقوى من وسائل المقاومة التي استخدموها ضده . وسنحاول في هذا الفصل إبراز بعض التوترات الاجتماعية تاركين الحالة السياسية إلى الفصول التي نعالج فيها الأحزاب والتجمعات الوطنية .

وتؤكد الوثائق المعاصرة أن حالة التوتر التي لم تهدأ منذ الاحتلال قد لزدادت حدة منذ ١٩٣٠ ، وهي السنة التي احتفل فيها الفرنسيون بالذكرى الاحتفال المئوي للجزائر (١) . فنذ هذا التاريخ بدأ الجزائريون يطبقون مقاطعة البضائع الفرنسية إتباعا لمذهب غاندي في الهند . وقد دعا أحد الشعراء الجزائريين على صفحات جريدة محلية إلى الاستمرار في هذه المقاطعة لأنها في نظره جهاد القرن العشرين الذي يحقق نتائج فعالة بدون مشقة كبيرة (٢) . وعلى هذا المنوال أصبح الجزائريون يجاهرون بمشاعرهم الوطنية ويتعصبون لها . وقد اعتاد بعض الكتاب الأوروبيين ، وحتى الجزائريين المعتدلين ، إتهام الوطنيين الثابتين على المبدأ بالتعصب وكره الفرنسيين كجنس ومعاداة

(١) حول هذه النقطة أنظر الحركة الوطنية الجزائرية ، دار الآداب ١٩٦٩

(٢) جوزيف ديباري « المظاهرات » في أفريقية الفرنسية (سبتمبر) ١٩٣٤ ص ٥٤٢

نقلا عن جريدة (النجاح) العربية (٦ ديسمبر ١٩٣١) .

الحضارة الغربية . وكان هدفهم من ذلك توهين القوى المقاومة وفتيت
العزائم المتصلة في الدفاع عن المبادئ الوطنية . ويذكر بعض الكتاب في
هذا الصدد أن أحد الجزائريين أكد بأنه إذا كان التعصب يعنى « حب ديني
وجنسى وبلادي فاني إذن من أشد المتعصبين^(١) . وبعد أن أغلقت
السلطات الفرنسية مدرسة سيدى بلعباس العربية الحرة وطردت معلمها ،
أعلن هذا بجرأة وثقة بأن البعض يلومونني بكوني جزائريا . حسنا أنني
جزائري من آباء جزائريين كانوا منذ أربعة عشر قرنا خداما أوفياء للجزائر ،
كما كانوا المدافعين المخلصين عن الإسلام والعربية^(٢) .

فما أسباب التوترات التي شهدتها الجزائر خلال الثلاثينات ؟ وما دوافع
شعور التحدى الذى تميز به الجزائري ؟ ان العالم بأسره قد شهد أزمة اقتصادية
صعبة في بداية الفترة المذكورة ، ولكن هل تعود التوترات إلى هذذة
الأزمة أو إلى أسباب أخرى أيضاً ؟ الواقع أننا سنرى العديد من « التكهنات »
في الوثائق المعاصرة ، فبعضها تؤكد أن الأسباب اقتصادية ، وأخرى أنها
سياسية ، وثالثة أنها عرقية ؛ وهكذا . فمجريدة (النيويورك تايمز) ترى أن
الوضع في الجزائر قد أصبح يثير القلق نتيجة تصاعد التيار المعادى للفرنسيين ،
غير أنها تستدرك على ذلك بأن السبب لا يعود إلى الوطنية أو العرقية ولكن
إلى الوضع الاقتصادى . ومع ذلك لاحظت أن جريدة (ليبرتى) قد نشرت
مقالا بعنوان « هل ستصبح الجزائر فرنسية أو عربية ؟ » ، وهذا المقال كاف
في نظر الجريدة الأمريكية للإشارة إلى الاتجاه الذى ستسير فيه
الجزائر^(٣) .

(١) اندرى فوشى (ميلاد الوطنية الجزائرية) مارس ١٩٦٢ ، ص ٦٨

(٢) نفس المصدر .

(٣) النيويورك تايمز (٦ سبتمبر ١٩٢٣) ص ١٥ .

ولكن أحد الفرنسيين المعاصرين يرى أن الشعور الوطني كان وراء تلك التوقرات . ويستدل على ذلك بمقاطعة الجزائريين الاحتفالات والمناسبات الفرنسية . فقد ذكر أن أعيان قسنطينة رفضوا خلال ١٤ يوليو ١٩٣٣ حضور « العيد الوطني » الفرنسي وأعادوا بطاقات الدعوة ومن جهة أخرى انسحب الجزائريون من الجمعيات الرياضية الفرنسية وبدأوا ينافسون الرياضيين الفرنسيين في الملاعب بجمعياتهم الخاصة . وكان المشاهدون الجزائريون يشجعون لاعبيهم بهذه العبارات « إلى الأمام أيها الأخوان ! .. أروهم من نحن إننا شعب من ستة ملايين^(١) » .

ويرى كاتب آخر معاصر أيضاً أن أصل القلق يعود إلى تأثيرات خارجية في ثوب محلي . والتأثير الخارجي في نظر هذا الكاتب ليس مباشراً كما يعتقد الفرنسيون أثر الحرب العالمية ، ولكنه غير مباشر . ولم تعد القضية في نظره قضية الجزائر وحدها ولكن قضية أفريقية الشالية بأسرها . ذلك أن حركة الجامعة الإسلامية أو الوهابية الجديدة ، التي يعود إليها في نظره السبب في الشعور المعادي للفرنسيين لا تتردد في قبول المساعدات الأجنبية ، لتدعم نضالها ضد الفرنسيين . وهذه الحركة ليست على اتفاق لاعم الشيوعية ولا مع أى قوى أجنبية ، ولكنها تقبل التأييد مهما كان مصدره ، وهي تخطط على أنها بعد الانتصار على الفرنسيين ستختار حلفاءها . وقد أبتدأ هذا التيار في نظر الكاتب منذ سنوات خلت^(٢) ، وهو بلاشك يعنى العلماء الذين ابتدأوا حركتهم خلال العشرينات وأسسوا جمعيتهم سنة ١٩٣١ .

وعندما نتناول بعد قليل أحداث قسنطينة سنة ١٩٣٤ سنرى أن بعض

(١) ديارى ، « المظاهرات » أفريقية الفرنسية (سبتمبر ١٩٣٤) ، ص ٥٤١
 (٢) ل. مهندس « الهجوم » أفريقية الفرنسية ، (أكتوبر ١٩٣٤) ، ص ٥٧٤ -

الكتاب يعيدون أسبابها وأسباب ما تلاها من تطورات إلى معاداة السامية ، وأحياناً إلى الدين ، وأخرى إلى كره الفرنسيين ، وحسبنا الآن أن نذكر أن الأسباب مختلطة ومتشابكة ، ولعل أبرزها خلال الفترة المدروسة هو اليقظة الثقافية والسياسية التي عرفتها الجزائر والتي أدت في النهاية إلى الشعور بالذات الوطنية واكتسبت صلابة في معاداتها للحكم الفرنسي الذي تغير الزمن ولم يغير هو من أساليبه .

ومهما قيل عن أسباب التوتر الذي ساد الجزائر خلال الثلاثينات ، فإن الجزائر قد عانت كثيراً من سوء الأوضاع الاقتصادية ، حتى أن بعض الكتاب كان عندئذ يتحدث عن « شبح المجاعة » الذي أصبح يهدد السكان (١) . وقد لخصت الصحيفة البريطانية (التايمز) أساس عدم الاستقرار في المصاعب الاقتصادية ، معتمدة على تقارير السلطات الفرنسية التي تشير إلى الانخفاض الحاد في أسعار المواد الفلاحية ، وأنهيار سوق الحبوب ، سقوط قيمة الأجور ، وتعطل المشاريع العامة ابتداءً فيها منذ سنة ١٩٢١ ، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في نسبة البطالة (٢) .

وقد تجاوز عدد الجزائريين عندئذ الستة ملايين نسمة ، معظمهم كانوا يعيشون على الفلاحة سواء كانوا ملاكاً صغاراً أو عمالاً فلاحين لدى المعمرين الفرنسيين والأجانب . ولم تكن مساحة الأرض ولا بدائية الوسائل الفلاحية تسمح للفلاح الجزائري بالقيام بشؤون أسرته . بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة العام الذي كان يعاني منه الفلاحون أكثر من غيرهم للأسباب المذكورة ، ومن جهة أخرى كان الفلاح غير حر في التصرف في منتوجاته ، لأن الشركات الاحتكارية كانت تشتري منه بشحن بخس وتبيع نفس الإنتاج

(١) السهاب - أغسطس ١٩٣٢

(٢) التايمز (لندن) ١٩ فبراير ١٩٣٥ ، مح ١٣

بأرباح طائلة . وتكاد الوثائق المعاصرة تجمع على أن حالة الحماص (أو العامل الفلاحي بخمس الإنتاج) كانت حالة تعسة . وفي مناطق تربية المواشى عانى الفلاحون من نقص المياه (١) . ومن هنا كثرت الهجرات من الريف إلى المدن من جهة ، ومن الجزائر إلى فرنسا من جهة أخرى ، طلباً للعيش وهروباً من وضع اقتصادى يسود فيه الفقر والاستغلال . ففي سنة ١٩٣٢ وجه السيد موريس فيوليت عضو مجلس الشيوخ الفرنسى ، وحاكم الجزائر سابقاً ، رسالة إلى وزير الداخلية يسأله فيها عما بلغه من أن مستخلصى الضرائب الفرنسين بالجزائر بلغت بهم القسوة إلى درجة أنهم كانوا « يأخذون قهراً من الرجل البرنس الذى يكتسى به » .

وارتباط الاقتصاد الجزائرى بالاقتصاد الفرنسى جعل الأمر يزداد سوءاً بالنسبة للجزائريين . ورغم أن الجزائر كانت تتمتع بميزانية خاصة منذ ١٩٠٠ فان العجز الذى أصاب هذه الميزانية جعل الحاكم العام يقترض من فرنسا مباشرة ثلاثة ملايين وثلاثمائة مليون فرنك خلال سنة ١٩٣٢ لسد ذلك العجز ومواجهة الأزمة الاقتصادية التى كانت تمر بها الجزائر . غير أن الميزانية المذكورة كانت تحت تصرف وسلطة المعمرين الفرنسين الذين طالبوا بها ، لذلك لا نتوقع أن يستفيد الجزائريون من القرض المذكور لأنه بلاشك استعمل فى مشاريع لا تهم مباشرة إلا هؤلاء المعمرين . كما أننا نستغرب أن نجد مجلة (الشهاب) تأمل أن يوزع القرض توزيعاً عادلاً على كل المشاريع الجزائرية وعلى جميع السكان لافرق بين أجناسهم وأديانهم . وقد أشارت إلى أن حالة الجزائريين « فى وقت هذه الأزمة العصبية » أصبحت « أقرب إلى اليأس منها إلى الرجاء ؛ وأن الكثير من أهل البادية والقرى الصغيرة لم يعودوا يتحصلون على ما يسد الرمق ، فى صار شبح المجاعة الرهيب يهددهم

(١) أنظر « الجزائر خلال نصف قرن » تقارير سرية أعدتها مصالح الاستخبارات الفرنسية ، يناير ١٩٥٤

كل صباح وكل مساء ، وطالبت المجلة أيضاً باستخدام العمال الجزائريين في المشاريع المحلية بدل استخدام اليد العاملة الأجنبية من أسبان و طليان وغيرهم (١).

ولم يكن الوضع الاقتصادي للجزائريين دائماً مثار شفقة ، بل كان أحيانا مثار دعاية واتخاذ مواقف سياسية معينة . ففي سنة ١٩٣٨ أعلن الحزب الشعبي الفرنسي إيمنى أن الجزائريين كانوا ينضمون إلى الحزب الشيوعي بدافع اليأس من تدهور الوضع الاقتصادي . ذلك أن الموظف الجزائري حسب تقرير هذا الحزب كان يأخذ راتبا أقل من راتب الموظف الفرنسي في مثل عمله وطبقة ، وأن العامل الجزائري كان يأخذ أجراً أقل من أجر مثله الفرنسي والأجنبي ، وأن أغلب الجزائريين كانوا يعيشون دون خبز ، ولاسقف ، بينما تغدق الحكومة الفرنسية المليارات على الروس والبولنديين والرومانيين ، ولاحظ التقرير من جهة أخرى أن الجزائر في حاجة إلى مآت من الأطباء ، ولكن لا يوجد فيها إلا حوالي مائة طبيب فقط ، لأن السلطات الفرنسية لاتمنح المرتبات الكافية ، كما أن المستشفيات والمستوصفات قليلة وفقيرة (٢).

ورغم العجز الكبير في ميزانية الجزائر واستغلال المعمرين للفلاحين (الخماسية) الجزائريين ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية ، فان بعض الكتاب يلوم الفلاحين أنفسهم على مصيرهم ، أو يلوومون الدين الإسلامي ، فبينما يعترف هؤلاء الكتاب بضرورة القضاء على الفقر والبطالة لتوفير الأمن

(١) نفس المصدر ، أغسطس ١٩٣٢ بالإضافة إلى القرض المذكور حصلت الجزائر من فرنسا أيضاً على قرض خاص بمناطق الجنوب التي كانت تخضع للحكم العسكري ومقدار هذا القرض مائة مليون فرنك . وقد طالبت المجلة أيضاً باستخدام الجزائريين في مشاريع الجنوب .

(٢) نفس المصدر نوفمبر ١٩٣٨ قدم هذا التقرير وصودق عليه أثناء انعقاد مؤتمر الحزب في عاصمة الجزائر خلال العام المذكور .

فراهم يذكرون من أسباب المصاعب الاقتصادية زيادة حجم السكان الملحوظ ، كما يهتمون الجزائريين بالخرافية ، ورجال الدين خاصة بالشعوذة واستعمال الدين كدعاية سياسية ، وتمسكهم بقشور الإسلام لابلابه ، وهم يرون أن فكرة النزمت عند المسلمين أكبر عائق في وجه التطور ، وبالإضافة إلى ذلك فانهم يشيرون إلى أن جهل المرأة المسلمة جعلها « حارسة التقاليد » وبدل أن يدعو هؤلاء إلى تحرير الجزائريين من ربقة الجهل والفقر والمرض والاستعمار دعوا إلى تأييد المرابطين والزوايا التقليدية لأنها في نظرهم عامل استقرار رآمن بدليل مهاجمتها من العناصر المعادية لفرنسا^(١).

واكن المجتمع الجزائري لم يكن كله من الفلاحين أو عمال الأرض . فقد تمت تدريجياً منذ الحرب العالمية الأولى جماعة العمال الذين هاجروا أصلاً من الريف إلى المدن الجزائرية أو إلى فرنسا . وأصبح هؤلاء العمال هم العمود الفقري لنجم شمال أفريقية وحزب الشعب الجزائري وحتى الحزب الشيوعي . وسندرس نشاطهم في فصل آخر . وبالإضافة إلى العمال هناك الأسر الكبيرة والمرابطون والقواد والباشاغوات ، وشيوخ العرب وما إليهم من الطبقة الثرية التقليدية التي اكتسبت ثروتها إما بالوراثة وإما بمولاتها للفرنسيين . رسنتعرض إليهم فيما بعد . غير أن هناك فئة أخرى يعبر عنها أحياناً بالنخبة وأحياناً بالشبان وتارة بالمتقنين . وهؤلاء كانوا أصلاً من أبناء الأثرياء ، وقليل منهم من انحدر من أصل فقير ، وقد تلقوا ثقافتهم في المدارس الفرنسية ونموا في أحضان الحضارة الغربية فتأثروا بتصوراتها ومبادئها ووسائلها . وسندرس نشاطهم في فصل النخبة والنواب . وبقي من أصناف المجتمع الجزائري العلماء المصلحون . وقد انحدر معظم هؤلاء من محدث فقير ، وقل منهم من كان ينتسب إلى عائلات ثرية . وتلقوا ثقافتهم العربية الإسلامية في المدارس القرآنية

(١) « الجزائر في نصف قرن » .

بوطنهم ثم تابعوا دراساتهم في المعاهد الخاوية ، كالزيتونة والقرويين أو في الأزهر ، وحتى في الحرمين الشريفين ، ثم عادوا إلى وطنهم لينشروا مبادئ الإصلاح واليقظة القومية^(١) . وسندرس هؤلاء بالإضافة إلى الحركة الطلابية الناشئة في فصل خاص .

وقبل أن نتناول نشاط كل صنف ومواقفه ومبادئه علينا أن نتابع مجال الثورات التي سادت الجزائر خلال الثلاثينات . والواقع أنه منذ ١٩٢٣ أخذت الأمور تتضح والمواقف الوطنية تبلور . ففي فرنسا أعلن النجم المنحل عن برنامج الثورة الذي يتضمن استقلال الجزائر وتكوين حكومة وطنية^(٢) . وفي نهاية ١٩٣٢ قررت جمعية العلماء التي تأسست كما عرفنا سنة ١٩٣١ ، أن تخاطب الجماهير مباشرة باستعمال المساجد للوعظ والإرشاد والدعوة إلى الإصلاح الديني والاجتماعي ، بالإضافة إلى تأسيس المدارس العربية الحرة لتعليم اللغة العربية وتاريخ الإسلام ، وانتدبت لذلك أكفأ رجالها وأشدهم حماساً للفكر الإصلاحى ومنهم الشيخ الطيب العقبي الذي عينته لعاصمة الجزائر التي ظلت إلى ذلك الحين معقلاً للمعمرين الفرنسيين والسلطة الإدارية الاستعمارية ، والأفكار المعادية للإصلاح من جهة وللعروبة والإسلام من جهة أخرى . ولكن حملة العقبي في الجامع الجديد وفي نادى الترقى على الجهل والخرافات ودعوته إلى الإصلاح بقوة بيانه المؤثر وصراحته النافذة أزعجت السلطة الفرنسية وأثارت المحافظين الجزائريين . وقد تحرك هؤلاء ضد التيار الإصلاحى فكونوا لأنفسهم جمعية سموها (جمعية علماء السنة) . وبالتضامن مع بعض أعضاء المجالس المالية طلبوا من الحكومة

(١) ادعى أحد الكتاب أن العلماء المصلحين ينتمون إلى الطبقة البورجوازية القديمة ، ورغم أنهم يظهرون ثورين في المسائل الدينية فإنهم في الواقع يحافظون في القضايا الاجتماعية . انظر « العلماء الجزائريون المصلحون » في المجلة الفرنسية الجديدة ص ٣٣١ .
(٢) انظر ملاحق كتاب (الحركة الوطنية) ، طبع بيروت ١٩٦٩ .

الفرنسية اتخذ إجراءات ضد خصومهم المصالحين بدعوى أن هؤلاء يدعون إلى السياسة تحت لواء الدين . وكانت « السياسة » عندئذ احتكاراً على الفرنسيين . أما الجزائريون ، ولاسيما رجال الدين منهم ، فلا يجوز لهم دخولها لأنها أخطر من الكفر (١).

وبناء على ذلك قامت السلطات الفرنسية بغلق مدارس العلماء المصالحين في تلمسان ، وسيق ، وسیدی بلعباس ، وطردت معلميها ، كما غلقت أبواب المساجد في وجه دعاة الإصلاح في هذه المناطق ، وفي مدينة الجزائر أيضاً حيث الشيخ الطيب العقبى «الذي كان موقفه المعادي للفرنسيين» ، مهدد بخلق الاضطرابات ضد الأمن العام ، كما اتهم العقبى بأنه «داعية وهابي» وقد أثارت هذه الإجراءات موجة من السخط شملت أنحاء البلاد ، كما أدت إلى قيام المظاهرات العامة المعادية لتدخل السلطات الفرنسية في شؤون الدين . بالإضافة إلى أنها حركت النواب الجزائريين الذين بدأوا سلسلة من الاتصالات برجال فرنسا في باريس ، ففي العاشر من فبراير ١٩٣٣ استنكر الشيخ ابن باديس لإجراء غلق المساجد والمدارس في وجه العلماء في خطبة له في نادي الترقى بالعاصمة . ومن ٢٤ منه إلى الثالث من شهر مارس جرت مظاهرات عنيفة بالعاصمة ضد منع الشيخ العقبى من إلقاء درسه في الجامع الجديد ، وتدخل الحكومة في الشؤون الدينية . وقد استعملت السلطات قوات الشرطة والرماة السينيغاليين ، وقناصة أفريقية ضد المتظاهرين ، واعتقلت كثيراً منهم . ولم تهدأ المظاهرات حتى وعدت السلطات بالسماح للعقبى باستئناف دروسه (٢).

ولكن قرار فبراير بغلق المدارس الحرة والمساجد في وجه العلماء

(١) انظر «الجزائر» في (أفريقية الفرنسية) إبريل ١٩٣٣ . ولا شك أن السلطات الفرنسية هي التي أوحت إلى اتباعها باتخاذ هذا الموقف من علماء الإصلاح .

(٢) نفس المصدر ص ٢٤٠ .

المصلحين لم يثر فقط رجال جمعية العلماء والشعب ، بل أثار أيضاً النواب الجزائريين في مختلف المجالس الخلية . لذلك توجه منهم وفد خلال يونيو ١٩٣٣ إلى باريس ليشتكوا من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تعيشه الجزائر وليحتجوا لدى الحكومة الفرنسية على إجراءات غلق المساجد والمدارس القرآنية . ولكن وزير الداخلية ، السيد شوطان ، رفض استقبال الوفد بدعوى أنه (أي الوفد) غير مختص وليس له مؤهل للقيام بهذه المهمة . فرجع الوفد خائباً ، «خيبة مريرة» زادت الشعب تحمساً لمطالبه^(١) . ورغم استقبال الوفد في باريس من بعض الفرنسيين العاطفين على الجزائريين الذين كانوا «يعيشون وضعاً سيئاً تحت نير فرنسا العظيمة» واستقباله من الحاكم العام بعد رجوعه إلى الجزائر ، فإن الشعب كان يردد بسخرية عبارة فاقوا ! فاقوا^(٢) ! » .

وبعد الفشل الذريع الذي لقيه الوفد في باريس عاد إلى الجزائر وقدم استقالته من مهامه . كما دعا جميع الجزائريين العاملين في المجالس الخلية إلى الاستقالة الجماعية احتجاجاً . وقد حدث هذا خلال الثالث من يوليو ١٩٣٣ عندما قدم حوالي ألف وسبعمائة شخص استقالتهم في ولاية قسنطينة وحوالي مائة في ولاية الجزائر ، ومثلها في ولاية وهران^(٣) . وأمام هذا الوضع دعا الحاكم العام السيد كارد . النواب إلى استرداد استقالتهم واعداء إياهم بعدة إصلاحات منها تحسين الوضع الاجتماعي للجزائريين ، وإعادة النظر في قانون الغابات وتوزيع الإعانات على الفلاحين ، وإعادة فتح المساجد في وجه العلماء المصالحين ، حرية التعليم ، وإلغاء قرار والي مدينة الجزائر ضد

-
- (١) محمد البشير الابراهيمي (الشهاب) يوليو ١٩٣٦ ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .
(٢) ديارى «المظاهرات» (أفريقية الفرنسية) سبتمبر ١٩٣٤ ، ص ٥٣٩ - ٥٤٠ .
(٣) نفس المصدر ، نقلا عن صحيفة (المصباح) العربية بتاريخ ٢٥-٨-١٩٣٣ .

الشيخ العقبي . وهذه الوعود الخلابة جعلت السيد شكيبكن الذي تزعم هذه الحركة سنة ١٩٣٣ يدعو زملاءه إلى سحب استقالتهم لأنه يتق في كلمة الحاكم العام^(١).

وفي هذا الإطار أنشأ الحاكم العام المذكور بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٣٤ لجنة مهمتها تقديم مقترحات تتعلق بتحسين الأوضاع التي تراها مناسبة لرفع المستوى المادى والمعنوى للسكان الجزائريين. وقد ضمت هذه اللجنة بعض المنتخبين والمعينين تعييناً من السلطة الفرنسية^(٢) لكن إنشاء هذه اللجنة كان مثار سخف مختلف التيارات الأهلية في الجزائر ، من أقصى اليسار (مثل النجم بفرنسا) إلى اليمين (مثل جماعة المتجنسين) ، وتبرهن توصيات هذه اللجنة على أنها كانت محافظة أكثر من اللازم لأنها منحت السلطات المحلية الفرنسية حق التصرف والتدخل في حرية الصحافة العربية خلافاً للقانون ، وحق غلق المساجد والمدارس القرآنية ، وحق المحافظة على النظام بكل ما تراه من الوسائل . فمن أول شهر مايو إلى التاسع منه عقدت هذه اللجنة جلسة انتهت بالتوصيات التالية :

١ - تأييد القرار الإدارى بغلق المساجد في وجه الوعاظ غير المرخص لهم ، محافظة على الأمن والنظام .

٢ - رغم أن قانون ٢٩ يوليو سنة ١٨٨١ يشمل حرية الصحافة حتى في الجزائر ، فإن الصحافة الأهلية لم تكن قد وجدت عند صدوره ، لذلك فإن على الإدارة أن تتخذ بعض الإجراءات لمراقبة « الصحافة التخريبية »

(١) نفس المصدر ص ٥٤٠ - ٥٤١ نقلا عن (الديبش الجيريان) بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٣٣ .

(٢) انظر . م . م « تحسين الأوضاع المادية والمعنوية » (أفريقية الفرنسية ، الملحق مارس ١٩٣٤ ، ص ٩٣)

الأهلية وتمنع دخول الصحافة الفرنسية التي تحتوى على مواد مثيرة من
الخارج .

٣- أما بخصوص التعليم العربي الحر فإن اللجنة قد أوصت باتخاذ
إجراءات لمراقبة مؤسساته ما دامت تبث من خلاله الدعاية السياسية (١).

ومن الواضح أن هذه التوصيات تسير اتجاه الإدارة التي سبق لها أن
اتخذت الإجراءات المنصوص عليها بدون انتظار توصيات اللجنة المذكورة .
ولم تكن التوصيات في الواقع سوى خاتم شمع تختم به الإدارة على تصرفاتها
غير القانونية . وكانت اللجنة هي الأداة التي ظنت الإدارة أنها ستسكت بها
أصوات المعارضين لتلك الإجراءات . ومع ذلك فإن أصوات المعارضة
لم تسكت ، بل ازدادت حدة وارتفاعاً . فقد انعقدت اجتماعات الاحتجاج
في مختلف أنحاء البلاد . وتلا ذلك « وابل » من البرقيات على السلطات
الفرنسية في باريس والجزائر احتجاجاً على الإجراءات والتوصيات المؤيدة
لها والمؤمنة عليها . وكان بعض هذه البرقيات معتدلاً ، ولكن بعضها كان
ثائراً حتى أصحابها نادوا بإرسال وفد آخر إلى باريس للاحتجاج ،
مذكرين بفضل وفد السنة السابقة عندما رفض وزير الداخلية استقباله ،
وقد وصف هؤلاء لجنة الحاكم العام بأنها « غير مؤهلة » وليس لها « تفويض »
شعبي . وأصدرت صحيفة (صوت الأهالي) عدداً خاصاً حملت فيه على هذه
اللجنة ووسمتها بالتدخل في شؤون التعليم العربي والوعظ الإسلامي وحرية
الصحافة الجزائرية (٢) . وظهرت منشورات في العاصمة تدعو الناس إلى
وقف كل نشاط وغلق الدكاكين والمؤسسات احتجاجاً على خلق حرية

(١) مهتس « في الجزائر » (أفريقية الفرنسية) يونيو ١٩٣٤ ص ٣٤٧ .

(٢) نفس المصدر ، وتاريخ (صوت الأهالي) ١٨ مايو ١٩٣٤ .

الصحافة الأهلية والتدخل في شؤون التعليم العربي الدين والإسلامي . وقد اشترك الشيويون أيضاً في حملة الاحتجاج (١).

أما في قسنطينة ، مبعث الحركة الإصلاحية ، فقد عقد اجتماع كبير لنفس الغرض ، ويلاحظ أن النواب في هذه المرة تضامنوا مع المصالحين . فقد ذكر الدكتور ابن جلول رئيس النواب في ولاية قسنطينة بالإهانة التي لحقت بالوفد الجزائري في باريس خلال السنة السابقة واحتج ضد توصيات اللجنة . وقد فرق ابن جلول بين فرنسا في بلادها وفرنسا في الجزائر حيث تنسى في هذه الحالة « المصالح العليا .. من تحرير الشعوب » وشارك قدماء المحاربين الجزائريين في هذا الاجتماع أيضاً وذكروا فرنسا بوعودها التي قطعها لهم خلال حرب ١٩١٤ ، وطالبوا « باحترام حريتنا الدينية ، وزيادة حقوقنا (٢) » ، وهكذا كانت حادثة التدخل في شؤون الدين واللغة سبباً في توتر شديد أخذ أحياناً درجة العنف . وقد استمر هذا التوتر في الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى حسب أهمية الأحداث التي ستعرض إليها .

ففي سيدي بلعباس وقعت مظاهرة سنة ١٩٣٣ شارك فيها العمال العاطلون أنشدوا خلالها نشيد الأُمّية . وقد يكون العمال الفرنسيون شاركوا في هذه المظاهرة . ولكن الظاهر أنها كانت هامة حتى إن إحدى الصحف وصفها بأنها « تكاد تكون أول مظاهرة من هذا النوع في الجزائر (٣) » ، وفي نفس السنة حدثت في سيدي بلعباس أيضاً وفي تلمسان ومستغانم وعين تموشنت مظاهرات نادى أصحابها بسقوط فرنسا وحياة هتلر ، حتى أن الكاتب

(١) نفس المصدر ، نقلا عن صحيفة (لوهيومانيي) التي تصدر بباريس بتاريخ

٢٨ مايو ١٩٣٤ .

(٢) ديباري (المظاهرات) (أفريقية الفرنسية) ، سبتمبر ١٩٣٤ ، ص ٥٤٦

(٣) التايمز (٧ يونيو ١٩٣٣) ، ص ٧ .

جوزيف ديبارمي بأنها كانت مظاهرات تخفي وراءها كراهية الفرنسيين (١). وقد أكد ديبارمي أن المظاهرات كان في ظاهرها عداة اليهود ولكن في باطنها عداة الفرنسيين وهذا نفسه هو ما أكده مراسل (النيويورك تايمز) الأمريكية ، السيد ب. ج فيليب الذي قال بأن الحركة الأهلية في الجزائر كانت من ناحية ضد اليهود ومن ناحية أخرى ضد الفرنسيين (٢).

وكلا الكاتبين كان يشير في الواقع إلى الأحداث التي جرت في قسنطينة خلال صيف ١٩٣٤ ، وهي الأحداث التي وصفت بأنها معادية لليهود ضد السامية ، والتي حار في أسبابها المعلقون والمؤرخون ، بعضهم ربطها بأحداث فلسطين ، وآخرون ربطوها بتصاعد الحركة الوطنية وتحديها لكل ما هو فرنسي (وكان يهود الجزائر فرنسيين) ، وذهب آخرون إلى أنها تعود إلى معاداة السامية المنتشرة عندئذ في أوروبا ، وهناك أيضاً من أعادها إلى أسباب اقتصادية . وحوادث قسنطينة كتب عنها الكثير وأخذت حظها من اهتمام الكتاب . ويهنا منها هنا كونها حلقة في سلسلة الأحداث التي جرت بالجزائر خلال الثلاثينات والتي سببت توترات في العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين .

فما هي أحداث قسنطينة ؟ وما أسبابها ونتائجها ؟ إن الروايات كثيرة في هذا الشأن . فقد قيل أن جندياً يهودياً يدعى إيلي خليفة جرح شعور المسلمين عندما دخل الجامع الأخصر أثناء صلاة الجمعة الموافقة ٣ أغسطس ١٩٣٤ . وتلا ذلك اضطراب ومشادة لكن بدون ضحايا ، وتدخل الجيش والشرطة لإعادة الأمن والنظام . وانتهى ذلك اليوم بدون أحداث أخرى . وفي اليوم التالي توجه أعيان المسلمين واليهود إلى مقر الوالي

(١) ديبارمي (المظاهرات) (أفريقية الفرنسية) ، سبتمبر ١٩٣٤ ، ص ٣٤١ .
(٢) النيويورك تايمز ، ٢٤ فبراير ، ١٩٣٥ . من الكتابات المعاصرة للحادثة انظر كتيب (حوادث قسنطينة ٥ أغسطس ١٩٣٤) (لائق فالي . بدون تاريخ ، كما ظهرت أخيراً عنها دراستان احدهما للكاتب الفرنسي شارل روبير أجرون والثانية للجزائري محفوظ قداش .

الفرنسي وعبروا له عن أسفهم لما حدث وتواصوا بضرورة حفظ النظام وتصفية الجو . وكان من المقرر أن يعقد اجتماع يوم الأحد الخامس من أغسطس يخطب فيه الدكتور ابن جلول ، وانعقد الاجتماع فعلاً وانتظر الناس ابن جلول ولكنه لم يحضر . وبدأت الإشاعات ، منها أن اليهود قتلوه . وفي نفس الوقت قتل أحد الجزائريين في قلاب المدينة برصاصه ، أطلقها عليه يهودى من منزله في حي اليهود . وهذه التطورات أدت إلى قيام المسلمين بمظاهرة شارك فيها أكثر من عشرة آلاف واصطدموا فيها مع يهود المدينة . فكانت النتيجة قتل ٢٣ يهودياً وأربعة جزائريين ، وأسر عدد كبير بالإضافة إلى جرح العشرات من الطرفين وباتلاف عدة ملايين قدرها بعضهم بخمسين مليون فرنك^(١) .

بعض الكتاب حمل الجزائريين مسؤولية ما حدث ، واتهمهم بالوحشية . ويعود ذلك في نظره إلى التنافس القديم بين المسلمين واليهود ، وإلى السخط من الوضع الاقتصادي ، كما يعود إلى حسد المسلمين اليهود في قدرتهم التجارية^(٢) . وأعلنت الاتحادية الإسرائيلية في المغرب بأن حادثة قسنطينة « قد نظمت مسبقاً تنظيماً دقيقاً (٣) » وأكد كاتب آخر الإعداد المسبق للحادثة فقال إن الجزائريين المسلمين كانوا قد احتلوا الطرق ونشروا فيما بينهم « كلمة السر » وروجوا أخباراً خيالية في المدن المجاورة حتى وصلت المغرب الأقصى وأنهم أعلنوا الجهاد . وأضاف هذا الكاتب أن السيد زناتي مدير جريدة (صوت الأهالي) قد أشرف على اجتماع في (نادى الاتحاد الإسلامي) بقسنطينة قبل الاجتماع العام الذي كان مقرراً يوم الأحد ، ٥ أغسطس . وقد دعا السيد زناتي عندهذ إلى تحرير الجزائر الكامل^(٤) أما السيد ديبارمي فقد

(١) نوشي ، ص ٧٤ - ٧٥ والنيويورك تايمز ، ٢٤ فبراير ١٩٣٥ ، وديبارمي ، (المظاهرات) في أفريقية الفرنسية) سبتمبر ١٩٣٤ ص ٥٤٧ .
(٢) التايمز ، ٨ أغسطس ١٩٣٤ ، ص ١٥ .
(٣) مهندس الهجوم) (أفريقية الفرنسية) سبتمبر ١٩٣٤ ، ص ٥٢٠ - ٥٢٢ .
(٤) ديبارمي (المظاهرات) - أفريقية الفرنسية - سبتمبر ١٩٣٤ ، ص ٥٤٧ .

حمل الحركة الإصلاحية مسؤولية ما حدث . فقد قال أن العلماء وأتباعهم كانوا مسؤولين عن « هذه النكبة » وأنهم كانوا قد أعدوا لها منذ سنتين سابقتين . واستدل على ذلك بأن « النكبة » كما يسميها قد حدثت في مدينة قسنطينة بالذات مبعث الحركة الإصلاحية (١) وهناك كاتب آخر حمل النكبة الوطنية والنواب والأعيان الجزائريين ما حدث في قسنطينة لأنهم منذ مدة طويلة كانوا ينازعون السلطات المحلية حق تمثيل الجزائريين في المجالس النيابية ، وأنهم كانوا يستغلون جهل الفلاحين وإثارتهم ضد الفرنسيين (٢) .

ومهما يكن الأمر فإن ممثلي الرأي العام الجزائري في قسنطينة قد تدخلوا لوقف موجة العداوة وعبروا عن أسفهم لما حدث . ولا يوجد في خطبهم ولا في كتاباتهم الصحفية ما يدل على أنهم كانوا يدعون إلى حركة انتقامية أولى إثارة مواطنهم ضد اليهود الفرنسيين ، حقاً إن تجنيس اليهود سنة ١٨٧١ قد أثار بعض الحساسية بين الطائفتين لأنه جعل يهود الجزائر الذين كانوا من قبل مستضعفين ، مساوين للفرنسيين في الحقوق والواجبات ، بينما ظل الجزائريون على دينهم مستضعفين ليس لهم حقوق الفرنسيين . وثبتت إحدى الوثائق التي تعود إلى سنة ١٨٧١ إن أعيان قسنطينة ، ومنهم جد الشيخ ابن باديس رأس الحركة الإصلاحية ، وجد ابن جلول زعيم النواب عندئذ ، قد أعلنوا عدم اعتراضهم على تجنيس اليهود الجزائريين بقرار كريميسو المعروف (٣) .

وهناك من حمل السلطات الفرنسية مسؤولية ما حدث . فلو أن هذه تدخلت في الوقت المناسب ولم يكن لها هدف وراء ما جرى لما تطورت الأمور

(١) نفس المصدر .

(٢) مهندس (الهجوم) (أفريقية الفرنسية) سبتمبر ١٩٣٤ ، ص ٥٤٢ .

(٣) نشرت هذه الوثيقة مجلة (أفريقية الفرنسية) نوفمبر ١٩٣٧ ، ص ٦٨٣ والوثيقة

مؤرخة في ٢٠ يونيو ١٨٧١ .

على ذلك الشكل . وكان السيد ميو ، مدير الشؤون الأهلية قد أعلن عند توليه أن النظام الذي يتبناه هو « قبل كل شيء أمرهم الشرطة والأمن » لذلك ألقى نجم شمال أفريقية التبعة على عاتق السلطات الفرنسية لأنها أهملت الأمور التي تبرر تدخلها ضد ما كانت تسميه « بالخطر الجزائري » وكذلك وقف فرع الحزب الشيوعي الفرنسي في قسنطينة فقد ألقى المسؤولية على الإدارة الفرنسية أيضاً . ونفس الرأي أبداه السيد زناتي صاحب جريدة (صوت الأهالي) (١) وبعد أن لام السيد مهندس السلطات الفرنسية في الجزائر أيضاً على ما حدث قال أن رخاوة موقف البرلمانيين الفرنسيين في باريس ومناقشتهم السياسية ومناوزاتهم قد شجعت الجزائريين على ما حدث في قسنطينة (٢).

وتبادلت الأحزاب والصحف الفرنسية المتعارضة التهم في مسؤولية حوادث قسنطينة ، فيما لامت (جورنال دي ديبا) الشيوعيين لأن صحيفتهم (لوهيو مانيبي) قد لامت التوسع الفرنسي ، نرى صحيفة (البوبلير) الاشتراكية تنفي التهم عن الشيوعيين وتحملها الفاشيستين الذين كانوا في نظرها مسؤولين على المظاهرات ، ولاسيما منظمة (أكسيون فرانسيز) ومنظمة (كروادي فو) اليمينيتين اللتين تثيران الجزائريين بدعائيهن (٣).

والحديث عن الفاشيستية يؤدي إلى الحديث عن آثار هتلر في الموضوع ذلك أن الصحافة الفرنسية في الجزائر أشارت إلى أصابع الألمان أيضاً فند ٢٧ مايو ١٩٣٣ لفتت صحيفة (الديدش الجيرمان) أنظار المسؤولين إلى آثار « الهتلرية في الجزائر » وفي نهاية يوليو سنة ١٩٣٤ ، أي قبل أحداث قسنطينة بأيام قليلة ، كانت في قسنطينة فرقة مسرحية ألمانية، ون مظاهرات

(١) نوئي ، ص ٧٥ - ٧٦ .

(٢) مهندس (الهجوم) (أفريقية الفرنسية) سبتمبر ١٩٣٤ ، ص ٥٢٤ - ٥٢٥

(٣) النيويورك تايمز ، ٨ أغسطس ١٩٣٤ ، ص ٤ وكذلك ٩ أغسطس ١٩٣٤

جرت في الأحياء الشعبية آنثذ حمل أصحابها الصليب المعقوف ونادوا بحياة هتلر . وقد أكدت هذه العلاقة بين أحداث قسنطينة المعادية لليهود وبين الدعاية الألمانية ، صحيفتان أخريان إحداهما تصدر بأفسييتة (التلغراف) والثانية في مدريد^(١) (الهيرالدو) .

ومن الغريب أن المصادر التي أشارت إلى ربط ما حدث في قسنطينة بالقضية العربية العامة قليلة . فمراسل النيويورك تايمز مثلا أشار إلى أن القومية العربية تعتبر إحدى العوامل التي أدت إلى ذلك . فالجزائريون كانوا ساخطين على « المحتل » وكانوا يعيشون في فقر مدقع^(٢) . بينما أشار عدد من الكتاب إلى العامل الاقتصادي ، كما أكد آخرون على العامل الديني وروح التعصب^(٣) .

ومهما كانت الأسباب فإن السلطات الفرنسية قد أعلنت حالة الطوارئ في المدينة وأوقفت حركة المرور ابتداء من الثامنة ليلا ، وأغلقت مقاهي الجزائريين في المدينة وضواحيها ، وبالإضافة إلى حامية قسنطينة العسكرية وشرطتها ، فإن السلطات استقدمت الرماة السينيغاليين من سكيكدة لتدعيم القوات العسكرية في المدينة سيما الرماة وجنود الزواف . وأرسلت سلطات مدينة الجزائر فيلقا من الرماة أيضاً بالإضافة إلى فرقة من اللفياف الأجنبي ، وفرقة من الدرك . وهكذا غصت المدينة بالقوات العسكرية التي تمركزت في كل شارع . وقد أرسل مورينو ، نائب رئيس بلدية قسنطينة ، طلبات مستعجلة إلى الحاكم العام تشتمل على ما يلي : استنفاً جميع الفرنسيين لحمل

(١) مهندس (المجوم) (أفريقية) ديسمبر ١٩٣٤ ، ص ٧٠٠-٧٠٧

(٢) ل. ه. ماثيوز (النيويورك تايمز) ١٢ أغسطس ١٩٣٤ .

(٣) أنظر بهذا الصدد مقالة السيدة أنيثة بريتر مراسلة (النيويورك تايمز) ١٢ أغسطس ١٩٣٤ ، فقد لخصت فيها أهم الدوافع وفي نظرها أن الحالة لم تكن بمنزلة وأن السخط قديم لدى الجزائريين .

السلاح في حالة تفاقم الوضع ويسرى هذا الاستنفار على كل قادر على حمل السلاح بما في ذلك البالغون ستين سنة ، إرسال خمسمائة طائرة عسكرية من فرنسا إلى الجزائر . وليس غريباً بعد هذا أن يقارن أحد الكتاب ماجرى في قسنطينة عام ١٩٣٤ بما جرى فيها عام ١٨٣٧ تاريخ احتلالها عنوة من طرف الفرنسيين^(١) . ولاشك أن اقتراب الذكرى المئوية لاحتلال قسنطينة جعله يعتقد هذه المقارنة ، ولاشك أيضاً أنه لم يكن وحده في تذكر هذه المناسبة .

ورغم تدخل القوات العسكرية الفرنسية فان الحوادث قد انتشرت من قسنطينة إلى غيرها من المدن المجاورة مثل عين البيضاء ، وتبسة ، والحامة ، وغيرها ، كما أرسلت الصحافة العالمية مراسليها لتغطية « الأحداث » ولم تمض سوى بضعة أشهر حتى حدثت اضطرابات خطيرة في سطيف ومستغانم والجزائر ووهران وسیدی بلعباس .. ففي الأول من فبراير سنة ١٩٣٥ حدثت مظاهرة في سطيف اشترك فيها المدنيون والجنود الجزائريون الذين كانوا في الجيش الفرنسي والذين خرجوا من ثكناتهم رغم معارضة ضباطهم . وذكرت الصحافة عندئذ أن المتظاهرين كانوا يهتفون بحياة ابن جاول وحياة هتلر . وقد عاقبت السلطات الفرنسية عدداً من الجنود الجزائريين قدرت بعضهم بأربعة عشر جندياً . ونادت الصحافة الفرنسية ونواب الجزائر من الفرنسيين باستبدال الجنود الجزائريين بجنود من السينغال .

إن أحداث سطيف فاقت ، كما كتبت إحدى الصحف ، أحداث قسنطينة لأن الجنود شاركوا فيها المدنيين . وقد ربطها بعضهم بحوادث قسنطينة من كونها كانت أيضاً معادية لليهود . ومهما يكن الأمر فإن

(١) مهندس (المجوم) (أفريقية الفرنسية) سبتمبر ١٩٣٤ ، ص ٥٢١ + ٥٢٣

(٢) نفس المصدر ، فبراير ١٩٣٥ ص ٩٥ - ٩٦ .

المتظاهرين قد احتلوا مركز الشرطة بالمدينة ، وعاقوا تقدم قوات الأمن ، ولولا إرسال قوات النجدة لظلت المدينة في أيدي المتظاهرين . وفي الأخير احتلت المدينة عسكرياً وأعانت فيها حالة الطوارئ . وكانت النتيجة أكثر من ثلاثة أشخاص قتلوا من الجانبين وجرح خمسة واعتقال عدد غير معروف . وتشير التقارير إلى أن السبب في هذه المظاهرات يعود إلى أحد الجنود الجزائريين كان يكثر من شرب الخمر في إحدى المقاهي فتقدم منه شرطى فرنسي لإلقاء القبض عليه فحاول الجندي طعنه بسكين فما كان من الشرطى إلا أن أطلق عليه الرصاص فأرداه قتيلاً وتذهب رواية أخرى إلى أن السبب لم يكن كثرة الشرب ولكن مشاجرة حدثت بين بعض الجنود الجزائريين فجاء الشرطى لفتك المشاجرة التي انتهت كما انتهت الرواية السابقة . ولكن تقارير أخرى تعطى لمظاهرات سطيف طابعاً عنصرياً شبيهاً بذلك الذي كان في قسنطينة(١) والواقع أن أحداث سطيف كأحداث قسنطينة كانت سياسية في تطورهما وأهدافها ، رغم أن سببها المباشر قد يكون غير سياسى فالجزائريون في منتصف الثلاثينات كانوا واعين لوجودهم السياسى ومدركين طريق حريتهم عن طريق الأحزاب والمنظمات الإصلاحية والصحافة الوطنية . ولكن الفرنسيين اعتادوا أن يفسروا تصرفات الجزائريين تفسيراً غير سياسى في مختلف المناسبات .

وخلال نفس الشهر (فبراير ١٩٣٥) حدثت أيضاً اضطرابات « خطيرة » في الجزائر ومستغانم . ففي الأولى جرت مظاهرات عنيفة في الميناء والشوارع قام بها عمال الموانئ احتجاجاً على البطالة . وقد اشترك فيها على الأقل ثلاثة آلاف شخص . أما في مستغانم فقد جرت أيضاً مظاهرات ضد البطالة سادها

(١) حول هذا الموضوع أنظر (النيويورك تايمز) ٣ ، ٤ فبراير ١٩٣٥ وكذلك (التايمز) اللندنية ، ٤ فبراير ١٩٣٥ ص ١١ .

الاضطراب والفوضى وجرح خلالها رئيس البلدية ونائب الوالي وعقيد فرنسي . وصادفت هذه الاضطرابات في المدينتين زيارة وزير الداخلية الفرنسي السيد رينيه ، الذي كان قادماً لتفقد الأوضاع ومقابلة السيد ابن جلول الذي رفضه من قبل في باريس . ومن بين الأسباب الأخرى التي ساعدت على تفاقم الاضطرابات ، ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الضرائب ، والاقتراح بسحب الجنود الجزائريين وتعويضهم بجنود سينغاليين^(١) أما الاضطرابات التي حدثت في مدينة وهران وسيدى بلعباس فالظاهر أنها كانت بين الفرنسيين أنفسهم . ففي التاسع من أغسطس سنة ١٩٣٥ جرت مشادات بين اليهود والأوروبيين . وحدث نفس الشيء في وهران وأكن بين الشيوعيين واليمينيين من الفرنسيين . ولاشك أن بعض الجزائريين قد اشتركوا في هذه الاضطرابات ، وأكن المحرضين عليها كانوا فرنسيين^(٢).

ان الأحداث التي عرفتها الجزائر بين ١٩٣٠ و ١٩٣٥ قد جعلت بعض الفرنسيين لا يصدق أن الجزائريين الذي كانوا في نظره هادئين وموالين لفرنسا سنة ١٩٣٠ يصبحون بعد خمس سنوات يشككون خطراً داهماً . وقد رأى هذا الكاتب أن الجزائر لم تعرف مثل هذه « الساعة الحرجة » (يعني سنة ١٩٣٥) منذ ثورة عين التوتة سنة ١٩١٥ وما كما هون سنة ١٩١٦ . ورغم أن الكاتب عزا هذا الخطر إلى الأزمة الاقتصادية وأحداث الشرق والتعصب الديني فإن الجيش وحده في نظره هو الذي يستطيع أن يضع حداً لذلك الوضع . أما السلطات المدنية الفرنسية في الجزائر فقد عجزت في نظره على وقف التيار^(٣).

-
- (١) أنظر (النيويورك تايمز) ٢٧ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١٣ ، و (التايمز) ٢٧ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١٤ .
 (٢) (التايمز) ٩ أغسطس ١٩٣٥ ، ص ٩ ، و (النيويورك تايمز) ١٢ أغسطس ١٩٣٥ ، ص ٢١ .
 (٣) (أفريقية الفرنسية) فبراير ١٩٣٥ ، ص ٦٩ - ٧١ .

ومند تولى الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا سنة ١٩٣٦ عرفت الجزائر تطورات واضطرابات استمرت أثارها في الواقع إلى سنة ١٩٣٩ . ومن أبرز ذلك إنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري . ثم تدخل السلطات الفرنسية لتفتيت الجبهة الوطنية بشتى الوسائل . وكانت الاضطرابات التي جرت في العاصمة وهران وسيدي بلعباس وقسنطينة لا تخرج عن الصدام بين اليمين واليسار سواء بين الجزائريين أو بين الفرنسيين . ومن بين هذه الاضطرابات ما جرى سنة ١٩٣٧ بين أعضاء حزب الشعب الجزائري والشرطة الفرنسية في العاصمة . فقد تجمع الجزائريون قرب الجامع الكبير للاجتماع لكن الوالى منعهم فهاجموا الشرطة التي أرسلت لتفريقهم مما نتج عنه حوالى خمسين جريحاً (١) . وسنعرض في أحد الفصول إلى موقف الإدارة الفرنسية من التوترات الجزائرية .

وحسبنا هنا أن نختم بحادثة أثارت كثيراً من التوتر وكثيراً من التعاليق في حياة الجزائر في نهاية عقد الثلاثينات ، ونعنى بها اغتيال المفتى محمود كحول المعروف بابن دالى وماتلاها من عواقب . ففى قمة نجاح المؤتمر الإسلامى الجزائرى فى صيف سنة ١٩٣٦ اغتال شخص يدعى عكاشة المفتى المذكور . وكان يمكن أن تنتهى الحادثة عند ذلك الحد ، ولكن الأمور تطورت وأخذت منعطفاً سياسياً . فالمفتى كحول كان من المعارضين لحركة المؤتمر والموالين المخلصين لفرنسا . وقد ادعى عكاشة القاتل أن الذى حرّضه على فعله هو الشيخ الطيب العقبي الرجل الثانى فى جمعية العلماء ومروض مدينة الجزائر كما كانوا يسمونه . فإكان من السلطات الفرنسية إلا أن اعتقلت العقبي أيضاً ومعه أحد أنصار الجمعية المذكورة وهو السيد عباس التركى . وفى اعتقال العقبي قضاء على شخصه وسمعته وبالتالى على نشاطه (أو هكذا نشاطه) (أو هكذا تصورت الإدارة) ومن وراء ذلك تشويه سمعة الجمعية

(١) (التايمز) ، ٢٥ سبتمبر ١٩٣٧ ، ص ١٢ .

والإساءة إلى الحركة الإصلاحية ، وزعزعة حركة المؤتمر الإسلامي الجزائري التي لعب فيها العقبي دوراً بارزاً .

وتفاصيل هذه الحادثة قد نعرضها في الحديث عن العلماء ولكن ما أردناه هنا هو أن القضية ظلت بدون حل حتى شهر جوان (يونيو ١٩٣٩) ، أي قبل بضعة أسابيع فقط من اندلاع الحرب العالمية الثانية وأثناء هذه المحاكمة التي هي الثانية من نوعها لنفس الأشخاص حضر خلق كثير وأخذت الحكومة الفرنسية كل الاحتياطات فأحضرت إلى المحكمة ثلاث فرق من الحرس المتجول وفرقتين من جنود الزواف ومائتي شرطي ، « وجلبت المحاكمة انتباها شديداً .. لأنه لا أحد حتى الآن استطاع أن يحدد لها دافعا مناسباً (١) ، وأخيراً انتهت المحاكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة لشخصين والسجن عشرين سنة لشخص واحد ، وإطلاق سراح الشيخ العقبي وزميله لعدم وجود أدلة ضدهما .

ان هذه المحاكمة ، وان انتهت باطلاق سراح العقبي قد نجحت في الواقع في القضاء عليه ، ذلك أنه عندما اجتمعت جمعية العلماء للتداول في النقطة المطروحة عندئذ على جدول الأعمال ، وهي الموقف من تأييد فرنسا في الحرب كانت الأغلبية مع الشيخ ابن باديس الذي اختار الصمت . أما العقبي فلم ير رأى اخوانه ، فاختار الخروج من الجمعية حفاظاً لها ، مقدماً نفسه كبش الفداء .

لقد انتهى عقد الثلاثينات والتوتر على أشده بين الجزائريين والفرنسيين فالحكومات الفرنسية المتعددة كانت منشغلة بالمشاكل الداخلية والقضايا الدولية ولم توجد حكومة واحدة قوية استطاعت أن تنفذ إلى صميم المشكل الجزائري ،

(١) نفس المصدر ، ٢١ ، ٣٠ يونيو ١٩٣٩ ، ص ١٥ .

فالمشاريع كثيرة وأهمها مشروع فيوليت ، والتهديدات كثيرة أيضاً ،
والوعود كانت بلا حساب ووسط ظلام الاضطهاد المتواصل برزت الجبهة
الشعبية فعلق عليها الجزائريون آمالا أكثر من الواقع ولذلك لم تحقق لهم
أى شىء مما كانوا يطمحون فيه وعاملتهم في النهاية كما عاملتهم بقية الحكومات
الفرنسية لأن أساس النظرة الاستعمارية واحد .

وهكذا دخلت فرنسا الحرب العالمية الثانية وزعماء الجزائر في السجون
وآمال الشعب اختفت في السراب ، ووضع الجزائريين الاقتصادي كان يسير
من سيء إلى أسوأ ، واللقاء النفسى بين المجموعة الجزائرية والمجموعة
الفرنسية أبعد ما يكون عن التحقيق .

الفصل الثالث

جماة النخبة وهينة النواب

سبق أن تناولنا نشأة وتطور ومعنى النخبة الجزائرية إلى سنة ١٩٣٠ ، والمطلب الرئيسي ، وهو المساواة في الحقوق مع الفرنسيين ، ظل الشغل الشاغل للنخبة أيضاً خلال الثلاثينات . غير أن نهاية الثلاثينات قد شهدت تحولاً لدى النخبة ، بعد اليأس من وعود فرنسا ، على يد فرحات عباس وأنصاره ، وكما كان هناك نوعان من النخبة قبل ١٩٣٠ ، النخبة التي تربط وأنصاره ، وكما كان هناك نوعان من النخبة قبل ١٩٣٠ ، النخبة التي تربط مصير الجزائر بفرنسا والنخبة التي تربطه بالعالم العربي الإسلامي (المصلحون من العلماء) فكذلك كان هناك نخبتان بعد ١٩٣٠ : تلك التي تعلقت بمبدأ المساواة مع الفرنسيين كما وضعه مضرع فيوليت ، وتلك التي تعلقت بمبدأ العروبة والإسلام كما وضعته جمعية العلماء (الإسلام ديني ، العربية لغتي ، الجزائر وطني) . أما النجم وخلفه حزب الشعب وكذلك الشيوعيون فقاعدتهم كما عرفنا كانت جماهير العمال سواء في الجزائر أو فرنسا ، وكان من أعضاء النخبة المستغربة ونواب ومدرسون وأصحاب مهنة حرة وصحافيون وموظفون في مختلف القطاعات . ولكن النواب لم يكونوا كلهم من النخبة . بالعكس فقد كانت هناك مجموعة من النواب « التقليديين » من أصحاب العائلات الكبيرة والتجارة والأرض وقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي .. الخ ، وهؤلاء هم الذين كانت فرنسا قد مكنت لهم في المال والجاه وفي مقابل ذلك خدموها بالنفس والنفيس . وسنرى أن المعركة كانت حامية أحياناً بين النخبة والنواب التقليديين .

وإذا كانت نخبة العقد الأول من هذا القرن برزت أثناء النقاش الذى صحب قرار التجنيد الإجبارى ، وإذا كانت نخبة العشرينات قد انتعشت باصلاحات ١٩١٩ وحركة الأمير خالد ، فإن نخبة الثلاثينات قد تعلقت بأذيال مشروع فيوليت والتفت حوله ووضعت فيه كل آمالها وكأنه كان بالنسبة إليها هدية السماء إلى الأرض . وقد تكلفت جهود النخبة والنواب بانعقاد المؤتمر الإسلامى سنة ١٩٣٦ وتوجه الوفود منهم إلى باريس . ولذلك كانت خيبة آمالهم مريرة عندما فشل المشروع ^(١) وتعلموا بالطريقة الصعبة أنهم كانوا يجرون وراء سراب بقية حسبه ماء وما هو بالماء . وخلافاً لنخبة العقد الأول فإن نخبة عقد الثلاثينات استطاعت أن تكسب إلى جانبها العلماء أو النخبة التقليدية (الإصلاحية) ولاسيما أثناء المؤتمر الإسلامى . وبالإضافة إلى ذلك فإن النخبة - ومعها بعض النواب - لم تستطع أن تكون حزباً سياسياً أو حتى جمعية فى مستوى العلماء . ولم تكن كتلة أو وحدة النواب سوى تجمع مرتع غير مناسب . ومن ثم لم يكن فى مقدوره أن يكون رأياً عاماً فى البلاد . وهكذا كانت جماعة النخبة والنواب خلال الثلاثينات عبارة عن تيار عام لبس له تنظيم قوى يعتمد عليه ولا صوت زعيم ينطق باسمه .

وأخطر شيء كان يواجه هذه الجماعة حينئذ هو الضياع والخضوع للتأثيرات الخارجية ، ومن ثمة فقدان سلاح المبادرة . وقد صدق من قال أن هذه الجماعة قد رفضها المجتمع الفرنسى وخيب آمالها مشروع فيوليت وهى توجد وسط محيط من الأهالى ، ملعونة من العلماء كجماعة من الملحدين

(١) أرون ص ٦٣ .

(٢) من المعروف أن ذلك كان مجرد تحالف مؤقت لأن العلماء كانوا كثيرى النقد للنخبة كما سنرى .

والكفرة (١). وكان الحبل الرقيق الوحيد الذى يمسكهم إلى الحضارة العربية الإسلامية هو الدين . ولذلك حاولوا طيلة عقود مقاومة المغريات التى تعدهم وتمنهم بكافة الحقوق المدنية والسياسية لو تخلوا عن أحوالهم الشخصية الإسلامية . وقد قال أحدهم « أن روح الكتاب الفرنسيين قد قدمت لنا التفسير العلمى والعقلى لثرائنا الذى تلقيناه عن الآباء والتقاليد ومع ذلك فإن الإسلام قد ظل يمثل إيماننا الخالص والعقيدة التى تعطى معنى لحياتنا . فالإسلام هو وطننا الروحى (٢) .

وهذا التآرجح بين الإسلام وفرنسا هو الميزة الواضحة لدى هذه الجماعة . فقد كتب أحدهم وهو السيد محمد كسوس سنة ١٩٣١ بأن احتفال فرنسا المثوى كان مهيناً . ولكنه لم يقترح لاثورة ولا المناذاة بالاستقلال ولا حتى المعاملة الإنسانية ، بل اعترف ، « بأن جيلنا فرنى فكرياً ، رغم أنه يحتفظ بدينه ولغته وعاداته ومع ذلك فإنه لا يتصور أى شكل سياسى غير الشكل الذى تمثله فرنسا (٣) » وسرى هذا التذبذب بين فرنسا والإسلام عند فرحات عباس أيضاً . وحتى تلك النخبة التى اختارت التجنس بالجنسية الفرنسية (التخلّى عن الأحوال الشخصية الإسلامية) لم تجد لها مكاناً بسهولة بين الفرنسيين . فقد روى السيد الفاسى الذى طلب الجنسية الفرنسية ، الصوبة التى واجهها عندئذ . ذلك أن الموظف الفرنسى أجابه هكذا : « كيف ! أنت من الأهلأ ألا يكفئك ذلك ؟ وهل تعتقد أنه لا يوجد فرنسيون كفاية بدونك (٤) .

ومنزلة البين بين هذه التى يمثلها جماعة النخبة والنواب جعلتهم أيضاً

(١) جوليان ص ١٢٨ .

(٢) أرون ص ٦٧ .

(٣) نوشى ص ٦٣ - ٦٤ نقلا عن (كتاب كسوس الحقيقة عن حالة القلق الجزائرى) .

(٤) جوليان ص ٣١ نقلا عن الفاسى (مذكرات معلم جزائرى من أصل أهل) سنة ١٩٣١

يقفون موقفاً وسطاً في القضايا العامة ويحاولون ترضية الطرفين أحياناً والثورة عليهما معا أحياناً أخرى — فهم مرة مهاجمون الكولون (المعبرين) ويمدحون فرنسا وأخرى يذمون تعصب المسلمين ويشيدون بالتسامح الأوربي، وثالثاً نجدهم يدافعون عن الإسلام وحضارته وينقسمون على العناصر الفرنسية التي تثبط من آمالمهم وتقف بينهم وبين التحرر عن طريق نيل الحقوق . فهذا السيد ابن الحاج رئيس (نادى الإخاء) يعلن في مدينة الجزائر سنة ١٩٣٣ في خطبة الافتتاح أن النادى منتوح لكل من يريد أن يعمل « في سلام واتفق وإخاء — الإخاء الذي يجب أن يوحد كل أبناء فرنسا » (١) .

وأضاف ابن الحاج « أننا جميعاً قبل كل شيء فرنسيون . فوطننا هو فرنسا ، والعلم الذي نعيش تحته هو العلم المثلث (ومهاجماً بذلك رجال الإصلاح الذين اتهمهم بالتعصب والعداء) وكان ابن الحاج مدرساً وهو يمثل هذا النوع من النخبة التي لا ترى الضوء خارج الإطار الفرنسي . ومن الغريب أنه كان يخاطب حوالى ٧٥٠ من رجال الدين الموظفين لدى فرنسا عندما تكلم اليهم بالفرنسية هكذا « إن الجزائريين فرنسيون سواء كانوا يتمتعون بالحقوق المدنية أم لا ، وسواء كانوا متعلمين أم أميين .. فديننا لا يدخل له في جنسيته التي هي ولا يمكن أن تكون سوى فرنسية » ، وهذه الفكرة تذكر برأى السيد فرحات عباس بعد حوالى ثلاث سنوات ، وهو الرأى الذى سنتعرض له ، وسنعرف أن ابن الحاج أصبح من زعماء النخبة أثناء المؤتمر الإسلامى سنة ١٩٣٦ وذهب ضمن الوفد إلى باريس . وبعد أن حذر مستمعيه بأن لا يستمعوا إلى الدعاية الشفوية أو المكتوبة عن « الوطنية الدينية أو القومية الإسلامية » لأنه لم يسمع قط « بالقومية الكاثوليكية أو البروتستانتية أو غيرها » ، طلب منهم أن يعملون بتضامن وتآخ مع الذين يعيشون معهم

(١) ديبارى « بيانان » (افريقية الفرنسية) ، ديسمبر ، ١٩٣٣ ، ص ٧٨٢ .

(مثلا المعمرين) وأن لا يعملوا للعيش مع أولئك المسلمين البعيدين عنهم .
وختم خطابه بضرورة التعليم بالفرنسية لأنه الأداة الوحيدة للحياة العصرية^(١).

ورغم هذا التمسح الدليل بالأعتاب فإن فرنسا لم تحقق لهؤلاء ما كانوا
يطمحون إليه ، فقانون الأهالي والإجراءات الاستثنائية ومطاردة زعماء
الجمهير الجزائرية في فرنسا (النجم) وفي الجزائر (العلماء) ظلت وسيلة
الضغط الاستعماري الفرنسي على الجزائر . ولكن جماعة النخبة والنواب كانوا
كما ذكرنا ينظرون إلى فرنسا لا إلى الجماهير لأنهم كانوا يعتقدون أنهم
طبقة ممتازة تطفح على سطح بحر من الغوغاء والمشاعين والمتعصبين والجهلة .
وقد نههم أحد الكتاب الفرنسيين ، وهو السيد كوزون سنة ١٩٣٠ ، بأن
خلاص الجزائر سيكون في اتحاد النخبة مع الجماهير^(٢) ومع ذلك لم يعملوا
برأيه خلال الفترة المدروسة ، ولم تكمل سنة ١٩٣٧ حتى كتبت جريدة
النخبة والنواب (لانتانت) أن الفرنسيين لم ينجزوا أى شئ بل أنهم ضحكوا
على الجزائريين « وكل الوعود التي صدرت عن الحكومة والإدارة وكل
الخطب الرنانة التي فاه بها رجال البرلمان لم يكن لها أية نتيجة ملموسة^(٣) .

اتبع النواب والنخبة خلال الثلاثينات سياسة المطالبة بالمساواة في الحقوق
مع الفرنسيين مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية كمسلمين . ومعنى هذا أنهم
كانوا يرحبون بفكرة الاندماج عن طريق الحقوق لاعتن طريق التجنس .
فالأول يجعل منهم فرنسيين مسلمين أما الثاني فيجعل منهم فرنسيين مسيحيين
أولا دين لهم وهذا المأزق الذي وضعهم فيه القانون الفرنسي هو الذي حاولوا
أن ينجزوا منه عن طريق مشروع قبوليت تازة والمؤتمر الإسلامي والتقرب

(١) نفس المصدر أما فرحات عباس فقد هاجم أنانية المعمرين (الكولون) وحملها
مسئولية فشل سياسة المساواة في الحقوق أنظر ص ١٣١ .
(٢) عباس ص ٢٢٥ - ٢٢٦ نقلا عن كتاب كوزون (مائة سنة من الرأسمالية في
الجزائر) .

(٣) ريشمون (الإسلام) في (المجلة السياسية والبرلمانية) ١٩٣٨ ص ١٥ .

إلى فرنسا تارة ثالثة . غير أن جميع المحاولات قد فشلت (١) وكانت وسيلة النواب والنخبة إلى نيل الحقوق ، تكوين وحدات نواب في الولايات المحلية الثلاث وتأسيس الصحف والنوادي وإرسال الوفود إلى فرنسا، والمشاركة في الانتخابات المحلية ومهاجمة تصلب المعمرين وتعصب المسلمين . والالتفاف حول مشروع فيوليت والمشاركة في المؤتمر الإسلامي . وكانوا محايين في نظرهم منغلقيين على أنفسهم فيما يتعلق بأوروبا (غير فرنسا) والعالم العربي والإسلامي . وقصارى جهدهم وطموحهم أن يكونوا كفرنسيين مسلمين كما أصبح بعض مواطنيهم فرنسيين يهودا . ولكن عدوهم الألد في تحقيق هذا المطمح ليس المصلحين ولا رجال النجم بل المعمرين الفرنسيين الذين رأوا في ذلك خلافا في التوازن الاجتماعي والسياسي الذي يجعل منهم قوة غير منازعة في الجزائر وأغلبية قاهرة باسم الاحتلال والحضارة والعنصر (٢).

خلال سنة ١٩٣١ كتب السيد جورج هاردي (وهو مؤلف ومدير للعاوم والمعارف بالمغرب الأقصى) مقالا : في جريدة (الطان) عن النخبة الأهلية . وقد قسم هاردي النخبة إلى نخبة ما جدة بالوراثة وهي التي تقود العامة ، ونخبة عامية جديدة، تنفقت بالفرنسية . وهذه الأخيرة هي التي رفضها الأهالي كما رفضها الغرب ، ودعا السيد هاردي المعمرين الفرنسيين بالجزائر إلى التسامح مع القسم الأخير من النخبة التي بدأت كما قال ترفع رأسها (٣) ولاشك أن السيد هاردي كان يمسك بزمام نفس الموضوع الذي تناوله موريس فيوليت في كتابه المشهور « هل ستعيش الجزائر ؟ » أثناء نفس الفترة .

والملاحظ أن النخبة سارعت إلى التعليق والترحيب بالكتاب الأخير ، كما اهتمت بمقالة جورج هاردي . فقد ترجم السيد أحمد بن جمعة مقالة

(١) (فرنسا الحرة) جزء ٥ ، ١٥ أبريل ١٩٤٤ ص ٢٩٢-٢٩٣

(٢) باربور (مدخل) ص ٢٢٣ . عباس ص ١٣٠ . جوليان ص ١٣١ .

(٣) (الثهاب) أكتوبر ١٩٣١ .

هاردى إلى العربية ونشرتها (الشهاب) لسان حال الحركة الإصلاحية . ومن الغريب أن هذه الخجلة علق على المقالة بهذه العبارات : إن الإسلام لا يعارض المدنية وأن ما تطالب به النخبة هو أن يسمح الكولون للجزائريين بالمساواة مع بقاء كل عنصر ، الفرنسيون والمسلمون ، على حدة ، وأن على فرنسا أن تطبق مبادئها في منح الحقوق (١) . أما كتاب فيوليت فقد راجعه عبد القادر تامزلى ، وهو من النخبة ، في جريدة (الإقدام) وأشاد بصاحبه وشكره على موقفه من المسلمين . والمعروف أن فيوليت وقف مع النخبة وطالب بنذ التفرة وبالتعاون بين الفقراء والأغنياء . والملاحظ كذلك أن (الشهاب) قد نشرت المراجعة بالعربية على يد المترجم المذكور بخط كبير (٢) .

والنخبة الوراثية التي أشار إليها السيد هاردي هي التي كانت محل هجوم من النخبة الجديدة التي رأت فيها حجر عثرة في طريقها . فبعد انتخابات سنة ١٩٣١ شنت (الإقدام) أيضاً حملة على النواب الجهلاء الذين لا يعرفون حتى توقيع أسمائهم والذين صعدوا إلى المناصب عن طريق الرشوة وتأييد الإدارة الفرنسية . واستشهدت الجريدة على ذلك بأن أحد المترشحين في وهران أقسم أن يفوز على خصمه في الانتخابات ولو كلفه ذلك مليون فرنك . وتأسفت على فشل الأطباء والحامين والتجار وغيرهم من المثقفين أمام هؤلاء الجهلاء والأغنياء الأغنياء وشيوخ الزوايا ، وذلك منشأ الويل لدعوتنا الشريفة » لأنهم يؤخرون دعوتهم إلى الإصلاح عشرات السنين ويعطلون المطامح الاقتصادية والاجتماعية التي تريد النخبة تحقيقها ، هكذا إذن بدأت المعركة بين النواب الجهلاء « بنى وى - وى » وبين النخبة الجديدة . وقد تجرأت (الشهاب) أيضاً على توجيه اللوم إلى الطرفين فوافقت (الإقدام) على

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر ، سبتمبر ١٩٣١ أما (الإقدام) فقد نشرت المراجعة في يوليو من نفس العام .

ما ذهبت إليه بشأن النواب الجهلاء ولكنها انتقدت النخبة أيضاً عندما تصل إلى المناصب . وبعد أن استشهدت على ذلك بعدة وقائع آهمت النواب المثقفين (النخبة) بالخوف وموالاته النواب الفرنسيين . لذلك طالبت « بتوحيد القوى لطلب التسوية في عدد النواب في المجالس على الأقل » (١).

وقد استمرت المعركة بين النواب الموظفين (النخبة الوراثة) وبين النواب المثقفين (النخبة الجديدة) طيلة الثلاثينات ولكن لاهولاء ولا أولئك استطاع أن يؤلف حزباً سياسياً قوياً يدخل به الانتخابات . فالتقسيم الأول كان خاضعاً لأوامر موظفيه لا يحميهم عن تعاليمهم قيد أنملة ، أما القسم الثاني فقد كان كثير الشكوى ولا يستند على قوة ، لا قوة الإدارة ولا قوة الشعب . فكان يعيش على أمل ضئيل وهو أن يغير الكولون ذات يوم موقفهم من النخبة أو تفرض فرنسا إرادتها على مستوطنها في الجزائر ، إرضاء للنخبة أيضاً . ولكن ذلك لم يحدث .

والواقع أن انتخابات ١٩٣١ كانت محكاً لموقف النواب عامة لأنها جاءت بعد الاحتفال المئوي وكان الناس ينتظرون من ممثليهم أن يعبروا عن إرادتهم لدى الفرنسيين . وبهذه المناسبة كتب أحدهم بتوقيع (كاتب كبير) في مجلة (الشهاب) بعنوان « موقف الناخبين » توجه فيه باللائمة إلى النواب الجزائريين سواء كانوا مثقفين أو جهلة ، واتهمهم بالجن والفوضى ، وتساعل صاحب المقال عن عجز النواب الجزائريين عن تأسيس حزب سياسي مثل الأحزاب الفرنسية له برنامج محكم ومبدأ لا يحميهم عنه ، ثم يؤسس قسم آخر حزباً سياسياً آخر وهكذا حتى يعرف الناخب والنائب والحكومة مواقف الجميع . وقال إن في الجزائر من تتوفر فيه هذه الشروط ولكن تنقصه « الشجاعة الأدبية » ثم أنه لا يريد أن يظهر من هذه الفوضى في الانتخابات حتى يظل غير مقيد « بمبدأ حزبي ولا بفكرة شعبية » وحتى يسهل عليه

(١) نفس المصدر نوفمبر ١٩٣١ .

« التلون والتملص ، إذا دعت ذلك المصاححة الخاصة (١) .

وإذا كان المصلحون قد هاجموا النواب بقسميهم فان هؤلاء كانوا غير منسجمين فيما بينهم . فخلال سنة ١٩٣٢ اشتدت النزعة الجديدة على النخبة الوراثة حتى أطلقت عليها اسم « كلاب فرنسا » ورموهم بألقاب الهوان والضعفة . فعندما عينت فرنسا خمسة من القياد ونحوهم لكي يشتركوا كاستشارين في اللجنة الوزارية المختلطة للشئون الأهلية بباريس ، هاجمهم المثقفون ، واعتبروهم موظفين فقد الشعب الجزائري أمله فيهم . فهم الذين مدحوا عمل فرنسا في الجزائر سنة ١٩٣٠ ومشوا الخيلاء برئيسهم الحمراء وأوسمة الولاء والإخلاص لفرنسا (٢) .

وكان مجلس الوفود المالية موضع هجوم المصلحين سنة ١٩٣٢ فقد أظهر «عجزاً واضحاً وقصوراً فاضحاً» ؛ عند مداولات ميزانية سنة ١٩٣٣ وهو عند الناس أصبح آلة عاطلة لا تقوم بأى خدمة لصالح المجتمع . وما الفائدة في استمرار هذا المجلس إذن ؟ ولاحظ الكاتب أن المجلس (الذي يتكون أساساً من مجلس المستوطنين - درجة أولى - ومجلس الأهالي - درجة ثانية) لم يعد يحقق أية فائدة . فالأهالي فيه يعتبرون « كمية مهملة ليست في العير ولا في النمير » لذلك طالب الكاتب بتغيير هذا المجلس « على قاعدة التساوي بين المسلمين والفرنسيين وتحرير نظامه من الأساس حتى يصبح قادراً على التفكير والابتكار والإنتاج (٣) » وقد اشتكى العلماء بمرارة من لائحة السيد ابن علال الذي كان نائباً في المجلس المالي والتي دعا فيها الإدارة الفرنسية

(١) نفس المصدر أكتوبر ١٩٣١ تحدى الكاتب النواب أن ينجبوا ظنه ويؤسوا أحزاباً سياسية بها (حياة الجزائر الفرنسية ونجاح قضيتها ونيل مطالبها الطبيعية المعلقة) .

(٢) ديارمي (القادة) في (أفريقية الفرنسية) يناير ١٩٣٣ ص ١٣ - ١٤ عينت فرنسا المستشارين المذكورين خلال يونيو ١٩٣٢ .

(٣) (الشباب) ديسمبر ١٩٣٢ .

إلى منع العلماء من استعمال المساجد للوعظ والإرشاد وتصرها على موظفي فرنسا^(١).

وكما هاجم العلماء بعض النواب والنخبة هاجمهم هؤلاء أيضاً ، ونعني بهم خريجي المدارس الفرنسية . والواقع أن الذين بدأوا الهجوم هم الخريجون المذكورون على لسان السيد ابن الحاج الذي سبق ذكره . وكان هذا مدرساً ومحامياً . وقد وصفه الفرنسيون المعاصرون بأنه « من أفضل العناصر المتخرجة من مدارسنا فهو ذكي .. يعيش عصره ويحسن فهم الأوضاع التي يعيشها مواطنوه » وكان معتقاً للفكر الليبرالي « وأول فرد في النخبة يدعو إلى ضرورة التسامح في أرض التعصب » وقد رفض الفكرة الإسلامية ، وخاطب المستمعين الذين كانوا من رجال الدين بالفرنسية ولم تترجم خطبته ، ودعا مواطنيه أن يتجهوا إلى فرنسا وهاجم العلماء المصلحين والقومية الدينية . وكان ذلك في افتتاح نادي الأخوة أو الإخاء الذي أقامته (جمعية علماء السنة) في أول يونيو ١٩٣٣^(٢) وكانت المعركة قد بدأت منذ ١٩٣١ عندما أعلنت (جمعية قدماء التلاميذ) في جريدة (لابريس لير) إن ابن باديس يشكل خطراً وأن العلماء رجعيون يفتخرون بالجامعات القديمة ويعلمون التعصب والافتخار بالنسب . وقد صرح رئيس هذه الجمعية أن قدماء التلاميذ « سيحاربون بكل الوسائل كل تعصب وكل النظريات التخريبية التي تقف في طريق تطورنا الفكري والمادي » على الطريقة الفرنسية^(٣).

ورغم هذه اللهجة فإن النخبة قد ظلت تعمل وتفكر في إطار الإسلام .

(١) ديباري (المظاهرات) في (أفريقية الفرنسية) بتمبر ١٩٣٤ ص ٥٣٧ نقلاً عن جريدتي (الدفاع) و(التيات) .

(٢) نفس المصدر (مظاهرات) ديسمبر ١٩٣٣ ص ٧٨٢-٧٨٣

(٣) نفس المصدر (مصلح) مارس ١٩٣٣ ، ص ١٥٣-١٥٤

وهناك عدة أحداث تثبت أنها (النخبة) قد عادت إلى نفس الطريق التي سار عليها العلماء سواء عن اقتناع شخصي أو عن تحالف مصلحي. وتذكر بعض المصادر أن الإسلام قد تغلغل حتى في قلب الشيوعيين الجزائريين، رغم جهلهم بمحتواه. ويذكر هذا المصدر أنه شاهد سنة ١٩٤٣ رئيس الحزب الشيوعي الجزائري يؤدي صيام رمضان. وهناك أحداث أخرى تدل على تقارب وجهات النظر بين النخبة والعلماء. وقد عزفنا أن هؤلاء يعتبرون أنفسهم على رأس النخبة العربية الإسلامية في الجزائر.

وهناك شخصيتان لعبتا دوراً بارزاً باسم النواب والنخبة خلال الثلاثينات هما الدكتور محمد صالح بن جلول والصيدلي فرحات عباس وقد بدأ نجم الأول يصعد منذ فشل حركة الأمير خالد في الجزائر، في الوقت الذي ظهر فيه على أنقاضها أيضاً نجم أفريقية الشالية في باريس بزعامة مصالي الحاج. وكانت نقطة الانطلاق لحركة ابن جلول هي سنة ١٩٣٠ وما تلاها من تنظيم العلماء أنفسهم في جمعية (١٩٣١) ومن تكوين اتحاد شيوخ البلديات الفرنسيين في الجزائر ومن إنشاء فرع للحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر. ويذكر السيد فرحات عباس أن ابن جلول قد دخل المسرح سنة ١٩٣٣ كرئيس لكتلة النواب في ولاية قسنطينة^(٢). وخلال سنة ١٩٣٤ (أكتوبر) جرت انتخابات المستشارين العامين فأحرزت فيها كتلة النواب على أغلبية ومن بين الأسماء التي ظهرت خلال ذلك فرحات عباس (عن سطيف) والدكتور سعدان (عن بسكرة) وقاهرة الزين (عن سوق اهراس) وخلاف (عن جيجل) والدكتور الأخضرى (عن قالمة) وابن عبود (عن عين البيضاء) وبوصوف

(١) جورج بوسكى (النخبة) في (عالم الإسلام) ص ٢٨ - ٢٩. وكان إذاك هو السيد عمار أوزقان.

(٢) وفي هذه السنة توجه ابن جلول إلى باريس على رأس وفد، ولكن وزير الداخلية عندئذ رفض استقباله، كما سبق أن أشرنا.

(عن قتيبة) وسراوى عن (الخروب) وشرعت هذه الكتلة ، التي تضم في صفوفها أكثرية من النخبة حاملة الشهادات من المدارس الفرنسية ، تلعب دوراً هاماً في الحياة الجزائرية ولاسيما على المستوى المحلي (١).

وإلى جانب ظهوره على مسرح الانتخابات وتزعمه حركة النواب شارك ابن جلول في عدة مناسبات جعلت منه الشخصية المرموقة بعض الوقت . وقد سلطت عليه الأضواء كثيراً بين ١٩٣٣ - ١٩٣٩ فلب دوراً في أحداث قسنطينة التي جرت خلال أغسطس ١٩٣٤ حتى أن بعضهم عزا سبب المظاهرات التي جرت عندئذ إلى الإشاعات التي راجت من أن اليهود قد قتلوه . وشارك في السنة الموالية في اللجنة الوزارية المختلطة المكلفة بالشؤون الأهلية والتي كان مقرها في باريس ، ورأس عدة وفود إلى هناك تأييداً لمشروع فيوليت أوتقديماً لمطالب النواب . وخلال سنة ١٩٣٦ أصبح ابن جلول الشخصية الأهلية الأولى في الجزائر عندما قدمه المؤتمر الإسلامي ليكون رئيساً له وليترأس وفد المؤتمر إلى باريس ، غير أن حادثة اغتيال الشيخ كحول وفشل مشروع فيوليت من جديد قد جعل ابن جلول يغير من مساره ويعيد النظر في علاقاته وإمكاناته . ولم تكده حين سنة ١٩٣٨ (يوليو) حتى تخلى ابن جلول عن المؤتمر الإسلامي وكون هيئة جديدة خاصة به سهاها (التجمع الفرنسي - الإسلامي الجزائري) بينما انفصل نصيره وزمياه فرحات عباس عنه وكون هو بدوره هيئة خاصة به سهاها (الاتحاد الشعبي الجزائري) (٢) وعندما دقت أجراس الحرب الثانية كان ابن جلول من أوائل المتطوعين فيها

(١) عباس ص ١٢٧ جرت عدة انتخابات خلال ١٩٣٤ - ١٩٣٥ شاركت فيها النخبة والنواب بقسط وافر من ذلك انتخابات أكتوبر المذكورة وانتخابات المجالس المالية يناير - فبراير ١٩٣٥ والانتخابات البلدية (المستشارون) والجماعة خلال أبريل - مايو ١٩٣٥ انظر جان مينانت (الانتخابات البلدية الجزائرية) (أفريقية الفرنسية) يونيو ١٩٣٥ ص ٣٥٣ .

(٢) أرون ص ٧٤ .

يؤدى (واجب) العلم الفرنسي بينما لم تعترف له فرنسا (بالحقوق) التي طالما رفع عقيرته مطالباً بها باسم الجزائريين .

ولم يقم ابن جلول بما قام به دائماً بمبادرات شخصية . فقد كان إلى جانبه ، بالإضافة إلى فرحات عباس الذي سنتكلم عنه ، عبد الحميد بن باديس الذي كان من نفس المدينة ، وكذا كان ابن باديس في حاجة إلى ابن جلول كان هذا في حاجة إليه . وإذا كان العلماء يحكم مبادئهم وتكوينهم بعداء عن السياسة فان ابن جلول كان أحياناً صوتهم الذي ينطقونه في المناسبات ، لأن تكوينه وشخصيته ووظائفه الرسمية تؤهله لذلك . وثبت وثائق المؤتمر الإسلامي (انظر فصلاً آخر) إن ابن باديس هو الذي رشح ابن جلول لرئاسة المؤتمر وكان يحضر معه في قسنطينة في التجمعات الشعبية . وإذا صدقنا بعض الروايات الشفوية فان كلا من عباس وابن جلول قد أثرا على ابن باديس في اعتداله وعدم تطرفه تطرف العقبي مثلاً قبل حادثة الشيخ كحول . ومن جهة أخرى أثر ابن باديس في الرجلين فجعلهما يؤيدان أحياناً الحركة الإصلاحية ويتبنيان مطالبها ويتحالفان معها ضد المرابطين والنواب الرجعيين وغيرهم من خصوم الجمعية . بل أن العلماء على يد ابن باديس قد جعلوا الرجلين المذكورين يعتقدان في الظاهر على الأقل مبدأ العزوبة والإسلام (وابن جلول أقل من صاحبه) على غرار ما فعل الأمير شكيب أرسلان مع مصالي (١) .

وهذا الاتجاه الذي اعتنقه ابن جلول هو الذي جعل بعضهم يتهمة بأنه كان يمثل اليسارية الإصلاحية بالجزائر ، فبعد انتخابات أكتوبر البلدية سنة ١٩٣٤ فاز (حزب ابن جلول) حسب تعبير الوقت في مدينتي قسنطينة وعنابة ووسم حزبه « بالإصلاحى » كما كان العلماء التقدميون يوسمون « بالمصاحين » بل

(١) انظر رسالة شكيب أرسلان عن مصالي في جريدة (تونس الفتاة) عدد ممتاز ، ابريل ١٩٣٩ مع صورة لمصالي وصورة أخرى لعلم نجم شمال أفريقية (أخضر كله مع نجم أحمر في ظل أبيض) .

إن بعضهم أضاف بأن حزب ابن جلول كان يقوم على ثلاثية واضحة وهي أفكار « روسو وابن سعود ، ولينين » ومهما كان في هذا التعبير من تناقض فإنه يعكس روح الوقت ونظرة المعاصرين لشخصية ونفوذ ابن جلول. فروسو يمثل حركة التنوير والليبرالية الفرنسية وابن سعود يراد به لحركة الوهابية الإصلاحية (التي ألصقت بالعلماء أيضاً) ولينين يرمز إلى الثورة البولشفية والاعتماد على الجماهير ، غير أن هذا المصدر يعترف بأن حزب ابن جلول غير ثوري ولا أيديولوجي (١).

وكما اقترب ابن جلول من العلماء باعتراف فكرة الإصلاح اقترب أيضاً من نجم أفريقية الشمالية بمطالبته بإلغاء القوانين الاستثنائية . فأثناء انتخابات الوفود المالية في فاتح ١٩٣٥ طالب ابن جلول بإلغاء قانون الأهالي ، وقانون الغابات ، وبالمساواة في الخدمة العسكرية ، ونحو ذلك من المطالب التي تمهد لفكرة المساواة العريضة على النخبة ، وقد اتهم ابن جلول السلطات الفرنسية المحلية أيضاً بتدبير اضطرابات قسنطينة في أغسطس ١٩٣٤ عندما أغلقت المساجد صبيحة الخميس من الشهر المذكور (وهو يوم الاضطراب) (٢) ونتيجة لتوالي الاضطرابات التي تلت منشور ميشال اقترح ابن جلول في بداية ١٩٣٥ أن يتأسس وفد إلى باريس ليطلع السلطات هناك عن كئيب بالوضع السائد في الجزائر ، ولكن وزير الداخلية رينيه رفض ذلك مما حز في نفس ابن جلول وجعله يقترب أكثر من العلماء ويزداد انتقاداً للإدارة الفرنسية في الجزائر (٣).

(١) مينو (الانتخابات الأهلية) في (أفريقية الفرنسية) فبراير ١٩٣٥ ص ٧٨ - ٨٠
 و-إزل ١٩٣٤ رسل ابن جلول برقية (نشرتها الدفاع الإصلاحية) إلى الحكومة الفرنسية باسم كتلة النواب يرفضون رواية الحاكم العام السيد كارد لأنها مجابية عندما ذهب هذا إلى باريس لشرح الموقف في الجزائر ومطالبوا بدلا منه أن ترسل الكتلة وفدا عنها إلى باريس لعرض وجهة النظر الأهلية ولكن ألبير صارو رفض (وهو وزير المستعمرات عندئذ) واكتفى بعرض الحاكم العام وبذلك صدم ابن جلول من جديد . انظر ديبارمي (المظاهرات) (أفريقية الفرنسية) سبتمبر ١٩٣٤ ص ٥٤٧ .

(٢) مهندس (الهجوم) في (أفريقية الفرنسية) فبراير ١٩٣٥ ص ٩٣

(٣) (التايمن) ، ١٩ ، فبراير ، ١٩٣٥ ، ص ١٣ .

وقد اختلفت الآراء حول دور وشخصية ابن جلول . فصحيفة (الثبات) ذات الميول الإصلاحية وصفته « بغاندى الجزائر » و« زغلول الجزائر » أما جريدة (الأمة) اسان نجم أفريقية الشمالية التي كانت تصدر في فرنسا ، فقد وصفته بأنه الحلقة التي تربط الشعب الجزائري بفرنسا^(١) ، وأما الكولون (المعمرون) فقد وصفوه حسب المناسبة ، فاذا رأوا ابن جلول قد انجذب أكثر نحو التيار الوطني قالوا عنه إنه قد دخل زاوية الإصلاح سخرية به ، وإذا رأوه قد مال أكثر نحو الولاء لفرنسا مدحوه بالشجاعة ونحوها . وهكذا نعتوه يوم أن كان في باريس يحضر اجتماعات اللجنة الوزارية المختلطة في بداية ١٩٣٦ . فقد دعاه أعضاء النجم هناك لشرح برنامجه أمامهم فرفض بينما قبل دعوة (نادى القويبورق) حيث تحدث عن موقف كتلة النواب المسلمين من مشاكل الجزائر . بما في ذلك مشكلة اليهود ، وقضية الولاء لفرنسا . وكان هذا الموقف منه قد استحق عليه مدح المعمرين^(٢) .

وأثناء أحداث قسنطينة لعب النواب - ورئيسهم ابن جلول ، دورا هاماً . فقد سعوا أولاً إلى منع حدوث ما حدث ثم سعوا إلى تخفيف التوتر الذى حل بالمدينة والمطالبة بالرفقة في معاملة مواطنيهم الذين أمهوا بتدبير الحوادث ، وكان الهدف من تلك المساعي أيضاً تبرئة أنفسهم أمام الإدارة حتى لا يمتض عليهم سيف الاتهام . فقد أعلن حوالى ثلاثين شخصية من أعيان ونواب قسنطينة إلى الحاكم العام وممثله والى قسنطينة على احترامهم لفرنسا (بلادنا) واحترامهم للنظام . وأبدوا استعدادهم لتأييد جهودها في

(١) مينو) عن رحلة رينيه إلى الجزائر (في أفريقية الفرنسية) مارس ١٩٣٥

ص ١٥٤ .

(٢) مهندس (دفاعاً عن أفريقية الشمالية) في أفريقية الفرنسية) مارس ١٩٣٦

ص ١٤٨ ويقال ان السيد سليمان بن سليمان التونسي قد تدخل معترضا على ابن جلول في مناداته بديع الجزائر في فرنسا ، وكان ابن سليمان يتحدث باسم النجم .

إعادة النظام والأمن . ويلاحظ أن من بين الشخصيات الموقعة على الوثيقة ابن جلول وابن باديس الأب والإبن (١).

والنخبة التي تعلقت بفرنسا تعلقاً وثيقاً رفضت خلال الثلاثينات الاعتراف بوجود أمة جزائرية ، وقد رأينا كيف عالج السيد ابن الحاج هذا الموضوع . أما ابن جلول فقد نفى أن تكون هناك وطنية جزائرية وكل ما هناك في رأيه هو الوطنية الفرنسية . فقد كتب في جريدته (لانثانت) أنه من الخرافة الحديث عن الشعب وعن الجامعة الإسلامية في الجزائر لأن كل الأعمال والكتابات التي تصدر عن الشبان (النخبة) الجزائرين هي أعمال وكتابات فرنسية « الشيوعية » . الجامعة الإسلامية لم ترفض ألف مرة هاتين الفكرتين المتناقضتين .. وإذا كان لدينا وطنية أفليست هي فرنسية لحماً ودماً ؟ « (٢) .

وأثناء نفس المدة أعلن السيد فرحات عباس رأياً أكثر وضوحاً وصراحة حول هذه النقطة عندما كتب مقالة بعنوان « فرنسا هي أنا » وفي هذا المقال أنكر عباس وجود وطن جزائري قائلاً « إن الوطنية عاطفة تدفع شعباً من الشعوب إلى العيش معاً داخل حدود معينة وهي التي أدت إلى قيام سلسلة الأمم الحاضرة . ولو أني اكتشفت وجود أمة جزائرية لكنت وطنياً . إن الوطنيين يكرمون لأنهم يموتون من أجل فكرة وطنية ، ولكنني غير مستعد أن أموت من أجل وطن جزائري لأن هذا الوطن لا وجود له . فقد بحثت عنه في التاريخ فلم أجده . نعم وجدت الدولة العربية والدولة الإسلامية

(١) مهندس (المجوم) في (أفريقية الفرنسية) سبتمبر ١٩٣٤ ص ٥٢٤ ويلاحظ أن ابن باديس الأب كان عضواً في الوفود المالية مثل ابن جلول ولذلك لانستغراب العلاقة بين هذا والحركة الإصلاحية ، ومن بين الموقعين أيضاً مامي اسماعيل مدير جريدة (النجاح) البينية (٢) ديببارمي (مساهمة) في (أفريقية الفرنسية) أغسطس - سبتمبر ١٩٣٧ ص ٤٢٤ وقد أعلن ابن جلول ذلك في ٢٧ فبراير ١٩٣٦ .

اللتين شرفتا الإسلام وشرفتا جنسنا ، وأكهنما ولدتا العصر غير عصرنا
ولاناس ليسوا ناسنا . وليس هناك من يفكر جدياً في وطنيتنا . فالذي يهتم
بالدرجة الأولى هو التحرر الاقتصادي والسياسي للجمهور الجزائري . إن هذا
التحرر ضرورة لأن فرنسا هي أنا (١) .

وفرحات عباس يعتبر الشخصية الثانية لجماعة النخبة والنواب خلال
الثلاثينات . وإعلانه السابق يمثل من جهة تمزق النخبة بين الانتماء للحضارة
العربية الإسلامية التي تمثل الجزائر وجهها الحقيقي والانتماء للحضارة الفرنسية
التي ملأت عليهم وجودهم . ومن جهة أخرى يمثل رأى النخبة في الوطنية
الجزائرية . وهو الرأى الذى ما زالت رواسبه موجودة إلى اليوم . ورغم أن
فرحات عباس قد عدل رأيه فيما بعد وتحول إلى الوطنية الجزائرية ، فإنه لم
يفعل ذلك إلا بعد أن يئس من الوطن الفرنسي . ويكشف عن هذا التدرج
في موقفه قول الكاتب الفرنسي جان لاکوتير الذى قال بأن كل حياة فرحات
عباس « هي تاريخ البحث عن وطن في فرنسا » (٢) . وكان فرحات عباس
يعتبر النزاع القائم بين الجزائريين وفرنسا هو نزاع داخل عائلة واحدة .
والم ذلك كان شديد الهجوم على المعمرين والعنصرين الفرنسيين الذين حالوا
دون التماهى بين النخبة الأهلية وبين فرنسا الحقيقية في نظره . وفي رده على
مجلة (أفريقية اللاتينية) العنصرية كتب عباس مرة يقول : « إننا مسامون
وفرنسيون وأنا أهليون وفرنسيون » (٣) وقد كان فرحات عباس لا يتكلم
باسم شخصه فقط ، بل باسم أصدقاء ابن جلول السياميين .

وبعد قيام الثورة دافع فرحات عباس عن آرائه خلال الثلاثينات . وقد

(١) نفس المصدر وكذلك ساراسين ص ١٦٩ - ١٧١ وجوليان ص ١١١ وقد
نشر عباس مقاله في جريدة (لانتانت) ٢٣ فبراير ١٩٣٦ .

(٢) نقله أرون ص ٦٦ .

(٣) نفس المصدر ص ٦٧ عن تطور تفكير عباس السياسي والوطني أنظر مقالة شارل
روبير آجرون « فرحات عباس والتطور السياسي للجزائر المسلمة خلال الحرب العالمية الثانية »
في (المجلة التاريخية المغربية) ، عدد ٤ يوليو ١٩٧٥ ، ص ١٢٥ - ١٤٤ .

سمى ذلك «مواقف» ؛ حاول الاستعماريون استغلالها لكي يبرهنوا على أن الوطنية الجزائرية لا جذور لها . وقال أنه كان في هذه المواقف واقعياً ، وأن الشعب الجزائري « قد وجد » كحقيقة ، ولكن القضية كانت هل الواجب المطالبة أولاً بدستور للجزائر قائم على الشكل الوطني أو الواجب محاولة إنقاذ الشعب مادياً ومعنوياً من التدهور الذي كان يعانيه ، وقد اختار هو الحل الثاني ؛ ذلك أن النشاط السياسي ليس هو بالضرورة استعادة السلطة بالقوة فقط ، بل إنه في نظره ، النضال من أجل تحسين وتنظيم العلاقات الإنسانية (١) .

وقد لخص عباس أسباب فشل النخبة الجزائرية عندئذ فيما يلي :

١ - الإعتقاد بأن زعماء فرنسا الذين اجتمعوا بهم كانوا يمثلون الثورة الفرنسية ويتزعمون تحرير الشعوب المستعمرة .

٢ - كون النخبة قد وحدت صراع الشعوب المستعمرة من أجل الحرية مع صراع البروليتاريا الفرنسية ، ولكن عندما نالت هذه كثيراً من حقوقها لم تتضامن مع الشعوب المستعمرة .

٣ - عزلة المعمرين من النخبة مما جعل الأواوين يتعاونون مع القياد والباشغوات والمرابطين ضد النخبة (٢) .

وكانت سنة ١٩٣٧ بداية الشعور بالمرارة والفشل لدى النخبة ، فالآمال العريضة المعلقة على الجبهة الشعبية ومشروع بلوم-فيوليت قد تبخرت . وقد عبر عباس عن هذه المرارة والفشل في رده على السيد هنوز الذي كتب مقالة في جريدة (لافواديز نبل) بعنوان « في خدمة الذين يعانون » وجاء في رد عباس أن هنوز « رجل اشتراكي قبل أن يكون أهلياً وأنا رجل أهلي قبل أن

(١) عباس ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) نفس المصدر ص ١٩١ - ١٩٢ .

أكون اشتراكياً .. وهو يناقش ويعرض المشكل كما لو كنا في أوروبا وبين
أوروبيين ، أما أنا فأعرضه كما يجب أن يعرض في مستعمرة «(١) والشعور
بالأهلية وبكونه في مستعمرة يمثل بداية التحول عند فرحات عباس وجماعة
النخبة من أمثاله . وذلك فهم لم ينتظروا طويلا حتى عبروا عن هذا التحول
في أشكال جديدة والكنهم مع ذلك ظلوا يعيشون على الأمل الضعيف شأن
المعتدلين المترددين .

ففي السنة الموالية أنشأ عباس حزباً بزعامته ، منفصلا عن تيار ابن جلول
الذي قاد إلى طريق مسدود ، وقد أطلق عباس على حزبه الجديد اسم (الاتحاد
الشعبي الجزائري) وهو عنوان ضخم يمثل في حد ذاته الانطلاقة الجديدة
لعباس وأنصاره ، واتجاه النخبة إلى الشعب واعل هذه الطائفة قد ذاقت طعم
دور الجاهير ابتداء من سنة ١٩٣٦ . أثناء المؤتمر الإسلامي ورأت مدى نفاذ
كلمة العلماء وسط الطبقات الشعبية . وقد رأى عباس نفسه سنة ١٩٣٦ كيف
حملت الجماهير مصالى الحاج على الأكتاف يوم الثاني من أغسطس وشعر
ببداية تسرب النجم إلى المدن . ومن جهة أخرى شهدت سنة ١٩٣٧ ميلاد
(حزب الشعب الجزائري) فلماذا لا يشكل هو (عباس) حزباً سياسياً جديداً
يمثل اتجاهه ويعبر عن النظرة الجديدة للنخبة القائمة على الاعتماد على الشعب
بدل الاتصال رأساً بالفرنسيين ؟

ومهما يكن من أمر فان الحزب الجديد أنشئ « بهدف » نيل حقوق
الإنسان والمواطنة » وقد أعلن عباس عندئذ بأن وعودا كثيرة قد أعلنت
ولكن لم يتحقق شيء منها .. فتحريير الإنسان الأهلى سيكون مهمة الإنسان
الأهلى نفسه ولكي يتحقق ذلك لابد من تحرك الجماهير : لذلك فان واجبنا
يتمثل في شعار- بالشعب من أجل الشعب- فالأسواق والمقاهى العامة

(١) ريشمون (الإسلام) في (المجلة السياسية والبرلمانية) ١٩٣٧ ص ١٢

والدواوير يجب أن تكون هي ميادين العمل . ونحن نأمل أن تعتمد الجزائر على الديمقراطية الفرنسية ولكن تحتفظ بذاتها وبلغتها وبعاداتها وبتقاليدها» (١)

وأعلن عباس عندئذ أنه في صالح ارتباط الجزائر بفرنسا لا في دمجها فيها .

والواقع أن ظهور ابن جلول وفرحات عباس وغيرهما من زعماء النخبة يعود أساساً إلى مشروع فيوليت . ونحن لانريد أن نعود إلى تحليل هذه الوثيقة ولكن نريد معرفة موقف النخبة منها ، وهو الموقف الذي لا يفهم على حقيقته إلا إذا قورن بموقف المعمرين منها أيضاً. ذلك أن المشروع كان يهدف بالدرجة الأولى إلى إدماج النخبة في المعمرين . بينما رفض هؤلاء ذلك الإجراء بكل شدة بل قاوموه ، لأنه يجعل منهم أقلية في مستقبل الأيام . فطرفا القضية (المشروع) إذن هما النخبة من جهة والمعمرين (الكولون) من جهة أخرى فكيف تجاذباها ؟ ومن انتصر في النهاية ؟ يروي عباس أن وزير الداخلية الفرنسي البير صارو ، قد أعلن له أنه سنة ١٩٣٧ (الوزير) قد حاول إقناع المعمرين بصلاحيه المشروع وخطابهم ووطنيتهم وعقولهم وقلوبهم ولكنه اقتنع في النهاية بأنهم لا يملكون « وطنية ولا عقولا ولا قلوباً وكل ما عندهم هو الجهاز الهضمي » (٢).

مثلت النخبة والنواب في تبنى مشروع فيوليت (كتلة النواب المنتخبين) . وهي منذ بدأ الحديث عن المشروع وقفت إلى جانبه وأيدته بحماس شديد . وكان موقفها خلال المؤتمر الإسلامي لا يحتاج إلى توضيح . وعندما بدأ الضغط على الجبهة الشعبية لكي تراجع عادت التحركات . وكان قرار الجبهة نحل النجم خلال يناير ١٩٣٧ إيذاناً بأن التيار كان ضد الوطنيين . الملك

(١) أرون ص ٧٥ وكذلك فوشى ص ٩٥ - ٩٦ .

(٢) عباس ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

وهي منذ بدأ الحديث عن المشروع وقفت إلى جانبه وأيدته بحماس شديد . وكان موقفها خلال المؤتمر الإسلامي لا يحتاج إلى توضيح . وعندما بدأ الضغط على الجبهة الشعبية لكي تراجع عادت التحركات وكان قرار الجبهة بحل النجم خلال يناير ١٩٣٧ لإيماناً بأن التيار كان عيد الوطنيين . لذلك تحركت كتلة النواب في وهران في بداية الشهر المذكور . وإثر اجتماع عقد لهذا الغرض أصدروا لائحة بعثوا بها إلى الوزير الأول ليون بلوم وإلى السيد فيوليت وإلى وزير الداخلية وإلى الحاكم العام استذكروا فيها الأعمال التي لا يمكن السكوت عنها لبعض شيوخ البلديات (الفرنسيين) بالجزائر ، وأعلنوا تأييدهم المطلق للمشروع لأنه « يحقق الآمال المشروعة للمسلمين الفرنسيين ولأنه يتماشى مع سياسة فرنسا في الجزائر القائمة على فكرة الاندماج ، وكذلك أصدرت كتلة النواب في قسنطينة والجزائر لأئمتين في نفس المعنى ، الأولى بتاريخ ١٥ يناير ، والثانية بتاريخ ١٢ منه^(١) .

ونشط النواب خلال نفس العام من أجل الدفاع عن المشروع فكثرت المؤتمرات والتجمعات واللوائح والوفود . من ذلك أن وفداً برئاسة السيد ابن جلول قد توجه إلى باريس بتاريخ ٥ مارس . وقد استقبله هناك السيد وزير المستعمرات ولكن النتيجة كانت مجموعة من الوعود . وشعر النواب والنخبة بضغط الكولون على الحكومة الفرنسية الجديدة (التي خافت حكومة الجبهة) فاستعملوا طريقة كان المعمورون قد هددوا بها وهي الاستقالة الجماعية . وأملك استقال حوالي ثلاثة آلاف نائب جزائري قبل نهاية العام احتجاجاً على تأخير مناقشة المشروع في البرلمان . وعاد ابن جلول وعباس على رأس وفد إلى باريس وقابلهما وزير الداخلية البير صارو وانتظر هناك

(١) توينبي (مدخل) ١٩٣٧ ص ٥١٨ وكانت لائحة وهران بتاريخ ٨ يناير ١٩٣٧ وقد وقعها سبعة أشخاص ونصت أيضاً على أن السيادة الفرنسية في الجزائر لن تتأثر نتيجة لتطبيق المشروع . انظر أيضاً جريدة (لوطان) ٩ يناير ١٨٣٧ وقد أعلن تأييده للمشروع أيضاً مؤتمر الطرق الإخوانية الذي عقد بالعاصمة في ٧ فبراير ١٩٣٧ .

الموافقة على المشروع ووعدا في مقابل ذلك بسحب استقائه النواب إذا نجح المشروع . وبدأت مناقشة المشروع بل إن إحدى مواده قد تمت الموافقة عليها (١).

ولكن ذلك كان بمثابة ناقوس الخطر بالنسبة للمعمرين . فجنسوا صحافتهم وممثلهم في البرلمان الفرنسي (ولم يكن للجزائريين ممثلون هناك) وأمواهم لمنع الموافقة على المشروع وقد استعملوا ضغطاً آخر وهو الاستقالة الجماعية من الوظائف العامة ، كما حدث عندما استقال حوالي ٣٠٠ شيخ بلدية ، في ٨ مارس ١٩٣٨ ثم تعاقبت الاستقالات وكانت اتحادية شيوخ البلديات في وهران قد أصدرت لأتحه في ٥ يناير ١٩٣٧ تضمنت ما يلي :

معارضة لجنة المؤتمر الإسلامي بـوهران لأنها تصور (الشيوخ المير) كأعداء للجزائريين . معارضة مشروع فيوليت لأن عواقبه وخيمة على مستقبل الوطن الفرنسي . كون هذا المشروع لا يؤيده سوى الثوريين المتطرفين في الجزائر وهم الذين يعملون على إنشاء أمة جزائرية تهدف إلى الانفصال عن فرنسا ، تحذير جميع النواب الفرنسيين من العواقب الخطيرة التي قد تنجم من الموافقة على المشروع . وقد قامت اتحادية شيوخ البلديات في قسنطينة بحركة مماثلة أيضاً (٢) . وأمام هذه الضغوط والتهديدات قررت حكومة السيد دلاديه الجديدة (أبريل ١٩٣٨) وضع حد للمشروع كما سبقت الإشارة .

(١) توينسي (مدخل) ج ١ ، ١٩٣٧ ص ٥١٨ يعلل أرون لحاس النواب والنخبة للمشروع بالضغط الذي كان قرار رينيه قد مارسه عليهم . انظر ص ٧٣ ويقتضى المشروع حصول حوالي ٢٧ ألف جزائري على الجنسية الفرنسية بدون التخل عن الحالة الشخصية الإسلامية انظر توينسي (مدخل) ج ١ ، ١٩٣٧ ص ٥١٧ .

(٢) (لوطان) ٧ يناير ١٩٣٧ بينما الشيوخ مجتمعون كان الجزائريون يهتفون بحياة الجهة الشعبية وبعضهم بحياة موريث فيوليت . وكانت صف (صدي وهران) و (وهران الصباح) و (الدييش الجبريان) من أشد الصحف عداء للجزائريين - النخبة والنواب خاصة انظر نوشي ص ٩١ - ٩٢ وعباس ص ١٢٧ - ١٣٠ . وليس صحيحاً أن « الثوريين المتطرفين كانوا يؤيدون المشروع المشروع . لأننا عرفنا أن النجم كان ضده ، وكذلك خلفه حزب الشعب .

ولكن الجانب والدفع بين التخبّة والمعمرين قد تواصل حتى عشية الحرب الثانية . فقد حاول السيد البير شارو وزير الداخلية بعد فشل مشروع فيوليت - أن يتقدم بمشروع قرار إلى البرلمان يعطى لحوالى ٢٧ ألف جزائرى نفس الحقوق التى للمعمرين . ولكن هذه الخطوة أثارت سخط هؤلاء من جديد وقدم شيوخ المدن استقالاتهم . وكان هدف صارو من ذلك حسب صحيفة بريطانية « منع المثقفين المسلمين (الجزائريين) من الانجذاب نحو حركة الجامعة الإسلامية أو القومية العربية » (١) أما التخبّة والنواب فقد استردوا استقالاتهم التى كانوا قدموها احتجاجا . وقد علق على ذلك مجلة (الشهاب) بأن السلطات الفرنسية قد تكون قد طمأنتهم بأن مشروع فيوليت قد مات ، وأن احتجاجهم لم يعد له معنى (٢) .

وكثرت وفود النواب والتخبّة على باريس سنة ١٩٣٩ رغم فوز الاتجاه الوطنى فى الجزائر الذى يمثله حزب الشعب ، فقد كانوا يترددون هناك على السلطات الفرنسية المعنية (مثلا وزير الداخلية) مطالبين بالإبقاء على الوعود وإنجاز الإصلاحات وردع الضيم . فذهب هناك ابن جلول رئيس كتلة النواب بقسنطينة ورجع بوعود أخرى . وعاد مرة ثانية . برفقة فرحات عباس وتمازلى وجاعة أخرى من النواب . وكان هدف هذا الوفد «الجديد والنهائى» الحصول على إلغاء قرار ريديه الذى خنق الحريات (١٩٣٥) وإصدار العفو العام على المحكوم عليهم نتيجة ذلك القرار ، وإلغاء قرارى ١٣ يناير ١٩٣٨ و ٨ مارس من نفس العام الراميين إلى الحد من نشاط النوادى ومحاربة التعليم العربى الحر ، ورفع عدد النواب المسلمين بالمجالس المحلية المنتخبة بنسبة ٣ - ٥ وتنفيذ مشروع فيوليت بقرار حكومى بدل إصدار عن طريق البرلمان (٣) ويمكن أن

(١) (التايمز) ٩ مارس ١٩٣٨ ص ١٣ . وكان ذلك هو الخوف الذى ساور فيوليت أيضاً صاحب المشروع .

(٢) (الشهاب) مايو ١٩٣٨ .

(٣) نفس المصدر . وكذلك (أفريقية الفرنسية) ، مايو ١٩٣٩ ص ١٤٥ وقد تعنتت هذه المجلة زيارة وفد التخبّة والنواب إلى باريس بأنها «خطوة غامضة» وقد قابل الوفد أيضاً السيد شوطان المكلف بالشئون الأهلية .

تسمى هذه النقطة برنامج النخبة في ذلك الوقت . وهو برنامج متواضع قاصر على مصالح خاصة بطبقة معينة ، ولا يكاد يتعرض إلى القضايا الأساسية التي كان المجتمع الجزائري - مجتمع الطبقات المحرومة - يعاني منها أو يتطلع إليها .

واكن رد المسؤولين الفرنسيين على وفد النواب كان سلبياً . فالحكومة كانت غير مستعدة أن تعود إلى مشروع أثار كثيراً من الضجيج والاحتجاج من المعمرين . لذلك كان رد البير شارو وشوطوان وإضرابهما هو أن يعود الوفد إلى الجزائر ويحاول التفاوض مباشرة مع المعمرين والاتفاق معهم على مشروع قابل للتنفيذ من الحكومة . وقد أبرزت (الشهاب) أهم نقاط المشروع الجديد فقالت بأن الدلائل تشير إلى أن الاتفاق الجديد الذي تم خلال أحد اجتماعات الوفود المالية نص على التخلي عن مشروع فيوليت من النخبة وتعويضه بمشروع آخر لا يعارضه الكولون معارضة كبيرة ولا يتحمس له النواب كثيراً ، وهو أن النخبة الأهلية - حملة الشهادات العلمية - وأصحاب الأوسمة والموظفين الإداريين يفقدون تماماً حالتهم الشخصية الإسلامية ويصبحون إجبارياً فرنسيين كلبية مثل يهود الجزائر سنة ١٩٧١ . ولهؤلاء المتجنسين حقوق وواجبات الفرنسيين . أما بقية المسلمين فلهم حرية البقاء على الحالة الإسلامية . وهم بذلك يؤلفون كتلة انتخابية خاصة بهم ولهم الحق في ارسال من يمثلهم في مجلس النواب الفرنسي على نسبة عدد الممثلين الفرنسيين . وقد لاحظت (الشهاب) أن هذا المشروع الجديد هو نفسه برنامج الأمير خالد سنة ١٩١٨ . ويقتضى المشروع أيضاً زيادة عدد ممثلي الجزائريين بالمجالس المحلية بنسبة ٢ - ٥ (١) .

وبدل أن يهتم الفرنسيون بمطالب النخبة المتحمسة لهم عن علم اهتموا

بطائفة أخرى كانت مرتبطة بهم عن جهل . وهذه الطائفة هم القياد ورجال
المخزن والموظفون الإداريون والأغوات .. وقد تزعم هذه الطائفة السيد
عزيز بن قانة الملقب بشيخ العرب . وبوحي من السلطات الفرنسية وأمام
دقات طبول الحرب الثانية اجتمع حوالي أربعين شخصا من هؤلاء الرجال
وأسسوا جمعية باسم (أحباب فرنسا أو الميعاد الحبري) وقد سافر أعضاء
هذه الجمعية إلى باريس أيضاً لايطلبوا من فرنسا تطبيق الإصلاحات كما فعل
النواب والنخبة ، ولكن ليعلموا ولاءهم وولاء أتباعهم لفرنسا^(١).

وكما سارع رجال المخزن والزوايا والطرقية (المفتيون والأئمة والأعيان)
إلى الإعلان عن تأييد فرنسا في وجه أخطار الحرب الداهية سارع أيضاً
رجال النخبة والنواب ، رغم أنهم لم ينالوا شيئاً مما كانوا يطلبون ، وقد خابت
كل آمالهم ، فقد تطوع ابن جلول وفرحات عباس والدكتور الأخضرى . أضربهم
لخدمة العلم الفرنسي دفاعاً عن «الوطن» المهتد ، وأعطوا بذلك المثل لأنصارهم .
رعبوا عن ولاءهم لفرنسا «أم الوطن» . وأصدر ابن جلول زعيم النخبة
والنواب خلال الثلاثينات . بياناً إلى الجزائريين جاء فيه «أيها الإخوان
الأغزاء في كل مكان ، في المدن وفي الدواوير ، قد أجبتم — حاضرون —
لنداء الوطن ، وقد ذكر الجزائريين بأن أجدادهم ، وهم أنفسهم ،
قد قاموا بواجبهم نحو فرنسا ؛ سنة ١٨٧٠ و ١٩١٤ . وأضاف بأنهم
«سينصرون السلام والحرية والديمقراطية . وبالتالي سيخدمون الإنسانية ،

(١) نفس المصدر ، مارس ١٩٣٩ وقد علقت هذه المجلة بأن فرنسا إذا كانت تعتبر
ابن قانة هو الشعب الجزائري فهي على خطأ لأن ذلك لا يتعد الستة ملايين جزائري ولا الرأي
العام العالمي ، وإذا كانت فرنسا تريد الحصول على ولاء الجزائريين فعليها أن تراعى المصلحة
المشتركة لأن الجندي الجزائري لا يدافع عن فرنسا إلا إذا شعر أنه يدافع عن حريته وحقوقه .
أنظر أيضاً (أفريقية الفرنسية) سنة ١٩٣٩ ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

بتحقيق انتصار فرنسا (١).

وهكذا دخلت النخبة الحرب إلى جانب فرنسا ناصرة إياها على الجزائريين من جهة وعلى الألمان واليطاليان من جهة أخرى ، فإذا كان الجزاء ، إن فرنسا نفسها لم تثبت أمام تقدم النازية . وسيكون لسقوطها سنة ١٩٤٠ عواقب على نخبة الجزائر . وسنعالج ذلك في محله .

(١) (أفريقية الشمالية والحرب) في (أفريقية الفرنسية) أغسطس - سبتمبر ١٩٣٩

الفصل الرابع

جمعية العلماء وجمعية الطلبة

تأسست (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) يوم الخميس من مايو سنة ١٩٣١ بالعاصمة . وقد ضمت ٧٢ عالماً جزائرياً جاؤوا من مختلف أنحاء القطر ومن مختلف الاتجاهات الدينية ، فكان فيهم المتطرفون وهم المصلحون عندئذ .. وفيهم « الرجعيون » وهم غير المصلحين من رجال الدين الجزائريين وقد تكونت بالعاصمة (لجنة تأسيسية) برئاسة السيد عمر اسماعيل وجهت الدعوات للحضور وحددت تاريخ ومكان (نادى الترقى) الاجتماع . وتألف المجلس الإداري من ثلاثة عشر عضواً على رأسهم الشيخ عبد الحميد ابن باديس الذي لم يحضر إلا في اليوم الثالث والأخير للاجتماع . فكان انتخابه غيابياً . وأغلب الأعضاء كانوا من المصلحين . ويبدو أن دخول رجال الدين من القطاعات الأخرى كان مجرد « تكتيك » ويظهر ذلك من أن المناصب الهامة قد تولاها المصلحون .

ولعل هذه المرونة في جمع الكلمة وتوحيد الصفوف هي التي جعلت الإدارة الفرنسية تسارع إلى الاعتراف بالجمعية وتوافق على قانونها الأساسي بعد خمسة عشر يوماً فقط من تقديمه (١) وكان تأسيس الجمعية على هذا النحو يعتبر

(١) الشهاب يونيو ١٩٣١ . نشرت (الشهاب) و (النجاح) و (البلاغ) أخبار الاجتماع التأسيسي للجمعية رغم أن الثانية تمثل المواليين للإدارة والأخيرة الطريقة العلوية . أما الأولى فهي مجلة ابن باديس وليست لسان حال الجمعية . وأعضاء اللجنة الدائمة هم : عمر اسماعيل (رئيس) ومحمد المهدي (كاتب) آيت سبي أحمد عبد العزيز (أمين ظان) محمد الزمرلي ، الحاج عمر العنق (عضوان) يدعى السيد توينبسي (مدخل) سنة ١٩٣٧ ص ٥٠١ . أن جمعية العلماء ولدت نتيجة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالقدس سنة ١٩٣١ .

« شهر عسل » بالنسبة لرجال الدين عامة وهو الشهر الذي استمر عاما فقط كما سنرى لأن أهداف الجمع لم تكن واحدة . ومهما كان الأمر فقد تقبل الرأي العام تأسيس الجمعية بغبطة . واستبشرها الوطنيون لأنها ولدت بعد الاحتفال المثوى بالاحتلال فكانت تمثل سطة الأمل بعد ظلام اليأس .

ولم يكن رئيس الجمعية ولا معظم أعضائها يقيمون بالعاصمة . ان ذلك عين ابن باديس لجنة دائمة مقرها العاصمة وتتكون من خمسة أعضاء يرأسهم السيد عمر اسماعيل أيضاً ، مهمتها التنسيق بين جميع الأعضاء وحفظ الوثائق والميزانية والتحضير للاجتماعات الدورية للمجلس الإداري . وقد يتساءل المرء عن السبب الذي دفع الأعضاء إلى جعل العاصمة هي مقر الجمعية مع أن رئيسها من قسنطينة وحركته نبتت من هناك ، ومعظم تلاميذه كانوا متوزعين في الشرق الجزائري . والظاهر أن اختيار العاصمة يعود أساسا إلى كونها مقر السلطة الإدارية وكونها مقر (نادى الترقى) الذي ولدت فيه الجمعية والذي كان أعضاؤه من دعاة تأسيسها ومن مؤيديها مادياً (وهو عامل كبير) ولعل ابن باديس نفسه أراد أن يبعد عنه احتكاك الحركة الإصلاحية والجمعية فرضى أن يكون مقرها في العاصمة حتى تكون فعلا في الظاهر على الأقل ممثلة لجميع علماء القطر وليس للمصلحين فقط . ومن أجل ذلك أشار في خطبة قبوله رئاسة الجمعية إلى كونه كرس حياته للتعليم وكونه من دعاة التقاهم بالحكمة والموعظة الحسنة سواء مع رجال الدين غير المصلحين أو الإدارة الفرنسية(1) .

والواقع أن حركة الإصلاح لم تبدأ بجمعية العلماء . فالحركة كما عرفنا

(1) نفس المصدر وكذلك حمزة بوكوشة (المعرفة) الجزائرية ، أبريل 1964 في 16 ويوكوشة من الذين حضروا تأسيس الجمعية ، ومن أهم الأسماء في المجلس الإداري مايل : الإبراهيمي ، العقبي ، الميل ، بيوض ، الحافظي ، وكما شكر الشيخ باديس السيد عمر اسماعيل وشيوخ الدين شكر أيضاً السيد (ميرانت) المكلف بالشئون الأهلية .

في الجزء الثاني تعود إلى العقد الأول من هذا القرن ثم تبلورت ونضجت على يد ابن باديس وتلاميذه وأنصاره خلال العشرينات . فخلال هذا العقد نشأت الصحافة الإصلاحية وتأسست النوادي ونبتت المدارس الحسرة ومساجد الوعظ والإرشاد في كثير من القرى الجزائرية ومدنها . وكان ابن باديس هو العصب المحرك لهذه الحركة بشخصه وقلمه ولسانه وتلاميذه وسبعته . ولم يكن ميلاد جمعية العلماء ميلاداً للإصلاح كما يتوهم البعض . بل لعل ميلادها على النحو الذي تأسست به كان خدمة الاتجاهات الأخرى غير الإصلاحية التي كانت تشعر بأنها أصبحت خارج التيار الاجتماعي فأرادت أن تستعيد نفوذها عن طريق الجمعية . كما أن الإدارة الفرنسية كانت تطمع من وراء الجمعية إلى ملء الفراغ الذي كان الأهالي يحسون به ولاسيما بعد القضاء على حركة الأمير خالد وحل نجم أفريقية الشمالية . وما يضير أن تأسس جمعية دينية تجمع كلمة رجال الدين في الجزائر ؟ فمن كان منهم معها فأمره واضح ومن كان منهم « فأمره سهل إذ سرعان ما يتغلب الموالون على الأحرار وتكون هي الراجحة في النهاية . وقد كان المصلحون من جهتهم عارفين بهذه النوايا ، ولذلك أخفوا في البداية أهدافهم البعيدة وسالموا خصمهم إلى أن لم يعد هناك مجال للمسالمة .

وإذا تكلمنا عن جمعية العلماء خلال الثلاثينات فالكلام في الواقع عن ابن باديس . ومن الممكن أن يزعم المرء أنه لولا ابن باديس لما تأسست جمعية العلماء . ولا يمكن عكس هذه القضية فيقال مثلاً أنه لولا جمعية العلماء لما كان ابن باديس . ورغم أن هناك عوامل أخرى ساعدت على تأسيس الجمعية كوجود نادي الترقى وشخص عمر اسماعيل فإن شخصية ابن باديس هي التي وحدت كلمة المؤسسين وجمعت شملهم على تمزق . ولم يكن ابن باديس لشخصه وعلمه فقط ولكن لعناصر أخرى جعلته جديراً بالثقة التي منحها له المجتمعون رغم غيابه عنهم . فقد كان أولاً من عائلة عريقة من جهة وموالية للفرنسيين من جهة أخرى . وبهذه الصفة كان ابن باديس في حماية من

اضطهاد الإدارة الفرنسية له . وكان ابن باديس ثانياً من قسنطينة وهي عاصمة
جمهورية كبيرة فكان له فيها أنصار إذا أخذ له الآخرون ومفاخرة إذا اقتضى
الأمر ذلك . وأخيراً كان ابن باديس معتدل الأحكام متسامحاً مع خصوم
الإصلاح كما أنه كان هو نفسه ، حسب بعض المصادر ، طرقياً في بداية أمره
وفي هذا الإطار اعنى بكتب التصوف ونحوه (١) . وهذه الخصائص لم تكن
متوفرة في رجال الإصلاح الآخرين أمثال العقبي والإبراهيمي ، ولذلك
اختير رئيساً للجمعية ومنح ثقة المصلحين والمحافظين على السواء .

وليس من هدفنا إعادة ما كتبناه عن أهداف الجمعية ووسائلها ومذهبها
وعلاقتها في الجزء الثاني (٢) فنحن نعتقد أن ما تناولناه هناك عن هذه القضايا
كاف ، وهو يغطي أيضاً عقد الثلاثينات ، ولذلك فإننا سنقتصر حديثنا هنا على
ما استجد من القضايا وموقف العلماء منها وعلى بعض التغييرات التي قد تكون
حدثت في علاقات الجمعية وتكتيكها حسب أملته عليها الظروف الجديدة .

وقد كتب الكثير عن أهداف جمعية العلماء . بعضهم قصرها على التعليم
العربي ومحاربة الخرافات وتصفية الإسلام مما علق به من الشوائب خلال
القرون المتأخرة وبعضهم قرنها بالنشاط السياسي ومعاداة الاستعمار وبفكرة
تكوين الدولة الجزائرية ، بينما آخرون نظروا إلى العلماء على أنهم مجموعة
من أنصاف المثقفين وردوا على الجزائر من الخارج يحملون معهم مذاهب
هدامة وأفكاراً أجنبية عن المجتمع الجزائري . وقد نلخص أحد أعضاء
الجمعية سنة ١٩٣٥ أهدافها فيما يلي : إحياء الإسلام بإحياء القرآن والسنة ،
وإحياء اللغة العربية ، وآدابها وإحياء التاريخ الإسلامي وآثار قاداته (٣) .

(١) نشر ابن باديس كتاب (العواصم من القواصم) لابن عربي وكذلك (المنظومة
الرحمانية وكتب في جريدة (النجاح) قبل أن يستقل برأيه وصحافته .

(٢) انظر (الحركة الوطنية الجزائرية) ط . بيروت ١٩٦٩ من ٤٣٩ - ٤٦٤

(٣) محمد خير الدين ، السجل ص ١٦٠ .

أما السيد فرحات عباس الذى لم يكن من العلماء فقد ذكر أن أهدافها كانت تجديد الإسلام والصراع ضد المرابطين أداة الاستعمار وتكوين إطارات الثقافة العربية^(١) بينما السيد جوزيف ديبارى رأى سنة ١٩٢٢ أن أهداف جمعية العلماء تتمثل فى فهم لغة القرآن ، والعودة إلى الثقافة الإسلامية القديمة واعتبار المغرب العربى كقلعة للعبقرية الشرقية فى وجه الغرب وتنقية وتبسيط الدين الإسلامى . وقد لاحظ نفس الكاتب أن كلمة السردى العلماء هى « تعلموا ... توحدوا » ونقل نفس الكاتب عن (الشهاب) أنها حددت أهداف العلماء فى ايقاظ الجزائريين من نومهم الكفى يطالبوا بحقوقهم وبأخذوا مكانهم فى الحياة الكريمة وتحليص الدين من الخرافات^(٢) ولم يخرج أندرى جوليان عن نفس الخط تقريباً فالعلماء فى نظره كانوا يعملون لتطهير الإسلام وتكوين كيان جزائرى قائم على الثقافة العربية الإسلامية^(٣).

وفكرة الكيان الجزائرى قد طرحها ابن باديس خلال الثلاثينات فبالرغم من أن معظم الكتاب متفقون على أن العلماء كانوا بعيدين عن السياسة ، فأنهم متفقون أيضاً على أن هدف العلماء البعيد كان سياسياً سواء أرا ذلك صراحة أو لم يريدوه . وقد خضع العلماء خلال الثلاثينات والأربعينات إلى نفس المعاملة التى خضع لها السياسيون من جانب الإدارة الفرنسية التى اعتبرتهم خطراً على الوجود الفرنسى كما اعتبرت أولئك ، وزجت بزعمائهم فى السمجون ووجهت إليهم مختلف الاتهامات وحكمت عليهم أحكاماً قاسية . وكانت مشاركة العلماء فى المؤتمر الإسلامى الجزائرى سنة ١٩٣٦ قد جلبت عليهم نقمة الخصوم والإدارة معاً . بدعوى أنهم قد « انحرفوا عن هدفهم الدينى كأن الدين عند هؤلاء هو العبادات فقط ، وكان موقف ابن باديس من

(١) عباس ص ١٢٦ .

(٢) ديبارى (القادة) فى (أفريقية الفرنسية) يناير ١٩٣٣ ص ١٥ - ١٦ .

(٣) جوليان (أفريقية الشمالية) ص ١١٤

قضية الأمة الجزائرية سنة ١٩٣٦ أيضاً قد جعل أصابع السياسة تتحرك متهمه الجمعية بأنها تخوض فيها لايعنيها . فعندما نفى السيد فرحات عباس وجود أمة جزائرية في التاريخ رد عليه ابن باديس بأنه قد نظر في الماضي والحاضر ووجد أن الأمة الجزائرية قد تكونت عبر العصور ، وأن لهذه الأمة تاريخها ودينها ولغتها وثقافتها وخصائصها ، وأن هذه الأمة ليست فرنسية ولا تستطيع أن تكون فرنسية ولا تريد أن تكون فرنسية(١).

وهناك مواقف أخرى عبرت فيها الجمعية خلال الثلاثينات على رؤيتها السياسية على الأقل على لسان رئيسها ابن باديس . فقد قال مرة بأن الاستقلال حق طبيعي لكل شعب على الأرض . وعارض هو وأنصاره الاندماج بشدة واعتبره خطراً على وجود الكيان الجزائري . وكثيراً ما تحدث تلاميذه عن حادثتين ينسبونهما إليه . الأولى في نطاق الجمعية عندما رفض مجلسها الإداري الإعلان عن تأييد فرنسا في الحرب الثانية ، والثانية في النطاق الشخصي ، فهم يتحدثون عن « فكرته العظيمة » لو طال به الأجل ، ويعنون بذلك أنه كان يخطط لإعلان استقلال الجزائر خلال الحرب الثانية عندما كانت فرنسا في أحرج الساعات من تاريخها ، ولكن الموت عاجلة سنة ١٩٤٠ ، ولذلك فهم لا يستبعدون أن تكون وفاته غير طبيعية(٢).

والواقع أن حركة العلماء كانت متعددة الأهداف إذا نظرنا إليها نظرة المعاصر الذي يوزع المسؤوليات على أصحاب الاختصاص . فالمعاصرون

(١) نفس المصدر ص ١١٤ - ١١٥ ونقل عن (الشهاب) عدد أبريل ١٩٣٦ وكذلك سارسين (الأزمة الجزائرية) ص ١٧٣ نقلًا عن نفس المصدر . انظر كذلك نوشي ص ٨٩ .
(٢) من أحاديث شخصية ما يزال أصحابها أحياء ولا يريدون الإعلان عن أسمائهم ماداموا على قيد الحياة .

وزعوا أحوال الوطنية الجزائرية على هيآت معينة ، وخصوا كل هيئة بحمل . فأعطوا النخبة صفة الاعتدال وتأييد الإندماج وأعطوا النجم صفة الثورية والانفصالية ومعاداة الفرنسيين . وأعطوا العلماء صفة الدفاع عن العروبة والإسلام وإصلاح الدين والمجتمع . فاذا خرجت هيئة عن اختصاصها « في عين المعاصر فهي منحرفة عن أهدافها غير وفية لمبادئها . واكن الحقيقة هي أن العلماء كانوا مصاحين بالمعنى الشامل للإصلاح . والإصلاح بالمعنى الشامل قد يبدأ بالثقافة أو بالدين أو بالمجتمع . واكنه في نهاية الأمر يغطي كل مظاهر الحياة في مجتمع ما ، بما في ذلك السياسة . وهذا بالضبط ما حدث للإصلاح في الجزائر وبالإضافة إلى ذلك فان بعض المعاصرين كانوا يفرقون بين الحركات العربية الإسلامية فالوهابية مثلا كانت في نظرهم حركة أجنبية عن الجزائر وكذلك العبدوية (نسبة إلى محمد عبده) والأفغانية وغيرها بينما الواقع أن هذه الحركات تنبع من أصل واحد هو الفكر الإسلامى ومن حضارة واحدة وهي الحضارة العربية الإسلامية . وعلماء الجزائر كانوا يعتبرون أنفسهم جزءاً من هذا الفكر وهذه الحضارة وممثلين لها في الجزائر وليسوا غرباء أو أجانب عنها .

وإذا جاز لمصاحي مصر أو تونس أن لا يهتموا بالسياسة فان ذلك لا يجوز لمصاحي الجزائر ، فالإسلام كما هو معروف دين ودولة . ولا يمكن أن نتحدث عن الإصلاح في الإسلام مجرداً عن معنى الدولة ، وهذا حتماً هو عين السياسة . ومن جهة أخرى فان مصر كانت تتبوع تحت الاستعمار الإنجليزي بكيان سياسى محلى وكذلك تونس تحت الاستعمار الفرنسى بينما الحال لم تكن كذلك في الجزائر . ففرنسا كانت تحكم حكماً مباشراً وهي لا تحكم باسم الدين الإسلامى ، ولذلك جردت الدين من محتوى الدولة وصيرته تعبيرياً فقط . فعلماء مصر وتونس في هذه الحالة كان يكفهم أن يصاحوا ، إذا أرادوا ، الجانب التعبدى من الإسلام ، واكن ذلك لا يكفي للعلماء المصاحين

في الجزائر . فقد كان عليهم أن يصلحوا الجانب التبعية والجانب السياسي أيضاً ، وهذا ما جعلهم يصطدمون بالإدارة الفرنسية لأول وهلة كما صيرهم في نظر البعض لا يختلفون عن حرب سياسي يتدخل في كل القضايا التي تهتم الشعب الجزائري .

ومهما يكن من أمر فإن مواقف العلماء السياسية ستظهر أكثر خلال وبعد الحرب العالمية الثانية وستكون لنا فرصة أخرى نتناول فيها هذا الموضوع عندئذ . وحسبنا الآن أن نذكر أن العلماء خلال الثلاثينات قد وجدوا أنفسهم أحياناً وسط العواصف السياسية فلم يسعهم إلا ركوبها إما لأنهم كانوا يبحثون عن حلفاء داخل التيارات المحلية ، وإما لأن الإدارة ضيقت عليهم الخناق - كما رأينا - فلم يبق أمامهم سوى الصراع المباشر ، وإما لأن الفرصة كانت مواتية كما حدث في المؤتمر الإسلامي فأرادوا أن يجربوا حظهم ويخوضوا أحداث الوقت مع الخائضين ، وإذا كان العلماء عامة قليلي التجربة بالسياسة ، بل وتعوزهم العقلية السياسية ، فإن شخصية ابن باديس والعقبي كانت تتوفر على كثير من عناصر القدرة والذكاء والتجربة والطموح وهي جميعاً من مقومات رجل السياسة . وقد لخص ابن باديس مبادئ وأهداف الجمعية سنة ١٩٣٥ فيما يلي « القرآن إمامنا ، والسنة سبيلنا ، والسلف الصالح قدوتنا ، وخدمة الإسلام والمسلمين وإيصال الخير لجميع سكان الجزائر غايتنا » (١) .

ولكن إذا كابت مبادئ وأهداف العلماء لم تتغير في جوهرها ، فإن وسائلهم قد خضعت للظروف . ويمكننا القول أن هذه الوسائل ظلت أيضاً في جوهرها واحدة وهي المسجد والمدرسة والنادي والصحافة . فالمسجد كان للوعظ والإرشاد بطريقة العلماء الجديدة في فهم الدين ودوره في الحياة :

(١) عبد الحميد ابن باديس (السجل) ص ٧٦ .

والمدرسة كانت لتربية وتعليم النشء الجديد وتخرير إطارات الثقافة العربية الإسلامية . والنادى كان للتوعية والتوجيه الوطنى بالخطب والمحاضرات والمسامرات والمسرحيات والأشعار والأناشيد . والصحافة كانت لنشر المبادئ والأهداف والدعوة إلى اليقظة ، والدفاع عن الجمعية ضد خصومها سواء كانوا من الإدارة الفرنسية أو من قطاعات المجتمع الأهلى .

وقد أضيفت إلى ذلك خلال الثلاثينات وسائل أخرى كانت فى الواقع بنت المناسبات من ذلك الاحتجاج ، والمقابلات وإرسال الوفود، والرحلات والمشاركة فى التجمعات العامة ونحوها . فنشور ميشال وقرار ريديه أثار موجة من الاحتجاج لدى الجمعية قابلتها بالسخط فى صحافتها واجتماعاتها والبرقيات والرسائل إلى المسئولين ، وكان أعضاء الجمعية يقابلون المسئولين الفرنسيين على الشؤون الأهلية ويبدون لهم تذمر الجمعية من الإجراءات التى تتخذ ضد حرية التعليم والصحافة والوعظ فى المساجد . وكانت آخر مقابلة فى هذا الشأن مع الوزير ريديه عند زيارته للجزائر فى ربيع سنة ١٩٣٥ ، وقام ابن باديس وأنصاره برحلات فى مختلف أنحاء الجزائر يثون دعوتهم وينشرون الوعى لدى الجماهير ويتصلون برجال العلم والإصلاح بالمناطق النائية ويستثيرونهم لتحمل مسئولياتهم الدينية والاجتماعية . وخلال سنة واحدة قاموا بزيارة أكثر من خمسين مدينة(١) أما المشاركة فى التجمعات العامة وإرسال الوفود فيتضح من حركة المؤتمر الإسلامى . فقد شارك فيها العلماء بنشاط كبير وذهب منهم وفد فيه رئيس الجمعية والعقبى والابراهيمى إلى باريس واجتمع هناك برجال دولة فرنسا وبالصحافة الفرنسية وبرجال نجم أفريقية الشمالية . وكانت هذه بدون شك فرصة لهم لإطلاع الساسة الفرنسيين والرأى العام

(١) نفس المصدر ، استخدمت الجمعية أيضاً الخطب والمنشير والمظاهرات للتعبير عن سخطها من مضايقات الإدارة الفرنسية . حول هذا الموضوع أنظر ديبارى (المظاهرات) فى (أفريقية الفرنسية) سبتمبر ١٩٣٤ ص ٥٤٥ - ٥٤٦ .

على ما يجري في الجزائر وعلى ما يهدفون إليه من حركتهم وعلى ما تعانیه
دعوتهم من اضطهاد ومضايقات .

وكانت الجمعية في سيرها تمشي على جبل رقيق . فهي تأمل وتحتج ، تسخط
على إداره فرنسا في الجزائر وتثق في ديمقراطية فرنسا في أوروبا ، وتطالب
بالحرية وبلاستقلال للجزائر ولكن عن طريق فرنسا ، وتثور على رجال
الدين ، الذين تستعملهم فرنسا وتدعو إلى وحدة رجال الدين ولو كانوا من
المحافظين الموالين لفرنسا . وتحمل النواب والنخبة من مغبة الإندهاج والمطالبة
بالمساواة في الحقوق وتستجد بهم ضد منع الإدارة صحفها وعلماءها ،
ومساجدها من ممارسة نشاطها . ولا تردد الجمعية إذا ما اقتضت الضرورة
أن تتحالف ، كما زعم بعضهم ، حتى مع الشيوعيين والفاشيستين واليهود ،
ضد الإدارة الفرنسية بالجزائر ولعل هذا (التكتيك) هو الذي جعل الجمعية
أحيانا محل نقد ممن لم يفهموا حقيقة خطتها . ولا نستبعد أن تكون الإدارة
الفرنسية قد حلت الجمعية وقضت عليها في مهدها لولم تختر هذا الطريق
المخوف بالأخطار والمزالق ، وقد كان ابن باديس في الواقع هو (بسمارك)
الجزائر خلال الثلاثينات فكان يدير لعبة الدين كما كان بسمارك يدير لعبة
السياسة وكلاهما نجح في خطته ما دام على قيد الحياة ، وبقي لرجال الأخلاق
أن يحكموا على قيمة عمل كل منهما .

وفي التقرير الذي قدمه لمؤتمر الجمعية الخامس صور ابن باديس طريقة
الجمعية في معالجة قضايا الساعة وهي الطريقة التي تجمع الاحتجاج إلى الثقة
والشكرى المرة إلى التعلق بحبل الأمل . فقال يخاطب زملاءه في الاجتماع
« لقد أبدت الجمعية أمل الأمة وألمها من ناحيتها الخاصة بها بما نشرها وبما

(١) روبر آرول (أصول حرب الجزائر) باريس ١٩٦٢ ص ٧٦ - ٧٧ ، أنظر
أيضاً ديباري (الظواهرات) في (أفريقية الفرنسية) سبتمبر ١٩٣٤ ص ٥٣٨ - ٥٣٩

أبرقت من برقيات وما أرسلت من كتب . وقد أبدت مالها من أول يوم قابل
رجالها وزبر فرانسام . ريني وسمعت منه ما قوى ذلك الأمل . وكم كان يسرني
لو استطعت أن أذكر لكم اليوم شيئاً من تحقيق ذلك الأمل لكن بغاية الأسف
لا أستطيع أن أقول لكم إلا أنه لم يتحقق شيء منه فالمساجد ما تزال موصدة
الأبواب في وجوه الوعاظ والمرشدين والمكاتب العربية ما زالت تلقي العراقي
الشديدة وصحيفة الجمعية ما تزال في نطاق المنع ، والتحجير ، وما يزال
رجال من أشخاص الجمعية البارزين تحت الرقابة والشدة بغير ذنب غير أننا
لا نقطع جبل الرجاء ما دام على رأس الإدارة رجل عالم خبير يقدر العلم
وأهله ربما انفسح أمامه المجال للعمل في عهد الولاية الجديدة . ومع ذلك فإني
إبقاء لصوت الحق أرفع باسم جمعكم هذا إلى المراجع العليا الاحتجاج على
بقاء هذه الحالة التي يحال فيها بين علماء الإسلام ومساجد الإسلام ويحال فيها
بين الأمة وتعلم دينها في أماكن دينها ويعرقل فيها المسلمون على تعليم أبنائهم
لغة وعقائد وآداب دينهم ويخفق فيها صوت جمعية دينية علمية فيحال بينها
وبين الصحافة التي هي الأداة المشروعة المعترف بها لكل جمعية لنشر دعوتها
والدفاع عن نفسها (١) .

ولو تتبعنا خطوات الجمعية خلال الثلاثينات لوجدناها لا تخرج عن هذا
الإطار ، حقا أن أحد أنصار ابن باديس روى أن الشيخ كان يفرق بين
ما يقوم به باسم الجمعية وما يقوم به باسمه الشخصي . فهو في الحالة الأولى كان
لا يخرج عن دائرة القوانين والتشريعات الجارية عندئذ . ولكنه في الحالة
الثانية كان لا يتردد في استعمال لهجة العنف والاحتجاج ضد الإدارة الفرنسية (٢)
ولكن من الصعب وضع حد فاصل بين النقطتين (فالشهاب) التي كانت
تمثل وجهة نظره الشخصية أكثر من وجهة نظر الجمعية كانت كثيراً

(١) ابن باديس (السجل) ص ٧٥ .

(٢) بوكوشة (المعرفة) الجزائرية أبريل ١٩٦٤ ص ١٧ .

ما تحتوى على مجاملات قد ينظر إليها غير المعاصرين على أنها مفرطة في
المجاملة ، من ذلك نشرها لصور الوالى العام وتهنئته وتعزيتته ووصف بعض
رجال الإدارة بالعلم والخبرة ونحو ذلك (١) وهناك مواقف رواها ابن باديس
نفسه لاتخلو من غرابة .

فقد كتب مرة تقريراً عن جولاته في بعض جهات القطر سنة ١٩٣٢
روى فيه الطريقة التي كان يقوم بها عند كل بلدة يزورها . فأول ما كان
يزوره هو المسجد توجهها للناس إلى أهميته في مدينتهم أو قريتهم . ومنه كان
يزور ممثل الحكومة (الفرنسية) في البلدة من برينى (والى) أو سوبرينى
(نائبه) أو متصرف . ثم يزور ممثل الأمة الفرنسية والعربية وهو المير
(شيخ البلدية) وبعد ذلك يلقي درساً في المسجد (٢) وروى نفسه أيضاً حادثة
وقعت له يوم حاول بعض خصوم الجمعية استيلاء عليها بدل المصلحين
أثناء أول اجتماع لتجديد المكتب الإدارى .

فعند وقوع المرح في نادى الترقى استدعى الشرطة للمحافظة على الأمن .
وقد قلدح في ذلك من قلدح ولامه على استدعاء الشرطة (الفرنسية طبعا)
لفض تنازع العلماء ولكن ابن باديس دافع بحماسة عن الشرطة ومدحها .
وقال بهذه المناسبة « إن ارتباط الجزائر بفرنسا اليوم صار من الأمور
الضرورية عند جميع الطبقات فلا يفكر الناس اليوم إلا في الدائره الفرنسية
ولا يعلقون آمالهم إلا على فرنسا مثل سائر أبنائها ، ورجبتهم الوحيده هي
أن يكونوا مثل جميع أبناء الراية المثلثة في الحقوق كما هم مثلهم في الواجبات

(١) من ذلك نشر صورة السيد بيير يورد الوالى العام مع التنزيه الحارة بمناسبة فيضانات
حدثت في فرنسا ودعوة الجزائر للتبرع لذلك الغرض أنظر (الشهاب) أبريل ١٩٣٠ ص
١٧٨ - ١٧٦ وفي عدد نوفمبر من نفس المجله صورة الوالى الجديد السيد كار مع تهنئته والحديث
عن مزاياه باعتباره رجلاً « جزائرياً قسنطينياً » (لى فى قسنطينة سبتمبر ١٨٧٤) .

(٢) (الشهاب) أغسطس ١٩٣٢ .

وأضاف على ذلك شكره « فضل الحكومة ورجاها » في الجزائر وشكر الصحافة الفرنسية على تغطية أخبار تنقلاته (١) .

ومن هنا يتضح أن موقف العلماء لم يكن سهلاً . فقد كانوا يمشون على البيض كما يقول المثل ، فهم من جهة كانوا يريدون تحقيق مبادئهم وأهدافهم بأية وسيلة مشروعة ومن جهة أخرى كانوا واقعين تحت طائلة إجراءات استثنائية مستعد اعرقلة سيرهم ، بل لوضعهم في قفص الاتهام . لذلك كانوا يناورون ما وسعتهم الحيلة والمناورة ويحاملون واكذبهم لا يتنازلون عن مبادئهم ومن أجل ذلك اصطدموا مرات بالإدارة .

من ذلك موقفهم من منشور ميشال الذي سبق أن تحدثنا عنه . فقد كان رد فعلهم على هذا المنشور سريعاً وصارخاً ، فاحتجوا بالقلم واللسان وغلظوا المظاهرات والاحتجاجات وأبرقوا إلى من يهمهم الأمر . وأرسلوا وفداً منهم إلى باريس ، لكن رفض وزير الداخلية عندئذ استقباله . واستنجدوا بالزواب في المجالس المحلية وبكل القوى التي تمثل الرأي العام لتقف إلى جانبهم في المطالبة بحرية التعليم العربي والوعظ والإرشاد في المساجد وحرية الصحافة العربية . ونفس الموقف وقفة العلماء من قرار رينيه سنة ١٩٣٥ (٢) . وقد شكوا منه شكاً مبريراً ظلوا يرددونها في كل مناسبة حتى فازت الجبهة الشعبية في فرنسا ، وفتحت معهم عهداً جديداً . وأعل فرحة العلماء بالخصوص بفوز الجبهة الشعبية يعود إلى معاملة الإدارة للجمعية منذ تأسيسها ، ولذلك وقعت العلماء خيبة أمل كبيرة بعد أن غيرت الجبهة من موقفها تجاه الجزائريين ، فقد كتب ابن باديس إلى رئيس المؤتمر الإسلامي السيد ابن جلول سنة ١٩٣٧ معبراً له عن من الحكومة الفرنسية آنذاك . وأضاف بأنه لا يعتقد أن

(١) نفس المصدر أنظر أيضاً نووى ص ٦٦ .

(٢) نووى ص ٧٠ - ٧١ .

الحكومة ستحقق أى شىء من مطالب المؤتمر ولا من وعودها السخية لوفد المؤتمر (الذى كان فيه ابن باديس) على لسان رئيس الوزراء (١).

والحقيقة أن الحكومات الفرنسية لم تهمل فقط مطالب المؤتمر بل عادت إلى سن القوانين الاستثنائية الجائرة ، مستهدفة بالخصوص ضرب جمعية العلماء ، ففي الثامن من مارس سنة ١٩٣٨ أصدرت السلطات الفرنسية قراراً بمنع فتح المدارس القرآنية بدون رخصة مسبقة منها خلافاً للقوانين الجارية عندهند . وقد آثار هذا القرار عاصفة من الاحتجاج لم تقتصر على الجمعية . فبالإضافة إلى ابن باديس الذى طالب بحرية التعليم العربى كالتعليم الفرنسى وحرية استعمال المساجد للوعظ والإرشاد ، وحرية الصحافة العربية ، هناك أعضاء الوفود المالية خصوصاً سيسبان وابن جلول والسائح . ذلك أن هؤلاء الأعضاء صادقوا على لأئحة ألحوا فيها على ضرورة فتح المدارس الإسلامية الحرة لكى تعلم اللغة والدين والعلوم الإسلامية (٢) ولعل توتر العلاقات بين العلماء وبين الإدارة الفرنسية فى نهاية الثلاثينات هو الذى يفسر لنا الموقف الذى اتخذوه عند بدء الحرب الثانية حين رفضوا الإعلان عن تدييد فرنسا ضد ألمانيا .

وخصوم العلماء ، كما عرفنا ، كثيرون فبالإضافة إلى الإدارة الفرنسية هناك المرابطون والنخبة والنواب أحياناً والمبشرون . ورغم أننا سنتعرض إلى جانب آخر من خصوم العلماء فانه لا بد من الإشارة هنا إلى مهاجمة العلماء للبدع والخرافات والشعوذة وعدد آخر من الأمراض الاجتماعية قد أثار ضدها رجال الطريقة والمحافظة عامة . كما أن تركيزها على اللغة العربية

(١) أنظر ريشمونت فى (المجلة السياسية والبرلمانية) ١٩٣٧ ص ١٥ - ١٦ .

(٢) أنظر حول هذه النقطة مهندس (أفريقية الفرنسية) نوفمبر ١٩٣٨ ص ٣٨٧

وكذلك ج . ل . ل نفس المصدر يوليو ١٩٣٨ ص ٣٠٥ ز أيضاً فانسان مونتاي (بروف) يناير

١٩٦٤ ص ٣٣ .

والدين الإسلامى قد أورثها عداوة النخبة وخريجي المدارس الفرنسية فى الجمعية وكذلك بعض النواب الذين كانوا سانحطين عليها خاصة من أجل موقفها من التجنيس . أما المبشرون فقد كانوا ضدها لأنها تدعو إلى الإصلاح الإسلامى واليقظة الشعبية وتهاجم التبشير وتربط بينه وبين الاستعمار . وقد تحالفت الجمعية فى بعض المواقف حتى مع خصومها الأصليين ، ولكن لغرض مؤقت ولغاية قصيرة المدى كما وقع أثناء المؤتمر الإسلامى .

وقد حاول خصوم العلماء معارضتهم ولكن فشلوا لأن العلماء كانوا يعتمدون على الجماهير ويتصلون بها اتصالاً مباشراً . وأول خصوم العلماء هم المرابطون ورجال الزوايا الذين ظلوا على عقائدهم القديمة وفى عزلة من تقلبات العصر وتجدد الفكر الإنسانى . وأسباب عزلة هذه الطبقة كثيرة كنا قد درسناها فى الجزء الثانى . والذى يلاحظ هو أن المرابطين ورجال الزوايا قد ازدادوا جموداً وبعداً عن واقع الشعب ومعاناة اليومية فأصبحوا عن وعى أو غير ، أداة فى يد السأطة الفرنسية لإبقاء الجماهير خامدة جامدة سهلة على الاستغلال والسيطرة الاستعمارية . وعندما جاء العلماء يطالبون بالإصلاح واليقظة ويشيرون إلى أن الدين ليس عبادات خرافية وتوسلات للأشباح والتعائش مع الإدارة الفرنسية ، ولكنه قبل كل شىء طريق إلى العيش الكريم والحرية العقلية والسياسية ، ثارت نائرة الخصوم .

ولاشك أن رجال السلطة الفرنسية قد ساعدوا على خلق التوتر بين الفريقين لأن مصالح فرنسا لم تكن بالطبع مع فريق المصلحين . وفى الأخير نجح العلماء . وقد لاحظ بعض المعاصرين أن بعض الخصوم لجأوا إلى المقاومة السلبية ضد العلماء وبعضهم حاول تقليد العلماء بخلق منظمة معارضة أسموها (جمعية علماء السنة) وبعضهم انضم إلى العلماء أنفسهم (١) . والعلماء قد غلبوا

(١) توينبى (مدخل) ج ١ ، ١٩٣٧ ص ٥٠٦ .

خصوصوهم في هذا الميدان بالعمل . فبينما كان المرابطون يجمعون المال من الأوقاف وغيرها ويوزعونه على أتباعهم أو يعيئون منه عيشة رغدة كان العلماء يجمعون الأموال من الشعب ويبنون بها المساجد والمدارس وينشرون بها الصحف والكتب ويدفعون منها أجور المعلمين والوعاظ ونحوهم (١).

وكما اصطدم العلماء بالمرابطين اصطدموا أيضاً بخريجي المدارس الفرنسية والنواب . فالأولون كانوا ينظرون إلى العلماء على أنهم رجال دين أكثر منهم رجال ثقافة والمعروف أن معظم العلماء كانوا من فقراء الزيف والمدن وأن بعضهم قد بدأوا حياتهم تلميذاً وطالباً في زاوية من زوايا البلاد، وانتهى به المطاف إلى الزيتونة أو القرويين أو الأزهر . وهكذا كانت ثقافة العلماء في الحقيقة ثقافة تقليدية دينية في أساسها . ولم تكن فكرة الإصلاح في نظر الخصوم سوى قشرة رقيقة لا تستطيع أن تخفى ما وراءها من ركام التقاليد وضيق الأفق والتعصب الديني . أما خريجو المدارس الفرنسية (النخبة) فقد كانوا ينظرون إلى ثقافتهم على أنها ثقافة العصر ، وإن الحياة تقتضى الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة وتقليد الفرنسيين ولو بواسطة الاندماج والتجنس . ولذلك وقع التصادم أحياناً وإن كان تصادماً أقل وقعاً من التصادم الذي حدث بين المرابطين والمصلحين . لأن هناك أرضية تجمع هؤلاء والنخبة ولاسيما فكرة التجديد والانفتاح على الحضارة الحديثة (٢).

أما النواب فقد وقف منهم العلماء موقفاً متقبلاً فهم مرة يتحالفون معهم ، ويعتبرونهم ممثلي الأمة ويستنجدون بهم إذا ما ضيقت السلطات الفرنسية الحناق عليهم ، ومرة كانوا يهاجمونهم وينظرون إليهم بسخرية لركونهم إلى التأثير الفرنسي ، ويتقدمونهم نقداً لاذعاً بدعوى أنهم يجرون في البداية وراء

(١) أرون ص ١٨٢ .

(٢) ديارى « بيانان » (أفريقية الفرنسية) ديسمبر ١٩٢٣ ص ٧٨٠ .

أصوات الناخبين ، ولكنهم لا يفعلون شيئاً من أجل الناخبين بعد فوزهم في الانتخابات . بالإضافة إلى أن بعض النواب كانوا محافظين أصلاً جاء بهم الفرنسيون لكراسى النيابة اعترافاً بخدماهم ، أو كسباً لأنصارهم أو نحو ذلك . وهؤلاء كانوا بطبعهم ضد العلماء المصلحين . وقد وقف أحد هؤلاء مرة سنة ١٩٣٢ في مجلس الوفود المالية وقدم لأئحة تطالب الإدارة الفرنسية في الجزائر بمنع العلماء من القيام بالوعظ والإرشاد في المساجد وقصر الأماكن الدينية على رجال الدين الذين عينتهم السلطة فقط ، وهذه اللائحة هي التي كانت تمهيداً للمنشور ميشال سنة ١٩٣٣ (١) .

وكان العلماء ينظرون إلى النواب عامة على أنهم واقعون كثيراً تحت طائلة الإدارة يأتمرون بأمرها ويتحركون بأشارتها . وفي هذا الصدد عابوا عليهم سنة ١٩٣٩ حماسهم لمسلمى ألبانيا ونسبهم عرب ومسلمى فاسطين . لأن الإدارة الفرنسية هي التي كانت وراء ذلك . فعند اعتداء إيطاليا على ألبانيا المسلمة احتج الجزائريون على ذلك ونظموا المظاهرات في كل مدينة وكان النواب هذه المرة على رأس المظاهرات حيث قادوها وخطبوا في جماهيرها واستنكروا موقف إيطاليا . ولكن الرأى العام الجزائري قد استاء أيضاً من أحداث أخرى في المشرق العربي والمغرب ، مثل أحداث فلسطين غير أن النواب لم يحركوا ساكناً . وهذا في نظر العلماء دليل على أن النواب لم يكونوا يتحركون إلا بوحى من الإدارة الفرنسية . ذلك أن مظاهرات ألبانيا تسر فرنسا عدوة إيطاليا الفاشستية أما مظاهرات فاسطين فقد كانت تغضب فرنسا لأنها حايفة انكلترا (٢) .

(١) انظر ديبارى « مصلح » (أفريقية الفرنسية) مارس ١٩٣٣ ص ١٥٤ . والنائب الذى قدم اللائحة هو السيد مبارك بن غلال .

(٢) (الشهاب) أبريل ١٩٣٩ . وقد كان العلماء أيضاً في صالح المظاهرات للاحتجاج ضد إيطاليا لأنها اعتدت في نظرهم على بلد إسلامي ولكنهم كانوا يريدون حزية المبادرة من جانب النواب .

ومن خصوم العلماء البارزين أيضاً رجال التبشير المسيحيين . والعلماء كانوا يعرفون دور الكنيسة في الجزائر حيث كانت رفيقة جيش الاحتلال منذ اللحظة الأولى وكانت تبارك تحويل المساجد إلى كنائس . ويقدم رجالها الخدمات الجليلة إلى الإدارة الاستعمارية بما لديهم من كفاءة لغوية وعلمية وفنية ، وكانوا يذكرون ما قامت به الكنيسة من تنصير الأطفال المسلمين أثناء مجاعة سنوات ١٨٦٤ - ١٨٦٩ ودور الكاردينال لافيغري ورجاله (الآباء البيض) في المس بكرامة المسلمين والتشكيك في دينهم وقيمة ومحاولة تمسيح الجزائريين بفتح المراكز في القرى النائية في الجبال والصحارى . ينسون دور المستشرقين الفرنسيين في الجزائر حيث كانوا دائماً ضد العربية ووالإسلام ومع التسلط الاستعماري والغزو الحضاري .

إن هذا التاريخ لم يكن يغيب عن أنظار العلماء وكانت حركتهم في الواقع تسعى لوقف هذا التيار ، وذلك اعتبروا المبشرين آلات للسياسة رواداً للاستعمار^(١) وفي سنة ١٩٣٩ انعقد بالجزائر المؤتمر الأفخارستي ، وقد لاحظت (الشهاب) أن المؤتمرين خلطوا بين السياسة والدين ، بل لقد غلبت السياسة على الدين عندهم ، وأنهم قاموا مرتين على الأقل باحياء الجرح القديم الذي يحز في نفوس المسلمين بالجزائر وهو الاحتفال باختفاء الدولة الإسلامية الجزائرية : الأولى كانت سنة ١٩٣٠ بمناسبة الاحتفال المئوي والثانية سنة ١٩٣٩ عند انعقاد المؤتمر المذكور . وقد وصفت المحلة ذلك بالبشاعة والشناعة وقالت بأن منظر تمثيل زوال السلطة الإسلامية وانتصاب السلطة المسيحية محلها في الجزائر هو منظر « يسود وجه القائمين به ولايمس شرف ولاسمعة الذين وقع القيام به في بلادهم .

(١) الابراهيمى (السجل ص ٦٥ - ٦٦) يذكر ديارى (القادة) في (أفريقية الفرنسية) ١٩٣٣ ص ١٥ أن (الشهاب) قد هاجمت جمعيات الدعاية التبشيرية مثل الجمعيات البروتستانتية والآباء البيض في الجزائر .

(٢) الشهاب مايو ١٩٣٦ .

وقف العلماء من قضايا التقدم موقف المعتدل ، فهم بالنسبة للمرابطين مجددون مصالحون وهم بالنسبة للنخبة محافظون تقليديون . وقد آمنوا بتقدم العلم وسيادة العقل وحرية الاجتهاد . ومن أجل ذلك شجعوا على التعليم العملي سواء بنشره في مدارسهم أو بارسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية . ونادوا بتعليم المرأة ولكن لم يصلوا إلى درجة الدعوة إلى مساواتها بالرجل في كل شيء لأن الجو الاجتماعي لم يكن يساعدهم على ذلك . لعل هذا ما جعل بعضهم يعيب عليهم كونهم تركوا المرأة في وضع أدنى في السلم الاجتماعي (١).

على أن العلماء كانوا يركزون على الثقافة العربية والآداب الإسلامية . فتكوين الجيل على هذه الأسس هو ضالتهم وهو رسالتهم . وماذا يمكن أن يكونوا غير ذلك في فترة سادت فيها الحضارة الفرنسية وغطت فيها الدعوة إلى الاندماج كل مجالات الحياة في الجزائر وأصبحت البلاد مهددة بضياح شخصيتها وتاريخها ولغتها ؟ إن العلماء لم يتجمدوا بالدعوة إلى التعليم الديني فقط واللغة العربية فحسب نادوا بتعليم كلى العلوم وجميع اللغات الحية ، ولكن على أساس أنها مكملة لتعاليم الإسلام والثقافة العربية (٢).

وقد نادى بعض أعضائها سنة ١٩٣٥ بتقليد الأوربيين في مناهج التربية وترجمة آثارهم لأنهم أيضاً قد ترجموا من العربية واستفادوا منها (٣) ، كما دعا آخر إلى حرية الفكر وبذ التقليد لأن ذلك هو طريق التقدم الحقيقي « إن كل أمة ابتليت بداء التقليد .. أضاعت رشدتها .. وتركت أعظم ميزة منحها الإنسان ألا وهي العقل فيطرقها الخلل في أعمالها المادية والأدبية فتصبح مملوكة للغير .. فما علينا إلا أن نطلق للفكر سراحه يصول ويجول

(١) أرون ص ١٨٢ .

(٢) عباس ص ١٢٦ .

(٣) سعيد صالحى (السجل) ص ١٨٨ .

(وعلى) دعاة الإصلاح العاملين على إنقاذ الأمة الجزائرية من ربكة التقليد أن تكون أول نقطة في الإصلاح هي العمل لحرية الأفكار^(١)، وبالإضافة إلى ذلك اهتم العلماء بمشاكل الساعة كمحو الأمية ، وقضية العمال ، والمرأة والمهور في الزواج ، وأخطار الكحول ، والمساهمة في حركة النقد والأدب ، وكتابة التاريخ الوطني ، وقضايا الشرق العربي والعالم الإسلامي ، والحياة السياسية في الجزائر ونحو ذلك .

وقد استقبل العلماء كأغلب الجزائريين مجيء الجبهة الشعبية بغبطة لا تخلو من تحفظ ، وشاركوا في المؤتمر الإسلامي الجزائري مشاركة غير متحمسة . ورغم أننا سنعرض لهذا المؤتمر بالتفصيل في مناسبة أخرى فاننا نود أن نشير هنا إلى موقف العلماء منه ومن الجبهة الشعبية باختصار ، إن الحكومات اليمينية التي سبقت الجبهة الشعبية قد اضطهدت ، كما رأينا ، العلماء ونقصت عليهم حياهم فكان مجيء الجبهة ماسبقها ورافقتها من دعاية وهويل ، قد اعتبر فجراً جديداً بالنسبة للعلماء ومعظم الجزائريين ، وقد أبدوا ثقتهم في عدل فرنسا وروح الديمقراطية التي كانت الدعاية تصورها بها . وابن باديس نفسه كتب بهذه المناسبة يعبر عن ثقته في تحسين الأوضاع على يد الجبهة الجديدة^(٢) .

وقد قال شاعر الإصلاح محمد العيد مخاطب فرنسا في هذه المناسبة :
فاز فيك اليسار فالיום لاعسر أليس اليسار فالأحميد
صرخ الشعب فيه صرخته الكبرى وناذاك يسررد الفقير
يا فرنسا ردى الختمسوق علينا واقل الأذى وكفى الوعيد^(٣)

(١) على بن سعد (السجل) ص ١٩٩ - ٢٠٠

(٢) نوثر ص ٨١ .

(٣) (الشباب) يوليو ١٩٣٦ ص ٢١٧ - ٢١٨ يشير بكلمة (فيه) إلى المؤتمر الإسلامي .

ولعل فرحة العلماء بالعهد الجديد هي التي شجعتهم على المشاركة في المؤتمر الإسلامي في جوان (يونيو) ١٩٣٦ . وعندما عيب عليهم مشاركتهم في مؤتمر سياسي يطالب بالحقوق السياسية وتتحالف وتصارع فيه الأحزاب دافعوا عن أنفسهم بأنهم لا يخافون من هذا « الغول الموهوم غول السياسة لأن العلماء من الأمة في الواقع والحقيقة . يمثلون الوصف الذي ما كانت الأمة أمة إلا به وهو الإسلام ولسانه » وأضافوا أن مطالب المؤتمر الإسلامي كانوا محصورة في أربع نقاط : الدين والاجتماع والسياسة والاقتصاد . وإذا كان في الجزائر من هو كفاء لدراسة القضايا السياسية والاقتصادية « فن للمطالب الدينية وما يتبعها من اللغة العربية غير العلماء (١) » . وفي هذا الضدد ساند العلماء مشروع بلوم - فيوليت ، ولكن بتحفظ أيضاً (٢) .

ورغم النجاح الذي كسبه العلماء على المستوى الجماهيري فانهم واجهوا أزمتين حادتين على مستوى القيادة كادتتا تحطمان جمعيتهم ، الأزمة الأولى كانوا يوم أن اتهمت السلطات الفرنسية الشيخ الطيب العقبي باغتيال المفتي الشيخ محمود كحول المعروف بابن دالي ، واقتادته إلى السجن والمحاكمة . فعلى أثر نجاح المؤتمر الإسلامي اغتيل المفتي المذكور . لماذا ؟ ادعت السلطات الفرنسية أن العلماء هم الذين دبروا اغتياله لأنه كان معارضا للمؤتمر ومعارضاً لإرساله وفد إلى باريس لتقديم المطالب المتفق عليها إلى الحكومة الفرنسية ، فبهذه المناسبة أرسل المفتي برقية إلى الحكومة الفرنسية ادعى فيها أن الوفد لا يمثل سوى مجموعة من الغوغائيين الذين يريدون إثارة الفوضى والإضطراب وأنهم لا يمثلون الرأي العام في الجزائر . ولعل إتهام العقبي بالذات كان مقصوداً . أليس هو الذي استطاع أن يروض العاصمة ويجعلها معقلاً للفكر الإسلامي بشخصيته المؤثرة وخطبة النارية وشجاعته النادرة ،

(١) الإبراهيمي (الشهاب) يوليو ١٩٣٦ ص ٢١٣ .
 (٢) أرون ص ٧٠ - ٧١ .

بعد أن كانت مركزاً للمعمرين وأنصار الإدارة من الجزائريين ؟ ، ثم إن العقبي هو الذى قاوم بشدة منشور ميشال سنة ١٩٣٣ وقرار رينيه سنة ١٩٣٥ فتهامه بالقتل فى قمة نجاح التجمع الشعبى الكبير (المؤتمر الإسلامى) يقتل عصشورين بحجر واحد كما يقول المثل ، فمن جهة يضعف ، إن لم يحطم ، المؤتمر ومن جهة أخرى بسىء إن لم يزعزع سمعة جمعية العلماء التى يعتبر العقبي الرجل الثانى فيها بعد ابن باديس (١) .

والواقع أن هذا الحادث قد نجح فى إضعاف المؤتمر والتأثير على الشيخ العقبي رغم أنه لم ينجح فى الإساءة إلى العلماء عامة . فعلى أثر ذلك وافق ابن جلول على اتهام العلماء بالاغتيال واستقال من رئاسة المؤتمر . ووقعت أزمة بين النواب والعلماء . كما انحلت الجبهة الشعبية فى فرنسا التى كان ينظر إليها بعين الأمل ، ومات مشروع باوم - فيوليت الذى كان نقطة الإنطلاق فى حركة ١٩٣٦ . أما العقبي فقد أثر السجن والمحاكمات المتتالية أمام رأى العام ، مع ما كانت تكتبه الصحافة من صور وأخبار ، على معنوياته . ورغم أن العلماء قد وقفوا إلى جانب زميلهم فقد أحس العقبي أن الجمعية لم تقم بكل ما يجب عليها نحوه فى وقت المحنة ، وأن بعض زملائه قد تخلوا عنه عند الشدة . لذلك بدأت العلاقات تفتّر قليلاً قليلاً منذ ١٩٣٧ .

ومهما يكن الأمر فإن العقبي قد برأته المحكمة بتاريخ ٢٨ جران ١٩٣٩ عشية الحرب الثانية ، بعد أن لم تثبت لديها التهم التى وجهت إليه . وقد خرج العقبي من السجن والمحكمة منتصراً « مكلاً بغار الشهداء » حسب تعبير أحد الكتاب (٢) واغتبطت لبراءته صحافة العلماء وأنصارهم ومدح زملاؤه

(١) اتهم فرحات عباس السيد ميومستول الشتون الأهلية بالجزائر بتدبير الاغتيال للإساءة إلى العلماء انظر عباس ص ١٣٧ ولم يبرىء أرون ص ٧٢ الإدارة الفرنسية أيضاً . انظر كذلك نوشى ص ٨٦ .

(٢) أرون ص ٧٢ فقلاً عن أندرى جوليان .

شجاعته (رغم أنه كان قد استقال من مجلس الجمعية كما سنرى) أمام المحكمة ووصفوه بأوصاف التمجيد فقالت (الشهاب) أن العقبي « رأس شامخ من رؤوس الجمعية وعمدة من أعظم عمد الإصلاح والنهضة الدينية الإسلامية الجزائرية ، وشبهته بالسيد المسيح بين صالبيه لأن السلطة الفرنسية وضعتهم وسط المحرّمين والمحكوم عليهم . ونوهت بسموه وهو يقف في قفص الاتهام (١) » .

أما الأزمة الثانية التي وجهتها جمعية العلماء فهي الخلاف الذي نشب على مستوى المجلس الإداري سنة ١٩٣٨ حول الموقف من فرنسا . فعشية الحرب الثانية سعت فرنسا إلى إظهار تضامن الجزائريين معها فقام المخلصون لها من رجال الزوايا والقواد والأغوات بإرسال برقيات التضامن معها ضد أعدائها في العالم وقد اجتمعت جمعية العلماء بدورها في ٢٣ - ٢٥ سبتمبر ١٩٣٨ في جلسة عادية وكان من بين القطع المعروضة في جدول الأعمال برقية التضامن مع فرنسا . وخلال الاجتماع اقترح العقبي (الذي كان ما يزال تحت طائلة الاتهام بقتل أو التحريض على قتل المفتي كحول) إرسال البرقية حتى لا تتعرض فرنسا لنشاط الجمعية وتمنعها من ممارسة أعمالها . ولكن ابن باديس اقترح عرض الموضوع على التصويت في المجلس الإداري . وعندما أخذت الأصوات كانت النسبة ١٢ إلى ٤ ضد إرسال البرقية . وقد احتفظ ابن باديس بصوته وأعلن في الاجتماع العام أنه لن يرسل البرقية وأن فرنسا لا تستطيع أن تنال من روح المصلين وإن كانت تستطيع أن تزج بهم في السجون وأن تقتلهم إذا شاءت . وأضاف أنه قرر الاحتفاظ بالصمت

(١) (الشهاب) يوليو ١٩٣٩ كان مع العقبي في المحاكمة نصير الإصلاح السيد عباس التركي وقد برأته المحكمة أيضاً حكمت بأحكام مختلفة على المتهمين الآخرين في المسألة واختبرت (الشهاب) المحاكمة موجهة للمسألة الإسلامية الجزائرية في شخص العقبي . عن هذه المحاكمة انظر أيضاً ج. ل. ل (أفريقية الفرنسية) يوليو ١٩٣٩ ص ٢٠٠ - ٢٠٤ .

ولو قطعوا رأسه ، على حد تعبير أحد أنصاره (١) . وعند ذلك استقال العقبي من المجلس الإداري للجمعية ، وأسس (جمعية الإصلاح الإسلامي) وجعل لسان حالها جريدته القديمة (الإصلاح) .

والحقيقة أن الوثائق مازالت تعوزنا عن هذه الأزمة فمخضرة الجلسة غير منشور والآراء متضاربة حول دوافع الرجلين . ولاشك أن أنصار ابن باديس هم الذين مازالوا أغلبية . وقد ساعدت التطورات التاريخية على ترجيح كفة ابن باديس . فقد توفي في قمة شعبيته (أبريل ١٩٤٠) غم ظروف الحرب واستعصت الحركة الوطنية على فرنسا بعد الحرب ولم يعد هناك حاجة إلى المحاملة والتقية اللتين استعملتهما الجمعية خلال الثلاثينات (وابن باديس هو مهندس ذلك) . ولعل هذه الحادثة توضح مدى قوة الرجلين . فالعقبي كان متهماً بتطارده الشرطة تخصي عليه أنفاسه . وابن باديس كان طليقاً ، والعقبي كان وحيداً معتمداً على شخصه وإيمانه ولسانه . وابن باديس كان بالإضافة إلى ذلك معتمداً على حماية والده له ومكانة أسرته ، والعقبي كان ابن قرية نائية وابن باديس كان ابن عاصمة كبيرة فيها الحمية والأنصار . فلا غرابة أن يخاف الأول وتشجع الثاني في وقت كان من أخرج الأوقات ليس فقط على الأشخاص ولكن على المبادئ .

ولعل أفضل رأى نطمئن إليه في هذا الصدد ، وحتى تظهر الوثائق هو رأى الشاعر محمد العيد الذي كان صديقاً حميماً للرجلين . فقد قال بأن كليهما كان مصيباً فيما ذهب إليه (٢) . ويقال أن العقبي قد استقال من منصبه مضمحياً بنفسه في سبيل الجمعية التي عاش لها حوالي عقدين . فما مدى صحة هذا الرأي ؟ ستكشف الأيام عن خطئه أو صوابه . أما الآن فحسبنا أن نقول بأن

(١) بوكوشة ص ٢٠ - ٢١ انظر أيضاً مهديس (أفريقية الفرنسية) نوفمبر ١٩٣٨ ص ٣٨٧ - ٣٨٨ .

(٢) من حديث خاص أجرته معه سنة ١٩٧٢ .

الحادثتين (قضية كحول ، وقضية البرقية - كما أصبحت تعرف) فقد أثرتا على الجمعية ، ولكنهما لم تهتدا . ولا ندري ماذا كان سيحدث للجمعية لو لم تعالجها الحرب الثانية .

في أحد التقارير السرية التي كتبها المسؤولون الفرنسيون في أوائل الخمسينات جاء أن العلماء كانوا يمثّون أكبر الخطر على الفكرة الفرنسية في الجزائر . فشعب مدارسهم عبارة عن خلايا سياسية ، والإسلام الذي يمارسونه هو مدرسة حقيقية للوطنية ، وأنهم يجدون تأثيرهم الأكبر عمقاً لدى الأثرياء والعائلات الكبيرة وأصحاب المال . وأن أكثر من ٤٠ ٪ من السكان معهم^(١) . وإذا كشف هذا عن شيء فأنما يكشف عن مدى تأثير العلماء على الجماهير الجزائرية . وإن عقد الثلاثينات يعتبر العصر الذهبي لجمعية العلماء . وقد كانوا في غياب النجم الذي كان ما يزال يمارس نشاطه في فرنسا ، المحرك الحقيقي للضمير الوطني ، عن طريق الدرس والصحيفة والخلافة والموعظة والسلوك . وكانوا محل احترام وثقة حتى من أولئك الذين لا يتفقون معهم في المشرب والاتجاه . وقد لاحظ بعضهم أنهم (العلماء) كانوا ثوريين في القضايا الدينية ولكنهم كانوا محافظين في معالجة المسائل الاجتماعية^(٢) وأعل هذا يعود إلى طبيعة المجتمع الجزائري نفسه . فهو أساساً مجتمع محافظ . وكان العلماء خبراء هذا المجتمع يعرفون داءه ودواءه ، وقد كانوا في القضايا الدينية مصلحين لا ثوريين . والإصلاح قد يعني الثورة على بعض المفاهيم كالمراعاة وبعض صور الولاية والعقيدة في الأشياخ ونحو ذلك . وقد تحدث الكثير عن أثر العلماء في المجتمع الجزائري وفي مختلف الميادين السياسية والدينية

(١) (الجزائر في نصف قرن) الجزء الخاص بالعلماء .

(٢) انظر مقالة « العلماء الجزائريون المصلحون » في المجلة الفرنسية الجديدة () : عدد

ولم يقتصر نشاط وتأثير العلماء على الجزائريين في الجزائر بل لاحتقهم في فرنسا نفسها حيث آلاف العمال منهم . فمنذ توجه ابن باديس إلى باريس ضمن الوفد الإسلامي سنة ١٩٣٦ بدأ بالاتصال بين العلماء وقادة العمال هناك . وتذكر بعض المصادر أن هؤلاء قد نظموا له لقاء تداولوا فيه الحديث عن قضايا المؤتمر وعن أحوال العلماء الجزائريين في فرنسا (٢) وخلال سنة ١٩٣٧ ضاعف العلماء نشاطهم في باريس والضواحي فأنشأوا الوادي والمدارس أيضاً لتعليم وتوعية العمال . ووجد العناية مساعدات طيبة من بعض العاطفين على الجزائريين في فرنسا حيث أنشأوا (الجمعية الفرنسية الإسلامية للثقافة والتعاون) وكان من أعضائها موريس فيوليت (٣) . ولكن حياة العلماء في باريس لم تكن مقتصرة على العمال بل تجاوزتها إلى طلبة أيضاً . وسنلاحظ في الفقرات التالية مدى التجاوب الذي كان بين الحركة الطلابية لشمال أفريقية وبين جمعية العلماء بالرغم من أنه لم يكن هناك برنامج موحد مدروس .

• • •

ظهرت في الجزائر بخصوصا والمغرب العربي عموما عدة منظمات شباب وطلبة وكشافة وكانت تضم زعماء المنطقة في المستقبل ، وكانت حركة

(١) نذكر من هؤلاء ديارى (المظاهرات) في (أفريقية الفرنسية) سبتمبر ١٩٣٤ ص ٥٤٦ وجوليان (أفريقية الشمالية) ص ١١١ = ١١٢ ودييارى أيضاً (القادة) في (أفريقية الفرنسية) يناير ١٩٣٣ ص ١٥ - ١٦ وكذلك أتوننسى (مدخل) ١٩٣٧ ش ٥٠٥ .
(٢) من بحث أعده السيد عبد الحميد زوزو باشرافي عن (دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية) ، كلية الآداب ، جامعة الجزائر ، ١٩٨٥ .
(٣) هيريل (الشمال لافريقيون في باريس) في (أفريقية الفرنسية) يوليو ١٩٣٧ ، ص ٣٦٤ - ٣٦٥ . وبناء على هذا المصدر فإن نادي العلماء كان يقع في ٧ مكرر . سيني بيسون ، ٢٠ ، باريس .

طلاب المغرب العربي المكونة في فرنسا من ممثلين عن الأقطار الثلاثة من أنشط المنظمات خلال الثلاثينات . وقد لعبت دوراً بارزاً في الدفاع عن القضايا الوطنية المصاغة عندئذ في قالب ثقافي واجتماعي كالدين والتعليم واللغة وحرية المرأة والعدالة الاجتماعية وغيرها . وهذه كانت نقطة الالتقاء بين جمعية العلماء والحركة الطلابية على نطاق الجزائر والمغرب العربي .

ففي سنة ١٩١٨ تأسست (الجمعية الودادية للتلاميذ) كذا (المسلمين في أفريقيا الشمالية) في الجزائر ، وكانت تضم طلاباً من جامعة الجزائر التي كانت تخضع لنظام الجامعات الفرنسية . ويعود سبب تأسيسها إلى أن جمعية الطلبة الفرنسيين التي تأسست سنة ١٨٨٥ في الجزائر قد طردت الطلبة المسلمين من صفوفها . فكان ذلك حافزاً لهؤلاء على انشاء منظمة خاصة بهم ، ويعود الفضل في ذلك إلى السيد ابن جيبلس الذي تولى رئاستها منذ انشائها ، ثم خلفه في ذلك السيد فرحات عباس الذي استمر في رئاستها أكثر من أربع سنوات ، وتوالى على رئاستها عدد من جماعة النخبة ، ومنهم السيد علي الزاوش الذي كان على رأسها سنة ١٩٣١ بينما كان عباس رئيساً شرفياً لها .

وقامت هذه الجمعية بنشاط طيب يعبر عن مطامح الشباب المثقف في وطنه ومجتمعه ومصيره . وقد أصدرت سنة ١٩٢٧ (نشرية) أبرزت معالم حياة المنظمة منذ تأسيسها إلى ذلك الحين غير أنها ، لأسباب مادية ، عدلت عنها إلى انشاء مجلة (التلميذ) سنة ١٩٣١ وقد جاء في أحد أعدادها أن من أغراض الجمعية التعاون بين الطلاب المسلمين (الجزائريين) ونشر العلم والثقافة العربية الإسلامية في الجزائر وتعلم الثقافة الغربية .

وكانت (التلميذ) مجلة شهرية تصدر بالعربية والفرنسية وكانت تهتم أيضاً بقضايا الإصلاح . ويشارك فيها كتاب من جمعية العلماء أمثال أحمد توفيق المادني وتنقل هي المقالات والأشعار عن كتاب وشعراء من المشرق العربي . وهي حسبما جاء فيها « لسان حال الجمعية الودادية للتلاميذ (كذا) المسلمين

في أفريقية الشمالية ؛ بالإضافة إلى أنها « مجلة شهرية أدبية انتقادية أخلاقية » (١).

منذ فاتح الثلاثينيات بدأت تظهر في الجزائر موجة من حركات الشباب لغتت أنظار الملاحظين .. فقد كتب أحدهم أن بالجزائر « حزباً شاباً » نشيطاً طموحاً لا يتردد في إظهار استعداده لتولى مصير بلاده ، وكانت طريقة هذا الحزب الجديد إثارة الرأي العام وعقد الاجتماعات وإقامة المظاهرات وإرسال برقيات الاحتجاج إلى باريس ولا يظهر أصحابه العداء لفرنسا بل كانوا يعلنون أنهم هم أصدقاء فرنسا الحقيقيون (٢) .

وعقب انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة ١٩٣٦ تكونت بالإضافة إلى منظمة الطلبة (شبيبة المؤتمر الإسلامي الجزائري) وعلى رأسها السيد الأمين العمودي (وهو من العلماء) . وتحلل عدة أسابيع كانت هذه المنظمة تضم حوالي عشرين شعبة وأربعة آلاف عضو . وكانت تقوم بنشاط عام . بما في ذلك دروس في العربية والفرنسية يقوم بها الأعضاء أنفسهم . وكانت منظمة منضبطة كأنها عسكرية وبزى شبه عسكري موحد . وكانت قريبة من العلماء وأصبحت محل تأثيرهم في المستقبل (٣) .

ولم تكند محل سنة ١٩٣٩ حتى انعقد بالعاصمة المؤتمر الكشفي الجزائري الأول برياسة السيد محمد بوراس . ويغلب على الظن أن من شبابه عناصر من جمعية العلماء (٤) وكل هذه المنظمات الشابة كانت تضم نخبة البلاد المستقبلية وتطمح إلى تولى المسؤوليات السياسية وتندرب على ذلك بالاجتماعات والمؤتمرات

(١) كان مقرها بنادى الترقى انظر (التلميذ) عدد ٢ ، ديسمبر سنة ١٩٣١ واعد مارس - أبريل سنة ١٩٩٤ .

(٢) ديبازي (الوطنية في مدرسة الأهالي) في (أفريقية الفرنسية فبراير ١٩٣٤ ص ١٠٤ .

(٣) أرون ص ٧٧ .

(٤) أحمد بوزيد قصيدة (النشرة الداخلية لجامعة الكشافة الإسلامية بالجزائر) العدد الأول - سبتمبر ١٩٤٦ .

والمشاركة في الحياة العامة ، ولما كانت منظمات الشباب غير سياسية في مظهرها فقد التقت في كثير من النقاط من برامجها مع خطط وبرامج جمعية العلماء .

وفي ديسمبر سنة ١٩٢٧ تأسست في باريس (جمعية طلبة شمال أفريقية المسلمين بفرنسا) وكان من بين أعضائها ، عدد من زعماء المغرب العربي في المستقبل ، بعضهم مازال على قيد الحياة ، وساهم بفعالية في الحياة السياسية والثقافية لبلاده ، وقد اتخذت هذه الجمعية عدة مواقف من التجنس واللغة والتعليم والمرأة حديرة بالتأمل والدرس . وكانت تعقد مؤتمراتها سنوياً . في إحدى مدن المغرب العربي ، وقبل أن تعقد مؤتمرها الأول سنة ١٩٣١ قررت عدم قبول المتجنسين من أبناء المغرب العربي في صفوفها نظراً إلى أنها جمعية تعاونية والمتجنسون فرنسيون ، ولأنها إسلامية وهم ليسوا مسلمين . والملاحظ أن العلماء رحبوا بهذه الفكرة واعتبروها انتصاراً لمبطلهم^(١) .

وأول مؤتمر لهذه الجمعية انعقد بتونس من ٢٠ إلى ٢٢ أبريل ١٩٣١ وكان الاجتماع بالمدرسة الخلدونية . وقد شارك فيه سعة أعضاء من الجزائر برئاسة السيد فرحات عباس ، وكانت موضوعات المؤتمر تتناول حالة التعليم العربي بشمال أفريقية والتعليم العالي والتعليم الصناعي وتعليم المرأة ، وتبادل المؤتمرون الرأي حول قضايا أخرى لانتخرج عن نطاق التعليم والحياة الثقافية والاجتماعية ، ونظموا عدة جولات . وفي نهاية المؤتمر اتفقوا على أن يعقد المؤتمر الثاني بعاصمة الجزائر وكلفوا بذلك لجنة تحضيرية^(٢) وقد أوصى المؤتمر الأول بتدريس اللغة العربية وتاريخ الإسلام وتاريخ المغرب العربي في مدارس أفريقية الشمالية .

(١) (الشهاب) أبريل ١٩٣٠ وكان رئيسها سنة ١٩٢٨ هو سالم الشاذلي (من تونس) انظر

نشرة الجمعية ط . تونس ، ١٩٢٩ .

(٢) (نشرة جمعية الطلبة) لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وكذلك ديبايمي (المؤتمر الثاني)

في (أفريقية الفرنسية) أكتوبر ١٩٣٢ ص ٥٧٢ انظر أيضاً فافرو (الثورة الجزائرية)

ص ٦٧ .

ويهمنا من هذه المؤتمرات بالدرجة الأولى المؤتمر الثاني الذي انعقد بالجزائر من ٢٥ إلى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٢ بنادى الترقى . وكان رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر لو السيد قدور ساطور كاتب عام (جمعية طلبة شمال أفريقية بالجزائر) التي كان يرأسها السيد على الراوش ، أما المؤتمر نفسه فقد ترأسه السيد فرحات عباس الذي كان رئيسا شرفيا لجمعية طلبة الجزائر كما أشرنا وكانت الموضوعات التي اتفق عليها في مؤتمر تونس وأقرتها اللجنة التحضيرية هي تعليم اللغة العربية والتاريخ والتربية بشمال أفريقية وفتح الأبواب أمام المتخرجين من الجامعات (١) وقد انعقد المؤتمر في جو من التفاؤل والثقة واحتضنه في الواقع العلماء واعتبروه من دعائمهم . وسنرى أن توصيات المؤتمر وقراراته كانت تنسجم تماما مع روح جمعية العلماء ومع أهدافها . فقد أقام لهم نادى الترقى حفلة سمر أقيمت فيها المحاضرات وجمعت التبرعات ، وأثناءها ألقى شاعر الإصلاح محمد العيد قصيدة مؤثرة . وساهم فيه الشاعر مغدى زكريا بعدة قصائد ، وخطب في المؤتمرين الشيخ الطيب العقبي مرتين على الأقل ووجههم باعتبارهم يمثلون جيل المستقبل . ولعب الأستاذ توفيق المدني في المؤتمر دوراً بارزاً باقتراحاته الى اللجان ولاسيما فيما يتعلق باللغة العربية ، وخطب أيضاً في المؤتمرين . وعندما مر المؤتمرين بقسطنطينة خطب فيهم الشيخ عبد الحميد بن باديس وودعهم حتى محطة القطار .

وقد تجول الشباب الضيوف في مدينة الجزائر وسجلت الصحافة عندئذ أنهم استمتعوا لزوال معالم الحضارة العربية الإسلامية منها (خلافا للمغرب وتونس) على يد الفرنسيين الذين حولوا المساجد الى كنائس وحطموا بقيتها .. الخ . وخطب فيهم السيد محمود شكيبان ، نائب مدينة الجزائر ،

(١) كان عدد الطلبة الجزائريين في فرنسا ٢١ طالبا سنة ١٩٣٢ من بين مجموع ٢٠٦ طلاب من المغرب العربي انظر (نشرة الجمعية) لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ . وفي مجلة (التأميد) مقال مطول عن المؤتمر كتابه أبو سعيد عدون بن بكير ، كاتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر . انظر عدد ٩ ، ١٠ للمجلة سنة ١٩٣٢ .

بالفرنسية معتزلاً لهم عن جهله بلغة أجداده العربية حائلاً لهم على التمسك بالحضارة الإسلامية ، وتبرع لهم بالمال . وتجولوا في مدينة البليدة والشقة ، وخطب فيهم في البليدة الدكتور بشير في حفل أقيم لهم هناك ، كما خطب غيره . وأعب السيد فرحات عباس دوراً فعالاً في المؤتمر فبالإضافة إلى رئاسته كان يتدخل في اللجان ويوفق بين وجهات النظر . وقد نادى باحترام اللغة العربية . واستقبل عند مرورهم بمدينة سطيف وخطب فيهم هناك في حفل أقيم لهم بهذه المناسبة . أما في قسنطينة فبالإضافة إلى الشيخ ابن باديس أقام لهم (نادي الاتحاد الإسلامي) هناك حفلاً كبيراً خطب فيه الدكتور ابن جلول ومأمي اسماعيل^(١) .

وقد رحبت الصحافة الجزائرية بالمؤتمر الثاني واعتبرته حدثاً هاماً في تاريخ المنطقة . فبالإضافة إلى صحافة العلماء التي كانت كلها تنويها به ، رأت فيه (النجاح) « يوماً عظيماً في تاريخ نهضة المغرب العربي » وهو في نظرها ليس اجتماعاً سياسياً للنقاش والبيان ولكنه اجتماع « يشجعنا ويوقظنا » إلى ما فيه خير المنطقة ، وكتبت (البلاغ) أن المؤتمر كان يهدف إلى وحدة شمال أفريقية ، وأن هذا اللقاء بين الشباب تحت راية الإسلام يهدف إلى الوحدة التي مزقتها السياسة ، وجمعها الدين^(٢) وأن استعراض بعض أسماء المشاركين في المؤتمر الثاني من الأقطار الثلاثة يبرهن على أهمية هذا اللقاء . فمن المغرب جاء عبد الحالق الطريس والسيد بنونة ، والشرايبي ، ومن تونس جاء المنجي سليم وصالح المهدي وعلي الموهوان والحبيب ثامر ، بالإضافة إلى عدد آخر غير من ذكرنا من الجزائريين مثل السيد رشيد مصطفاوي خريج المدرسة الثعالبية .

أما توصيات المؤتمر الثاني فتمثل اتجاه المستقبل في أفريقية الشمالية ،

(١) انظر (نشرة المؤتمر الثاني) الجزائر ١٩٣٢ طبع تونس .

(٢) ديباري (المؤتمر الثاني) في (أفريقية الفرنسية) أكتوبر ١٩٣٢ ص ٥٧٥ نقلا عن الصحيفتين المذكورتين .

كما توضح الخط الرابط بين أهداف جمعية الطلبة وجمعية العلماء خلال الثلاثينات وستنصر هنا الحديث عن بعض التوصيات المتعلقة باللغة العربية والتاريخ والتعليم وفتح المجالات أمام الخريجين ، فبالنسبة للعربية طالب المؤتمر الثاني يجعلها رسمية في مواد امتحان الشهادة الابتدائية ، وزيادة المدرسين بالمساجد الجزائرية ، ووضع برامج عضرية لهم ، وإجراء امتحان خاص لمن يتولى خطة التدريس في المساجد ، وتكوين لجنة حكومية للنظر في إصلاح التعليم بالمدراس الرسمية ، والاعتراف بالشهادة النهائية الثعالبية كالبكالوريا بجزئها ، وحث الأمة على فتح المدارس العربية الحرة ، والطلب إلى جمعية العلماء وضع برنامج علمي للمدارس الابتدائية الأهلية والمعاهد الثانوية ، وحث الحكومة على تنشيط المدارس الأهلية باعانتها ماديا (١).

وبشأن التاريخ أوصى المؤتمر بتغيير برنامج التاريخ العربي الذي وضعه المستشرقون ، وتوسيع نطاق تدريسه باللسان العربي وتوحيد كتبه في المدارس الابتدائية وفي الزيتونة والقرويين والمدارس الثلاث (الحكومية) بالجزائر وفي المدارس الثانوية التي تتبع الحكومة ، ومطالبة وزارة المعارف الفرنسية بالحث على علم التاريخ الإسلامي والمغربي ، بشتى الوسائل ، ودعوة الجمعيات العلمية بشمال أفريقيا إلى تكثير المسامرات التاريخية ونشرها ومنح جوائز لطلاب التاريخ الممتازين ، وإقامة ذكرى العطاء والأبطال في تاريخ المغرب العربي ، وبخصوص التعليم العربي بالمدارس الابتدائية أوصى المؤتمر بما يلي : جعله إجبارياً مع توحيد برامجه ، واعتبار العربية فيه لغة أصلية ، وإعطائها المكانة اللائقة بها في المدارس الحكومية ، واجباريتها في متاحف ترشيح المعلمين ، والعناية بالتعليم الديني ، وإعطاء الحرية لفتح المدارس ،

(١) لاحظ أن هذه التوصيات قدمها السيد توفيق المدني وهي التي أقرت بعد التصويت عليها .

وحرية التعليم .. الخ ، أما عن فتح المجالات أمام الخريجين فالتوصية على حث الأمة على العناية بالتعليم العالى « وضرورة المساواة بين الخريجين المغاربة والفرنسيين فى الرتبة والأجور والتقاعد ، وتخريض الشباب على اختيار المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية فى التعليم العالى (١) » .

وخلال أكتوبر من سنة ١٩٣٤ انعقد المؤتمر الرابع لجمعية الطلبة فى المدرسة الخلدونية بثونس أيضاً . وكان المؤتمر هذه المرة برئاسة السيد المنجى سليم ، وقد مثل الجزائر فيه الشيخ سعيد الزاهرى عن العلماء ، والشاعر مفدى زكوما ، وألقى الشيخ الزاهرى تقريراً فى الجلسة الأولى عن حالة التعليم الحر بالجزائر ، وهو تقرير مفيد ومركز . وبعد مناقشة التقارير فى جلسات متعددة أوصى المؤتمر بخصوص الجزائر بما يلى : على جمعية العلماء أن تضع برنامجاً للتعليم الحر ، وعلى الحكومة الفرنسية التوقف عن منع الجزائريين من تأسيس المدارس الحرة ومطالبها بمنحهم الحرية الدينية لتأسيس المدارس القرآنية ، وفتح الكتاتيب التى أغلقها السلطات الفرنسية عموماً فى الجزائر (إشارة إلى منشور ميشال) وفتح المساجد أمام المسلمين لنشر العلم بها ، وحث الشعب الجزائرى على إنشاء المدارس الحرة . ولاشك أن أثر العلماء فى هذه التوصيات واضح . وقد كان جدول أعمال المؤتمر يحتوى أيضاً على دراسة الحالة المادية لطلبة التعليم اسلامى ، والتعليم الثانوى الحديث ، الخ (٢) .

وانعقد المؤتمر الخامس فى تلمسان من ٦ إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥ . ونحن نعرف أن هذه السنة كانت فترة توتر فى الجزائر ، ولاسيما بعد زيارة الوزير رينيه . ومما يكن الأمر فقد افتتح المؤتمر الشيخ البشير الإبراهيمى

(١) (نشرة المؤتمر الثانى) الجزائر ١٩٣٢ طبع تونس . وذكر لى السيد قنانش ان المؤتمر الثالث قد انعقد فى باريس وحضره السيد علا لى الفاسى وسير النجم .
(٢) (نشرة أعمال المؤتمر الرابع) تونس ١٩٣٤ ويذكر أرون ص ٦٥ - ٦٦ أن مؤتمر ١٩٣٤ قد انعقد فى شهر يناير ولعله كان على خطأ وقد قال بأن المؤتمر وضع برنامجاً ضد فرنسا ووافق المؤتمر على مبدأ الاستقلال الكامل لبلادهم اعتباراً للمغرب العربى أمة واحدة .

نائب رئيس جمعية العلماء وساده حماس شديد واستبشار بالمستقبل .
ورغم أننا لانعرف الآن عن عدد الحاضرين ولاعن الموضوعات الرئيسية
المطروحة للتمش فيه، فان التوصيات تعطى صورة واضحة عن مدى اهتمامات
الطلبة في ذلك العهد ، وقد لاحظ الكتاب المعاصرون بأن الطلبة كانوا
يستمعون إلى صوت الاجداد وصموا آذانهم عن المنطق العقلي الذي تعلموه
في المدارس الفرنسية وفتحوها على المنطق الصوفي الغامض الذي يدغدغ
العواطف (١) ولاحظ كاتب آخر أن المؤتمر لم يكن مؤتمر طلاب ولكن
كان مؤتمر ووطنيين وإسلاميين ، فقد كانوا يخطبون ويتحدثون باللغة العربية
رغم حضور شيخ بلدية تلمسان الفرنسي الذي احتج بشدة على ذلك . وقد
اتم هذا الكاتب المؤتمر بأنه كان ينشر « الحقد الأعمى » ضد فرنسا (٢) .

ومن بين التوصيات التي أصدرها المؤتمر الخامس ما يلي : جعل العربية
رسمية في المدارس الابتدائية إجباريتها وانشاء فرع في مدرسة ترشيح المعلمين
بالجزائر لإعداد المعلمين بالعربية ، وحث الشعب الجزائري على الاستمرار
في إنشاء المدارس العربية الحرة ، ومطالبة الحكومة الفرنسية بجعل العربية
رسمية أيضاً في المدارس الثانوية (اللبسيات) وتدریس الأدب العربي على
قدم المساواة مع اللغة الفرنسية ، في تعام العربية وعلومها في جامعة الجزائر .
كما أوصى المؤتمر بوضع برنامج « تربية وطنية » على مستوى المغرب العربي
وتحرير المرأة وتعليمها ، ومحو الأمية والعودة إلى التقاليد الإسلامية ،
وتدریس تاريخ المغرب العربي في جميع المستويات ، وتحسين أوضاع أساتذة
اللغة العربية ومدرستها وخریجها (٣) .

أما المؤتمر السادس لجمعية الطلبة فقد كان من المقرر أن يعقد بالرباط

(١) ديباري (المؤتمر الخامس) في (أفريقية الفرنسية) ديسمبر ١٩٣٥ ص ٧١٩ -

٧١٩ .

(٢) مهندس . نفس المصدر .

(٣) ديباري . نفس المصدر .

(المغرب) خلال أكتوبر سنة ١٩٣٦ برئاسة السيد المنجي سليم من تونس ، لكن السلطات الفرنسية هناك منعتهم فانعقد في مدينة انطوان في ظروف غير واضحة حتى الآن . ومهما يكن الأمر فان الذي وجه الدعوة إلى انعقاده هو عبد الخالق الطريس ، رئيس اللجنة التحضيرية . وقد اشتمل جدول الأعمال على ما يلي :

- رفع المستوى الثقافي في شمال أفريقية .
- تدعيم الصلات بين الأقطار الثلاثة من جهة وبينها وبين البلاد العربية والإسلامية من جهة أخرى .
- توحيد مراحل التعليم بشمال أفريقية .
- دراسة الأمراض الاجتماعية في الأقطار الثلاثة والبحث عن علاجها .
- وضع كتاب تاريخ واحد للأقطار الثلاثة .
- فصل الأوقاف الإسلامية عن الدولة .

وبناء على الدعوة فان المؤتمر كان سينعقد بتاريخ ٢١ — ٢٧ أكتوبر ، سنة ١٩٣٦ . وقد حضر حفلة الافتتاح خليفة الساطان بطوان وممثلي السلطات الأسبانية (١) . ولا نعرف الآن أى شيء عن توصياته ولا عن الحاضرين فيه .

ومن الأسف أننا لانعرف الآن أيضاً ما حدث لهذه المنظمة سنوات ١٩٣٧ — ١٩٣٩ والذي لاشك فيه هو أنها ظلت تعمل بنشاط في فرنسا ، وعلى مستوى المغرب العربي . وقد بدأ خريجوها تتوزعهم الحياة السياسية في بلادهم ، كما بدأت الأحزاب المحلية تجتذبهم إليها فدخل بعضهم في

(١) أنظر (أفريقية الفرنسية) ١٠ أكتوبر ، ١٩٣٦ ، ص ٥٦٤ .

الأحزاب والهيئات الموجودة عندهم ، وكون آخرون أحزاباً وهيئات خاصة بهم ودخلوا جميعاً في معركة الحرية ضد الاستعمار . ونلاحظ بالنسبة للجزائر أن معظم مثقفي الطلبة كانوا في برامجهم الثقافية يدورون في فلك العلماء ، أما في حياتهم السياسية فقد كانوا من النخبة ومن عناصر حزب البيان فيما بعد ، وقليل منهم فقط انضموا للنجم وحزب الشعب الجزائري الذي خلفه .

(1) ... (2) ... (3) ... (4) ...

الفصل الخامس

نجم أفريقية الشمالية

وحزب الشعب الجزائري

أعلن السيد مونسو ممثل فرنسا في سورية إلى السيد فارس الخوري ذات مرة بأن على فرنسا أن لاتسير في سورية كما سارت في الجزائر وتونس لأن السوريين أذكاء ولهم جمعيات سياسية راقية^(١) . ورغم ما في هذا التصريح من تبرير يناقض سياسة فرنسا في المستعمرات والحميات والمندوبيات ، فإنه يعبر عن بعض الحقيقة . فالجزائر لم تعرف الأحزاب السياسية بالمعنى الذي يقصده السيد مونسو إلا في الثلاثينات . أما ما سبق ذلك من هيئات وجمعيات وحركات فقد كان يغلب عليها الطابع الاجتماعي والثقافي .

وكانت حركة الأمير خالد قصيرة المدى ولم تتخذ بعد أساسياً واضحاً (كالإدانة بالاستقلال وشمول الدعوة في القطر كله) ، وعندما خلفها نجم أفريقية الشمالية لم يستطع في إياها الأمر أن يكون منظمة سياسة وطنية بالمعنى المتعارف عليه ، فقد ظهر النجم في فرنسا لا في الجزائر ، وكان منظمة مدنية عمالية أكثر منها منظمة شاملة لكل قطاعات المجتمع ، ومن جهة ثالثة كان النجم منظمة شمال أفريقية لا منظمة جزائرية وطنية . وآنذاك قلنا أن في كلام السيد مونسو ، الذي كان قد فاه به سنة ١٩٣١ ، بعض الحقيقة ، ولعل ما يؤكد كلامه ما نشرته الصحف المحلية سنة ١٩٣١ أيضاً من أن المترشحين الأهلين في الانتخابات المحلية يعتمدون في نجاحهم على المال والرشوة والجهل وليس لهم لاحزب سياسي ولا فكرة يعتمدون عليها ، بخلاف المترشحين

(١) الشباب ، نوفمبر ١٩٣١

الفرنسيين الذين كانوا في نفس الوقت يتقدمون إلى الانتخابات معتمدين على أحزاب سياسية وايدولوجيات محددة^(١).

حقاً أن بعض الكتاب يسمي الفترة التي تبدأ بسنة ١٩٣٠ بفترة تثبيت الجزائريين حقهم في أن يكونوا أمة^(٢) ويعود بعضهم بحركة المعارضة الموجود الفرنسي في الجزائر إلى ظهور الأمير خالد الذي مثل ، في نظر هذا الكاتب ، الطبقة الأرستقراطية المحلية . قد مثل الدكتور ابن جلول ، بناء على رأى هذا الكاتب أيضاً ، الطبقة البرجوازية ، بينما مثل فرحات عباس (لبداية من الحرب الثانية) جماهير الشعب رغم أنه كان برجوازيًا^(٣) بقى علينا أن نضيف إلى هذا التصنيف الذي ليس صحيحاً على علاته ، أن جمعية العلماء والنجم ثم حزب الشعب الجزائري كانوا يمثلون العمال والفلاحين والمثقفين الفقراء ، فالنجم الذي نتنا واه في هذا الفصل كان بحق يمثل صوت الطبقات العاملة سواء أثناء ميلاده في باريس أو عندما انتقل نشاطه إلى الجزائر نفسها . وقد ظلت هذه النظرة إلى النجم ثم حزب الشعب من طرف الأحزاب والجمعيات المعاصرة حتى عشية الثورة . فقد كانوا ينظرون إليه على أنه يمثل الغوغاء والعامية والصغار والجهال ونحو ذلك من ألقاب التعالي والطبقية . وكانت تلك الأوصاف يطلقها عليه أحياناً حتى بعض رجال جمعية العلماء ممن كانوا ينتمون إلى عائلات كبيرة أو ممن جعلتهم الثقافة والمسؤولية في مقام البرجوازيين . وهكذا كان النجم وخلفه حزب الشعب يمثلان ، باستمرار تقريباً ، في حياة السياسة الجزائرية التيار المتطرف في الميدان الايدولوجي والطبقة العاملة في الميدان الاجتماعي .

(١) نفس المصدر ، ديسمبر ١٩٣١ نقلا عن جريدة (الإقدام) ولكن (الشهاب) انتقدت أيضاً من أسمتهم بحملة الشهادات (النخبة) على تلونهم في الانتخابات واغترارهم بقشور المدنية (الفرنسية) .

(٢) ياربور (مدخل) ص ٢١٥ .

(٣) ساراسين ، ص ٧٧ .

وقد أتينا في الجزء الثاني على نشأة النجم وموقفه وبرامجه حتى سنة ١٩٣٣ تقريباً . وبمهما الآن أن نواصل نفس الخط خلال الثلاثينات مع الإشارة إلى بعض المعلومات الإضافية التي دلت عليها الوثائق الجديدة . فالنجم الذي كان الأمير خالد رئيسه الشرفي ، ولد في باريس سنة ١٩٢٦ ، وكان رئيسه الفعلي هو السيد حاج علي عبد القادر الذي كان جزائرياً وعضواً في اللجنة الإدارية للحزب الشيوعي الفرنسي ورئيس خلية شيوعية في فرنسا . ولعل هذا هو ما جعل معظم الكتاب يقولون بأن النجم ولد في ظل الحزب الشيوعي الفرنسي . وقد عرفنا أن النجم كان يضم ممثلين عن الأقطار الثلاثة ، وكان له هدفان : بعيد وهو تحقيق الاستقلال الكامل بالوسائل الثورية ، وقريب وهو الدفاع عن مصالح ومطامح عمال شمال أفريقيا في فرنسا ، وأن السلطات الفرنسية التي لم يكن يغيب عنها ذلك منعت النجم من ممارسة نشاطه في أقطار المغرب العربي وقصرته على فرنسا وغيرها من البلاد الأوروبية ، ولعل ميلاد النجم في حصن الحزب الشيوعي الفرنسي قد شفع له أحياناً وحماه من بعض الاضطهادات المحققة . أما العلاقة بين المنظمين (النجم والحزب الشيوعي) فسنعرض إلى تطورها فيما بعد (١) .

ورغم أن النجم قد ولد شمال أفريقيا فإنه ، ابتداء من سنة ١٩٢٧ بدأ أعضاءه التونسيون والمغاربة يفضلون الانضمام إلى منظماتهم المحلية التي كان مسماة وحاً بها في بلادهم خلافاً للجزائر ، وتثبتت تقارير الشرطة الفرنسية أن أعضاءه قد وصلوا سنة ١٩٢٧ إلى ٣٠٠٠ عضو . لكنهم ازدادوا على مر

(١) أنظر (مذكرة سرية عن نجم شمال أفريقية) أعدتها ولاية وهران ٣١ أوت (أغسطس) ١٩٣٦ . وهي مخطوطة على الآلة الرقمية . كان مقر النجم بباريس ٢٩ نج دي بوزطاف وظل السيد عبد القادر رئيساً له إلى سنة ١٩٢٧ حين تولاه السيد مصالي الحاج . عه أن هناك من يرى بأن تاريخ ميلاد النجم هو سنة ١٩٢٤ ، بذلك أرخت السيدة جانيت زاقورا في أطروحتها عن حركة النجم (بالانكليزية) .

الأيام ، كما سنرى ، كما ازداد عدد أنصاره من العاطفين عليه وتتهم السلطات الفرنسية النجم بأنه كان يتعاون خارج فرنسا مع (لجنة سوريا - فلسطين) التي كان على رأسها الأمير شكيب أرسلان ، وأنه كان يتلقى المساعدات المعنوية والمادية من المنظمة الشيوعية الدولية (الكوميترن) ومن الدعاة الألمان في البلاد الإسلامية مثل (لجنة الدفاع عن المغرب العربي) و (الجمعية الألمانية - الإسلامية) و (اتحاد التحرر الإسلامي) أما في فرنسا نفسها (بما في ذلك الجزائر) فالرقابة على نشاطه كانت شديدة ، وكانت أيضاً كافية حسب تعبير بعض الوثائق (١) :

وكان النجم يقوم على أسس واضحة لإدارة نشاطه ، وتمثل هذه الأسس في :

١- الجمعية العامة وهي تعقد اجتماعاتها سوية ، وتعتبر الهيئة العليا والأساسية له ، فهي صاحبة السيادة .

٢- اللجنة الإدارية ، وتسمى أحياناً اللجنة المركزية وأحياناً اللجنة التنفيذية . وكانت تضم في الغالب خمسة وعشرين عضواً .

٣- المكتب التنفيذي ويتكون من خمسة إلى ستة أعضاء ، وهو ينتخب من الجمعية العامة ويعتبر مسئولاً لديها والمكتب التنفيذي هو المسئول على الفروع وعلى جريدة (الأمة) وعلى إدارة العلاقات مع الجمعيات والمنظمات الأخرى ، وعلى الدعاية والنشر . وإذا اقتضى الأمر فانه يحل محل الجمعية العامة عندما تحول الحوائث دون انعقادها كقرار منع الاجتماع من السلطات الفرنسية الذي كثيراً ما حدث (٢) . وكان أعضاء المكتب التنفيذي بالذات من رجال

(١) (مذكرة ولاية وهران) - أنظر أيضاً أطروحة السيد صلاح مثلوثي عن (المصالية)

جامعة باريس ، سنة ١٩٧٤ .

(٢) كولو (دراسة عن نجم أفريقية الشمالية) (مخطوطة) .

قليل الثقافة والوسائل والكنهم كثير والإيمان والحماس ، وقد تحملوا في سبيل مبدئهم الوطني السجن والتغريم والمضايقات والأبعاد والوقف عن العمل .

من هؤلاء السادة مصالى الحاج ، وعياش عمار ، وراجف بلقاسم ، وشبيبة الجيلالي ، وبانون اكلي ، وغيرهم . ولاشك أن مصالى قد تزعج الحركة خلال الثلاثينات والأربعينات بلامنازع ، وأثبت ، رغم ما قبل عنه ، أنه كان مؤمناً بهدف واضح ، وهو الاستقلال الكامل للجزائر ، ولم يخضع لقسوة الظروف أحياناً لالضغط الشديدة التي كانت عليه ، سواء على المستوى الإداري أو على المستوى الأيديولوجي ، وكان بدكائه ودهائه وشخصيته القوية قد استطاع أن يسيطر على زمام الحركة (النجم وجوب الشعب) مدة طويلة ، حتى أصبح في حد ذاته معلم مدرسة في الوطنية والتضحية والمناورات السياسية والصبر على المكاره والثبات على المبدأ . ولعل ثقافته العالمية البسيطة قد جعلته أحياناً قاسياً مباشراً في أحكامه يسلك سلوك الأبوة مع رفاقه لاسلك الأخوة (١) . وليس غرضنا هنا وضع ترجمة للسيد مصالى ، وكل هدفنا وضع بعض النقاط عنه فقط . وسنتعرض لنشاطه ومواقفه خلال الثلاثينات عندما نتناول مواقف الحزب من قضايا الفترة .

وبالإضافة إلى السيد مصالى هناك عياش عمار . فقد كان عياش هو الكاتب العام للنجم ، ومسئولاً عن جريدة (الامة) التي تأسست سنة ١٩٣٠ ، من شهر مايو ١٩٣٣ إلى ديسمبر ١٩٣٥ . وكان خطيباً مؤثراً وداعية جذاباً . وقد سجن وغرم عدة مرات ثم أطلق سراحه في عهد الجبهة الشعبية (١٩٣٦)

(١) ليس هناك حتى الآن ترجمة كاملة للسيد مصالى الحاج . وتوجد في كتب التطور السياسي للجزائر بعض السطور عنه هنا وهناك . ومن ذلك ترجمة السيد كولوله في دراسته المذكورة . انظر أيضاً دراسي زافورا ومثلوثي المشار اليهما .

وكان قد حضر مع مصالي مؤتمر مسلمي أوروبا الذي انعقد بجنيف ،
(سبتمبر ١٩٣٥) والتقى هناك ، مع زملائه ، بالأمر شكيب أرسلان .
وكان عياش من مدينة تيزي وزو . أما راجف بلقاسم فقد كان أمين مال
النجم ، وهو من عين الحمام ، وقد سجن وغرم أيضاً سنوات ١٩٣٣ -
١٩٣٥ وظل في السجن إلى سنة ١٩٣٦ كزميله عياش .

ومن شخصيات النجم كذلك شبيبة الجيلالي الذي كان الكاتب العام عندما
صدر قرار الحل عام ١٩٢٩ . وفي شهر أكتوبر ١٩٣٠ . تولى سي الجيلاني
محمد السعيد امتياز جريدة (الأمة) ثم سجن وغرم كذلك سنة ١٩٣٥ بعد أن
كتب مقالا في الجريدة يدعو فيه العمال إلى التبرع لإقتاد عائلات زعماء
النجم المساجين . وقد ظل سي الجيلاني صاحب امتياز الجريدة المذكورة
حتى اعتقاله خلال جوبلية سنة ١٩٣٨^{١١} أن هؤلاء الرجال ، بالإضافة
إلى عدد آخر ، قد تحدوا جميع العقبات التي وضعت في طريق منظماتهم ،
واستطاعوا في النهاية أن ينزعوا اعتراف السلطات الفرنسية بها بعد حلها
عدة مرات . وسنعرض أكثر عن نشاطهم بعد قليل .

اعتمد النجم ، وخلفه حزب الشعب ، على وسائل متعددة ، وأهمها
الاحتجاج والتظاهر والصحافة والتجمع . فلا تكاد تمر مناسبة وطنية ،
أو عربية تستدعي اتخاذ موقف إلا سارع النجم باثبات وجوده ، ورفع
صوته احتجاجاً على تصرفات الإدارة محلياً وتدخل الجيش الفرنسي في سوريا
ولبنان والمغرب ، واضطهاد الوطنية في تونس وعرقلة الحركات الاستقلالية
في مصر . وكانت الاجتماعات على مستوى الهيئات الرسمية والفروع ، سرية

(١) نفس المصدر ، وكذلك (حياة بانون أكلي) عضو النجم - دراسة على الآلة
الراقية - . و(مذكرة) ولاية وهران . ويذكر السيد كولوان سي الجيلاني قد مات في الجزائر
سنة ١٩٦٧ . وهناك فرق بين شبيبة الجيلالي وسي الجيلالي وسي الجيلاني محمد السعيد . ذلك
أن الأول قد خرج من النجم منذ ١٩٣٣ حين قرر النجم عدم جمع أعضائه بين عضويته والعضوية
في حزب آخر .

وعلمية ، إحدى الوسائل الهامة في يد نجم يتبادل خلالها الرأي وتناقش الخطط المقبلة ، وتعطى دروس التوعية والتوجيه السياسي وتستنكر فيها المواقف المضادة للوطنية حسب البرنامج المسطر ، وتحدد فيها العلاقات مع المنظمات والأحزاب الفرنسية وغيرها .

أما الصحافة بمعناها الواسع فقد كانت وسيلة للدعاية والتعريف والتوجيه والتثوير ، كما كانت وسيلة لجمع المال وعلى هذا الأساس أصدر النجم (الإقدام) وهو اسم الجريدة التي كان الأمير خالد قد أصدرها في الجزائر - وتقول بعض التقارير أن أعدادها الأولى كانت عبارة عن دعوة للثورة ضد فرنسا . ثم أصدر (الإقدام الباريسي) عندما منعت السلطات الفرنسية الأولى من الصدور . وفي شهر فبراير ١٩٢٧ منع هذا أيضاً ، فأصدر النجم (الإقدام الشبالي الافريقي) وكان أيضاً عنيف اللهجة ضد فرنسا . وقد حل النجم سنة ١٩٢٩ ، ولكن إصدار الصحف لم يتوقف . وكانت الصحيفة أحياناً هي نفسها تمثل برنامجاً ومركز انطلاق . وهذا ما حدث لجريدة (الأمة) التي أصدرها النجم في أكتوبر ١٩٣٠ ، أثناء فترة حله من السلطات الفرنسية (١) .

أعلنت (الأمة) منذ ظهورها بأنها جريدة تدافع عن مصالح التونسيين والجزائريين المغاربة . وكانت تطبع عدة آلاف نسخة . ورغم أن السلطات الفرنسية قد منعتها من دخول أفريقية الشالية فان القائمين عليها كانوا يوزعونها سرياً ، وقد ازدادت انتشاراً حتى بعد قرار المنع . وكانت تحمل أخبار الحركة الوطنية ورجالها ومواقف السلطات الفرنسية من الشؤون الأهلية ومطالب الجزائريين وأخبار الحركات الوطنية في العالم ، ولاسيما أخبار الحاج ، وصاحب امتيازها هو السيد سي الجيلاني كما ذكرنا ، وقد بلغ

(١) (مذكرة) لاية وهران . ولم تظهر إلى الآن دراسة مستقلة عن جريدة (الأمة) ودورها .

ما كانت تطبعه أربعة وأربعين ألف نسخة سنة ١٩٣٤ . وكانت (الأمة) تصدر بالفرنسية في باريس . وتحمل شعارات النجم ، واستمرت في الظهور في ظروف مختلفة حتى ١٩٣٩ . ففي شهر يونيو (جوان) من نفس العام هاجمت سلطات الشرطة الفرنسية في باريس مقر الجريدة واحتجزت نسخها وصادرت وثائق أخرى ادعت بأنها هامة^(١) أما في الجزائر فقد أصدر حزب الشعب الجزائري سنة ١٩٣٩ جريدة باسم (البرلمان الجزائري) كانت قصيرة الأجل لأن الحرب الثانية سرعان ما منعتها من الصدور . وتدعى بعض المصادر أن الذين أصدروها هم مناضلوا حزب الشعب من سجن الحراش^(٢) . وهكذا كانت الصحافة (بما فيها المنشير ، والإعلانات والجرائد نفسها) إحدى الوسائل الهامة لنشاط النجم وحزب الشعب خلال الثلاثينات .

حلت فرنسا نجم أفريقية الشمالية سنة ١٩٢٩ كما عرفنا ، متهمة إياه بمضادة فرنسا والدعوة إلى الثورة . ولكن المنظمة ظلت تعمل في الخفاء إلى سنة ١٩٣٣ . وتعتبر هذه السنة سنة حاسمة في تاريخ المنظمة . فقد كانت بدون برنامج واضح سوى ما أعلنه مثاوها سنة ١٩٢٧ في مؤتمر بروكسل من التصريح بالاستقلال^(٣) . كما أن علاقتها بالحزب الشيوعي الفرنسي بحركة (الكومنترون) لم تكن قد اتضحت حتى ذلك الحين . غير أنه خلال شهر مايو سنة ١٩٣٣ انعقد اجتماع هام أسفر عن وضع البرنامج الذي نشرنا خلاصته في الجزء الثاني ، وعينت اللجنة المركزية من ثلاثين عضواً ، كما عينت اللجنة التنفيذية (المكتب) من ثلاثة أشخاص . وفي نفس الوقت حددت القوانين الأساسية والنظام الداخلي ، وصيغ البرنامج . ومن جملة ما اتخذ في هذه المناسبة منع أعضاء النجم من الانتماء إلى أية منظمة أو حزب آخر . وبذلك خرج من النجم كل من كان قد دخله لأغراض أخرى غير

(١) ج. ل. ل. (أفريقية الفرنسية) ، يونيو ١٩٣٩ ، ص ١٧٤ .

(٢) عباس ، ص ٢٠١ .

(٣) اطلعت على نسخة من هذا البرنامج عند السيد قناقش .

الوطنية (١) ومن جهة أخرى (تجزأ) هيكل النجم أكثر فأكثر ، وأصبح يعمل أساساً لصالح القضية الجزائرية ولم يعد اهتمامه بقضايا المغرب العربي الأخرى سوى اهتمام ثانوي .

ولكن هذا النشاط الذي ظهر به النجم ، رغم قرار حله ، جلب إليه أعين الرقابة . وعندما تيقن قاداته من الخاكمة بتهمة إعادة تنظيم ممنوع ، غيروا اسمه إلى (أفريقية الشالية المجيد) مع إبقاء البرنامج والهياكل والوسائل كما كانت (٢) . لكن القضاء الفرنسي تدخل سنة ١٩٣٤ وأتهم النجم بالقيام بنشاط باسم منظمة منحلة قانونياً . وكانت هذه حقاً سنة صعبة على أعضاء النجم . فقد قبض على قاداته الواحد بعد الآخر ، واقتيدوا إلى السجن . وفرضت عليهم غرامات متنوعة (٣) فقد قبض على رئيس النجم ، السيد مصالي خلال نوفمبر بتهمة إثارة العسكرين الجزائريين في الجيش الفرنسي وتخريضهم على العصيان . وخلال شهر ديسمبر من نفس العام ألقى القبض على راجف بلقاسم . وكذلك على عياش عمار وغيرهما . وفي ٢٤ يناير ١٩٣٥ حكمت محكمة باريس على مصالي بالسجن لمدة ستة أشهر وتغريمه مائتي فرنك وعلى عياش بأربعة أشهر سجناً وتغريمه مائتي فرنك أيضاً ، وعلى راجف بثلاثة أشهر سجناً ومائتي فرنك .

ولم يسع قادة النجم إلا أن يغيروا من عنوانهم من جديد ويؤسسوا منظمة جديدة تحمل روح النجم ولكن بغطاء آخر . ففي شهر فبراير من بس العام (١٩٣٥) أصبح النجم يدعى (الاتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقية) وصاغوا لذلك لوائح جديدة أرسلوها إلى محافظة شرطة باريس بمذكرة مؤرخة

(١) (حياة باتون اكل) وكذلك (مذكرة) ولاية وهران ، انتقل النجم من العنوان المذكور سابقا إلى ٢٩ شارع دفير ، بباريس . ومن الذي خرجوا بعد هذا القرار شبيلة الجيلاى ، كما ذكرنا منذ قليل .

(٢) يدعى السيد مهندس أن النجم المجيد قد ولد سنة ١٩٣٢ (أفريقية الفرنسية) أكتوبر

١٩٤٤ ، ٥٨٧ .

(٣) في هذه السنة أيضاً وقعت حوادث قسطنطينية التي تعرضنا لها .

في ٢٧ فبراير ١٩٣٥ (١) . وقد نصت المادة الثانية من اللوائح المذكورة على العمل على «التحرير المادي والمعنوي لمسلمي شمال أفريقية» ، ونصت المادة الثالثة على أن الاتحاد يجمع كل مسلمي شمال أفريقية وأنه سيقوم بتربيتهم الوطنية والاجتماعية ، ويدافع عن مصالحهم الوطنية ، المادية والمعنوية ، والاجتماعية والسياسية . أما المادة الرابعة منها فقد أضافت بأن الاتحاد سيستعمل كل وسيلة لديه لتحقيق أهدافه وأنه سيقوم بالدعاية الضرورية لنفس الأهداف (٢) وبينما الشرطة تنظر في الأمر قررت محكمة باريس خلال شهر أبريل ١٩٣٥ أن الحل الأول للنجم كان غير قانوني لأنه لم ينفذ في الوقت المحدد . لذلك أعيدت الشرعية للنجم لممارسة نشاطه . ولكن عام ١٩٣٥ هو عام قرار ريبييه الذي ضيق الخناق على كل الحركات الوطنية ووضع الشبهات حول جميع التصرفات حتى ولو كانت بريئة . وعلى كل حال فإن السيد مصالي وبعض رفاقه (عياش وبانون مثلا) قد توجهوا خلال سبتمبر سنة ١٩٣٥ إلى جنيف لحضور مؤتمر مسلمي أوروبا الآنف الذكر .

ورغم ملاحقات القضاء والشرطة والسياسة فإن قادة النجم كانوا دائماً يجذبون العطف من جهات مختلفة . ومن أبرز الأشخاص الذين عرفوا بالدفاع عن هؤلاء القادة المحامي جان لونغوي ، الذي كان نائب منطقة باريس . وقد ذكر في عدة مناسبات أنه كان مستشاراً أيضاً للسيد مصالي . ومن المحامين العرب عنهم السيد الحاج الذي كان من أصل سوري وكان داعية إسلامياً (٣) وكذلك السيد محمود سالم باي الذي كان قاضياً دولياً في مصر ، وكان يسكن باريس . وهو صاحب مبادرة المؤتمر الإسلامي الأوروبي الذي انعقد سنة ١٩٣٥ . وكان سالم باي يعمل واسطة بين قادة النجم والأمير شكيب أرسلان منذ

(١) نفس المصدر .

(٢) (مذكرة) ولاية وهران ، والواقع أن النص على ضم جميع مسلمي شمال أفريقية كان نظرياً فقط .

(٣) أفادني الأستاذ قناش ان السيد الحاج كان مسيحياً وشيوعياً وأنه قد قتل أثناء احتلال ألمانيا لفرنسا . ولست الآن متأكداً من الحقيقة ،

١٩٣٢ (١) ولعله كان السبب في جذب قادة النجم نحو الاتجاه العربي الإسلامي بدل الاتجاه الشيوعي الدولي الذي سار فيه النجم منذ ميلاده .

كانت القاعدة الأساسية للنجم هي الفروع سواء في فرنسا أو في الجزائر . وكانت الفروع تخضع لتعليمات المكتب الإداري . تقوم بنشاطها المحدد كالديعاية وسط العمال ، وتوزيع جريدة (الأمة) والمناشير التي يصدرها الحزب ، وجمع التبرعات وعقد الاجتماعات الدورية ، الدفاع عن حقوق العمال في المنطقة . ومنذ سنة ١٩٣٤ بدأ نشاط النجم يتسرب إلى الجزائر أيضاً وأفكاره تنتشر فيها ، ولم تكده تحل سنة ١٩٣٦ (عام الجبهة الشعبية) حتى أخذ نشاط النجم منعطفاً جديداً في الجزائر حيث تكويت الفروع وألقيت الخطب وعرف الناس قاداته وأفكارهم عن كثب . ويقال أن جريدة (الأمة) كانت تطبع أربعة وأربعين ألف نسخة سنة ١٩٣٤ . أما أعضاء النجم سنة ١٩٣٦ فقد بلغوا ٧٠٠٠ شخص . ولم يزد اضطهاد الشرطة النجم إلا انتشاراً وقوة (٢) .

صيغ البرنامج الأساسي للنجم خلال شهر مايو سنة ١٩٣٣ ، وقد ظل البرنامج الأساسي لحزب الشعب أيضاً ، وكان ذلك في اجتماع عقد في باريس وكنا قد تعرضنا لهذا البرنامج بالتفصيل في الجزء الثاني ، ويلاحظ عليه أنه اشتمل على ثلاث نقاط : فمن الناحية الدينية ركز على ضرورة وحدة الإسلام والعالم الإسلامي مؤكداً ذلك في برنامج المؤتمر الإسلامي الأوربي الذي انعقد في جنيف في ١٢ سبتمبر ١٩٣٥ ، وتعاطفه مع مطالب العلماء أثناء إنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري في سنة ١٩٣٦ . ومن الناحية الاجتماعية استنكر النجم القوانين الاستثنائية التي يتضمنها (قانون الأهالي) المشهور ، وطالب

(١) (حياة بازون آكلى) وكذلك (مذكورة) ولاية وهران ، ويذكر السيد جوليان أن علاقة مصالي بأرسلان جعلت لأول يقرب في اتجاهه من العلماء . ص ١٢١ -
(٢) كولو ، وكذلك عباس ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

بعودة الأرض التي اغتصبها الكولون إلى الجزائريين والقضاء على الاقطاع في الجزائر ، أما على المستوى الوطني فقد نص على ضرورة اعتبار اللغة العربية لغة رسمية ، وإنشاء برلمان وطني ، وتحقيق الاستقلال الكامل للجزائر (١) ولعل تباعد الشقة بين النجم والشيوعيين قد ظهر من هذا البرنامج الذي يكتسى طابعا وطنيا أكثر من الطابع الثوري الدولي الذي أراده له (الكوميرتن) . وقد أحست السلطات الفرنسية بخطر الوطنية في الجزائر عليها فأجرت خلال هذه السنة (١٩٣٣) عدة اتصالات مع ممثليها لدراسة الوضع وكيفية التغلب على التيار الجديد ، ولا شك أن سفر السيدكارد . الحاكم العام ، إلى باريس عندئذ كان يدخل في هذه الاتصالات (٢) .

والواقع أن سنة ١٩٣٤ كانت فترة نشاط غير عادي في تاريخ النجم . وتمثل هذا النشاط في عقد الاجتماعات ، والكتابات الصحفية ، والمناشير ، والتشويش . وكانت صحيفة (الأمة) تعكس كل هذا النشاط وتصوره خير تصوير ، ففي الثاني عشر من فبراير من نفس العام جرت مظاهرات تان صاخبتان في باريس أحدهما كانت بدعوة من المنظمة العالمية الفرنسية (س . ج . ت) والثانية كانت « عربية » وقد شارك في الأولى من ٣٠ إلى ٤٠ ٪ من الجزائريين وأنشدوا نشيد (الدولية) . أما في الثانية التي نظمها العرب فقد كانت أكثر « عنفاً وإرهاباً » وقد حمل الجزائريون خلالها العلم الوطني (علم أنخضر يحوطه هلال) ودامت هذه المظاهرات ثلاثة أيام . ولم تقف إلا عند استعمال القوة ، واعتقال وتغريم عدد من المشتركين (٣) .

(١) جوليان ، ص ١٢١ ويذكر هذا المصدر أن الاجتماع الذي أسفر عن البرنامج المذكور قد جرى بتاريخ ١٨ مايو بدل ٢٨ كما تذكر المصادر الأخرى . انظر أيضاً أرون ، ص ٦٤ ، وكذلك نوشي ، ص ٧١ .

(٢) (التايمز) ٢٣ يونيو ، ١٩٣٣ ص ١٣ .

(٣) ديباري (المظاهرات) في (أفريقية الفرنسية) سبتمبر ١٩٣٤ ص ٥٤٣ ، كانت المظاهرة الأولى رده على مظاهرة اليمين الفرنسي التي جرت ٦ فبراير . وقد رمى النجم بثقله مع الفرنسي وانضم للتيار الشعبية عند تكوينها ، كما كان عضواً في لجنة أمستردام لنفس الهدف .

وقد دافعت (الأمة) عن المظاهرة المذكورة دفاعاً حاراً واهتمت الفرنسيين بمحاولة المحافظة على امبراطوريتها القديمة بكل الوسائل . وقالت بأن الفاشيستين كانوا وراء القمع الذي استعملته السلطان ضد المتظاهرين . « لقد اخترنا طريقنا وهو توحيد قوانا مع القوى العاملة للنضال ضد الفاشيستية لكي نحصل على حرية الصحافة وحرية الاجتماع والعمالية ، ولكي نصل إلى تحريرنا الكامل » وطالبت (الأمة) من جميع أهالي شمال أفريقية أن يعبروا عن مسخطهم ضد قانون الأهالي ، والقوانين الاستثنائية ، والفقر ، وأن يطالبوا بحقوقهم السياسية والتعليم والحرية^(١) .

أما عن استعمال العنف والنهب والالاغتيال ، فقدت رخصت (الأحرار) أن يكون المتظاهرون الجزائريون قد مارسوها . « أننا وطنيون ولا نوافق على اللجوء إلى النهب ولا الاغتيال ولا الخرائق ، غير أنها اعترفت بأن الجزائريين قد حملوا السلم الوطني واعتبرت ذلك حقاً من حقوقهم لأنهم ليسوا فرنسيين بل عربياً » أما بخصوص رفع العلم الأخضر ، فالحق أن المتظاهرين كانوا عربياً ، فنحن هناك عن حق ومنطق وقد عاب الفرنسيون على النجم وصف مدينة الجزائر « بالعربية » بدل « الفرنسية » ولكن (الأمة) استغربت من ذلك وقالت أن المدينة عربية منذ أمد طويل ، واعتبارها فرنسية عن طريق العنف والظلم والقهر لا يبرر ذلك عندها « كيف ؟ مدينة الجزائر فرنسية ! ؟ لا والله وألف لا ! فهي مدينة عربية ولكن القانون الفرنسي حولها فرنسية قهراً وعدواناً ! »^(٢) .

وخلال شهر أبريل من نفس العام عقد النجم اجتماعاً انتهى باستعمال عبارات جادة ضد فرنسا ، ففي ٢٨ من الشهر المذكور عقد أكثر من

(١) نفس المصدر نقلا عن جريدة (الأمة) عدد مارس ١٩٣٤ .

(٢) نفس المصدر . وتؤكد هذه العبارات النزوع نحو العروبة الذي بدأ به النجم عهد الجسد .

سماة جزائري اجتماعاً بباريس عبروا أثناءه عن سخطهم على فرنسا ونادوا برفض الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي . وكانوا في انتظار الساعة التي يبدأون فيها العمل المباشر ضد فرنسا . وقد وقفوا ، حسب رواية أحد الكتاب ، أمام العلم الجزائري وصرخوا مهديين بالأيدى ، بعبارة « الموت لفرنسا ! » و« أيها الفرنسيون أخرجوا من تونس والجزائر والمغرب ! » و« دعونا نأخذ أرضهم ! دعونا نرمي بهم في البحر (١) » وقد استغرقت (الأمة) كيف يتكلم زعماء فرنسا عن تضحيات محاربيهم من أجل أممتهم بينما يعيرون على الجزائريين كونهم وطنيين ، متهمين إياهم بالحماقة « لانهم يعبرون عن وطنيتهم وحبهم العظيم لأمتهم .. فلماذا يتهموننا بالحماقة عندما تعبر عن نفس الارتباط بوطينتنا أليست العواطف والمشاعر مشتركة بين كل الناس » (٢) ؟

وكثيراً ما حاول النجم عقد الاجتماعات فنعته السلطات ، ولكنه كان يعود إلى عقدها سرياً ، من ذلك ما حدث في باريس في نهاية ربيع ١٩٣٤ . وقد انتهى الاجتماع السري بلائحة هامة حصصت لها (الأمة) عدداً ممتازاً . ورغم السرية فقد حضر الاجتماع « بضعة آلاف شخص » وقد استنكرت اللائحة تقوية قانون الأهالي بتوصيات اللجنة الوزارية المختلطة واختجت ضدها . وطالبت اللائحة بما يلي :

- ١ - احترام البند الخامس من اتفاق ٥ يوليو ١٨٣٠ (اتفاق حسين باشا والكونت دي بورمون) الذي نص على الممارسة الحرة للدين الإسلامي .
- ٢ - إلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية .
- ٣ - حل اللجنة الوزارية المختلطة المذكورة .

(١) أرون ، ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢) جان مينو « عن زيارة السيد رينيه للجزائر » (أفريقية فرنسية) مارس ١٩٣٥ ، ص ١٥٤ نقلًا عن (الأمة) عدد ٢٠ نوفمبر ١٩٣٤ .

٤ - حرية الصحافة والكلام والاجتماع .

كما احتجت اللائحة ضد منع الصحف العربية في المغرب ، وطالبت أهالي شمال أفريقية بأن يأخذوا حريتهم بالقوة (١).

ويظهر أحد المنشورات التي صدرت عن النجم خلال هذه السنة (١٩٣٤) تقارب وجهات النظر بينه وبين العلماء . فقد جاء فيه أن سياسة المصادرة والاستغلال التي اتبعتها الفرنسيون في الجزائر قد أدت إلى الأزمات الاقتصادية والاضطهاد السياسي للجزائريين سواء كانوا في فرنسا أو في بلادهم « إن عائلتنا وإخواننا يموتون جوعاً وبرداً » ، وأن الأطفال الجزائريين يمسخون أحذية المعمرين وليس لهم مكان في المدارس ، وأن الاستعمار يجد مساعدة القياد والباشاغوات ضدنا « غير أن الشعب العربي لا يستطيع أن يترك الأمور تسير على هذا المنوال فهو يحتج ويعبر عن سخطه بقوة ، وقد لجأ الحاكم العام كارد « لكي يصد الجزائريين عن واجبهم الوطني ويبرد غضبهم إلى إنشاء لجنة لتحسين الأوضاع . « إنها للمهابة ! فلم يبق إذن سوى التنظيم ، لأنه الطريق الوحيد للخروج من هذا الوضع السيء ، إلى عهد يضمن حرية الصحافة ، والاجتماع والتجمع والكلام . وفي نهاية المنشور دعوة إلى حضور اجتماع بهذه الصيغة ، هلموا جميعاً إلى اجتماع ينظمة نجم شمال أفريقية المحيد من أجل الحصول على الحريات المدنية والثقافية في الجزائر ومن أجل التعليم الإجباري باللغة العربية وإعادة الأوقاف إلى الشعب ، إن النجم هو منظمكم الوطنية » (٢).

وفي بيان له بتاريخ ٥ أغسطس دعا النجم مسلمي شمال أفريقية إلى عمل

(١) مهندس « الهجوم » « أفريقية الفرنسية » يونيو ١٩٣٤ ، ص ٣٤٩ ففلا عن « الأمة » بدون تاريخ .

(٢) نفس المصدر ، أكتوبر ١٩٣٤ ، ص ٥٧٨ ومن السهل لأن يلاحظ المرء علاقة ذلك النقط بمطالب العلماء من جهة علاقة المنشور بمنشور ميشال من جهة أخرى .

مشاركته يتضمن لهم الحياة السعيدة والحرية . وبعد أن وصف الوضع الدولي بأنه مهدد بالخطر ، وأن الامبريالية الأوروبية تريد أن تستفيد من الأزمة السائدة عندئذ عن طريق الحرب ، نادى النجم أهالى شمال أفريقية بالتضامن بالوحدة والخير واليقظة . « فيا مسلمى شمال أفريقية إن الاستعمار قد احتل بلادكم وأرضكم وخيراتكم . لقد أهان دينكم واضطهد جميع حرياتكم . لقد أصبحتم عبيداً له بعد أن كنتم الأسياد فى أرضكم » وفى الأخير دعاهم إلى الانضمام سماعياً إلى النجم الذى يحمل « حياتهم السعيدة وآمالهم وحب بلادهم » وحثهم على النضال من أجل الحرية السياسية وإلغاء قانون الأهالى ، وحرية السفر والمساواة فى الخدمة العسكرية . من أهم ما جاء فى هذا البيان دعوة مسلمى الجزائر إلى التوحيد والعمل على إحلال برلمان جزائرى محل الوقود المالية التى تعمل تحت إمرة الفرنسيين^(١) .

وقد ضاعف النجم نشاطه فى صيف وخريف ١٩٣٤ . وكانت مناسبة الصيف هى حوادث قسنطينة خلال شهر أغسطس ، ومناسبة الخريف هى الانتخابات الأهلية . وبالمناسبة الأولى عقد النجم اجتماعات وأصدر مداخلات ، وكتب قاداته مقالات فى الصحافة وظهر من كل ذلك علاقة النجم بالشيوعيين من جهة ، وتفسير أحداث قسنطينة من جهة أخرى . ففى اجتماع عقد يوم ١٩ أغسطس فى باريس حضره أكثر من ٣,٥٠٠ شخص وخطب فيه زعماء النجم ، صدرت لائحة استنكرت « تدخل الامبريالية الفرنسية التى دبرت مسرحية قسنطينة الدموية » وأعلنت تضامنها مع « ضحايا الاضطهاد » وأشادت بموقف الجزائريين من هذا التدخل فى مسجد إسلامى (إشارة إلى

(١) نفس المصدر . ويلاحظ المرء أن هذا الاجتماع الذى أسفر عن البيان المذكور قد انعقد يوم حوادث قسنطينة ١٩٣٤ . ومن أهم أعضاء النجم الذين كانوا نشطين خلال هذه السنة ، حسبما نشرتهم الأمة ، ربوح ، ابن اشهبوحسين ، وابن اشهبو مصطفى ، رويقد عبد القادر ، محمد أو عاشور ، من صالح ، معاوية ، مولاي ، وفرحات ، بالإضافة إلى مصالى ، وراجف وعيماش ، إلخ .

بول اليهودى فى الجامع) « وإهانة المؤمنين ونبينا عليه الصلاة والسلام » كما أشادت بالأبرياء الجزائريين الذين قلدروا بالمئات والذين اعتقلتهم السلطة الفرنسية ، وطالبت باطلاق سراحهم حالا ، وإزالة حالة الطوارئ من المدينة . واختتمت اللائحة بسلسلة من الجمل التى هى فى ذاتها تعبر عن روح الفترة مثل « يسقط قانون الأهالى الفظيع ! يحيا النضال التحررى لمسلمى شمال أفريقية ! ويعيش الإسلام ! » أما جريدة (الأمة) فقد استنكرت التمييز الذى خضع له الأهالى بهذه المناسبة . فاليهودى الذى كان السبب فيما حدث حكم عليه بيومين سجنًا وستة عشر فرنكا غرامة ، أما المسلمون الأبرياء فقد قالت أنهم سجنوا بدون محاكمة من سنتين إلى ست سنوات . واعتبرت الجريدة ذلك ظلما حيفا وطالبت بتحرير « إخوتنا » (١) .

وحضر الشيوعيون الفرنسيون وغيرهم الاجتماع المذكور للتعبير عن موقفهم تجاه أحداث قسنطينة . وقد أعلنت جريدة الحزب الشيوعى عندئذ (لوهيومانى) أن الاجتماع أسفر عن إقامة « جبهة موحدة » بين النجم والحزب الشيوعى وجمعية مضادة الامبريالية ، والمساعدة الحمراء ، ومنظمة العمل ونحوها من المنظمات ، وتكلم ممثل الحزب الشيوعى السيد (فيرا) بأنه يؤيد بكل قواه حركة الشعب الجزائرى المعادية للامبريالية من أجل الحزب والأرض والحرية ! « غير أن (الأمة) ردت على جريدة الحزب الشيوعى بأن حضور السيد فيرا كان عاديا مثل حضور غيره » وأن الاجتماع نظمته النجم وليس الحزب الشيوعى ، وأن النجم هو الذى دفع أجرة المكان وهو الذى وجه الدعوات . وقد كانت هذه مناسبة يعلن فيها النجم استقلاله أكثر فأكثر عن الحزب الشيوعى حتى أن بعض الكتاب لاحظ أن النجم قد بدأ منذ ١٩٣٤ « حركة جديدة » بمبادئه فى شمال أفريقية وفى باريس تقوم على « الجهاد والوطنية » . ولكن نفس المصدر لاحظ أن النجم ، مع

(١) نفس المصدر ، نقلا عن « الأمة » عدد سبتمبر - أكتوبر ١٩٣٤ .

ذلك ، كان يقبل المساعدة من الأحزاب اليسارية ، لاسمياً « الجبهة المشتركة » (١) وهناك منظمات أخرى شاركت بدورها بمناسبة أحداث قسنطينة ، وكان المحرك الأساسي ورائها هو النجم . من ذلك الاجتماع الذي دعت إليه (جمعية العمال الجزائرية) بليون من أجل « التضامن الوطني بتأييد من رئيس نجم شمال أفريقية المجيد » في يوم ٢٦ أغسطس . وكان هدف الاجتماع واضحاً ، فهو للتضامن مع « اخوتكم بقسنطينة » والاحتجاج ضد الاضطهاد والامبريالية ، والحجاز وحالة الطوارئ وتدخل الجنود السنغاليون . وقد لام المجتمعون الاستعمار الفرنسي و « مخابراته » على تشجيع الجنود اليهود على إهانة المسلمين أثناء أدائهم الصلاة بالبول في المسجد . كما لاموا الصحافة الاستعمارية على موقفها ومشاركتها في هذه المؤامرة . لقد كان هدف الحكومة الفرنسية ، حسب رأى المجتمعين ، هو إبعاد نظر الحركة الوطنية عن هدفها لكي تضع هي يدها على الدين الإسلامي .

وفي نفس اليوم أصرب التجار الجزائريون في ليون عن العمل فأغلقتوا متاجرهم ومقاهيهم احتجاجاً أيضاً . وكان السيد مصالى قد توجه بنفسه لشكر أولئك الذين أصربوا وخصوصاً الذين دخلوا منهم أعضاء في النجم (٢) .

وبالإضافة إلى هذه التحركات التي أبدأها النجم بمناسبة أحداث قسنطينة هناك الاجتماعات المتعددة التي عقدها في خريف نفس العام ، والموقف الذي عبر عنه من الانتخابات الأهلية ، وكانت بعض تلك الاجتماعات تنهى

(١) نفس المصدر ، ص ٥٨٠ .

(٢) نفس المصدر « ص ٥٧٩ أرسل النجم كذلك لجنة دفاع وتحقيق إلى قسنطينة من بين أعضائها . المحامي أوتفي وطالبه بشير . وجرى أيضاً اجتماع في باريس حضره ممثلون عرب ويهود انتهى بإرسال لجنة تحقيق ومساعدة كما تأسست في باريس « لجنة العمل والتضامن من أجل المسلمين الجزائريين ضحايا اضطهاد قسنطينة » وهي اللجنة التي نشرت جريدة باسم (الشعب الجزائري) لسان حال « جمعية الدفاع عن المسلمين الجزائريين » وهي جريدة معادية لفرنسا .

بالمع أوفى مركز الشرطة . ولكن ذلك لم يفت في عضد قاده . أما عن الانتخابات الأهلية فقد شنت (الأمة) حملة قاسية ضد « بنى وى وى ، والخونة وعملاء الفرنسيين والمتجنسين ، والقياد ، والأغوات وكل خدام الامبريالية ، وأعلنت بأن هؤلاء يجب أن يبقوا جانبا . وناشدت الجريدة الناخبين أن يطالبوا إلى المترشحين الالتزام بتحرير سجناء أحداث قسنطينة ، وجميع المساجين السياسيين ، كما طلبت منهم أن « يصوتوا وطنيين ! » ذلك أن منصة المجالس الجزائرية بالنسبة (للأمة) ليست وسيلة لقول « نعم .. ولكن للدفاع خطوة خطوة عن مصالح وطننا وعرض مشاكل شمال أفريقية أمام الرأى العام والحديث مباشرة إلى الشعب العربى وإرشاده إلى واجبه الوطنى » (١) .

ونظراً لهذا النشاط الملحوظ الذى قام به النجم خلال سنة ١٩٣٤ فان المحاكم الفرنسية عادت لمطارده . ففى أكتوبر اتهمت محكمة السين قادة النجم بهاعادة تنظيم حزب منحل شرعياً . ورغم احتجاج بعض العاطفين على الجزائريين أمثال لونقى وفبوليت ، وجول موش ، فان القرار كان نافذاً . ولكن الجزائريين جمعوا ألفى توقيع « خلال ساعات » للاحتجاج وجميع التبرعات . وعمت هذه الحركة جميع الأقاليم الفرنسية بالإضافة إلى باريس كما ساندت صحيفة (لوهيومانتي) موقف النجم هذه المرة ودعت إلى اجتماع احتجاج (٢٢ نوفمبر) بمساندة الحزب الاشتراكى ، والحزب الشيوعى والحزب الراديكالى الاجتماعى ، والجمعية المعادية الامبريالية ، و (س.ج.و) وجمعية حقوق الإنسان والشباب اللائكى وغيرها (٢) .

(١) جان مبنو الانتخابات الأهلية « فى (أفريقيا الفرنسية) ، فبراير ١٩٣٥

ص ٨١ .

(٢) مهندس « المهجوم » أفريقية الفرنسية . فبراير ١٩٣٥ ، ص ٩١ : ادعى السيد مهندس أيضاً أن قوبلز الألمانى قد اتصل بقيادة النجم فى باريس عن طريق واسطة ، وعرض عليهم النقود والتأييد المعنوى ، وداعى أيضاً أن مصالح الحاج قد اعترف فى اجتماع بذلك وأقر بأن ألمانيا ستده بالسلاح أيضاً فى حالة حرب نفس المصدر ، ديسمبر ص ١٩٣٤ ص ٧٠٢ .

ورغم عدم الشرعية في نظر القانون الفرنسي فان النجم قد قام بنشاط واسع خلال سنة ١٩٣٥ أيضاً . ففي فبراير قدم إلى محافظة شرطة باريس القانون الأساسي لمنظمة جديدة باسم (الاتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقية) الذي تحدثنا عنه . ونلاحظ هنا أن محافظة الشرطة قد رفضت ذلك ، لعلها قد فهمت أن مراد قادة النجم كان الحصول على الشرعية ، وأن روح المنظمة الجديدة تتفق تماماً مع روح النجم .

ومهما يكن الأمر فان (جمعية الدفاع عن المسايين الجزائريين) بباريس قد قامت بحملة كبيرة على لسان جريدتها (الشعب الجزائري) ضد التعسف الفرنسي ومن ذلك أيضاً أن وفداً من هذه الجمعية على رأسه السيد أحمد المنصوري ، رئيسها ، والسيد إيت على نائب الرئيس ، والسيد فضيل العربي ، الكاتب العام قد استقبل من بعض أعضاء البرلمان الفرنسي أمثال موتي ، وفيوليت ، ولونقي وغيرهم من اليساريين بالإضافة إلى نواب من السينغال والمارتينيك . وكان من مطالب الوفد المذكور إطلاق سراح السيد مصالي رئيس النجم ورفاقه (١) .

وكانت محكمة باريس قد أصدرت أحكاماً مختلفة ضد رئيس النجم ورفاقه . ففي ١٤ مايو من نفس العام حكمت على مصالي بستة سجناً وغرامة مائتي فرنك بتهمة تحريض الجنود الجزائريين على العصيان بهدف دعاية فوضوية « كما صدر حكم ضد عياش عمار وراجف بلقاسم بستة أشهر سجناً ومائة فرنك غرامة لكل منهما ، لنفس السبب بتهمة التحريض على القتل . أما زميلهم سي الجيلاني فقد حكم عليه (أثناء شهر أغسطس) بثلاثة أشهر سجناً ومائة فرنك غرامة لفتح استكتاباً لجمع التبرعات بهدف تخليص زملائه من الغرامة المفروضة عليهم (٢) . وبذلك واجه قادة النجم أوقاتاً

(١) نفس المصدر ، الملحق ، أبريل ١٩٣٥ ، ص ٢٢ . كانت الجمعية المذكورة تمثل التجار وأصحاب الأعمال الجزائريين « والظاهر أنها لم تكن دائماً على علاقة طيبة مع النجم .

(٢) (مذكورة) ولاية وهران ، وكذلك أرون ، ص ٦٤ .

ضعبة ، وأصبحوا مهةدين بالملاحقات المستمرة . ويقال إنه خلال هذه الأثناء فر السيد مصالى إلى جنيف .

وأثناء عدم شرعية النجم ومطاردة القانون الفرنسى اتقاده ، أصبحت جريدة (الأمة) هى قطب الرحى الذى يلتف حوله الأنصار . وقد قامت هذه بحملة لجمع التبرعات وكسب الأعضاء والدعاية لمبادئ النجم . من ذلك بيع صورة تجمع مصالى - عياش وراجف وعليها كتابة بالعربية تقرأ هكذا « من أجل الوطن والدين الإسلامى ، والحرية ، والاستقلال الكامل ، والدفاع عن زعمائنا المساجين بدون سبب وكل جريمتهم دفاعهم عن حقوق شعبنا المضطهد - شجعوا حركتنا بشرائكم هذه الصورة والله يجازى المحسنين . إن المال قوام الأعمال ؛ وعليها كتابة بالفرنسية تقرأ هكذا « أيها المسلمون الشمال أفريقيون ! .. من أجل حقوقكم وحرىاتكم السياسية وللتعبير عن تضامنتكم مع إخوانكم المعتقلين والمساجين ، وهم مصالى مساوى ، وصابر ، وعياش ، وراجف ، وبوجناح ، وابن ضيف ، وبوقراط اشتركوا جميعاً ! وشكلوا فى كل مكان لجان الدفاع لمتفمين حول (الأمة) التى تناضل من أجل تحريركم . وليسقط قانون الأهالى الفظيع » (١) .

ولكن الحظ اباسم قليلا للنجم عندما أعيدت اليه الشرعية بقرار من محكمة السين فى الثالث من يوليو سنة ١٩٣٥ . فقد حكمت ، كما سبق أن أشرفنا بأن قرار حل النجم بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩ كان غير شرعى لأنه لم ينفذ ، وبهذه الغفلة التى قد تكون مقصودة من القضاء الفرنسى أصبح وجود النجم شرعياً من جديد ، وأصبح من حقه ممارسة نشاطه المعتاد علنياً والخروج من العمل السرى والتعرض لمطاردة رجال الشرطة . وكانت نتيجة هذا القرار إصدار الصفو على مصالى وانفجار حماس قادة النجم بالعمل الاجتماعات

(١) مهندس « الهجوم » (أفريقية الفرنسية) الملحة أبريل ١٩٣٥ ، ص ٢٤ .

والتجمعات وإنشاء الفروع وكسب الأعضاء . وهكذا انعقدت في الفترة ما بين شهري مايو - أغسطس ١٩٣٥ حوالي أربعين اجتماعاً حضرها أكثر من ٨٠٠ شخص لكل اجتماع وكذلك أنشئت فروع جديدة للنجم في باريس نفسها ، وفي الضواحي وفي الأقاليم (١) وبهذه المناسبة نظم النجم يوم ١٤ يوليو (العيد الوطني الفرنسي) مظاهرات في باريس والأقاليم الفرنسية دعا فيها إلى تحرير شمال أفريقية الكامل . وعزل الحاكم العام كاردي ، وعزل القياد الجزائريين . وقد رفع المتظاهرون لافتة كتبت عليها هذه عبارة « يا شعب فرنسا ! ساعد شعب شمال أفريقية ليحطم الأغلال كما حطمتها أنت (٢) ! » وسرعان ما تنهت السلطات إلى خطر النجم إذا استمر في نشاطه بدون قيود . فتدخلت خلال ديسمبر ١٩٣٥ عن طريق القضاء لحل النجم من جديد بحجة عدم تطبيق القرارات والقوانين الخاصة بالجمعيات . وقد أعلنت عن ذلك محكمة السين أيضاً ، ثم بدا لها أن الموضوع قد تجاوزها فأحالت القضية إلى وزير الداخلية لإصدار القرار . لكن حملة صحيفة وتدخل بعض رجال السياسة لدى الحكومة والظروف الدولية والداخلية أدت إلى التأثير على الوزير فلم يتخذ قرار في الموضوع . ومن جهة أخرى أيدت الجبهة الشعبية عندئذ شرعية النجم . وقد كتبت جريدة الحزب الشيوعي على الفرنسي (٨ ديسمبر ١٩٣٥) ضد حله كما كتبت لسان حال الاشتراكيين (البوبيلية - ١٣ يناير ١٩٣٦) ضد منع نشاطه أيضاً . وفي التاسع عشر من نفس الشهر اجتمع العمال الجزائريون وبعض الفرنسيين وعبروا عن احتجاجهم ضد محاولة المنع ولذلك قررت المحكمة في السابع عشر منه إحالة القضية على الحكومة لأنها (المحكمة) لم « تجرأ على اتخاذ قرار الحل حسب تعبير أحد الكتاب (٣) » .

(١) (مذكرة) ولاية وهران .

(٢) ج. ل. دي « لاشاير » فضائح نجم أفريقية الشمالية (أفريقية الفرنسية) أغسطس

١٩٣٥ ، ن ٤٨٩ .

(١) مهندس « دفاعاً عن شمال أفريقية » (أفريقية الفرنسية) مارس ١٩٣٦ ص ١٤٧

وكذلك (مذكرة) ولاية وهران .

كان قيام الجبهة الشعبية في فرنسا فرصة لاستئناف النجم نشاطه بدون تحفظ . ومنذ حملة تنظيم التجمع الشعبي الذي قاد إلى الجبهة المذكورة دخل النجم الحلبة السياسية وانضم إلى الجبهة مع الأحزاب اليسارية الأخرى . ولعل انضمامه وقبول الجبهة له كان لسبب تكتيكي من الطرفين . ومهما يكن الأمر فإن النجم قدم مطالبه إلى الجبهة خلال شهر فبراير ١٩٣٦ ، وهي المطالب التي وصفها « بالآتية » أو المستعجلة ، ولم تكن مطالب تهم الجزائر فحسب ، بل تغطي كل مصالح أهالي شمال أفريقية . فقد اشترك في وضعها ، بالإضافة إلى النجم ، لجنة الدفاع عن الحريات في تونس ، ولجنة الدفاع عن الحريات المغربية . ويلاحظ المرء أن النجم رغم أنه كان أساساً منظمة شمال أفريقية ، قد أصبح بهذه المناسبة منظمة جزائرية مادامت اللجنتان الأخريان قد تولتا الدفاع عن مصالح تونس والمغرب .

واشتملت قائمة مطالب النجم من الجبهة الشعبية على العناوين الآتية :

مطالب سياسة ، مطالب اجتماعية ، مطالب اقتصادية ومالية ، إصلاحات مختلفة وخاتمة . وتضمنت المطالب السياسية العامة أو الخاصة بالجزائر ما يلي :

العفو العام عن كل المحكوم عليهم بالنفي أو بالسجن السياسي وإلغاء جميع الإجراءات الاستثنائية والقوانين الخاصة بالجزائريين كقانون الأهالي ، وقوانين الغابات ، وكذلك حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية التفكير والحرية النقابية والمساواة في الخدمة العسكرية .

ونصت المطالب الاجتماعية على إجبارية التعليم ومجانته في الابتدائي وإصلاح التعام الثانوي و إتاحة الفرص لدخول التعليم العالي زيادة المنح وقروض الشرف للنابعين من الطلاب . وجعل اللغة العربية إجبارية في كل المستويات ، وبالإضافة إلى ذلك تطبيق قوانين حماية العمال على عمال شمال أفريقية وتطبيق قانون الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية ، وزيادة منحة البطالة للعاطلين عن العمل وزيادة المنحة العائلية للعاطلين أيضاً ، وخلق

مشاريع محلية لامتناص اليد العاملة العاطلة وانشاء مطاعم شعبية في المدن والقرى مع المطالبة بتطبيق مبدأ الأربعين ساعة في الأسبوع وكذلك تطبيق مبدأ نفس العمل يستحق نفس الأجرة . أما عن الصحة فقد طالب النجم بزيادة المراكز الصحية وتأسيس مراكز الولادة للنساء الأهليات في المدن وتحسين الملاجىء بالطرق العصرية وكذلك حماية الطفولة باتخاذ إجراءات تحمي الأطفال الجانحين أوالمهملين وانشاء محاكم خاصة بالأطفال في شمال أفريقية .

أما بصدد المطالب الاقتصادية والمالية وغيرها مما جاء في القائمة فتدور أيضاً على نفس النسق . فقد نص على ضرورة فتح وزيادة القروض الفلاحية للفلاحين وإنشاء نظام جمركى يحمى المنتجات والصناعات المحلية لشمال أفريقية وعدم اللجوء إلى المصادر وتعيين لجنة تحكيم تولى تقدير التعويضات إذا وقعت المصادر . وفي القائمة أيضاً فقرة عن (الإصلاحات المختلفة) الأخرى ، مثل إنهاء نظام المقاطعات العسكرية في الجنوب وتعويضه بنظام مدنى ، وقف الدعاية الدينية (التبشير) في شمال أفريقية ، عدم مساعد الحكومة للكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية إصلاح نظام السجون في شمال أفريقية ، والتفريق بين الجرائم السياسية وجرائم القانون العام ، والإبقاء على نظام الأوقاف باعتبارها مصدراً للمساعدة ، وطالب النجم أيضاً بإلغاء الوفود المالية (في الجزائر) وتعويضها بمجلس تمثيلى منتخب عن طريق الاقتراع العام ، وبلديات منتخبة أيضاً بنفس الطريقة ، وتطبيق مبدأ السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية . أما في الخاتمة فقد عبر المطالبون عن ثقتهم في الروح الإنسانية والليبرالية للجهة الشعبية ، وانتقدوا سياسة فرنسا الاستعمارية في شمال أفريقية حتى ذلك الوقت لأنها في نظرهم كانت تقوم على العنصرية والظلم مما يتنافى والروح الديمقراطية ، كما عبروا عن ثقتهم في أن حكومة الجهة الشعبية ستولى تلافى ماوقعت فيه الحكومات الفرنسية السابقة من أخطاء .

وكانت قائمة المطالب تحمل توقيع المنظمات المذكورة (١).

وعند التأمل يلاحظ المرء أن مطالب النجم هذه المرة لم تشمل عل النقاط المتطرفة التي جاءت في برامجه لعام ١٩٣٣ . فلم يكن في هذه المطالب النص على استقلال الجزائر ، ولا انشاء جيش وطني ودولة ، ولا سحب القوات الأجنبية وتوزيع أاضي المعمرين الفرنسيين . ولعل السبب في ذلك هو أن النجم كان « واقعياً » هذه المرة يخاطب جبهة شعبية اشترك هو في تحالفها . وكان يعرف مدى قوتها وضعفها ، فلم يطلب منها المستحيل عليها واكتفى بالممكن في نظر قاداته . وكان متأكداً أن الجبهة إذا منحته تلك المطالب فقد سهلت عليه الطريق للنقط الأخرى . وسنعرف كم كانت خيبة النجم مريرة عندما قلبت له الجبهة ظهر الحن وتراجعت في وعودها واعتقلت رجاله وانتهت بحله كمنظمة تماماً .

ومهما يكن الأمر فان مصالى قد استفاد من العفو العام الذي أصدره وزير الداخلية (٢) في شهر مايو ١٩٣٦ فدخل فرنسا من جديد (كان في سويسرا) واستأنف نشاطه . وكان زملاؤه المحكوم عليهم قد استوفوا الفترة التي حكم عليهم بها وعادوا هم أيضاً إلى نشاطهم المعتاد . وقد واتهم الظروف بتكوين الجبهة الشعبية ، فاجتمعوا وقدموا لها بعض المطالب ، منها قائمة المطالب السابقة « الآنية » ومنها مطالب أخرى خاصة بالجزائريين المقيمين في فرنسا . ففي العشرين من يونيو ذهب وفد من النجم يرأسه السيد مصالى مصحوباً بالحامي رويبر لونقى ، ابن النائب الاشتراكي لونقى ، لمقابلة كاتب الدولة للداخلية للشئون الجزائرية . وقدموا له قائمتين من المطالب إحداهما الآنية التي لخصناها سابقاً ، والثانية الخاصة بالجزائريين المقيمين في فرنسا .

(١) (مذكرة) ولاية وهران ملحق .

(٢) هو السيد صارو .

ومما جاء في الأخيرة المطالبة بالغاء قانون الأهالي والقوانين الاستثنائية التي كانت تطبق على الجزائريين فقط في إقليم باريس ، وحرية السفر في فرنسا والخارج ، وحرية الصحافة والاجتماع والتجمع ، وتطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على أبناء شمال أفريقية العالين بفرنسا ، وإلغاء مصاحبة حماية ومراقبة الشمال أفريقيين بشوارع لو كنت ، وإلغاء إرسال مرضاهم إلى المستشفى الإسلامي في بوبيني خاصة ، وإدخالهم بدلا من ذلك إلى المستشفيات الموجودة في أحيائهم . وبعد المقابلة أصدر الوفد المذكور تصريحاً للصحافة جاء فيه أن الاستقبال كان حاراً وإنسانياً وديمقراطياً وأن الوفد قد تأثر بهذه الخفاوة وأنه يأمل أن تعمل حكومة الجمهورية على تحقيق أمل الشعب الجزائري . وإذا تحقق ذلك فسيكون له تأثير على نفوس وقلوب الشعب اللذين ربطتهما القدر التاريخي من أجل عمل مشترك^(١) ويذكر مصدر آخر أن كل ما في الأمر هو أن المسؤول الفرنسي المذكور قد وعدهم بتقديم مطالبهم إلى وزير الداخلية^(٢) .

وكان صيف عام ١٩٣٦ مليئاً بالنشاط والحماس لهذه المنظمة . ففي الرابع عشر من يوليو نظمت مظاهرة بباريس شارو فيها ثمانون ألفاً وهتفوا بشعارات التضامن مع العمال الفرنسيين ومعاداة الاستعمار في الجزائر ، ورفعوا أثناءها العلم الوطني . وأثناء ذلك انعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري ، الذي سنتعرض له في مناسبة أخرى ، ولم يشترك فيه النجم . وعندما جاء وقد المؤتمر إلى باريس لتقديم المطالب إلى الحكومة الفرنسية حاول النجم الاتصال بأعضائه فنظم لهم استقبالا حضره مصالي نفسه وتحادثوا في شأن « مطالب الجرهير » وفي الاجتماع الثاني الذي اتفق على أن يكون بعد مقابلة وزير الداخلية الفرنسي لوفد المؤتمر لم يحضر من أعضاء الوفد سوى ابن باديس

(١) نفس المصدر . انظر أيضاً أطروحة زاقورا التي أشرنا إليها .

(٢) حياة باتون اكل ، ويذكر هذا المصدر أن الوفد كان يتكون من أربعة أشخاص ، دون ذكر أسماهم ، باستثناء مصالي .

وفرحات عباس وطاهرات . وكانت نقطة النقاش الحادة عندئذ هي النقطة الخاصة بدمج الجزائر في فرنسا التي تضمنتها مطالب المؤتمر وعارضها النجم . وكان من رأى عباس وطاهرات أثناء النقاش أن تلك النقطة هي الطريق الوحيد لنيل الجزائريين الحقوق . غير أن ابن باديس ، حسب هذا المصدر عارض رفقاه أعضاء الوفد واقتنع بعد الاستماع إلى رأى قادة النجم بأنه كان على خطأ في تأييدها (١) .

وكان يوم الثاني من أغسطس يوماً مشهوداً في الجزائر لابلانسية للجزائر عامة ، ولكن بالنسبة إلى النجم أيضاً . فقد اجتمع آلاف الجزائريين في الملعب البلدي لمدينة الجزائر للاستماع إلى تقرير وفد المؤتمر الإسلامي عن مهمته بباريس بعد استقبال وزير الداخلية له وتقديم مطالب المؤتمر . والذي يعيننا هنا من ذلك كنه هو أن زعيم النجم السيد مصالي قد حضر الاجتماع بدون أن يكون في جدول المتكلمين ، وألقى خطاباً شعبياً في الجزائر لأول مرة في حياته وحياة منظمته . وكان خطاباً حماسياً جامعاً تقوض فيه بالدرجة الأولى إلى مبادئ النجم وأهدافه . ثم انتقل إلى شرح وجهة نظر المنظمة في مطالب المؤتمر وبين لماذا عارضها ولاسيما مطلب إلحاق الجزائر بفرنسا والتمثيل البرلماني . وطالب مصالي في خطبته بإلغاء الوفود المالية ، وإلغاء الحكومة العامة ، وإنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز بالأصل أو الدين ، ومن الواضح أن هذه المطالب الأخيرة لم تتضمنها مذكرة النجم إلى قادة الجبهة الشعبية التي قدمت لهم قبل ذلك .

كانت الخطبة فتحة كبيرة للنجم في الجزائر ، وقد حمل معالي على الأكتاف وطيف به في شوارع المدينة واستقبله أنصاره (٢) استقبال

(١) نفس المصدر .

(٢) ادعى السيد اكللي بأن أول فرع للنجم في الجزائر تكون في مدينة بوفاريك سنة ١٩٣٣ على يد السيد حبار اكللي ، وأغلب أعضائه كانوا من العاصمة وأضاف بأن اليد مسطول هو أول من اتصل عام ١٩٣٤ بإدارة النجم بباريس . أما (مذكرة) لاية وهران فأصارت إلى أن عمل النجم في الجزائر كان قبل ١٩٣٦ «سرباً» دون تحديد تاريخ ولا نوع العمل .

الفاتحين وشرع خلال ثلاثة أشهر أو تزيد يطوف البلاد ويتصل بالأهالي ويؤسس الفروع النجم ويوزع المناشير . وقد طالب أحد المناشير بإنشاء (حزب دستوري وطني جزائري) وذكر منشور آخر الجزائريين بمعاهدة حسين - بورمون سنة ١٨٣٠ مشيراً إلى أن الحرب الجديدة سيمثل الجزائري أمام الحكومة الفرنسية . وقد كون النجم له فرعاً رئيسياً في مدينة الجزائر له صلاحيات ونفوذ على كامل أفريقية الشمالية . أما الفروع الأخرى فقد تكونت في الأماكن الآتية حسب الولايات الثلاث (ولاية الجزائر) :

الحراش ، برج الكيفان ، بوقاريك ، البليدة (ولاية وهران) : وهران ، مستغانم ، سيدي بلعباس ، تلمسان ، (ولاية قسنطينة) : قسنطينة ، عناية ، جيجل ، سطيف ، مع إمكانية فروع أخرى في مدن جديدة مثل تيزي وزو (١) وقد وقف النجم موقفاً معارضاً لمشروع بلوم - فيوليت ، وهاجمه مصالي على أنه « أداة استعمارية تستعملها فرنسا لتقسيم الشعب الجزائري بفصل النخبة عن الجماهير » (٢).

والحق أن الظروف كانت إلى جانب النجم « فعلى المستوى الجزائري هناك الرأي العام الذي خلقه المؤتمر الإسلامي والذي وجدته النجم جاهزاً ناضجاً ، فاستفاد منه واستقطبه ، دون أن يكون له يد في تهيئته . فجمع اللجان وعقد الاجتماعات التحضيرية وانهقاد المؤتمر نفسه وصياغة المطالب ، وإرسال الوفد إلى باريس وتحضير اجتماع الثاني من أغسطس - كل ذلك لم يشترك النجم في إعداده ، ومع ذلك استفاد منه واقتطف ثمرته (٣) . وبالإضافة إلى ذلك هناك اغتيال المفتي كحول وما ترتب عليه من اعتقال الشيخ العقبي وإثارة

(١) مذكرة ولاية وهران وحياة بالون اكل . وعباس ص ١٣٧ - ١٣٨ ، وأرون ، ص ٦٦ ونوشي ، ص ٨٧ ، وكولو .

(٢) أرون ص ٧٣ .

(٣) يؤكد السيد قناش أن وفداً عن تلمسان وآخر عن مستغانم قد اشتركا في المؤتمر باسم النجم ، فإذا أصبح هذا فإن المشاركة تكون غير رسمية .

العلماء للرأى العام بهذه المناسبة . أما على المستوى الأجنبي فهناك الحرب الأهلية الأسبانية ، ودخول بعض العناصر المغربية حركة فرانكو ، بالإضافة إلى الحالة المضطربة في فرنسا وفي أوروبا عامة ، فهذه كلها كانت مادة خصبة استفاد منها النجم خلال السنة المذكورة وما تلاها من السنوات .

واغتنم قادة النجم هذه الفرصة وظهروا أمام الجماهير كالأبطال المنقذين ذلك أن هذه الجماهير كانت إلى سنة ١٩٣٦ مجهولة تقريباً ولا تكاد تشارك أو يطلب منها أن تشارك في الحياة العامة للبلاد ، وقد وزع النجم مناشير خلال هذه الأثناء أيد فيها مطالب المؤتمر (التي هي مطالبة في جملتها التي قدمها للجبهة وللتجمع الشعبي) باستثناء التمثيل النيابي وإلحاق الجزائر بفرنسا . كما ورع منشوراً آخر يحتج فيه مع المحتجين ، على اعتقال الشيخ العقبي ، وقامت جريدة (الأمة) بنشر خطبة مصالى في اجتماع الثاني من أغسطس في عدد خاص ؛ بالإضافة إلى أنها أصبحت توزع هي في الجزائر بأعداد كبيرة ورغم أن النجم والعلماء لم ينسقوا سياستهم رسمياً ، فانهم كانوا فعليا يعملون لغاية واحدة رغم اختلاف الطرق ، وهناك نقطة إلتقاء بينهما وهي أن كانوا جميعا يعتمدون على مخاطبة الجماهير لا النخبة (١).

لكن شهر العسل بين النجم والجبهة الشعبية لم يستغرق طويلا . فلا النجم استطاع أن يخفي مطالبه الأساسية (الاستقلال ، البرلمان الوطني ، الجيش إلخ) ولا الجبهة كانت مستعدة ، كما قال البعض ، أن تشرف على حل الامبراطورية الفرنسية بالتسليم باستقلال الجزائر ، ولذلك أخذت العلاقات تفتقر بين الطرفين تدريجيا إلى أن حلت الجبهة النجم ، وكان للشيوعيين دور

(١) (مذكرة) ولاية وهران . وكذلك دراسة السيد كولو . أما العلاقة بين النجم والشيوعيين فقد أخذت في البرود . انظر أيضاً سارسين ، ص ١٥٥ . وقد أشار هذا المصدر إلى أن النجم رغم ذلك استعمل تكتيك الشيوعيين كتنظيم الخلايا ، والتحالف مع الخارج ضد فرنسا في الجزائر ، واستعمال التخريب (السابوتايج) .

في هذا الإجراء ، حسب مصادر النجم . ففي آخر سنة ١٩٣٦ عاد مصالى إلى باريس وقدم تقريراً عن رحلته في الجزائر لأعضاء النجم . وخلال هذا الاجتماع تدغم وضع الهيئة المركزية يجعلها مفضوورة على من يعرف القراءة والكتابة باقترح من السيد راجف . وبذلك خرج منها بانون أكلي وعبد القادر ابن مسعود (١).

وفي ٢٦ يناير سنة ١٩٣٧ أصدرت الجبهة الشعبية قراراً بحل النجم . وتزعم بعض المصادر أن القرار يعود إلى حادث وقع عند اجتماع عقده المؤتمر الإسلامي في ٢٣ من الشهر المذكور في مدينة الجزائر وتدخل أثناءه أعضاء من النجم ، فاقترحت السلطات الفرنسية في الجزائر على الحكومة حل النجم فاستجابت هذه للاقتراح (٢) أما مصادر النجم فتري أن الحل كان بالاتفاق مع الشيوعيين الذين حققوا على النجم لأنه رفض الموافقة على إرسال جزائريين إلى الحرب الأهلية الأسبانية بدون تعهد حكومة الجمهورية الأسبانية بمنح الاستقلال للريف المغربي . وكان الشيوعيون ساخطين أيضاً على النجم لأنه أخذ منهم العمال الجزائريين كما استعمل وسائلهم في تجنيد الأنصار ومواجهة السلطة (٣) ورغم ذلك فالعلاقات بين النجم والشيوعيين ظلت متصلة ، ولكن ببرودة وشك ، وقد ذكر السيد مصالى سنة ١٩٤٧ في حديث صحفى أن الشيوعيين قد « حاربونا بقسوة » وأخذوا ضد النجم « اضطهاداً شديداً » بعد قرار الجبهة بحله في ٢٦ يناير ١٩٣٧ ، وأضاف

(١) حياة بانون أكلي .

(٢) كولو . لكن المؤلف لم يشرح مضمون « الحادثة » التي حدثت بالسلطات الفرنسية إلى ذلك الاقتراح والظاهر أن الكولون قد ضاقوا ذرعاً بنشاط النجم خلال صيف وخريف ١٩٣٦ ، فتحرشوا به . انظر بهذا الصدد (مذكرة) ولاية وهران التي أعدها مصالح المخابرات الفرنسية والتي أتمت النجم بالعلاقة مع إيطاليا عن طريق الأمير أرسلان .

(٣) حياة باقون أكلي ، ويضيف هذا المصدر أن العمال الجزائريين في الاجتماع قد مزقوا أوراق انخراطهم في الحزب الشيوعي والنقابات عند سماع قرار الحل من الجبهة الشعبية .

بأنه لا ثقة له في الشيوعيين (١) .

أما السلطات الفرنسية فقد كان لها رأى آخر في حل النجم فالسيد ر. أوبو نائب وزير الداخلية قد اتهم النجم بالوقوع تحت تأثيرات خارجية (يعنى إيطاليا وألمانيا) . وأتهم مصالى بالذات بالتخلي عن تضامنه وتعاونه مع الجبهة الشعبية ، واحتج على ذلك بأن « حتى الحزب الشيوعى » قد قطع علاقتهم مع مصالى ، منذ مؤتمر الحزب في مورنتراي (٢) .

لكن موجة من الاجتماع حدثت من مختلف الجهات ضد قرار الحل . ففي مؤتمر الحزب الدستورى التونسى الجديد الذى انعقد ٣١ يناير ١٩٣٧ استنكر الحزب قرار الحل ، واتهم الجبهة الشعبية بالوقوع تحت تأثير المستعمرين عندما فعلت ذلك . وأثناء مؤتمر عقده السيد الحبيب بورقيبة . الكاتب العام للحزب المذكور في باريس أكد السيد مصالى تعاون وتضامن حزبه . وقد أحلى السيد مصالى بحديث بهذه المناسبة كذب فيه أن يكون قد قام بعمل مضاد لفرنسا وقال بأنه « على العكس . أراد تعاوناً وثيقاً بين الشعبين الجزائرى والفرنسى قائماً على تحرير الجزائر » أما السيد بومنجل ، الذى كان حاضراً ذلك المؤتمر ، فقد « احتج بشدة » ضد قرار الحل باسم المؤتمر الإسلامى الجزائرى (٣) .

ومهما كان الأمر ، فان مصالى قد عاد إلى الجزائر في جوا (يونيو) ١٩٣٧ وبدأ حملة من النشاط تهدف إلى تقوية (حزب الشعب الجزائرى) وقد ملئ الفراغ أولاً بالإلتفاف حول جريدة (الأمة) وتدعيم جماعة (أصدقاء الأمة) التى بدأت توزع المنشور المعادية للجبهة الشعبية وتدعو

(١) (النيويورك تايمز) ، ٢٩ أبريل ، ١٩٤٧ ، ص ١٥ . وكذلك حوليان ، ص ١١٩ .
(٢) مهندس « عن تونس » (أنريقية الفرنسية) ، فبراير ١٨٣٧ ، ص ٩٤ - ٩٥ .
(٣) نفس المصدر .

لنضامن أنصار النجم المنحل . ومن هذه المناشير واحد بعنوان « إلى الشعب
الجزائري الملم » وقد جاءت فيه الاتهامات الآتية للجهة :

- ١- كونها خيبت آمال الشعوب المستعمرة فيها .
- ٢- اتبعت نفس السياسة التي اتبعتها السيد لافال ، والسيد تاردييه ،
وأمثالهما .
- ٣- أنها كانت تعمل بوحى من الفاشيستيين والاستعماريين .
- ٤- أنها اضطهدت « الآمال الشرعية لحقيقة للجزائر » .

وقد وعد أصحاب المنشور بأنهم سيواصلون النضال ضد الاضطهاد
والفقر والاستعمار « رغم كل العراقيل وكل الخيانات » ووعدوا بأن « الوطنية
ستنتصر » لاحالة (١) .

ولم يمض شهر على هذه الارهاصات حتى ولد (حزب الشعب الجزائري) .
فقد ولد هذا الحزب يوم ١١ مارس سنة ١٩٣٧ (٢) وكان قرار إنشائه قد تم
بالإتفاق مع أعضاء فرع الجزائر للنجم وأعضاء اللجنة المركزية الذين منهم
مصالي ، وعياش ، وراجف ، وموساوي رابح ، ونحال محمد أرزقي .
وكانت أهدافه لاختلاف في جوهرها عن أهداف النجم بعيدة المدى وهي :
إنشاء حكومة وطنية ، وبرلمان ، واحترام الأمة الجزائرية ، واحترام العربية
والإسلام ، وقد مثله بعض الكتاب عند ميلاده بالحزب الدستوري التونسي
أو بكتابة العمل المغربية (٣) .

وباسم الحزب الجديد اشترك أعضاؤه لأول مرة في الانتخابات المحلية

(١) مهندس « اضطرابات شمال أفريقية » (أفريقية الفرنسية) أكتوبر ١٩٣٧ ،
ص ٤٦٠ .

(٢) يذكر توينبي ، (المدخل) ج ١ ، ١٩٣٧ ، ص ٥٠٣ أنه ولد بتاريخ ٢٠ مارس
للم الفراغ الذي كان سيملؤه الشيوعيون وأنه اختلف معهم على أسس الدين .

(٣) عباس ، ص ١٩٩ .

بالجزائر الى جرت في شهر جوان (يونيو) ١٩٣٧ . حتماً أن الحزب قد فشل في الحصول على الأصوات اللازمة في الانتخابات البلدية لمدينة الجزائر ولكنه من جهة أخرى حصل على نجاح كبير لأنه أصبح معروفاً في الأوساط الجزائرية، وأصبح فوزه قضية وقت فقط . ويعزو بعض الكتاب فشل الحزب في الانتخابات المذكورة إلى خصومة الحزب الشيوعي (١) . وعلى كل حال فإن مصالي وأنصاره قد قاموا بحملة واسعة ضد الإدارة الفرنسية . وقد أنشأ الحزب أول جريدة له بالعربية في الجزائر بعنوان (الشعب) بالإضافة إلى جريدة (الأمة) التي كانت تصدر بالفرنسية في باريس . وكانت (الشعب) جريدة نصف شهرية يديرها أيضاً مصالي الحاج ويرأس تحريرها أولاً السيد مفدى زكريا ثم خلفه عليها السيد قنانش . وقام الحزب الجديد بمظاهر كبيرة يوم ١٤ يونيو ١٩٣٧ تحت العلم الجزائري مميزاً نفسه عن مظاهرة الجبهة الشعبية التي جرت في نفس الوقت .

ولكن السلطات كانت لهم بالمرصاد ، ففي السابع والعشرين من أغسطس اعتقلت زعماء حزب الشعب بتهمة القيام بحملة معادة فرنسا وإعادة العمل بحزب منحل (٢) ولاشك أن هذا الاتهام كان بناء على قرار رينيه السابق الذي يهدد بالسجن والتغريم كل من يمس السيادة الفرنسية . وقد حكم على مصالي خاصة بالسجن سنتين وكذلك على خمسة آخرين من أتباعه ، وأثار قرار الاعتقال موجة احتجاج أخرى من العلماء وأنصار عباس فرحات . وتظاهر أنصار حزب الشعب أمام سجن بربروس حيث مصالي وزملاؤه الخمسة ،

(١) أرون ، ص ٧٦ .

(٢) عيس ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، ونوش ، ص ٩٤ ، وجوليان ، ص ١٢٢ . من بين المعتقلين مصالي ، وحسين الأحوال ، وخليفة بن عمار ، وغرافة ابراهيم ، مسلول محمد ، ومفدى زكريا ، ورابع موساوي ، ومعاف بومدين ، كحال ازق (الذي مات في السجن) وهرقه عبد القادر ، وحيواني الأخضر ، ومحمد عبد الرحيم ، وعمار بن دحمان ، وبومعزه علاوة ، أنظر أيضاً مهندس (الاضطرابات) « أفريقية الفرنسية » أكتوبر ١٩٣٧ ، من ٤٦٠ .

وانعقدت عدة اجتماعات احتجاج (في نادي الترقى) واضطروا في العاصمة إلى منع مظاهرة كان سيقوم بها أتباع الحزب يوم ١٩ سبتمبر ، ولكن المظاهرة مع ذلك وقعت ، وحدثت خلالها عدة اشتباكات مع الشرطة ، وكانت مظاهرة عنيفة حسبها وصفها المعاصرون . وأعلن المعتقلون الإضراب عن الطعام ، ولكن السلطات الفرنسية لم تغير رأيها ، بل قدمت مصالى للمحاكمة .

وأثناء الاستجواب مع رجال الشرطة والقضاء في الثاني من سبتمبر أعلن مصالى عن الفرق بين النجم وحزب الشعب . فالأخير ، بناء على رأيه يطالب « باحترام ديننا ، وأرضنا ونسائنا » فهو حزب قد ولد جزائرياً ونشاطه يجرى في الجزائر بخلاف النجم . وبينما طالب النجم بالاستقلال الكامل لشمال افريقية جميعاً وبنزع الأراضي من المعمرين وانشاء جيش وطنى ، نجد حزب الشعب لا يضم سوى الجزائر في برنامجه ، غير أن الأخير يطالب أيضاً باستقلال الجزائر لكن « في نطاق الشرعية وتحت رمز السيادة الفرنسية ، مع برلمان يتألف من فرنسيين وجزائريين منتخبين » في شكل شبيه بما حدث في مصر مع بريطانيا وسورية مع فرنسا (١) ووقف مصالى أمام المحكمة في مدينة الجزائر خلال نوفمبر ١٩٣٧ . وهناك أعلن أن الهدف الأساسى لحزبه هو إحلال برلمان جزائرى محل الوفود المالية ، وإنتخاب البرلمان المذكور بطريقة الاقتراع العام .

وحذر مصالى فرنسا في شمال افريقية من مغبة الخطر الفاشيستي ، وتساءل « هل يعد ضد فرنسا من يطالب بنفس الاستقلال للجزائر ؟ وألسنا هنا في وطننا في الجزائر ؟ » وال بأن حزبه سيعمل على تحقيق حرية الجزائر بمساعدة فرنسا . وأضاف بأن « لدينا حضارتنا ، وديننا ، وكل ما نريده

(١) مهندس « الاضطرابات » (أفريقية الفرنسية) أكتوبر ، ١٩٣٧ ، ص ٤٦٠ .

هو أن نكون شعباً « مستقلاً (١) ورغم كل هذه التوضيحات ، وحتى التنازلات ، فإن المحكمة قد أصدرت حكماً بالنسجن سنتين على مصالي ورفاقه الخمسة ، كما سبق أن أشرنا . وكان الحكم مصدر فرح وغبطة للمعمرين الفرنسيين بالجزائر .

ورغم أن كثيراً من أعضاء حزب الشعب كانوا معتقلين ، فإن بعض أعضائه قد حققوا نجاحاً في انتخابات أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، ولكن هذه السنة كانت في الواقع فترة همود بالنسبة لنشاط حزب الشعب . ذلك لأن الإدارة الفرنسية قد لاحقت أعضائه حتى حققت « الهدوء والاستقرار » كما طالب بهما المعمرون (٢) .

غير أن السنة الموالية كانت أكثر نجاحاً . فقد فاز مرشح الحزب في انتخابات أبريل ١٩٣٩ ، وهو السيد محمد دوار . وأنشأ الحزب جريدة جديدة بعنوان (البرلمان الجزائري) التي كانت في حد ذاتها تعبر عن فكرة أساسية من أفكار الحزب (٣) وأصبح أعضاؤه في الجزائر عشية الحرب الثانية حوالي ٣٠٠٠ شخص . وكان نجاح السيد دوار تعاليق المعاصرين . (فالشهاب) علق على ذلك بقولها أن السيد دوار قد فاز على خصميه ، ممثل الحزب الشيوعي ، وممثل النواب لأن الشعب قد مل من سياسة الإدارة وأصبح يميل إلى ممثلي الوطنية . فالسيد دوار لم يكن معروفاً كمنافسيه . وكان

(١) نفس المصدر ، ديسمبر ١٩٣٧ ، ص ٥٦٦ نقلاً عن جريدة (الديبيلير) .

(٢) لاشاريير ، « الاستقرار الجزائري » في (أفريقية الفرنسية) إبريل ١٩٣٩ ، ص ١٠٥ .

(٣) يقول السيد عباس ، ٢٠١ ، أن هذه الجريدة كانت تصدر من سجن الجزائر حيث المعتقلون من حزب الشعب . وكانت أسبوعية وبالفرنسية . لكنني رأيت منها العدد الثاني وهو بتاريخ ٣ جوان (يونيو) ١٩٣٩ . وكتب عليه أنها تصدر كل خمسة عشر يوماً ، وأن المراسلات توجه باسم السيد أمد بودة ، وأنها « جريدة وطنية نصف شهرية تدافع عن حقوق الجزائر العربية » .

برنامجه يقوم على « فكرة الوطنية الجزائرية » باسم المضطهدين المسجونين باسم المضطهدين المسجونين من إخوانه . فالإدارة قد أخذتهم « بلاشفقة ولا رحمة أخذ منتقم جبار وقد أجهت جماهير النخبة أفواجا للسيد دوار ، رغم « التهديد والوعيد » . من الإدارة ولم يكن ذلك لشخصه ولكن لأنه كان يمثل فكرة جديدة وبرنامجا ضد سياسة اليأس من عدالة فرنسا (إشارة إلى وعود فرنسا أيام المؤتمر الإسلامي) . ومعنى هذا في نظر الخلة ، أن الشعب قد نفّض يديه من دعاة الإصلاح كالنخبة والنواب ، وكأنه قال لفرنسا ، دونك الآن الشعب مباشرة (١) .

وخلال صيف سنة ١٩٣٩ ، ومع تلبد سحب الحرب العالمية الثانية . سيطر الخوف على الفرنسيين وقضوا على حركة حزب الشعب تماما ، على الأقل باسم القانون . ففي يونيو اتخذت إجراءات في باريس ضد جريدة (الأمة) لأنها نشرت مقالا هاجمت فيه « وحدة التراب الوطني وسلطة فرنسا في المناطق التي تمارس فيها هذه السلطة ؛ لذلك صودرت الخلة في مقرها وحجزت وثائق هامة هناك (٢) . ورغم أن مصالى قد أطلق سراحه ، بعد استيفاء المدة المقررة ، في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٩ فانه سرعان ما اعتقل سرعان ما اعتقل من جديد (أكتوبر ١٩٣٩) ، كما صدر قرار بحل حزب الشعب ومنع جريدة (الأمة) من الصدور (سبتمبر ١٩٣٩) (٣).

وهكذا عندما وقعت الحرب الثانية كان حزب الشعب منحلا ، وقادته في السجن وصحفه ممنوعة في الجزائر التي كان القانون الفرنسي يعتبرها « جزءاً لا يتجزأ » من فرنسا الديمقراطية !

(١) الشهاب ، مايو ١٩٣٩ كان مرشح النواب هو السيد زروق محيي الدين ومرشح الإصلاح (اتجاه العلماء) هو السيد الأمين العمودي ، وممثل الشيوعيين هو السيد رشوخ عمارة . ويذهب السيد عباس ، ص ٢٠١ أن السيد دوار قيد إلى السجن رغم نجاحه في الانتخابات ، وأنه مات في سجنه .

(٢) ج.ل. « ازاثر » في (أفريقية الفرنسية) يونيو ١٩٣٩ ، ص ١٧٤

(٣) عباس ، ١٩٣٧ ونوشى ، ص ٩٥ ، ودرون ، ص ٧٦ ، وجوليان ، ص ١٢٣

الفصل السادس

المؤتمر الإسلامي الجزائري

يعتبر المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي انعقد بالعاصمة في السابع من يونيو سنة ١٩٣٦ أول تجمع من نوعه في الجزائر ، فلم تعرف الجزائر طيلة أكثر من قرن تجمعا تشترك فيه كل الاتجاهات وتمثل فيه مختلف الطبقات وتبرر خلاله وحدة الصف والكلمة على مطالب معينة مثل ما حدث في المؤتمر المذكور.

وقد كانت العوامل التي أدت إلى انعقاده متعددة ، فالجزائر منذ فترة النهضة وهي تشرب إلى حركة جماهيرية ، فكانت حركة رد الفعل على التجنيد الإجباري (١٩٠٦ - ١٩١٤) ولكنها لم تبلغ مرحلة النضج المتمثل في التنظيم وتحديد الرؤية وتنسيق الجهود ، فكانت حركة الأمير خالد التي تولدت عن وضع جديد سمح به قانون ١٩١٩ ، وكن السلطات الاستعمارية سرعان ما قضت عليها ، بالإضافة إلى أنها كانت حركة محدودة في الزمان والمكان ومرتبطة بشخص الأمير . وكانت ردود الفعل على الاحتفال الميؤى سنة ١٩٣٠ متنوعة ولكنها لم تؤد إلى تجميع شعبي واسع النطاق ، وظلت مقصورا مقصورة على مقالات الصحف وأحاديث المجالس الخاصة ، ولعل أول تجمع بالصفة التي نقصدها كان تأسيس جمعية العلماء سنة ١٩٣١ فقد كان ذلك مناسبة اجتمع فيها عدد كبير من الأشخاص من مختلف التيارات الدينية ، ولكن تأسيس الجمعية كان حدثا دينيا ثقافيا لاسياسيا . وكان بالإضافة إلى ذلك محدود الهدف كما كان لا يمثل جميع التيارات الاجتماعية والسياسية في البلاد ، أما المؤتمر الإسلامي فقد كان يختلف عن جميع تلك المحاولات .

كثرت المؤتمرات الإسلامية خلال العشرينات والثلاثينات .. من ذلك مؤتمر الخلافة الإسلامية الذي انعقد بالقاهرة ، والمؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس ، ومؤتمر مسلمي أوروبا الذي انعقد بجنيف وكانت أوضاع فلسطين وأحوال القارة الهندية بالخصوص تدعو المسلمين إلى هذه اللقاءات التي كانوا يتناقشون أثناءها في مشاكلهم ومستقبلهم . ورغم أن علماء الجزائر لم يشتركوا مباشرة في المؤتمر الإسلامي بالقدس (١) فإن صحافة العلماء قد اهتمت بوقائعه ونقائ أخباره بل أن أحد دعاة هذا المؤتمر وهو الأمير شكيب أرسلان ، قد دعا العلماء خلال شهر مايو سنة ١٩٣١ (وهو الشهر الذي ولدت فيه الجمعية) إلى الاهتمام أكثر بالحركة الإسلامية والدفاع عنها (٢) وقد سبق أن أشرنا إلى أن أحد الكتاب (توينبي) قد ادعى بأن المؤتمر الإسلامي الجزائري قد جاء نتيجة للمؤتمر الإسلامي بالقدس . ورغم أن الصلة بعيدة بين المؤتمرين زمنيا فنحن لانستبعد أن تكون الفكرة قد اختمرت في ذهن بعض القادة الجزائريين عندئذ . والذي يطالع مجلة (الشهاب) بين ٩٣٠ - ١٩٣٦ يجد فيها مجموعة من الآراء الداعية إلى التجمع ، وتكوين الأحزاب وعقد اللقاءات وتنظيم الشعب على نطاق جديد آياها التطورات الجديدة في الجزائر .

ومهما يكن من أمر فإن فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي جزائري تنسب إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس . ففي حديث له إلى صحيفة (الدفاع) التي كان يديرها السيد الأمين العمودي بالفرنسية والتي كانت لسان الحركة الإصلاحية ، دعا إلى اجتماع جميع الأحزاب الجزائرية في مؤتمر إسلامي

(٢) مثل الجزائر في هذا المؤتمر المهاجر الجزائري ابراهيم اطفيش تزيل القاهرة عندئذ .

(٢) نوشي ، مح ٦٥ - ٦٦ . يذكر هذا المؤلف أن رأى أرسلان المذكور قد نشرته

(الشهاب) عدد مايو سنة ١٩٣١ .

(جبهة وطنية) لوضع قائمة يطالبها الجزائريون من فرنسا ^(١) وكان تاريخ هذه الدعوة هو يناير ١٩٣٦ .

وقد علق أحد الكتاب الجزائريين على ذلك بأن لابن باديس آراء بعيدة النظر في السياسة الجزائرية تقوم على أن « المرجع في مسائل الأمة هو الأمة والوسطة لذلك هي المؤتمرات » فابن باديس إذن هو « أول من فكر في عقد... المؤتمر قبل فوز الجبهة الشعبية بأشهر » ^(٢) ويفهم من العبارة الأخيرة أن المؤتمر كان سيعقد حتى ولو لم تتولى الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا . كما يفهم منه أن ابن باديس لم يطرح موضوع المؤتمر بدافع من الجؤ الجديد الذي ساعدت عليه الجبهة . بل أنه فعل ذلك أيام كان قرار رينيه ما يزال كالسيف المصلت على الحريات المدنية . غير أن فرحات عباس يذكر أن المؤتمر الإسلامي قد انعقد كعلامة على الفرحة بقيام الجبهة الشعبية في فرنسا ، وأن كتلة النواب المنتسبين هي التي ولدت هذا المؤتمر ^(٣) ولكن الإبراهيمي صاحب الرأي السابق احتاط الأمر فذكر أن من رأيه أنه لولا الجبهة الشعبية ما كان المؤتمر لينجح رغم اقتناعه بصواب رى ابن باديس .

انطلقت الدعوة إلى المؤتمر الإسلامي من قسنطينة ومن ابن باديس باعتباره رئيسا لجمعية العلماء ومحمد الصالت بن جلول رئيس كتلة النواب بها . ويصر أنصار هذا الرأي على أن الشعب الجزائري كان قد استجاب لدعوة الرجلين لأنهما يمثلان هيتين يثق فيهما « ثقة واسعة الحدود » . فجمعية العلماء علمته المطالبة بحقه والاستجابة لدعوة الحق . وكتلة النواب علمته معنى النيابة ^(٤) وإذا صدقنا هذا الرأي فان الذين يقولون أن العلماء قد شاركوا

(١) ديارى « مساهمة » في (أفريقية الفرنسية) أغسطس - سبتمبر ١٩٣٨ ، ص ٤٢٧ .

(٢) الابراهيمي (الشهاب) يوليو ١٩٣٦ ص ١٩٨ .

(٣) عباس ١٢٨ - ١٢٩ .

(٤) الإبراهيمي (الشهاب) يوليو ١٩٣٦ ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .

بأشخاصهم فقط في المؤتمر هوراي قابل للنقاش^(١) وعلى كل حال فاننا سنتعرف أكثر على موقف العلماء من المشاركة في هذا الاجتماع الكبير . أما الآن فحسبنا أن نذكر أن الدعوة سرعان ما عمت البلاد واستجاب لها النواب في بقية الوطن . كما لباهها العلماء والاشتراكيون والشيوعيون وقدماء المحاربين والشباب والفلاحون^(٢) أما النجم فقد كان موقفه غير واضح وسنعرف عنه أكثر بعد قليل . ولم يكن بين الدعوة إلى مؤتمر وانعقاده سوى بضعة أيام .

وكانت النقطة التي التف حولها الجميع هي مشروع فيوليت . والأمور المغربية لم في هذا المشروع هي منحه الجنسية الفرنسية لبعض المثقفين الجزائريين بدون التخلي عن أحوالهم الدينية (التجنس) واحترام حقوق الجزائريين الآخرين في العيش بروح القرآن ونصوصه ، وإلغاء قانون الأهالي الذي كان مطلب الجزائريين منذ سنة في أواخر القرن الماضي^(٣) ورغم أن الشائع الآن هو أن مناقشات المؤتمر كانت تدور حول مشروع فيوليت ، فان الشيخ الإبراهيمي الذي كان معاصراً ومشاركاً في الأحداث قد ذكر غير ذلك . فالمشروع المذكور في نظره ليس سوى واحد من أربعة . وقد تساءل الناس بناء على رأيه عن أي من هذه المشاريع يصلح كفاءة للمطالب الجزائرية . وهو يعترف بأن الرأي العام عند الشباب (يعني النخبة المثقفة) وعند الخاصة كان يعرف مشروع فيوليت لشهرة صاحبه وليس عن معرفة دقيقة بمحتواه ، وكان من رأى الإبراهيمي عندئذ هو عدم الانحياز إلى أي من المشاريع الأربعة لأنها جميعاً قد صيغت في وقت تجاوزته الأحداث . بالإضافة إلى أن حكومة الجهة الشعبية قد أبدت استعدادها لمنح حقوق أكثر إلى الجزائريين . لذلك كان الأفضل حسب رأيه وضع برنامج مستقل مستوحى من الظروف الجديدة

(١) بوكوشة (المعرفة) ابريل ١٩٦٤ ص ١٨ - ١٩ .

(٢) عباس ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(٣) أرون ، ص ٧٢ - ٧٣ ككذالوعباس ص ١٢٨ - ١٢٩ .

ومن حاجة الشعب . وقد تحدث بذلك مع نواب وهران الذين اجتمعوا في تلمسان واقتنعوا به ، كما وجدوا النواب الآخرين في مدينة الجزائر على نفس الرأي فكانت النتيجة « أن قرار المؤتمر عدم تقييد المطالب ببرنامج معين . وعدم بنائها على أساس برنامج مخصوص » وبذلك تفادى المؤتمر في نظره أيضاً « أعظم مشكلة » كانت تجلب خلافاً شديداً لو تركت (١) . ورغم وضوح هذا الرأي وقوته فان أحداث المؤتمر ومطالب الوفود المتعاقبة بعده تدل على أن النخبة بالذات كانت متعلقة بمشروع فيوليت خاصة ، مما يؤيد رأى السيد فرجات عباس .

انعقد المؤتمر بالملعب البلدي بالعاصمة يوم الأحد ٧ يونيو ١٩٣٦ واعتبر بعضهم هذا اليوم « يوم الجزائر المشهود » الذي استعادت فيه نفسها وتبينت فيه طريقها . وقد خاطب الشاعر محمد العيد الذي يعتبر أفضل معبر عن أحداث عصره ، فرنسا بهذه المناسبة بقوله :

يا فرنسا ردى الحقوق علينا وأقلى الأذى وكفى ونبيدا

نحن رغم الطغاة في الدين أحرار وإن خائنا الطغاة عبيدا

أما عن المؤتمر نفسه فقد سماه مهرجان الشعب وعيده وقال عن الجزائر أثناءه :

أجمعت لأمرها لمؤتمر الشعب فوقته مهرجاناً وعييدا (٢)

تداول على منصة الخطابة عدد من النواب والنخبة والعلماء وأحد

(١) الإبراهيمي (الشهاب) يوليو ١٩٣٦ ص ٢٠٦ .

(٢) نفس المصدر ص ٢١٧ ومن المناسب أن نذكر بأن عنوان هذا الشعر هو «صوت من المؤتمر الإسلامى الجزائرى العام» والأبراهيمي هو الذى أطلق على هذه المناسبة « يوم الجزائر المشهود » .

الفرنسيين الضيوف وغيرهم ، فقد افتتح المؤتمر الدكتور تامز الى بالفرنسية مرحباً بالمؤتمريين باسم مدينة الجزائر ، وتلاه الدكتور ابن جلول الذي وضع أغراض المؤتمر وأهميته . وتوالى بعد ذلك الدكتور ابن التهامي والدكتور عبد الوهاب ثم الصبدي فرحات عباس . وقد عبروا على قيمة هذا اللقاء الذي جمع بين النواب والنخبة وغيرهم من أهل الرأي في البلاد . وهناك خطباء آخرون ينتمون إلى القطاعات الاجتماعية الأخرى . من الدين تكلموا في هذه المناسبة السيد سكوت الفرنسي مندوب فرع الحزب الاشتراكي الفرنسي وهو شيء « من أبهج ما ترى وألطف ما تسمع » حسب تعبير الإبراهيمي الذي كان حاضراً هذا المؤتمر . ومن الخطباء رجال العلماء البارزين أمثال ابن باديس والعقبي والإبراهيمي . فتكلم الأول كلاماً أثر في النفوس وبين للحاضرين أهمية المطالب الدينية والأخرى التي تخص اللغة العربية وربط بين هذه المطالب الإسلامية المطالب العامة . أما العقبي فقد هز المشاعر وأشعل الحماس وندد خاصة بالقوانين الاستثنائية التي كان يخضع لها الجزائريون ومنها منشور ميشال الذي لم يذكره الخطباء الآخرون ، وهو المنشور الذي نص على غلق المساجد في وجوه العلماء وحل الجمعية الدينية بالعاصمة . وتحدث الإبراهيمي عن أهمية هذا الحدث وعن اللغة العربية والتعليم الديني في الجزائر ، وإثر ذلك أقر المؤتمر « بالإجماع » المطالب التي ذكرت على أنها مطالب الأمة .

لم يسبق هذا اللقاء الكبير تحضير يتناسب مع أهميته . فلم يكن هناك متسع من الوقت بين الدعوة للمؤتمر وانعقاده . وكان الغرض من الاستعجال كسب الوقت والخوف من تغييرات قد تحدث في فرنسا ومن ديبب الوهن بين المتحمسين للمؤتمر . ومع ذلك سبق هذا المؤتمر تحضير في الولايات الثلاث أهمها اجتماعات في العاصمة وقسنطينة وتلمسان بإشراف لجان تحضيرية

شارك فيها ، بالإضافة إلى النواب والعلماء الشبان (النخبة) والعمال ورجال الصنائع والفلاحون وقدماء الحاربيين . وكان هدف هذه التحضيرات جمع الكلمة حول نقاط المطالب التي يمكن أن تصدر عن المؤتمر بعد انعقاده . وعشية المؤتمر (يوم السبت) اجتمع بنادى الترقى عدد من المندوبين عن لجان الولايات الثلاث . وانضم إليهم نواب آخرون وجاءوا من تيارات وتلمسان ومستغانم وبلعباس ، كما اشترك معهم الدكتور سعدان ، أما من العلماء فقد حضر معهم ابن باديس والإبراهيمي وخير الدين ، على معنى المشاورة وإعطاء الرأى في كل ما يتعلق من المطالب بالدين واللغة العربية ، وتعددت الاجتماعات أيضاً في النادى الرياضى وبقاعة (قبوتبل) . وخلال هذه الاجتماعات التي دامت حتى الثانية صباحاً درست مختلف القضايا المعروضة واتفقوا على أن يكون المؤتمر من النواب والعلماء والشبان . وعلى كيفية التمثيل البرلماني في فرنسا ، وعلى جدول أعمال المؤتمر وعلى إسناد رئاسة المؤتمر إلى السيد ابن جلول . وفي إحدى المرات انفصل النواب عن البقية للتداول في مسائلهم الخاصة ، كما تألفت لجنة مؤقتة من تسعة أشخاص ثلاثة من النواب وثلاثة من العلماء وثلاثة من الشبان .

شاركت في المؤتمر إذن كل التيارات السياسية والاجتماعية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار (النواب والعلماء والشبان والشيوعيون والاشتراكيون ، والمرابطون) باستثناء النجم الذي كان ما يزال إلى ذلك الحين في فرنسا مقرأً ونشاطاً . ومهد جمع المؤتمر لذلك كثيراً من المناقشات لاني التخطيط فقط ولكن في الأهداف الاستراتيجية أيضاً . فالذي كان يهتم النواب والنخبة هو تطبيق مشروع فيوليت الذي وضع في الحقيقة من أجلهم . والعلماء كانوا مشاركين بنصف حماس بطريقة غامضة . وكانت مطالبهم منحصرة في تحرير

(٢) نفس المصدر ١٩٩ - ٢٠١ من النواب ابن جلول ، بوطالب ، بوكردنة ومن العلماء خير الدين والعقبي والإبراهيمي ، ومن الشبان ابن الحاج وبوشامة والعنابي .

الدين الإسلامي من الدولة الفرنسية وتعميم التعليم العربي الحر بواسطة أبناء الشعب أنفسهم ، أما الشيوعيون والاشتراكيون فكان يهتمهم بالدرجة الأولى جمع قوى الشعب الجزائري وراء الجبهة الشعبية التي كانوا مشتركين فيها والتي جعلت من شعاراتها محاربة الاضطهاد والظلم في المستعمرات ، لذلك كانت صياغة قائمة موحدة من المطالب عملاً عسيراً ، لأنها تقتضي تناسي كثير من الخلافات وتقديم كثير من التنازلات ومن ثمة لاستغرب أن ينهار المؤتمر عند أول عاصفة تهب عليه كما سنرى ، ولعل الرأي التالي يصور حقيقة هذا الجمع الذي أريد له أن يصل إلى غاية واحدة بطرق مختلفة . فقد قال أحد الكتاب عن ذلك « أن هذه هي إحدى الحالات التي عمل فيها الضغط الجماعي للرأي العام إلى جانب المعتدلين بدل العمل إلى جانب المتطرفين كما حدث بالنسبة للخصومة التي وقعت حول التجنيس (١) » .

ورغم الحساس للمؤتمر واعتباره من الأحداث البارزة في تاريخ الجزائر فان قراراته كانت متواضعة . ويمكن تلخيصها فيما يلي : ثقة المؤتمرين في حكومة الجبهة الشعبية ، إلغاء جميع القوانين الاستثنائية ، منح المسلمين جميع الحقوق التي للفرنسيين مع التمتع الكامل بالميزات الإسلامية وإدخال إصلاحات عليها ، منح الجزائريين حق التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي ، انتخاب مشترك بين المسلمين والفرنسيين (يعني إلغاء النظام الثنائي في الانتخابات) والتأكيد على المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية ، تأسيس لجنة تنفيذية للمؤتمر .

وبالإضافة إلى ذلك قدم الشيخ ابن باديس نقطتين تتضمنان مطلب العلماء وقد وافق عليهما المؤتمر أيضاً بالإجماع وضمنا إلى (ميثاق المؤتمر) وهما :

(١) توينبي ، ص ١٥٩ . أنظر أيضاً جوليان ، ص ١٣١ ، وقد زعم جوليان أن حزب الشعب الجزائري قد اشترك في المؤتمر بنهاية واقع أن هذا الحزب لم يتكون إلا سنة ١٩٣٧ أنظر كذلك نوشي ، ص ٨٥ ، فهو أيضاً يقول بمشاركة .

اعتبار اللغة العربية كالفرنسية لغة رسمية على أن تكتب بها جميع المنشائر الرسمية وتعامل صحافتها كالصحافة الفرنسية مع إعضاء الحرية لتعليمها في المدارس الحرة ، تسليم المساجد إلى المسلمين وتخصيص ميزانية لها على أن تتولى جمعيات دينية أمرها مؤسسة حسب قانون فصل الدين عن الدولة ، وتأسيس كلية لتعليم الدين ولسانه العربي لتخريج موظفي المساجد ، وتنظيم القضاء على يد هيئة إسلامية تنتخب بإشراف الجمعيات الدينية المذكورة ، وإدخال إصلاحات على مدارس تخريج رجال القضاء (١).

قدم ابن باديس التقطتين السابقتين (اللغة والدين) باسم العلماء ولكنه قدم قائمة أخرى باسمه الشخصي لا تخرج في أساسها عن مطالب النواب والشبان السابقة أيضاً ، منها إلغاء المعاملات الخاصة بالجزائريين (الانديجين) والمحلس العسكرية وأعطيات الجندية ، وتسوية نواب الجزائريين بنواب الفرنسيين في جميع المحالس ، وتوحيد النيابة البرلمانية بكلا المجلسين (مجلس الجزائريين ومجلس الواب المعمرين) والمساواة في الحقوق والواجبات (٢).

ومن المطالب التي أخذت طابعاً فردياً : إلغاء الولاية العامة (منصب الحاكم العام) والبلديات المختلطة ووظائف القواد ومجلس الوفود المالية والمجلس الأعلى للحكومة وإلغاء المحاكم العسكرية والعفو عن المحكوم عليهم في حوادث قسنطينة (١٩٣٤) وتكريم الرجال الذين عملوا الخير الجزائر كالأمر خالد وفيوليت وموتى وروزي ، وعقد المؤتمر على نفس المبادئ والأهداف عند كل مناسبة .

وبناء على إحدى التوصيات تكونت إثر المؤتمر (لجنة تنفيذية) كانت مهمتها تلخص في السهر على تنفيذ مطالب المؤتمر وطبعتها في كراس خاص

(١) الابراهيمى (الشهاب) يوليو ١٩٣٦ ص ٢١٠ - ٢١١ .
(٢) نفس المصدر ص ٢٠٤ أضاف جوليان أن المؤتمر قد قرر المطالبة بمساعدة الفلاحين ، المساواة في الأجور عند المساواة في الأعمال وأضاف بأن المؤتمر قد عبر عن تعلق الجزائريين بفرنسا . انظر ص ١٣١ - ١٣٢ انظر أيضاً درون ص ٧١ .

وتقدمها للسلطات الفرنسية في باريس بواسطة وقد من النواب أوبما تراه صالحاً من الوسائط واتفق أيضاً على أن تكون في كل قسم من الولايات الثلاث (لجنة المؤتمر) مؤلفة من ممثلين عن النواب والعلماء والشبان . ومهمة هذه اللجان الدعاية للمؤتمر في الأوساط الشعبية والتوعية العامة والإعداد لاجتماع اللجنة التنفيذية بعد شهر (٥ يوليو) على أن تنتخب كل لجنة من لجان المؤتمر الفرعية المنبثقة في أنحاء القطر ممثلاً عنها في اللجنة التنفيذية حتى تكون هذه لجنة وطنية بكل معنى الكلمة . وهذه الأخيرة هي التي كان عليها أن تطبع القرارات الصادرة عن المؤتمر باللغتين وهي التي تشكل الوفد الذي يسافر إلى باريس باسم المؤتمر لتقديم مطالبه إلى الحكومة الفرنسية .

وقد اشتغلت لجان المؤتمر حسب البرنامج المتفق عليه ما عدا لجان قسنطينة التي كان قد تكلف بها ابن جلول . ومع ذلك حضر ممثلو اللجان المذكورة وعددهم ٦٤ ممثلاً . ومن بين هؤلاء انتخب ٢١ شخصاً أصبحوا هم اللجنة التنفيذية (بمعدل ٧ لكل ولاية ٣ عن النواب و٣ عن العلماء وواحد عن الشبان) وجرت أعمال الانتخابات في نادي الرقي . وتحددت مهمة اللجنة التنفيذية التي أصبحت السلطة العليا في المؤتمر في : انتخاب المكتب ، تعيين وفد باريس ، التصويت على كل ما يعرض عليها من قضايا . أما بقية ال ٦٤ فلهم حق المناقشة لا التصويت . وباقتراح من الشيخ ابن باديس أصبح ابن جلول هو رئيس اللجنة ونائبه الأمين العمودي (العلماء) وابن الحاج (الشبان) كاتباً عاماً . وبوكردنة (النخبة) أمين المال (١) .

من أبرز شخصيات المؤتمر ابن جاول وابن باديس ثم مصالي . وستحدث عن الآخرين بعد قليل . أما ابن جلول فقد كان غامضاً في تصرفاته ، فرغم أنه تصدر منصة المؤتمر ، وبرز في نشاط الإعدادات له فانه يبدو أن إيمانه به كان دون المستوى . ويبدو أيضاً أن ابن باديس هو الذي

(١) الإبراهيمي (الشبان) يوليو ١٨٣٦ ص ٣٢٨ .

١٧٠ .

كان يحركه ويدفعه فهو الذى اقترحه لرئاسة المؤتمر ولرئاسة اللجنة التنفيذية وبذلك وضعه فى الواجهة لأن رئيس اللجنة التنفيذية هو الذى يترأس الوفد إلى باريس . هو الذى يعوده بتقدير عن وفادته .

ومع ذلك فنحن لانجد ابن جلول يتصرف باقتناع وحماس لهذه المهمة . فعندما توزع النواب مهمة تأسيس اللجان الفرعية للمؤتمر فى الولايات الثلاث قام زملاؤه فى وهران والعاصمة بما عهد إليهم فى وقته . بينما لم يقيم هو بهذه المهمة رغم أنه كان رئيس المؤتمر - حتى أن ابن باديس أخرجته عندما وضع المسؤولية على عاتقه فى اجتماع اللجنة التنفيذية فاعتذر ابن جلول بأنه كان منشغلا بأعمال مجلس الوفود المالية فى الجزائر ، وادعى بأن قسنطينة متهاية بطبيعتها ذلك الدور ، فقبلوا عنده ولكنهم طلبوا منه العمل على تأسيس اللجان فى ولايته اقتداء بما فعل بقية زملائه . وعند اجتماع أعضاء الوفد الرسمى لوضع الترتيبات الأخيرة قبل السفر إلى فرنسا اعتذر ابن جلول عن حضور الاجتماع رغم أنه رئيس الوفد ورئيس اللجنة التنفيذية ورئيس المؤتمر (١) . وسنعرف أن مواقفه الغامضة وشخصيته الغريبة قد ساهمت فى انهيار المؤتمر يوم أن اتهم العلماء ، حلفاءه الآخرين ، بالتورط فى قتل المفتى كحول .

ومع ذلك فهذا الرجل هو الذى ذهب على رأس الوفد إلى باريس لتقديم أهم مجموعة من المطالب الجزائرية التى صيغت لأول مرة فى شكل جماعى كالذى حدث فى المؤتمر الإسلامى ، فقد اجتمعت اللجنة التنفيذية يوم ٦ يوليو ١٩٣٦ وكانت نقط جدول أعمالها : تحديد مهمة الوفد ، وعدد أفراده وتاريخ سفره . قد تقرر تقديم مطالب المؤتمر على أنها مطالب « الأمة الإسلامية الجزائرية » دون أن يضيف عليها الوفد شيئاً . اذا واجهت الوفد

(١) نفس المصدر ص ٢٣٢ ومن ثمة لا تتفق مع درون ص ٧١ من أن ابن جلول أراد أن يوحد كل الأحزاب الإسلامية فى برنامج واحد ، فدور ابن جلول فى هذه المناسبة كان غامضا .

صعوبات فعلية أن يعود إلى الجزائر للمشاورة ، كما تقرر عدم التساهل بالمطالب وضرورة التمسك بالوحدة وتعيين متكلم خاص باسم الوفد حتى لا تصدر عنه أخبار متناقضة . أما عدد الوفد فقد اتفق أن يكون من ستة عشر عضواً هكذا : ١٠ (عشرة) من النواب (ثلاثة لكل ولاية ونائب واحد عن المناطق العسكرية الثلاث) و ٣ من العلماء و ٣ من الشبان ، كما تحددت أسماء الوفد ، والتاريخ المقرر للسفر إلى فرنسا يوم ٢٠ يوليو ١٩٣٦ . وقبل سفره قابل الحاكم العام السيد لوبو أعضاء الوفد يوم ٩ يوليو بحفاوة ، حسب أخبار ذلك الوقت وتقرر بالإضافة إلى ذلك أن يقوم الوفد بجولة في القطر بعد رجوعه من فرنسا لتنوير الرأي العام وإطلاع الشعب على النتائج (١) .

وفي باريس قابل الوفد رئيس الوزراء السيد بلوم وعدد آخر من المسؤولين . واستقبلهم السيد أوبو المكلف بالشؤون الأهلية وكذلك السيد ريجس نائب مدينة الجزائر وسلموهما نسخة من «كراس المطالب» التي وافق عليها المؤتمر ، وكان ذلك في الثاني والعشرين من يوليو . أما في اليوم التالي فقد استقبلهم ليون بلوم رئيس الوزراء وموريس فيوليت وجول موش وغيرهم . وخلال المقابلة عبر ابن جلول رئيس الوفد على ثقة الجزائر في الجبهة الشعبية وحكومتها والحاكم العام السيد لوبو (رغم أن أحد المطالب نادى بإلغاء منصب الحاكم العام) وفي نهاية المقابلة أصدر مكتب ليون بلوم تصريحاً جاء فيه أن رئيس الوزراء قد « شكر الوفد على كلمته وعلى الفرحة التي غمرته عندما استقبل فرنسيون فرنسيين آخرين وديمقراطيون ديمقراطيين آخرين . وقد ذكر الوفد بأن الحكومة قد شرعت فعلاً في اتخاذ عدة إجراءات لصالح الجزائر وأوضح أنها ستنفذ إجراءات أخرى (٢) » .

(١) الابراهيمى (الشهاب) يوليو ١٩٣٦ ص ٢٣١ - ٢٣٣ وعباس ص ١٢٩

(٢) (أفريقية الفرنسية) يوليو ١٩٣٦ ص ٤٠٣ ونوشى ص ٨٥ - ٨٧ .

يعتبر ابن باديس الشخصية الرئيسية في المؤتمر رغم أنه لم يضع نفسه في الصدارة . فهو الذى دعا إليه من البداية وهو الذى كان موضع ثقة الجميع مهما اختلفت اتجاهاتهم وهو الذى كان يقترح عليهم الأسماء لمهام معينة فيقبلون عن رضى . وقد طلبوا منه عدة مرات أن يقدم إليهم اقتراحات العلماء بشأن الإصلاح فلم يتردد أن قدم إليهم ما اعتبره باسم الجمعية وما رآه أن يتحمل مسؤوليته بنفسه . وعندما كان الوفد في باريس لم يتردد ابن باديس في أن يتصل بزعماء النجم هناك رغم مخالفة زملائه له حتى قيل أنه غير رأيه في بعض النقط . وابن باديس هو الذى تكلم يوم المؤتمر للجماهير بلغتها وخاطبها في عواطفها (عن الدين) وكان بمظهره المؤثر وقدرته على الخطابة واقتناعه الشخصى بما كان يدعو إليه من مناط التقدير والثقة من الحاضرين . وقد عبر ابن باديس شخصياً عن دوره في المؤتمر ونظرته إليه في اجتماع اللجنة التنفيذية في الخامس من يوليو سنة ١٩٣٦ عندما خطب زملاءه قائلاً إنه يعز في حياته يعملين هما جريدة (المنتقد ومجلة الشهاب) من جهة وجمعية العلماء من جهة أخرى وقد انضاف إليهما عمل ثالث (ونسبه لنفسه) وهو أعظما وأكث فائدة منهما وذلك هو المؤتمر الإسلامى الجزائرى لأنه يعتقد أن هذا المؤتمر هو « أعظم حادث وقع في الجزائر الإسلامية في تاريخها الحديث ، ومن ثمة وعد زملاءه في اللجنة الدفاع عن مبادئ المؤتمر ومقاومة من يقاومها » (١) .

وقد أرخ ابن باديس لعلاقته بالسياسة الفرنسية في الجزائر منذ العشرينات إلى انعقاد المؤتمر وأوضح أنها تقوم على هذه الفكرة « المساواة في الحقوق السياسية مع المحافظة التامة على جميع الذاتية » . ذلك أن مجلة (الشهاب) كانت منذ تأسيسها ترفع شعار « الحق والعدل والمواخاة في إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات ، ومعنى هذا أن الجزائر قد قامت لفرنسا بكل

(١) (الشهاب) يوليو ١٩٣٦ ص ٢٣٦ - ٢٢٧ .

الواجبات (ضرائب ، خدمة عسكرية - خوض الحرب معها .. الخ) فن الحق والعدل أن تحصل منها على جميع الحقوق . لكن يجب إبقاء الجزائريين على ما عندهم من مقومات أساسية (دين - لغة - وقيم أخرى) ويلاحظ أن ابن باديس كان قبل المؤتمر يستعمل عبارة (الحقوق) بصفة عامة أما خلال المؤتمر فقد استعمل عبارة «الحقوق السياسية» للجزائريين وهو تحول كبير في عقائده لأن العلماء كانوا دائماً يتفادون كلمة «سياسة» في قاموسهم اليومي ، ولم يخف ابن باديس أنه قارم مع أنصاره العلماء مشروع فيوليت ، رغم أنه أطلق على صاحبه وصف «الرجل العظيم الذي لانسى فضله» والسبب في هذه المقاومة يعود في نظرهم إلى أن المشروع يفتقر إلى «التسوية في الحقوق» لابن الجزائريين والفرنسيين ولاين طبقات الجزائريين أنفسهم ، كذلك رفضوه لأنه يتضمن «تهيشة الطبقة المثقفة للاندماج مع السكوت التام عن الدين واللغة» أما خلال المؤتمر فقد وضع قائمة المطالب الآتية المذكور نخصها في الحملة أعلاه وهي «المساواة في الحقوق السياسية مع المحافظة التامة على جميع الذاتية» .

ومن حق المرء أن يتساءل هل كان المؤتمر الإسلامي الجزائري مؤتمراً سياسياً؟ إن الظروف التي انعقد فيها وكثيراً من الذين شاركوا فيه والمطالب التي صدرت عنه كلها تجعل منه مناسبة اجتماعية أكثر منها سياسية . والتأمل في ميثاق المطالب يكشف أن واضعيه كانوا يحاولون اتقاء العبارات السياسية ما أمكن فإذا استثنينا مطالب مثل حق التمثيل البرلماني وإلغاء منصب الحاكم العام ونحوهما فإننا نجد أن المؤتمر قدم قائمة مظالم لامطالب . والواقع أن الذي حدا بنا إلى طرح هذه القضية هو ما تكرر عند الكتاب من أن العلماء مثلاً قد شاركوا في مؤتمرات سياسية وبذلك انحرفوا عن مبادئهم الأصلية

(١) ابن باديس (الشهاب) يوليو ١٩٣٦ ص ٢١٤ - ٢١٥ ويلاحظ أن العبارات المنصوص عليها كتبت في الأصل بحروف بارزة ووضعت تحتها سطور إشعاراً بأهميتها .

أو أنهم كشفوا بذلك النقاب عن أهدافهم الحقيقية . وفي نظرنا أن المؤتمر كان عبارة عن تجمع شعبي جمع أغلب التيارات والطبقات في البلاد ، سمحت به الظروف المواتية (تولى الجبهة الشعبية الحكم) وقدم مجموعة من المطالب المتواضعة والمطآآ في البلاد للسلطات الفرنسية لعلها تتحرك في الاتجاه الصحيح فلم تفعل .

ومهما يكن من أمر فإن مشاركة العلماء في المؤتمر قد أثارَت تعاليق كثيرة . فالكاتب أرنولد توينبي يذكر أن العلماء قد تحالفوا مع النخبة والمرابطين على ما بينهم من خلاف لتأييد برنامج فيوليت . وقد عرفنا أن العلماء كانوا متحفظين من هذا البرنامج (المشروع) وأوردنا ما قاله فيه ابن باديس وما أخذَه عليه من نقص . ولكن توينبي اعترف بأن العلماء ، ومن باب أولى المرابطون ، كانوا غير راضين ببرنامج فيوليت لأنه يهدد بإزالة إحدى العقبات الرئيسية في طريق الاندماج^(١) ويرى كاتب آخر أن برامج العلماء بالرغم من أنه غير سياسي فقد وجدوا أنفسهم « متورطين » في مؤتمر سياسي سنة ١٩٣٦ نظراً لحرصهم على قضية التعريب والدين الإسلامي^(٢) ولاحظت افتتاحية إحدى الجلات المعاصرة أن مشاركة العلماء في المؤتمر تدل على « سذاجتهم » وعلى « الفوضى » التي تسود الجزائر عندئذ فهم (العلماء) بحكم تكوينهم ووجودهم ، ضد الفرنسيين ، ومع ذلك سمحوا لأنفسهم بالتحالف مع المثقفين (النخبة) الذين هم مع فرنسا ويرغبون في الحصول على حق المواطنة الفرنسية^(٣) .

أما أنصار العلماء فيقولون بأن مشاركتهم لم تكن باسم الجمعية ولكن باسم

(١) توينبي ص ٥١٧ سبق أن أشرنا إلى رأى الابراهيمى أيضا في مشروع فيوليت

(٢) أرون ص ٧٠ .

(٣) « تمزق الشمال الأفريقي في (أفريقية الفرنسية) يوليو ١٩٣٦ - ص ٣٧٠

ولاحظت هذه البة أيضاً أن وفد المؤتمر إلى باريس كان يضم أناساً يريدون البقاء خارج السياسة .

الأفراد الذين كانوا يعبرون عن وجهات نظرهم الخاصة . وقد دافعوا عن ذلك بأن مشاركة العلماء قد منعت الجزائر من الاندماج لأن معظم المشاركين في المؤتمر كانوا من أنصاره . وهذا ما جعل المتحمسين للاندماج ينتقدون العلماء بأنهم قوم لا يعرفون السياسة عندما قصروا مطالبهم على فصل الدين عن الدولة ، واسترجاع أوقاف المسلمين إلى جمعيات دينية منهم، وحق تعليم اللغة العربية بحرية واحترام الشريعة الإسلامية والإبقاء على الأحوال الشخصية للجزائريين^١ وعلل الذى سبب كل هذا التعاليق حول مشاركة العلماء هو شخصية ابن باديس . وكثير من الناس لم يفرقوا بين ابن باديس رئيس العلماء وبين ابن باديس الرجل المواطن فكل حركة أروأى له فى نظر الناس كانت تفسر على أنها تعكس الاتجاه الإصلاحى ومن ثمة اتجاه جمعية العلماء . وقليل هم الذين يفرقون بين الجمعية وشخص ابن باديس .

وكما كثر الحديث حول مشاركة العلماء كثر أيضاً حول موقف نجم أفريقية الشمالية من المؤتمر . وقد عرفنا أن النجم كان غير موجود بالجزائر سبباً قبل شهر أغسطس ١٩٣٦ . ولعل المنظمين للمؤتمر قد اعتبروه منظمة خارج الجزائر أكثر مما راعوا تطرفه ، ولو كانت القضية قضية يمين ويسار لما اطمأنوا إلى الشيوعيين والاشتراكيين ورفضوا التعاون مع النجم ، الذى هو أقرب إليهم فى الأهداف من المذكورين ، ومن جهة أخرى فرجال النجم ناوروا كثيراً فى هذه الظروف . فهم لم يشتركوا فى الإعداد ولا فى تحمل المسؤولية ومع ذلك اشتركوا فى النقد وفى محاولة قطف الثمار حين آن اقتطافها . ولولا التجمع الذى نظمه المؤتمر لما استطاع مصالى أن يلقي خطبته الشهيرة يوم الثانى من أغسطس . فقد وجد الطريق ممهدة والنفوس معدة والجمع حافلاً . ولم يزد على أن ارتقى المنصة (ولم يكن فى جدول الأعمال) رخطب فى الناس معبراً عن وجهة نظر النجم ومنهزاً هذه الفرصة الثمينة لدعوة الشعب

(١) بوكوشة « مع ابن باديس » (المعرفة أبريل ١٩٦٤ ص ١٨ - ١٩) وقد كان بوكوشة من العناصر العاملة فى صفوف العلماء عندئذ .

للانضمام إلى حزبه . وكانت هذه مناورة سياسية ولكنها كانت ناجحة من هذه الزاوية فقط لأنه استطاع أن يستل السجادة من تحت أقدام أنصار المؤتمر ، كما يقول المثل .

كان مصالى إذن هو الشخصية الثالثة في هذه الظروف بعد ابن جلول وابن باديس . فقد عاد من فرنسا إلى الجزائر على متن باخرة في نفس اليوم الذي كان يعقد فيه التجمع الشعبي للمؤتمر الذي أعد لكي يقدم فيه الوفد تقريره إلى الحاضرين عن رحلته إلى باريس . ولذلك وصل مصالى متعباً من وعثاء السفر وطلب الكلمة من رئيس الجلسة فأذن له ، رغم معارضة البعض . ولكن حرص المنظمين للمؤتمر على أن تكون كل الاتجاهات ممثلة وشعوراً بمبدأ الديمقراطية جعله يحصل على حق الكلام . ألقى مصالى خطبته العامة التي تعتبر في حد ذاتها وثيقة تاريخية من وثائق السياسة الجزائرية المعاصرة افتتحها باللغة العربية التي عبرها عن فرحته لعودته إلى أرض الوطن بعد غربة دامت اثني عشر سنة وقال إنه يفتخر بالحديث اليوم بالعربية ويعتز لأنها لغته الوطنية وحمل إلى الحاضرين تحيات ٢٠٠ ألف عامل شمال أفريقيا بفرنسا باسم النجم .

وبعد هذه المقدمة العاطفية دخل مصالى الموضوع الأساسي متحدثاً باللغة الفرنسية . وأول ما أعلنه إلى الحاضرين أنه جاء شخصياً ليربط النجم بهذه المظاهرة الكبيرة - المؤتمر . وهذا يعتبر اعتراف منه بانضمام حركته إلى حركة المؤتمر . وقد أضاف بأن قادة النجم وأعضاءه بفرنسا قد سمعوا بالمؤتمر الذي انعقد في السابع من يونيو « فأيدوه رغم ضعفه وسرعته » وعبر بعد ذلك على تأييد النجم للمؤتمر والموافقة على قراراته وحيثاً منظميه واعتبره حدثاً « تاريخياً فاصلاً في الجزائر » ولكنه استثنى بعض نقاط الخلاف التي سنشير إليها .

وأعطى مصالى صورة كاماة للحاضرين عن نشاط النجم في فرنسا منذ

عشر سنوات من أجل الجزائر وشمال أفريقية عامة . فقال أن النجم قد عانى من اضطهاد الحكومات الرجعية الفرنسية. ومن ثمة تعرض زعمائه ، ومصالي على رأسهم ، من جراء هذا الاضطهاد إلى السجن والنفي والتغريم ، وطرد العمال من مصانع (ستروين) (ورينو) لأنهم كانوا أعضاء في النجم وأن هؤلاء العمال الذين هاجروا إلى فرنسا من أجل « الحبز والحرية » قد وجدوا أنفسهم في فرنسا كأنهم يعيشون في بلدية مختلطة يحكمها قائد من موظفي فرنسا ومعه الشواش والزبائن . وهذا الاضطهاد والمعاملة القاسية لم تفارق العمال حتى على عهد الحكومة الشعبية . ومن أوجه التفرقة العنصرية التي عانى منها العمال في فرنسا أن العرب يرسل بهم إلى مستشفى بوبيني كأن بهم جرباً يعدى الإنسانية قاطبة . ونظراً لنشاطهم الوطني كان العمال محل اتهام بالشيوعية تارة والوهابية تارة والتبعية الألمانية ولموسكو مرة ثالثة من خصومهم ومع ذلك صمموا وعملوا على إسراع صوت الجزائر للعالم كما عمل زعماء النجم على تقديم قائمتين من المطالب في فرنسا إلى ممثل حكومة الجبهة الشعبية (١) .

ولكن مصالي لم يوافق ، باسم النجم ، على كل مطالب المؤتمر . فقد أعلن أنه يوافق على أن المؤتمر يعتبر حداً فاصلاً في تاريخ الجزائر وأنه يؤيده ويوافق على انعقاده ولكن مطالبه تحتاج منه إلى صراحة وتفسير جديد . فهو يؤيد المطالب الآتية التي تقدم بها المؤتمر لفرنسا لأنها مطالب شرعية ومتواضعة ولأنها تساعد على التخفيف من شقاء الشعب . ولكنه أعلن « بصراحة » أنه لا يوافق على « ربط بلادنا بفرنسا وعلى التمثيل البرلماني » ذلك أن الجزائر في الواقع مرتبطة بفرنسا وهو ارتباط جاء نتيجة احتلال قاس وليس عن اختيار وإرادة . أما الارتباط الجديد الذي دعا إليه المؤتمر فهو في نظره أمر تطوعي

(١) انظر الفصل الخاص بالنجم ، والقائمتان واحدة تخص الجزائريين بفرنسا والثانية تخص الشعب الجزائري عامة وكان الذي قابلهم هو السيد رؤول أوبوكيل وزارة الداخلية .

وبإرادة وعلى المؤتمر إذن أن يراعى هذه النقطة مادام يتحدث باسم الشعب الجزائري بأكمله لأن عواقب ذلك الارتباط ستون وخيمة ، فالنجم لا يوافق على «ربط بلادنا ببلد آخر» أما المطالبة بالغاء الوفود المالية والحكومة العامة وبإنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز بالعرق أو الدين فالنجم يوافق عليها أيضاً . ذلك أن هذا البرلمان الوطني الجزائري هو الذى سيعمل باسم الشعب ومن أجل الشعب بعيداً عن ضغوط الإدارة الفرنسية كما هو الحال عندئذ بالنسبة للمجالس المذكورة . وقد ختم مصالى خطابه التاريخي بالدعوة إلى اليقظة والوحدة والانضمام إلى صفوف النجم لأنه المنظمة التى تدافع عن حقوق الشعب وتعمل على تحرره من الاستعمار لذلك نادى فى النهاية بسقوط قانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية والعنصرية وبخاة الشعب الجزائري وأخوة الشعوب وحياة النجم (١) .

إن هذه الخطبة التى حول فيها مصالى أنظار الحاضرين من الاعتدال إلى التطرف ومن الرضى بالتقليل إلى المطالبة بالكثير ومن الدعوة إلى المساواة عن طريق الاندماج إلى نقد الاحتلال والدعوة إلى التحرر هى التى جعلت الناس يستقبلونها بحفاوة ويتمسكون له حتى حملوه على الأكتاف كما سبقت الإشارة . ويلاحظ المرء على هذه الخطبة أن مصالى لم يذكر فيها كلمة الاستقلال الوطنى التى جاءت فى وثائق النجم سنة ١٩٢٧ وفى برامج سنة ١٩٣٣ ، وأن مطالبه من الجهة وخطبته لاتعبر عن التطرف والثورية التى تميز بها النجم فى السياسة الجزائرية . فهل كان ذلك مراعاة منه لموقف الجهة الشعبية أو كان منه مراعاة للمشاركين فى المؤتمر الذى أعلن الانضمام

(١) خطبة السيد مصالى فى وثيقة مرقونة فى أربع صفحات عند السيد قناش وهى بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٣٦ وباللغة الفرنسية . وقد اعترف الإبراهيمي بأن المؤتمر انعقد « بسرعة » رغم خطورة المطالب الصادرة عنه ولكنه علل ذلك بسرعة الحوادث والخوف من انحلال العزائم . انظر (الشهاب) يوليو ١٩٣٦ ص ١٩٩ .

إليه) حتى لا يخرج (المؤتمر) عن النطاق المرسوم له من البداية وهو الاعتدال في المطالب والعمل داخل المحيط الفرنسي حتى لا تنفتت جبهة المؤتمر بخروج العناصر المؤيدة لفرنسا منها؟

وعلى كل حال فإن مشاركة مصالى بشخصه وبتصريحاته في المؤتمر جعلت الحكم على موقف النجم من المؤتمر غير يسير . فبعض الكتاب اعتبر ذلك مشاركة باسم النجم في أعمال المؤتمر (١) . ولكن رفضه لفكرة ربط الجزائر بفرنسا (الاندماج) والتثليل البرلماني جعله يدخل في نزاع مع الشيوعيين . بينما رأى الآخرون أن النجم لم يشارك رسمياً في المؤتمر وأن مصالى لم يأت إلا لتحذير المنظمين للمؤتمر من مغبة ما هم مقدمون عليه باسم الشعب . ومن جهة أخرى كانت ميول قادة النجم تختلف تماماً عن ميول قادة المؤتمر . فأولئك كانوا يدعون إلى برلمان وطني وحكومة وطنية وإلى استقلال الجزائر عن فرنسا ، وهؤلاء يدعون إلى المساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين والرضى بالعيش تحت العلم الفرنسي إذا تحقق ذلك الشرط ، بالإضافة إلى الإبقاء على الأحوال الشخصية الإسلامية . وكان موقف الجبهة الشعبية من النجم في فاتح سنة ١٩٣٧ فرصة لأن يكشف النجم ، وبعده حزب الشعب ، عن هويته الحقيقية في الجزائر وهي الهوية التي ظل يخفيها طيلة عهد الجبهة . وكان خروج العلماء من المؤتمر وتعلق النواب والنخبة بمشروع فيوليت حجة أخرى في يد النجم على عدم جدوى سياسة الاعتدال والوعود التي كان يصر عليها أنصار المؤتمر الأولون .

حقق مصالى نجاحاً كبيراً في الجزائر لشخصه ولحزبه في صيف سنة ١٩٣٦ وقد قضى عدة أسابيع يجوب البلاد يؤسس الفروع ويخطب في الناس ويجمع بهم حتى ضج من نشاطه المعمرون فناقشوا نشاطه في وهران خلال أكتوبر

(١) نوثنى ص ٨٥ وجوليان ص ١٣١ .

من نفس العام ومنعوه من التوجه إلى هذه المدينة فذهب إلى تلمسان (حيث أنشأ فرعاً) ولكنه منع من الخطابة فيها وأثاروا حوله الشبهات والتهم فقالوا إن له يداً في اغتيال المفتي كحول . وإنه يدعو إلى الثورة والتمرد والكرامية ويهدد مستقبل الجزائر الفرنسية . لذلك نادوا بحل النجم وطرده مصالى من الجزائر . فوعدهم والى وهران عندئذ بأن نشاط النجم و مصالى واقع تحت رقابة شديدة .. أما حل المنظمة فهو أمر يعود إلى الحكومة نفسها ومع كل هذه ومع كل هذه المضايقات والتخوفات فإن النجم قد وضع قدمه في الجزائر . وبدأ قاداته يخططون لمستقبله وانتشار دعوته^(١) .

ورغم جهود المنظمين للمؤتمر الإسلامي فإن وحدته سرعان ما تضعفت . وكان هناك عوامل خارجية وعوامل داخلية أدت إلى ذلك . فن الناحية الخارجية سعت الإدارة الفرنسية في الجزائر - وقد رأت شبه الإجماع الذى عليه الجزائريون في موقفهم من فرنسا - إلى إحداث ثغرة داخل صفوفه فعمدت حسب مختلف الزوايا المعاصرة واللاحقة إلى تدبير اغتيال المفتي كحول . ومن ثم تشويه سمعة العلماء الذين كانوا عنصراً رئيسياً في حركة المؤتمر . أما من الناحية الداخلية فإن تمسك النخبة والنواب بمشروع فيوليت وتحفظ العلماء منه وغموض وذبدبة شخصية ابن جلول وحل نجم أفريقية الشمالية الذى أعلن عن تأييده لمعظم مطالب المؤتمر ، ودخول هذه المنظمة في خصام حاد مع الحزب الشيوعي ، وهو أيضاً مشارك في المؤتمر - كل ذلك أدى في نظرنا إلى تدهور سمعة المؤتمر ورجاله . ويمكن أن نضيف إلى ذلك سقوط حكومة الجبهة الشعبية وعدم تمكن الوفد من الحصول على شيء إيجابي من الحكومة الفرنسية بشأن مطالب المؤتمر .

(١) عن هذا الموضوع انظر (مذكرة) ولاية وهران السرية التي كتبت خلال هذه الظروف وكذلك ل. مهندس « قلق شمال أفريقية » في (أفريقية الفرنسية) ديسمبر ١٩٣٦ ص ٦٤٩ - ٥٦٠ وكذلك نفس المصدر سبتمبر ١٩٣٥ ص ٤٦٤ .

ومع ذلك فإن حركة المؤتمر لم تمت نهائياً إلا عشية الحرب الثانية . فقد اجتمعت لجنته التنفيذية خلال يناير ١٩٣٧ وأعلنت عن تأييدها من جديد لمشروع فيوليت . وفي هذه الأثناء حلت الجبهة الشعبية نجم أفريقية الشمالية وتصلبت في موقفها من قضايا المستعمرات . وبين التاسع والحادي عشر من يوليو سنة ١٩٣٧ انعقد المؤتمر الثاني في مدينة الجزائر وكان ذلك في وقت خرجت فيه حكومة الجبهة الشعبية من السلطة . وقد أعلن المؤتمر الثاني تمسكه بمطالب المؤتمر الأول باعتبارها ، حدا أدنى وطلب المؤتمرون من الشعب الجزائري أن يظل يقظاً ، ومن النواب الجزائريين أن يستقبلوا جماعياً من وظائفهم إذا لم يوافق البرلمان على مشروع فيوليت ، وعبروا عن ثقةهم في الحكومة الفرنسية وفي التجمع الشعبي الذي انبثقت عنه الجبهة الشعبية كما طلبوا من الشعب الفرنسي اتقاء الانقسام الخطير بين الجزائريين والفرنسيين ، وترجم بعض الوثائق أن المؤتمرين رفضوا قبول حزب الشعب في المؤتمر

وعلى أية حال فإن المؤتمر الثاني قد فقد حرارة المؤتمر الأول وشعبيته ، وتوزع زعمائه الرأي أصبحوا في حذر حتى من بعضهم البعض . وكان تهديد المعمرين وفشل مشروع فيوليت وتضعف الجبهة الداخلية قد جعل المؤتمر الثاني نسخة مشوهة لما كان قد حدث في صيف ١٩٣٦ . ولعل ظروف حركة المؤتمر الإسلامي كلها تظهر في أنها قامت على الآنية في الداخل على قيام حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا . وهو بالطبع قيام مؤقت عندما نذكر تساقط الحكومات الفرنسية عندئذ .

غير أن أملاً جديداً قد لاح لدعاة حركة المؤتمر الإسلامي عندما عادت

(١) ديارى « مساهمة » (أفريقية الفرنسية) ديسمبر ١٩٣٧ ص ٥٦٠ وكذلك نوشي ص ٩٣ - ٩٤ وأيضاً جوليان ١٣٣ . من حركات المؤتمر الإسلامي أيضاً أن وفداً منه توجه إلى باريس أثر اغتيال الشيخ كحول للتعبير للحكومة الفرنسية عن الولاء المطلق إليها ولشرح الموقف لها والطلب منها بعدم استمالة هذه المناسبة لتأخير الإصلاحات . انظر نوشي ص ٨٨ .

الجهة الشعبية إلى الحكم لمدة قصيرة خلال مارس ١٩٣٨ . وقد صرح ليون بلوم الوفد الجزائري الذي توجه إليه باسم المؤتمر بأنه « من المستعجل الانتظار ! » ثم سقطت حكومة بلوم من جديد وخلفتها حكومة السيد دلايه الذي غمزته قضية ميونيخ فلم يفعل أكثر مما فعل سلغنه . وهو بذل الوعود والدعوة العاجلة إلى الانتظار . وعلى أية حال فإن أنصار حركة المؤتمر الإسلامي قد أرسلوا وفداً آخر عنهم إلى باريس ، وخلال مقابلة الوفد لرئيس الوزراء دلاديه أجابهم هذا بأن « البرلمان معارض لمشروع فيوليت ولا يظهر عليه أنه يعتبر المواطنة الفرنسية متناسب مع الحالة الشخصية الإسلامية . وأمام هذا الوضع فأنني لأستطيع أن أتولى أى شيء إنني أسألكم أن تعينوني على الإبقاء على النظام . ولا تضطروني إلى استعمال القوة التي تملكها فرنسا لأن فرنسا أمة قوية » وقد رد عايبه عباس بأن الحكومة الفرنسية تتحمل مسؤولياتها أمام التاريخ وأن احترام حق الفرد أكثر أهمية من أفضل الأسلحة . أما ابن باديس فقد رد على رئيس الوزراء بما يلي « ليس هناك سلسلة ولا قوة سوى سلطة وقوة الله . قضيتنا عادلة وسنواصل الدفاع عنها عند كل من يقف في طريقها .

عندئذ عاد فرحات عباس إلى الشعب فكون حزبه (حزب الاتحاد الشعبي) وانفصل ابن جلول وكون (التجمع الفرنسي الإسلامي) ونخاب أمل ابن باديس في ديمقراطية فرنسا فرفض باسم جمعية العلماء الإعلان عن تأييد فرنسا في الحرب المقبلة . أما مصالى فقد قيد إلى السجن هو وعدد من رفاقه . وهكذا فشلت حركة المؤتمر الإسلامي التي كانت تعبيراً أيضاً عن فشل سياسة فرنسا في الجزائر .

(١) عباس ص ١٣٢ - ١٣٣ .

(٢) يمكن أن نذكر هنا من إيجابيات المؤتمر الإسلامي أنه جعل القيادات السياسية تتضح بالجزائر ، وقد تشجع النخبة على خوض المعركة السياسية إذا اقتضى الأمر وتوحيد الصفوف مؤقناً بين اتجاهات كانت تبدو متناقضة . انظر بهذا الصدد أيضاً أرون ص ٧١

الفصل السابع

الجزائر والحرب الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٢

عندما بدأت الحرب العالمية الثانية في نهاية صيف عام ١٩٣٩ كانت فرنسا ضعيفة في بلادها وفي الجزائر . فلا حكومة قوية ولا جيش على أهبة الاستعداد معنوياً . ورغم التحصينات على الحدود الشرقية فإنها لم تجد فتيلاً أمام تقدم قوات هتلر الخاطفة . كما لم يجد فرنسا تحالفها مع بريطانيا التي كانت هي الأخرى ضعيفة سياسياً قبل تولى تشرشل الحكم . أما في الجزائر فإن فرنسا لم تستطع أن تجد حلاً لمشاكلها أيضاً ، فالأحوال الاقتصادية كانت تنذر بالمخاءة ومطالب الوطنيين بالمساواة في الحقوق وإلغاء القوانين الاستثنائية لم تجد أذناً صاغية في البرلمان الفرنسي . كما فشلت مشاريع الإصلاح التي تقلم بها بعض الفرنسيون مثل مشروع فيوليت .

أذلك واجهت فرنسا الحرب بجزائر أبعد ما تكون عن الولاء الحقيقي ، فقيادة حزب الشعب الجديد كانوا في السجون ، وحزبهم قد صدر قرار بحله ، كما صدر قرار بحل منظمة الشوعيين . وجمعية العلماء بالرغم من أنه لم يصدر قرار بحلها — لأنها غير سياسية — فإنها رفضت الإعلان عن تأييدها فرنسا في الحرب . واندفع النواب والنخبة بحكم وظائفهم الرسمية إلى تأييد فرنسا « الديمقراطية » ضد ألمانيا « النازية » فتطوع زعماءهم لخدمة الحرية والديمقراطية اللتين درسوهما في المدارس الفرنسية ولكنهم لم يعرفوها في التطبيق . وهل نحن في حاجة إلى التذكير بأن رجال الدين الرسميين قد أعلنوا عن ولائهم لفرنسا أيضاً ؟ فقد جاءت البرقيات ، بوحي من السلطة الفرنسية نفسها ، تعلن فقوى رجال الدين (المفتيون — القضاة — العدول —

المرابطون.. إلخ) الرسميين بوجوب الحرب مع فرنسا شرعاً ! وكان هذا هو عربون الولاء الذي حصلت عليه فرنسا من الجزائر.

وقد اعتاد الفرنسيون أن يعلنوا - كلما حزبهم أمر- (حرب ١٨٧٠ ، حرب ١٩١٤ .. إلخ) أن الجزائريين مخلصون لهم ، مستشهدين على ذلك بما يردهم من تأييد بعض الأسر الكبيرة ورجال الدين الرسميين ، وأصحاب الأوسمة والشهادات ، وقدماء المحاربين ، وطائفة القياد والباشاغات وشيوخ العرب ، وهؤلاء هم الواسطة بين فرنسا والشعب ، وهم الذين يمثلون الحاجز بينها وبين الجماهير . ولا يستثنى الفرنسيون من ذلك إلا بعض المشاغبين (الذين هم الوطنيون) وهؤلاء يكفى لإسكانهم ، في نظر الفرنسيين ، وضعهم بالسجن وإلصاق تهمة عداوة فرنسا بهم . وهذا ما حدث سنة ١٩٢٩ . فالجنود الجزائريون حملهم الفرنسيون إلى الجبهة الأوروبية لأنهم لا يثقون في بقائهم في الجزائر نفسها ، وتطوعت النخبة والنواب وقدماء المحاربين وأعان الموظفون الرسميون تأييدهم لفرنسا ، أما الوطنيون فقد زج بهم في غياهب السجن . وهكذا إدعى الفرنسيون أنه بمجرد وصول أخبار دخول فرنسا الحرب أجاب الجزائريون « جماعياً وبانحلاص » عن استعدادهم للدفاع عن فرنسا . وبهذه المناسبة ألقى السيد لويو ، الحاكم العام كلمة بالراديو الجزائري ووجهها إلى سكان الجزائر وصف فيها عملية الاستنفار بأنها « مثيرة للإعجاب » معلناً عندئذ ان عملية الاستنفار في جزائرها تجري بطريقة تثير الإعجاب في نظامها وإنضباطها « (١) .

ورغم ضعفها فان فرنسا كانت ما تزال خلال ١٩٣٩ - ١٩٤٠ تثير عند بعض الجزائريين الإعجاب والاحترام ، وعند البعض الكراهية

(١) ج. ل. ل « شمال أفريقية والحرب » (أفريقية الفرنسية) أغسطس - سبتمبر ١٩٣٩ ص ٢١٤ قارن كلمة لويو بكلمة لوتو أثناء الحرب الأولى .

والإنتقام . ذلك أن عيوب ضعفها لم تكن قد ظهرت للعيان ، فهي في الميدان تحارب ولها حلفاء ومستعمرات وتقنية . وهي اقتصاديا ما تزال بمواردها وأسواقها سببا حكومة بول رينو ، ومع كل هذه الإيجابيات الظاهرية في هذه المدة ، فان ردود فعل الجزائريين كانت محل خلاف بين الكتاب . فالسيد فرحات عباس الذي كان معاصراً للأحداث يشهد بأن الجزائريين كانوا « قلقين » من جراء ما كان يحدث في فرنسا — ولاسيما عندما عرفوا أن حكومة السيد بول رينو أعربت عن استعدادها سنة ١٩٤٠ للتنازل عن تونس في مقابل حياد إيطاليا^(١) ويذكر كاتب آخر أن الجزائر كانت تبدو هادئة عند بداية الحرب ، وكانت شبه خالية من الجنود ، ولكن مستقبلها كان « غير واضح » .

وعلى كل حال فان الجنود الجزائريين قد انضموا إلى وحداتهم بدون أى حادث يذكر . ومن جهة أخرى تطوع فرحات عباس كصليب احتياطي دفاعا عن الحرية . أما مصالى فقد كتب مقالا في جريدة (الأمة) هاجم فيه الاستعمار الفرنسي ووعده بأنه سيستمر في عدائه لفرنسا لأن شمال أفريقية ليس له شيء مشترك مع فرنسا . ومن أجل ذلك أعيد إلى السجن بعد أن كان خرج منه^(٢) أما السيد جوليان فيقول أن كلا من حزب الشعب والعلماء كانوا ينادون بالاستقلال عندما اندلعت الحرب . ولكنهم لم يستطيعوا وضع برنامج موحد . أما النخبة المتطورة فقد خابت آمالها في الإصلاحات ، ولكنها ظلت في انتظار الساعة التي تنهزم فيها فرنسا لتستأنف مطالبها حسب الوضع الجديد . وكان المعمرون هم الذين عرقلوا إدماج الأهالي بطريقة سلمية

(١) عباس ، ص ١٣٧ .

(٢) مارتن ، ص ٢٩٠ - ٢٩١ ، وكذلك أرون ص ٧٨ ، يقول هذا المصدر أن عباس

ثان برتبة (سرجان) في المصلحة الصحية .

ونظامية. وبذلك سهلوا الطريقة أمام الوطنية الجزائرية التي ستأخذ منحرجا جديدا (١).

لكن سقوط فرنسا أمام ضربات ألمانيا في يونيو ١٩٤٠ قد أدى إلى تعرية كثير من الحقائق وتوضيح الغوامض في العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين . فقد سقط مع ذلك جدار الورق الذي طالما أحاطت به فرنسا نفسها حتى توهم الجزائريين بأنها لا تغلب وأن جيشها معزز بالعناية الإلهية ! . وكان ذلك كفيل لإيقاظ بقية الجزائريين الذين كانوا ما يزالون يعتقدون في فرنسا . بالإضافة إلى أن الدعابة التي كانت الجزائر مسرحا لها سواء من المحور (ألمانيا - إيطاليا) أو من الحلفاء (روسيا - بريطانيا - ثم أمريكا) قد أدت أيضاً إلى إيقاظ الغافلين واقناع المترددين .

حقاً أننا لا نجد ثورة شعبية أو حركة منسقة من الجزائريين خلال عهد حكومة فيشي (المرشال بيتان) فالحكام العامون عندئذ : ويقان ، بريال ، شاتيل ، قد استعملوا تأثير المرابطين والعائلات الكبيرة والموظفين الرسميين لتنويم الجماهير (٢) . وهناك من يرجع هذا التنويم إلى شخصية بيتان ، رغم أنهم يعترفون أن « خبر هزيمةنا قد وقع موقع الصاعقة » في الجزائر. فالمرشال بيتان زعيم حكومة (الثورة القومية) في فرنسا المهزومة كان في نظر هؤلاء كما كان نابليون الثالث في نظر الجزائريين . فهو بطريقته الأبوية وبروحه البوربوتانية قد جلب إليه تضامن الأغلبية معه في الجزائر ، لذلك تمتع بين سكان الجزائر (جزائريين وفرنسيين) « بشعبية حقيقية » (٣) غير أنه إذا صح هذا بالنسبة إلى الجماهير فإنه لا يصبح مع قادة الرأي من الجزائريين الذين سنعرف بعد قليل أنهم وقفوا منه غير ذلك الموقف.

(١) جوليان ص ١٣٧ ، انظر أيضاً نوثنى ص ١٣٦ - ١٢٧ .

(٢) جوليان ، ص ٢٨٠ .

(٣) أرون ، ص ٧٨ - ٧٩ .

ومهما تكن شعبية بيتان وسط الجماهير الجزائرية ، فإن الذي لاشك فيه هو أن الفوضى التي حلت بالفرنسيين عقب وقف القتال مع الألمان وتبديل الحكام العاميين في الجزائر (ثلاثة في ظرف سنة) والدعايات المتضاربة كانت كلها لا تدل على حالة الاستقرار ولا على ثقة متبادلة ، ففي السابع عشر من يونيو ١٩٤٠ أذاع بيتان على الراديو بنود وقف القتال ، ولم يوضح ما إذا كان ذلك سيطبق على الجزائر وشمال أفريقيا أيضاً . وفي اليوم التالي وجه ديغول نداء ضد وقف القتال . أما الصحافة المحلية الفرنسية ، فقد أشارت إلى أن الحرب مستمرة في شمال أفريقية بقيادة الجنرال نوكيس . ولكن هذه الحالة انتهت عندما أوضحت باريس أن الجزائر داخلة في منطقة وقف القتال ، وأرسلت من أجل ذلك الأدميرال أبريال ليحل محل لوبو ، كحاكم عام على الجزائر باسم بيتان^(١) . وقد عقد أبريال ندوة صحفية في الجزائر أعلن فيها أن ولاء الجزائر للحكومة بيتان لا يحتاج إلى بيتان ، وأنها (الجزائر) لا علاقة لها بالثوردين (يعني أنصار ديغول) ، وأن الجزائريين والمعمرين متعايشون بدون شعور عنصري^(٢) .

ولكن أبريال سرعان ما طلب التقاعد بحجة وفاة والده وترك مكانه للجنرال ويقان الذي أصبح يحمل لقب « مثل عام للحكومة في أفريقية الفرنسية » بالإضافة إلى منصب حاكم عام الجزائر . والمعروف أن ويقان كان مسؤولاً على ضياع سورية من فرنسا ، وقد جاء إلى الجزائر ليحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الإمبراطورية الفرنسية ولذلك لا نستغرب أن يركز الفرنسيون ، بعد ضياع سورية من أيديهم على الجزائر خوفاً من انهيار

(١) نوشي ص ١٢٦ .

(٢) (النيويورك تايمز) ٩ فبراير ١٩٤١ ، ص ٩ من مراسلها في الجزائر جي آلان . كان أبريال يبلغ ٦٢ سنة . وكان من ضباط فرنسا في دينكرك وقائد قواتها الشمالية خلال يونيو ١٩٤٠ وقد أصبح حاكماً عاماً على الجزائر في ١٨ يونيو ١٩٤٠ .

سمعتهم تماماً ، سيما بعد أن كانت الصحافة الفرنسية في باريس والرأى العام هناك ينتقد بشدة موقف الحكومة من سورية والذي فسر بأنه نتيجة ضعف الدفاع عنها (١) . وكان مساعد الجنرال ويقان في إدارة الجزائر هو السد شاتيل ، الذى أصبح بدوره حاكماً عاماً ابتداء من نوفمبر ١٩٤١ (٢) .

وقد اعترف ويقان في مذكراته أن الجزائر كانت خلال عهده مسرحاً للدعاية الألمانية وغيرها من الخارج والدعاية الإسلامية من الداخل ، ورغم أنها كانت محمية من تونس والمغرب (الفرنسيين) فإن الأعداء كانوا يقومون بدعاية تخريرية ضد الوجود الفرنسى ، بما فى ذلك بعض الفرنسيين الذين لهم مصالح خاصة فى لعبة الأوراق السياسية . أما الألمان فقد أطلقوا سراح الجنود الجزائريين وأرسلوهم حسب رأيه ، إلى الجزائر للدعاية لهم بعد أن دربوهم على ذلك . وقد وجد هؤلاء الجنود « الأرض الصالحة » لهذه المهمة فى الجزائر . وكانت الدعاية الداخلية ، حسب رأيه أيضاً تتمثل فى قيام الأحزاب الإسلامية « المتطرفة » وغيرها من جماعات المسلمين الذين كانوا يشكون من القوانين الاستثنائية التى سلطها ضدهم فرنسا (٣) .

والحديث عن الدعاية الألمانية ودول المحور عامة خلال هذه الفترة غير مقصود على الجنرال ويقان . فقد ذكر السبب — غازانيو أن الألمان قد خصصوا حصصاً بالعربية فى راديو برلين وراديو باريس الدولى ، وأن الأهالى كانوا حريصين على الاستماع إليها . وقد أعلنوا فى إذاعة باريس بالذات التى افتتحوها فى العشرين من يوليو ١٩٤٠ « إن أصوات المسلمين فى شمال أفريقيا التى طالما خنقتها فرنسا سيكون فى مقدورها منذ الآن أن تكون مسموعة من باريس عاصمة فرنسا نفسها ، ويذكر نفس المصدر أن

(١) نفس المصدر ١٧ يوليو ١٩٤١ ، ص ٣ .

(٢) نوشى ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٣) م. ويقان ، (مذكرات) فلاديمير ، ١٩٥٠ ، ص ٣٧٢ .

دول المحور قد أحرزت على سمعة كبيرة وسط الأهالي بما حققته من نجاح. وهذه السمعة التي تمتعوا بها هي التي جعلت الأهالي يتسرون على الجنود الألمان ويخفونهم مدة سبعة أشهر أحياناً بدون الوشاية بهم إلى السلطات الفرنسية ، كما حدث في جبهة عناية وجبهة المنصورة (١) .

وأثناء عهد حكومة فيشي انتشرت في الجزائر أيضاً الدعاية لدول المحور من الفرنسيين أنفسهم ، لاسيما المعمرون . فقد ظهرت صحائف ذات اتجاه جديد بين ١٩٤٠ - ١٩٤٢ ، كانت في نغمتها تدعو بالنصر لقوات المحور وتشيد « بالنظام الجديد » الذي يمثله هتلر ، وتستنكر أعمال « الديموقراطيات الرأسمالية » (بريطانيا وأمريكا) الضالعة في ركاب « البولشيفية » . ومن صحافة المعمرين في الجزائر خلال هذا العهد (لادبيش الجبريان) ، (دير نير نوفيل) و (روفيه بونوا) ، (لافوادي كولون) وكانت هذه الصحف وغيرها تشر أخباراً بارزة عن الألمان وبيتان وشعارات الدولة الفرنسية وتنتقد اليساريين والإنكليز . ومن جهة أخرى أخفى المعمرون في الجزائر الحروف التي ترمز « للجمهورية الفرنسية » (ر.ف) وعلوا صور المارشال بيتان في البلديات (٢) . ويذكر فرحات عباس أن ٨٠٪ من المعمرين الفرنسيين في الجزائر كانوا موالين لحكومة فيشي (الألمان) وكان همهم الوحيد عندئذ ، كما كان في السابق الاحتفاظ بالجزائر تحت سلطتهم ، وكانوا يستقبلون أعضاء لجنة وقف القتلى بالشامبانيا في الفنادق والقبيلات . وقد ظهر منهم أغنياء حرب خلال هذا العهد ، كما ظهرت فيهم روح التمرد على حكومة باريس حتى أن الحاكم العام ، لوبو ، منع مقالاً لهم من الظهور سنة ١٩٤٠ جاء فيه « لقد

(١) أرون ، ١٥٥ - ١٥٦ انظر أيضاً ساراسين ، ص ١٩٩ .

(٢) نووشي ، ص ١٢٦ - ١٢٨ وكذلك (النيويورك تايمز) ، نوفمبر ١٩٤٦ ص ١٦ وعباس ، ص ١٣٣ . وتذكر الجريدة المذكورة أن ملاك الجرائد الموالية للألمان وبيتان دافعوا عن أنفسهم بعد الحرب أنهم ظلوا يصدرونها بعد نزول الحلفاء في الجزائر وقانوناً أنهم كانوا كاتوضد الشيوعية ولذلك صودرت جرائدهم وأنهم لذلك ليسوا غونة .

ارتكبت فرنسا أخطاء ، وعليها وحدها أن تدفع الثمن . ولستنا على استعداد لدفعه بلها (١) .

ورغم أن خطة تقسيم الجزائر على الدول الأوروبية كانت مطروحة . فان حكومة فيشي قد قامت في الجزائر ببعض الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية جديرة بالذكر . فقد طرح الألمان فكرة تقسيم الجزائر هكذا . منطقة قسنطينة مع تونس تعطى لإيطاليا ، ومنطقة وهران تعطى لأسبانيا ، أما منطقة الجزائر العاصمة فتحفظ بها فرنسا . ومع ذلك احتفظت حكومة فيشي بـ ٤٥٠٠٠ جندي في الجزائر . وكان هذا العدد كافياً للبقاء على الأمن والنظام . ووضعت خطة أيضاً لتصنيع شمال إفريقيا بمشاركة ألمانيا وشرعت في البحث عن البرول في الصحراء وعن الفحم . وكانت هناك محاولات لزراعة القطن ومد خط حديد عبر الصحراء يربط سهل نهر النيجر بالبحر الأبيض . وأخطرت الحكومة بنك الجزائر أن يرفع العملة الورقية التي يصدرها من ثلاثة إلى عشرة مليارات فرنك

ومن جهة أخرى ألغت الحكومة قرار كريمو (الوزير اليهودي الذي جنس يهود الجزائر أثر دفعة واحدة سنة ١٨٧١) وأصبح يهود الجزائر بذلك رعايا فرنسيين كالمسلمين الجزائريين . وقد رحب معظم المعمرين بهذا الإجراء ولا سيما أولئك الذين كانوا يعتبرون من أعداء السامية مثل السد لإميل مورينو ، نائب شيخ بلدية قسنطينة ، الذي وافق بدون تحفظ على ذلك ، رغم أنه كان مدة طويلة ينجح في الامتحانات بواسطة أصوات يهود قسنطينة . أما بالنسبة للأهالي فسرى أن حكومة فيشي قد اضطهدت زعماء وحرمتهم من البلاد

(١) عباس ، ص ١٣٨ - ١٤٤ .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٣٨ ومجلة « اكونوميست » ٢١ نوفمبر ١٤٢ . ص ٦٣٦

(و) (مدخل - الشرق الأوسط في الحرب ١٩٣٩ - ١٩٤٦) ، ص ٤٠٧ .

(٣) عباس ١٣٨ - ١٣٩ ويرى المؤلف أن هذا الإجراء كان « رجعيًا » و« غير عادل »

انظر أيضاً نوشي ص ١٢٩ ، وبناء عليه فإن هذا الإجراء قد جعل تلاميذ وطلاب يهود الجزائر يعانون ، وقد اتخذ قرار الإلغاء بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٤٠ ، أي بعد أقل من أربعة أشهر من حكم فيشي .

الاقتصادية الأولية التي تنتجها بلادهم . لذلك دخلت البلاد في أزمة اقتصادية حادة ، وقد ألغت هذه الحكومة نظام الانتخابات الذي كان جارياً في الجزائر كما وضعت كل مشاكل السياسة الداخلية المتعلقة بها على الرف ، بما في ذلك مشكل التمثيل البرلماني للأهالي (١) .

لم تكن حكومة الثورة القومية لفيشي على علاقة طيبة مع روسيا الشيوعية ولذلك اضطهدت أيضاً الشيوعيين في الجزائر وأتهمهم بالعمل المضاد لها . فقد حلت الحزب الشيوعي رسمياً ، ان ذلك كان نشاط أعضائه ضعيفاً خلال ١٩٤٠ - ١٩٤٢ وقد لجأ الشيوعيون إلى العمل السري . ولكنهم كانوا في الجزائر خاصة ، شديدى الاحترام للقانون « حسب تعبير أحد الكتاب (٢) » ورغم ذلك فقد اعتقلت بعض الشيوعيين وأحضرتهم أمام المحكمة العسكرية بتهمة محاولة تنظيم هيئة منحلة ، ومضادة الاتجاه الذي تقوم عليه (٣) ولم يستأنف الشيوعيون نشاطهم إلا في نهاية سنة ١٩٤٢ بعد نزول قوات الحلفاء ورغم أن الوطنيين الجزائريين لم يسمح لهم بذلك .

من هؤلاء أعضاء حزب الشعب الجزائري الذين اضطهدتهم الإدارة الفرنسية في الجزائر سواء كانت في عهد حكومة الجمهورية أو عهد حكومة فيشي فخلال ١٩٣٩ - ١٩٤٠ قرر الجنرال نوقيس ، قائد القوات الفرنسية في شمال إفريقيا سجن أعضاء الحزب ومنهم مصالى لقيامهم بنشاط مكشوف معاد لفرنسا . ومن ذلك حسب هذا المصدر ، أنهم كانوا يندسون في الجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي ويعملون على إضعاف روحهم المعنوية

(١) انظر نشرة (فرنسا الحرة) بالانكليزية - ج ٥ ، عدد ٨ (١٥ ابريل ١٩٤٤) ،

ص ٢٩٣ .

(٢) ساراسان : ١٢٦ - ١٢٧ .

(٣) (النيويورك تايمز) ، ٣٠ أغسطس ١٩٤١ ، ص ٣ .

يخرضونهم على العصيان وعدم المشاركة في الحرب ضد السوريين في الشام ،
ويذكر مصدر آخر أسماء عدد من أعضاء الحزب الذين ألقى عليهم القبض
في الرابع من أكتوبر ١٩٣٩ هم مصالى وبومدين معروف ، وعمار بوجريدة
وخليفة بن عمار ، ومفدى زكريا ، والشاذلى المكي ، ومحمد فليته ، وقبور
التركي ، ابن العقبى ، ومحمد خيضر ، وبومعزة علاوة ، وميمشاي محمد ،
وكانت هذه المتابعة من الإدارة كافية بأن تجعل حزب الشعب ينقل نشاطه من
العلنية إلى السرية ، بالإضافة إلى أن السلطات الفرنسية قد أعلنت عن حل الحزب
منذ بداية الحرب .

أما حكومة فيشي فقد حاولت في أول الأمر أن تسلك سياسة الوفاق
مع حزب الشعب ، وعندما لم تنجح لجأت إلى المعاملة القاسية لأعضائه .
فقد جرت اتصالات مرتين بمصالى « أحدهما في نوفمبر ١٩٤٠ ، والثانية في
مارس ١٩٤١ » لمحاولة التفاهم معه على أساس « التعاون على قدم المساواة بين
الفرنسيين والمسلمين بشرط أن يتخلى عن المطالبة بالاقتراع العام والبرلمان
الجزائري . » وغيرها من مطالب الحزب الأساسية . وعندما رفض هذا
العرض قدم للمحاكمة العسكرية . وبدلاً من اختار الفرنسيون أربع شخصيات
من أعيان الجزائر وعينوهم بقرار في ٢٥ مايو ١٩٤١ ليكونوا في المجلس
الوطني الاستشاري ، الذي يتبع حكومة فيشي . ويزعم أحد الكتاب
أن السلطات الفرنسية كانت على علم بنشاط حزب الشعب السري ولكنها
عاملت أعضائه على أنهم أناس مخدوعون . فاكتفت بسجنهم لأنها لم تكن

(١) انظر ساراسين ، ص ١٥١ وكذلك (مدخل ١٩٣٩ - ١٩٤٦) ص ٤٠٥ كما نقله
جورج كيرك ، الذي أضاف بأن أعيان الجزائر كانوا يتادون بفرنسا بينما هذه كانت تعامل
تعامل الوطنيين باضطهاد . انظر أيضاً عباس ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ وقد أضاف عباس بأن
الفرنسيين أطلقوا في بداية الحرب بعض أعضاء حزب الشعب ولكن بعد « عملية غسل مخ » .
(٢) (مدخل ١٩٣٩ - ١٩٤٦) ، ص ٤٠٩ .

تعتقد في أنهم يشكلون خطراً عليها(١) . ولسنا ندري ماذا يعنى الكاتب بالخطر ولكن الذى لاشك فيه هو أن حكومة فيشى اولم تشعر بخطورة حزب الشعب لما حاولت التفاهم معه ولما لجأت إلى سجن أعضائه والحكم على رئيسه أحكاماً قاسية كما سنرى .

وعلى أية حال فانه نتيجة نشاط أعضاء حزب الشعب وأمثاله من الوطنيين حدث تمرد في ضاحية الحراش ، قرب العاصمة ، يوم ٢٥ يناير ١٩٤١ قام بهذا التمرد فرقة الرماة التابعة لفيلىق المشرق الذى يضم ، حسب تعبير أحد الكتاب عناصر معروفة بالصلافة والعناد(٢) . ورغم أن ظروف هذا التمرد و تفاصيله ما تزال غامضة فان محاکمات أعضاء حزب الشعب بعد ذلك بقليل تدل على أنه كان لهم ضلع فيه ، وقد أسفر التمرد عن مقتل عدد من الفرنسيين تجارز العشرة . ويذكر مصدر آخر أن التمرد قد أدى إلى تقديم تسعة جنود ومدنى واحد إلى المحكمة العسكرية وإصدار قاسية ضدهم بتهمة المشاركة فى الاضطرابات التى أدت إلى تظاهر الجنود وقتل ستة أشخاص . لكن هذا المصدر قد لاحظ أن أسباب التمرد لم يعلن عنها من الفرنسيين(٣) ونعتقد أن هذه المحاكمة كانت للمشاركة فى تمرد الحراس رغم الخلاف فى نتائج الحادث .

وبعد شهر فقط من تمرد الحراس ، وفشل محاولة التفاهم الثانية مع مصالى قدم هذا المحاكمة أمام محكمة عسكرية فى الجزائر ، وقد صرح مصالى أمام القضاة بأن حزبه « يرغب فى المساواة المطلقة واحترام تقاليدنا ، ولغتنا ،

(١) ساراسان ، ص ١٥١ .

(٢) أرون ، ص ٧٩ .

(٣) (النيويورك تايمز) ٤ فبراير ، ١٩٤١ ، ص ٤ فى نفس العام أعدم السيد بوراس ،

وهو أحد الجزائريين الذين أتهمهم مصالح الفرنسيين بإعطاء وثائق سرية إلى الألمان . انظر جوليان ، ص ٢٨٠ .

وديننا ونحن لانريد الانفصال عن فرنسا واكن التحرر باعانتها في إطار السيادة الفرنسية ، وأعلن عن أمله في إحداث تغييرات جديدة وعلاقات جديدة مع فرنسا . وختم مقامته بهذه العبارة « وإن ما نرغب فيه هو خلق تعاون حقيقي » بين الجزائر وفرنسا ، ومع ذلك حكمت عليه المحكمة بستة عشر سنة سجناً مع الأشغال الشاقة ، وعشرين سنة نفياً من الجزائر ، وثلاثين مليوناً من الفرنكات غرامة ، مع مصادرة أملاكه الشخصية^(١) . وقد شملت المحاكمة أيضاً بعض أعضاء الحزب الذين ذكرنا بعض أسماهم .

وكانت ردود الفعل على محاكمة مصالي وأعضاء حزبه سريعة ومكشوفة رغم ظروف الحرب التي كانت تبرر كل إجراءات التعسف بواسطة الشرطة العادية التي أضيف لها الأمن العسكري ، واستعمال السجن والمحاضرات ، والإقامة الجبرية في المنازل ، ونحوها . وأول رد فعل هو مضاعفة أعمال الحزب السرية وإنشاء إدارة جديدة سرية أيضاً له لكي تسيّر الأمور في تلك الظروف الصعبة . ذلك أن الزعماء البارزين للحزب أصبحوا لايسطيقون القيام بنشاطهم العادي لأن الشرطة تعرفهم أو لأنهم في السجن والمخافي . ومن الأسماء التي ظهرت في التنظيم السري الجديد : أحمد مزعنة ، وأحمد بودة ، وحسين عسلة ، والدكتور الأمين دباغين ، ومقرى حسين ، ومحمد طالب^(٢)

وكان الحزب خلال ذلك يقوم بدعاية واسعة وسط الجنود ، والأهالي ، والمناضلين المساجين ، وكان يوزع سرياً عدة وثائق ونشرات من بينها نشرنا : العمل الجزائرية (لاكسيون الجيريان) و (صوت الأحرار)^(٣) وكان أنصار

(١) أرون ، ص ٧٩ وكذلك عباس ، ص ١٣٧ - ١٣٨ ، ٢٠٢ ويذكر عباس أن تاريخ المحاكمة كان ٢٨ مارس ١٩٤١ بينما يذكر جوليان ، ص ٢٧٧ أنها كانت في ١٧ مارس . كما يذكر عباس أن الذي تولى الدفاع عن المتهمين هو السيد يولجل .

(٢) عباس . ص ٢٠٢ ، ٢٠٤ .

(٣) نوشي ، ص ١٣٠ .

الحرب ياصقون بالجلدران العبارات المعادية لفرنسا والمطالبة بتحرير مصالى وغيره من أعضاء الحزب مثل « الجزائر للجزائريين ! ويعيش مصالى ! . وهذه الموجة من ردود الفعل المنسقة هي التي جعلت وإلى إقليم الجزائر يكتب هكذا ، إن الحكم على مصالى قد مس أخيراً قدماء المناضلين في حزب الشعب الجزائري ... والمستقبل وحده هو الذي سيحكم ما إذا كان قرار المحكمة سيعطى المصاليين مجداً جديداً ببلورة شعور المرارة والغضب لدى أعضاء حزبه « ضد الفرنسيين (١) . وقد دامت معاملة حكومة فيشى لحزب الشعب معاملة سيئة استعمل فيها كل طرف ما عنده : الحكومة استعملت المنع الإداري ، والمحاكمة والسجن والنفي والإقامة الجبرية وغيرها والحزب استعمل الدعاية المضادة لفرنسا والدعوة إلى العصيان وإضعاف الروح المعنوية لدى الجنود الجزائريين وتنظيم الجبهة الداخلية (٢) .

ولكن عهد فيشى ، بالرغم من أنه كان عهد اضطهاد وأزمة اقتصادية وعدم تأكد من مستقبل الجزائر ، كان أيضاً عهد مخاض سياسي بالنسبة للحركة الوطنية ومرحلة انتقالية لها . ذلك أن فترة سيطرة المعمرين وحكم فرنسا الديموقراطية القوية قد رلى وحل محله تذبذب المعمرين بين بيتان وديقول وتضعف سمعة فرنسا التي أصبحت محتلة من جيوش النازية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هنالك دعاية قوية انفتحت عليها الجزائر من الحلفاء ، فقد كان التحالف الأمريكي الروسي وظهور فكرة الميثاق الأطلسي ، وصوت فرنسا الحرة من بريطانيا ، وكل هذه كانت تدور في اتجاهات متناقضة . لذلك أصبحت أحاديث الناس في السجون والمقاهي ، في الأسواق والملاهي ، في المعاهد

(١) أرون ، ص ٧٩ .

(٢) في ٢٤ أبريل ١٩٤٢ أخرج مصالى من السجن ووضع تحت الإقامة الجبرية في قصر الشلالة . وفي ٣٠ من أبريل ١٩٤٥ نفى إلى برازافيل (الكونغو الشعبية) ، انظر جوليان ، ص ٢٧٧ .

والثانويات ، تدور حول هذه التطورات . وكان الوطنيون المنتهون في كل مكان يتنافسون ويخططون ، ينتصرون لهذا أو ذاك ويدرسون طريق المستقبل . وقد بدأت في الظهور أسماء جديدة وسط تيار الحركة الوطنية كان أصحابها ما يزالون في مرحلة الدراسة والعمل داخل صفوف حزب الشعب . منها محمد يزيد ، وسعد دحاب ، وابن خدة يوسف ، وعبان رمضان . وهكذا بدأ التوازن القديم يختل في العلاقة بين المستعمر والمستعمر ، وبالمخصوص منذ ١٩٤١ (١) .

ففي العاشر من أبريل سنة ١٩٤١ ظهر فرحات عباس من جديد على المسرح السياسي عندما أرسل رسالة في شكل برنامج عمل إلى المارشال بيتان ، مقترحاً فيها مجموعة من الإصلاحات التي رآها ضرورية في الجزائر ، وقد عرفنا أن عباس كان قد تطوع عند إندلاع الحرب دفاعاً عن الديمقراطية والحرية معتقداً أن فرنسا رمز لها . ولكنه عاد إلى السياسة عندما وجد التفرقة العنصرية في الجيش الفرنسي ، فقد كان لا يعطى نفس الحيز الذي يعطاه زملاؤه الصيادلة الفرنسيون في هذا الجيش ، وكان يعامل كاهلي لاكمواطن ، ورغم أن عباس لم يقف موقف المعارض لنظام فيشي كما فعل مصالي وأعضاء حزب الشعب فإنه قد بدأ منذ ربيع ١٩٤١ يحدد معالم طريق جديدة ستقوده بعد حوالي سنة فقط إلى وضع (البيان الجزائري) المشهور .

نحدث عباس في رسالته إلى بيتان عن جزائر الغد كما كان يتصورها وانتقد بشدة النظام الاستعماري الذي خضعت له الجزائر منذ أكثر من قرن ، واقترح لذلك مجموعة من الاقتراحات رآها كفيلة بتصحيح الأوضاع . ويلاحظ على لهجة هذه الرسالة أنها كانت أكثر حدة من لهجة المطالب التي تقدم بها المؤتمر الإسلامي والوفود التي عبرت البحر باسمه إلى فرنسا مما جاء فيها أن فرنسا قد طورت الجزائر بادخال النظم الحضارية ولكنها أهملت

(١) عباس ، ص ١٣٥ ، ٢٠٣ .

الأمر الضروري في عملية التحديث والتطوير وهو الشعب ، فالى جانب الأراضي الأوربية التي يعمل عليها إطارات أوربية في الجزائر يعيش ستة ملايين جزائري مسلم (شركيين) لم يستفيدوا من الحضارة الحديثة .

والكي تم عملية تطوير وتحديث الشعب الجزائري اقترح عباس قائمة من الإصلاحات من بينها : إنشاء بنك للفلاحين تشرف عليه لجان زراعية مهمتها مساعدة الفلاحين الجزائريين ، وتأميم الشركات الكبيرة وتوزيع الأراضي التابعة لها على الفلاحين وتطوير التربة ونشرها لأن بلدونها لا يمكن تحقيق إصلاحات جدية ، إصلاح نظام البلديات بجعله قائماً على الدوار (نقطة سكنية أهلية) وإلغاء النظام العسكري في الجنوب ، والمساواة في الخدمة العسكرية ، والمساواة في معاملة الموظفين الجزائريين ، وخلق وسائل العمل للعمال الزراعيين ، وزيادة عدد الولايات (كانوا ثلاثة فقط) وفروعها ، وإنهاء الحكومة العامة في الجزائر . لكي رد بيتان على هذه الرسالة كان غامضاً ولم يعد صراحة بادخال الإصلاحات المذكورة .

كانت الحركة الوطنية خلال ١٩٤٠ - ١٩٤٢ تفتقر إلى قيادة . فقد مات ابن باديس الذي كان محل تقدير الجميع تقريباً . ودخل مصالى السبج والمنفى ، وفقد الناس الثقة في ابن جلول الذي كان غامضاً متذبذباً في مواقفه خلال الثلاثينات ، وتطوع عباس في الجيش ، وهو لم يكن قد صعد بعد إلى منصة المسؤولية ، ومن ثمة لم يكن معروفاً على المستوى الوطني أو كان معروفاً شخصياً ولكنه لم يدخل امتحان القيادة . لذلك كان الجزائريون في حاجة إلى من يقودهم ويعبر عن رغباتهم خلال هذه الفترة الحرجة التي ساد فيها الفراغ السياسي ، فالتجمعات ولا أحزاب ولا قادة ، بل ولا حتى جريدة أو مجلة يلتقون حولها .

وقد توفي ابن باديس في وقت اشتدت فيه الحاجة إلى صوت يمثل الشعب

(١) نوشي ، ص ١٣٠ ، وأرون ، ص ٨٠ - ٨١ ، وجوليان ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

كان ابن باديس قد رفض في بداية الحرب تأييد فرنسا ضد إيطاليا وألمانيا وكان يخطط للقيام بحركة ضدها عندما تواجه صعوبات سياسية ، وكان قد خاطب الأصدقاء ومحل ثقته بأنه سيعلم الثورة ضد فرنسا عنه مما تحين الفرصة (١) وقد شعر الفرنسيون بخطورته فحددوا إقامته في قسنطينة ، منذ بدء الحرب . ولكنه أصيب بمرض أودى بحياته في السادس عشر من أبريل ١٩٤٠ . وتذهب الإشاعات إلى أنه قد يكون مات مسموما ، ولكن الشاعر محمد العيد الذي يعتبر قريباً له وصديقاً وموضع ثقته أخبرني أنه كان مصاباً بمرض عضال ، لعله السرطان ، لا يعرفه إلا أقاربه وخاصة أصدقائه (٢) . وقد ترك ابن باديس فراغاً كبيراً لاعلى مستوى حركته الإصلاحية ولكن على مستوى الوطن ، فلم يكن هناك في وقته ولا بعد وفاته شخص تمتع بنفس التقدير والاحترام اللذين تمتع بهما ابن باديس ، فقد كان رجال الدين يحترمون له لتدينه وسأفئته وعمق معارفه ، وكان رجال السياسة ينتمون في صراحته وذكائه وإخلاصه لوطنيته . وكان رجال الإدارة أيضاً يحترمون له لمرونته وحكمته . أما النخبة وشيبة الجيل الجديد فقد كانت تثق في إيمانه بالتقدم والعلمية ونظراته المتفائلة إلى المستقبل . ولا يكاد يوجد لابن باديس أعداء ، حتى الذين وقفوا ضده من المرابطين كانوا يحشون حركته وأفكاره ولكنهم كانوا يكبرون شخصه وعلمه وإخلاصه .

وهذه المزاي هي التي أكسبت حركته صلابة يوم كان حياً وخلوداً يوم أن رحل عنها . فرغم أن الفرنسيين قد اعتقلوا ونفوا رعوس جمعية العلماء لأنها لم تعلن تأييدها لهم في الحرب ، فإن الحركة قد واصلت سيرها ، مع ضعف طبعا ، ومن الذين اعتققتهم فرنسا وأبعدتهم في بداية الحرب الشيخ

(١) بوكوشه ، ص ٢١ ، وبذلك حدثني أيضا الشيخ محمد ابراهيم الكتاني اللغزب انظر (الثقافة) عدد ١٨ ، ١٩٧٣ .
(٢) في حديث خاص سنة ١٩٧١ ، وكان المرض عبارة عن دملة في الشرح .

البشير الإبراهيمي نائب رئيس جمعية العلماء . وخلال شهر أبريل ١٩٤٠
نفته إلى (أفلو) في صحراء إقليم وهران ، ودام اعتقاله حوالي ثلاث سنوات.
وكانت الدعوى التي تدرعت بها فرنسا لاعتقال أمثاله هي أنهم خطر على
الأمن العام في البلاد .

والظاهر أن ابن باديس لم يوص بالرئاسة لأي أحد عند وفاته ولم تكن
ظروف الحرب تسمح بالاجتماع للتداول في مستقبل الجمعية وإدارتها ،
وكان هناك اثنان مرشحان لرئاسة الجمعية هما الشيخ الطيب العقبي الذي
استقال من مجلسها الإداري أثناء أزمة ١٩٣٨ والشيخ البشير الإبراهيمي . وكانت
استقالة الأول قد تركت الباب مفتوحاً أما الثاني يوم أن مات ابن باديس .
والظاهر أن أعضاء الجمعية اعتبروا استمرارية الوضع السابق للجمعية وراعوا
ظروف الحرب فوضعوا ثقتهم في الإبراهيمي إلى أن تضع الحرب أوزارها
وينجلي غبار المعارك (١) ومهما يكن الأمر فإن شخصية ابن باديس وعلمه
وتفانيه جعلت كل من يخافه لا يستطيع أن يملأ الفراغ الذي تركه وألا
يكون محل ثقة الجميع كما كان . ومع ذلك واصل رجال الجمعية نضالهم من
أجل الإسلام واللغة والعربية والنهضة العالمية بالبلاد حتى أثناء الحرب ، رغم
المضايقات الشديدة (٢) . حقاً أن التجمعات والنوادي ودروس الوعظ ،
والإرشاد قد خففت ، ولكن حركة التعليم والتوجيه قد استمرت . لذلك
يمكن القول أن نشاط جمعية العلماء لم ينقطع خلال الحرب ، ولكنه كان
هادئاً كالجدول الصغير لهادراً كالنهر الكبير .

(١) جاء في حديث أدلى به المرحوم الإبراهيمي إلى مجلة (المصدر) المصرية بعنوان
(من أنا؟) أن رفاقه انتخبوه بعد وفاة ابن باديس - انظر ماري نجم (الإبراهيمي في
حياته ، ص ١٠٥ - ١٠٦) (مخطوط) ولعل الإبراهيمي يعني هنا بالانتخاب بعد الحرب
وليس أثناءها .

(٢) عثاس ، ص ٢٠٤ .

والفراغ السياسي الذي وصفناه جعل بعض المعلقين يحكمون على أن الجزائر عندئذ كانت « هادئة » سياسيا عن طيب خاطر . فقد كتبت إحدى الجرائد الإنجليزية خلال الحرب عن الوضع العام في الجزائر خاصة وشمال أفريقيا عامة ما يلي : « إن ما يلفت الانتباه في شمال أفريقية منذ وقف القتال سنة ١٩٤٠ ، وهو الهدوء السياسي الذي يتمتع به والسبب في أن الحركات ، الوطنية هناك لم تحاول أن تستغل هزيمة فرنسا لكي تثور ضدها يعود في رأى هذا الكاتب إلى ما يلي : كره الوطنيين للإيطاليين . وعلاقتهم الودية السابقة مع اليسار الفرنسي ، وقف ألمانيا وإيطاليا لدعائهما هناك بدعوى أنهما قد أمنتا حدود (أورافريكا) ، بالإضافة إلى أن حكم اليد القوية قد ازداد قوة خلال عهد فيشي^(١) ولعل السبب الأخير هو الأقرب إلى الحقيقة لأدنا عرفنا أن فرنسا قد اضطهدت قادة الحركة الوطنية في الجزائر بالذات ومن ثم شلت أية حركة قد تقوم بها الجماهير ضدها ، وقد كانت هذه الجماهير أحوج ما تكون إلى قيادة حكيمة واعية تستقطب آمالها وتحقق مطامعها .

لكن النخبة (مأمل القيادة) على نموها ونضجها ، لم تكن سوى حفنة من الناس لا يكادون يمثلون قوة مهددة ، ولا اتجاهاً خطيراً ، فهي كما قال أحد الكتاب لم تكن سوى طبقة ثلج خفيفة فوق جبل ضخيم لا تكاد الشمس تشرق عليه حتى يكشف عما وراءه من صخور وأشجار وكهوف مظلمة وليست هذه الأشياء في الواقع سوى الجماهير الضخمة التي تمججها النخبة قليلة العدد ضعيفة التجربة . وكانت هذه الجماهير تمثل التسعة والتسعين في المائة من السكان الذين ظلوا محرومين من المعرفة ومن الثروة الطبيعية . وقد كانوا في المدن وفي الريف يتلون البرواياتاريا الوطنية التي ستحمل السلاح سنة ١٩٥٤ ، وكانت الحرب من جهة ومعاملة ممثلي حكومة فيشي من جهة أخرى قد عرضت الجزائر

(١) مجلة (الايكوميست) ، ٢٨ نوفمبر ١٩٤٢ ، ص ٦٦٨ .

لخراب اقتصادى خطير ، أضيف إليه مرض التيفوس الذى هاجم البلاد وقضى على عدد ضخم من سكانها ، لذلك كانت أحوال الجزائر الاقتصادية خلال الحرب (١٩٤٠ - ١٩٤٢ بالخصوص) موضع تعاليق الجميع . وبالإضافة إلى العوامل المذكورة هناك المجاعات وضعف المحاصيل وزيادة عدد السكان (١) .

وتوجد أوصاف كثيرة للحياة الاقتصادية المزرية فى الجزائر حتى فى الحرب ، نكتفى ببعض النماذج منها . من ذلك «اذكره أحد الكتّاب المصربين من أن كل شىء فى هذه البلاد من المواد الغذائية وغيرها كان مقدرًا ومتمنًا بدقة كما كانت « السوق السوداء تعطى كافة إنتاج الجزائر » وكانت سنة ١٩٤١ بالخصوص سنة صعبة على السكان من الوجهة الاقتصادية ، رغم أن الجزائر كانت بلاداً غنية بالمواد الأولية والاستهلاكية ، وكان يمكنها أن تعيش على الاكتفاء الذاتى لو لم ترسل كل منتجاتها إلى الخارج لتغذى بها الأوروبيين والفرنسيين خاصة ، فمخازن الجزائر أفرغت من محتوياتها بحجة تغذية أم الوطن (فرنسا) أولاً « ورغم هذا كله كان المارشال بيتان يحاطب الجماهير الجزائرية بلغة الاستسلام للقضاء والقدر ، وأنه لا بد من تكفير الذنوب التى ارتكبها الإنسان الجزائرى فى حق الإله (٢) .

ورغم انتشار الفوضى المالية والسوق السوداء على حساب الجماهير البائسة فإن الإدارة الفرنسية قد لعبت دوراً فى خلق المضاعفات الجديدة . ففى بعض مناطق الجزائر لم توزع الجيوب بالتقسيم أكثر من ستة أشهر ، وكان الناس يموتون جوعاً . وكان بعض الإداريين الفرنسيين قد أساءوا أيضاً استعمال

(١) توينبى (مدخل ١٩٣٩ - ١٩٤٦) ، ص ٤٢٤ .

(٢) قوسيت - بيير ، ر. (مؤامرة فى مدينة الجزائر) ، نيويورك ، ١٩٤٥ ، ص ٣ ، ٥ ، ٦ .

سلطاتهم بالسماح في استمرار الأسواق السوداء ، واستعمال بطاقات التقييد في المواد الغذائية للضغط السياسي ، أو منع دفع البطاقات إلى أصحابها أصلا بدعوى العقوبة لهم . وقد ضبطت عدة حالات من الغش قام بها الإداريون الفرنسيون خلال الحرب ، مثل بيع القمح والتموين ، والضرائب الجمركية . ونحو ذلك (١) ، فإذا أضفنا ذلك إلى الكوارث الطبيعية (الجفاف والتيفوس) تصورنا كيف كانت معاناة التسعة والتسعين في المائة من جماهير الشعب الجزائري .

وهناك وصف حيي كتبه طبيب عن حالة الجزائر خلال الحرب . ورغم أن هذا الوصف قد كتب سنة ١٩٣٥ فان صاحبه ، الذي عاش طويلا في مدينة الجزائر ، كان يتحدث فيه عن سنوات الحرب وليس عن سنة بعينها ، باستثناء جفاف ١٩٤٤ - ١٩٤٥ الذي خصه بالتركيز . لذلك فضلنا إيرادها في هذا المكان . قال الدكتور ج . توماس الذي عمل طويلا في مستشفى مدينة الجزائر ما يلي : « لقد عشت في مدينة الجزائر فترة طويلا . وقد رأيت فرقا من الأطفال في أسهل بالية يجنون قوت يومهم ، ابتداء من سن الخامسة ، يبيع الجرائد ومسح الأحذية ، ورأيت أعشاش القصدير في الأحياء العربية ، وهي أماكن تعتبر عارا على الحضارة ، وأثناء جنى الكروم التقيت بعامل المزارع يمشي مسافة مئات الأميال بحثا عن العمل ينامون في الليل في الحفر ويتمنون ببعض حبات من التمر أو من العنب .. لقد كنت نحجلا من كوني فرنسيا . إنني كنت في الجزائر سنة ١٩٤٥ في وقت الخبث عندما كان آلاف الناس يموتون جوعا خلال سنة من الجفاف . وقد شاهدت القمع المروع الذي نتج عنه موت ستين ألف شخص . وشاهدت أطفالا عمرهم سنة واحدة يأكلون التراب ، كما شاهدت مائتي شخص يموتون من الملاريا في بضعة أيام بقرديية . فكيف

(١) أرون ص ١٥١ - ١٥٣ .

لأنحصد الثورة عندما نكون قد زرعنا خلال هذه المدة الطويلة الخقد والإهانات والبؤس^(١).

هكذا كانت الجزائر خلال الحرب وعهد فيشى خاصة . بؤس في الحياة الاقتصادية ، وفراغ في الحياة السياسية الوطنية ، واضطهاد وقمع من جانب الإدارة الفرنسية ونشهد الوثائق أن سنة ١٩٤٢ كانت أيضاً سنة صعبة على السكان ، كما كانت السابقة لها^(٢) ويذكر المعاصرون الجزائريون عندئذ أن المواد الغذائية كانت مفقودة ، وأن الأهالي كانوا يأكلون الأعشاب ويشربون من الآبار العفنة ، ويكاد كبارهم يكونون عراة ، أما صغارهم فكانوا يتركون على الطبيعة حمأة عراة . وكانوا يشاهدون أطفالهم وذويهم يموتون بالملايا في لحظات .

ولكن سنة ١٩٤٢ كانت أيضاً نقطة احتلال الجزائر على يد الحلفاء الانكليز والأمريكان ومعهم أنصار فرنسا الحرة (جماعة ديغول) . وقد بدأت الجزائر منذ ٨ نوفمبر ١٩٤٢ (تاريخ نزول الحلفاء) عهداً جديداً من الحياة السياسية الوطنية ، رغم أن الأوضاع الاقتصادية قد ازدادت سوءاً ، أما الإدارة فقد تغيرت عدة مرات ، ولكنها ظلت فرنسية على كل حال . وهذه هي النقاط التي نود أن نتناولها في التصل التالي .

(١) ميشيل بانده « الماركسية والثورة الجزائرية » (مجلة العمل) ، مارس - أبريل ١٩٥٨ ، ص ٣٨ وكذلك جريدة (فرانس أونسورفاتور) ، أكتوبر ١٩٥٦ .
(٢) أرون ، ص ٨١ .

الفصل الثامن

الجزائر بين الحلفاء

ولجنة فرنسا الحرة ١٩٤٢ - ١٩٤٥

منذ ٨ نوفمبر دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تطورها السياسي سيطر فيها الحلفاء من جهة ولجنة فرنسا الحرة من جهة أخرى ، واستمرت هذه المرحلة إلى نهاية الحرب وحوادث ٨ مايو ١٩٤٥ ، وقد تميزت هذه المرحلة من الجانب الوطني بمحاولة ملء الفراغ على يد فرحات عباس وجماعة النخبة والنواب الذين كانوا يتحركون بشيء من الحرية رغم ظروف الحرب. أما أعضاء حزب الشعب وجمعية العلماء فقد كانوا مقيدين مبعدين عن المسرح السياسي ، وتميزت الفترة أيضاً باطلاق العنان الشيوعيين الذين استأنفوا نشاطهم في غياب منافسيهم أعضاء حزب الشعب الجزائري.

وهكذا تنقلت الحركة الوطنية من محاولة كسب تأييد الحلفاء (بالخصوص الأمريكيان والانكليزيين) إلى محاولة التفاهم مع لجنة فرنسا الحرة ، إلى الانفصام بعد تجربة حوادث ٨ مايو . وقد ظهر خلال ذلك تيار وسط مثله (البيان الجزائري) الذي كان في حد ذاته يمثل طفرة كبيرة في تفكير النخبة - وواكبه ظل يمثل التفكير المعتدل القائم على الطبقية والمصلحية ومراعاة الظروف . ولم تحدث خلال هذه الفترة ثورة عارمة مساححة ولاحركة سياسية قوية تهدد الاستعمار الفرنسي وتفرض على الحلفاء الاحترام والاستماع إلى مطالب الشعب الجزائري . ومن ثمة يمكن القول بأن الحركة الوطنية الجزائرية خلال الجزء الأخير من الحرب الثانية كانت ضعيفة ممزقة فقيرة في القيادة فلم تفرض وجودها على أحد .

وكانت الجزائر خلال عهد حكومة فيشي موضعاً لدعاية المحور ودعاية الحلفاء على حد سواء ، حقا أن المحور قد حققوا من نداءهم للوطنيين بالثورة على الوجود الفرنسي ولكنهم فعلوا ذلك بعد أن رددت صحفهم وإذاعاتهم دعاية في صالح العالم الإسلامي والحركات التحررية . وتذكر المصادر أن المحور قد استطاع أن يجذب إليه بعض الجزائريين وكان الألمان بالخصوص قد رموا بثقلهم وراء بعض المتمردين الجزائريين في باريس منهم السيد محمد الماضي (؟) الضابط القديم في الجيش الفرنسي الذي كان يحث عن تأييد ألمانيا له لكي تضغط على فرنسا لتنازل عن ممتلكاتها وتمنح الاستقلال لسكان شمال أفريقية . ومن هؤلاء من أنشأ في باريس جريدة باسم (الرشيد) وكون جماعة عاملة في باريس ضد فرنسا . ومنهم أيضاً السيد محمدى سعيد الذي كان في الجيش الفرنسي ثم دخل الجيش الألماني لعدائه الكبير لفرنسا^(١) ورغم توقف دعاية المحور في الجزائر أثناء عهد فيشي ، فإنهم استأنفوها بعد نزول الحلفاء . وكانت أمواج إذاعاتهم تدعو العرب للثورة وتعد الوطنيين بتحقيق مطالبهم إذا فعلوا^(٢) .

ولم تكن الجزائر مسرحاً لدعاية المحور فقط ، بل كانت أيضاً مسرحاً لدعاية الحلفاء . فالجانب لجنة فرنسا الحرة التي كانت تبت دعائها من لندن ضد الحكم النازي وحكومة فيشي ، كان هناك راديو موسكو وواشنطن ولندن . وجميعهم أكثروا من الحديث عن الحرية والاستقلال . وتقرير مصير الشعوب والمساواة في الحقوق والواجبات ، واستنكار الفاشيستيّة

(١) مارتن ، ص ٣٠٢ ولعل اسم الجريدة هو (الرشيد) لأنه اسم قديم لجزيرة كانت تصدر بيجل قبل الحرب العالمية الأولى وكانت ذات اتجاه وطني ، أما السيد محمد الماضي فلا نعرف عنه الآن شيئاً ، لكن السيد محمدى سعيد أصبح من العناصر البارزة في الثورة الجزائرية وتولى مسؤوليات كبيرة فيها كما تقلد مناصب حكومية بعد الاستقلال .

(٢) أنظر (الايكونوميست) ٢٧ نوفمبر ١٩٤٢ ص ٦٦٩ .

والاضطهاد والظلم . وهذه الدعاية الموجهة قد ساهمت في زرع مبادئ الديمقراطيةية تنبيه الشعوب سياسياً ، وإيقاظ الروح القومية لدى شعوب أفريقية وآسيا المستعمرة . وكانت مبادئ الميثاق الأطلسي التي كانت فيما بعد أساس ميثاق الأمم المتحدة تتردد في كل مكان ، يجد فيها الفادة وسيلة لمطالبهم وتجذب فيها الشعوب دغدغات لعواطفها وآمالها ، وبدأ الجميع يتساءلون عما سيحدث بعد ذلك زمن ثمة رحب الناس بنزول الحلفاء في الجزائر في الثامن من نوفمبر ١٩٤٣ على أساس أنه يمثل علامة التحرر لتحقيق مبادئ الميثاق الأطلسي (١) . وكلا الطرفين (المحور والحلفاء) كشف عن ضعف القوة الاستعمارية في نظر الشعوب المضطهدة وساهم في يقظتها وتمسكها بحقيقتها ومصيرها .

ورغم الدعاية السابقة فان موقف أمريكا الرسمي من الجزائر وشمال أفريقية منذ ربيع ١٩٤٢ أى قبل نزول الحلفاء بعد شهر كان يقوم على احترام السيادة الفرنسية على شمال أفريقية ومن ثمة عدم الاعتراف بالحركة الوطنية . وهناك مراسلات جرت بين وزارة الخارجية الأمريكية وممثليها في شمال أفريقية تؤيدها الموقف . فند ٧ يناير ١٩٤٢ كتب السيد دوليتل ، القنصل الأمريكي بتونس ، إلى وزارة الخارجية الأمريكية يخبرها أن زعماء تونس قد اجتمعوا به وعبروا له عن رغبتهم بالتخلص عن الحكم الفرنسي وإقامة « دولة عربية مستقلة ذاتياً تحت الحماية الانكلو-سكسونية » وأضاف القنصل الأمريكي بأن المنظمة التونسية متحانفة مع حركات مشابهة في المغرب والجزائر بالإضافة إلى أن لها علاقات بالدول العربية في الشرق الأدنى (٢) ، لكن رد وزارة الخارجية الأمريكية على قنصلها كان واضحاً في أنها لاترغب في المس بالسيادة الفرنسية في المنطقة لأن الحركة الوطنية العربية

(١) عباس ص ١٣٩ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية (العلاقات الخارجية) ج ٢ (١٩٤٢) عن أوروبا ، ص ٢٢٦ .

هناك قضية ثانوية بالنسبة إليها . ففي ١٤ أبريل ١٩٤٢ كتب السيد ب ه
الانغ رئيس قسم الأدنى بالوزارة (الذى يضم أيضاً شمال أفريقية) إلى القنصل
دولتيل مايلي : أن وزارة الخارجية لاتؤيد « حدوث ثورة داخل القصر .
(أى ثورة ضد فرنسا) وأن حركة تؤدى إلى جعل السكان العرب يتحولون
ضد فرنسا سنعتبرها وزارة الخارجية ، خطراً من الدرجة الأولى » وأن
« سياستنا فى شمال أفريقية الفرنسى ، هى كسب ثقة « السلطات الفرنسية :
هناك ، وأخيراً أكد أنه بينما المشاعر العربية فى المنطقة تثير « بعض الاهتمام »
لدى أمريكافان « الوضع الفرنسى كان أكثر أهمية » لها (١) . وإذا كان هذا
الموقف لا يدع مجالاً للشك فى أن الأمر يكان كانوا مهتمين بالدرجة الأولى
بالفرنسيين لا بالوطنيين ، فان الوقائع التالية تؤيده أيضاً .

ذلك أن السيد روبرت مورفى الممثل الشخصى للرئيس روزفلت فى
الجزائر قد اتصل بالجنرال جيرو ، قائد القوات الفرنسية فى الجزائر المؤيدة
للحلفاء ، قبل عملية النزول بستة أيام فقط ، وحدد له أهداف سياسية أمريكية
فى شمال أفريقية « الفرنسى » وهى بناء على ذلك : (١) استعادة استقلال
فرنسا فى أوروبا وفى ما وراء البحار . (٢) إعادة السيادة الفرنسية فى جميع
المناطق التى سبق للعلم الفرنسى أن رفر عليها سنة ١٩٣٩ سواء فى فرنسا
نفسها أو فى المستعمرات . (٣) فى حالة القيام بعمليات عسكرية فى المنطقة
(فى فرنسا أو فى المستعمرات ، والجزائر تعتبر جزءاً من فرنسا وليس حى
مستعمرة) ، فان السلطات الأمريكية لن تتدخل بأية طريقة فى هذه القضايا
لأنها تعتبرها من اختصاصات السيادة الفرنسية والإدارة القومية (الفرنسية)
وقد قبل الجنرال جيرو ، الذى كان روزفيلت يميل إليه أكثر من ديفول ،
هذا العرض ، وبذلك انفتح الطريق أمام نزول القوات المتحالفة فى الجزائر (٢)

(١) نفس المصدر ، ص ٢٨١ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٤١٦ .

ويتضح بذلك موقف أمريكا من الحركة الوطنية التي لم ترد أصلاً في بنود العرض المذكور .

وإذا كان موقف أمريكا من الحركة الوطنية من الوضوح بحيث لا يدع مجالاً للشك ، وقد جاء على لسان ممثلين من وزارة خارجيتها ، فان موقف حليقتها بريطانيا ، كان غير واضح ، ذلك أن هذه كانت ، حسبما تدعى بعض المصادر ، وفيه لاتفاق الوفاق الموقع منذ ١٩٠٤ بينها وبين فرنسا . ومعنى ذلك أن بريطانيا لاتتدخل في الشؤون الاستعمارية الفرنسية (١) .

ومنذ بداية ١٩٤٣ توجه سفير روسيا في فرنسا عندئذ ، السيد الإسكندر بوغومولوف ، إلى الجزائر بكامل رجال سفارته حيث أصبح سفير بلاده لدى لجنة فرنسا الحرة التي يمثلها حينذاك ديفول ، ولم يكن موقف السفير الروسى من الحركة الوطنية واضحاً أيضاً غير أنه كممثل لبلاد حليفة كان يتبع تعليمات مقر قيادة الحلفاء في الجزائر التي يرأسها آيزنهاور ، مثله في ذلك مثل مورفي (أمريكا) وماكيلان (بريطانيا) وبفضل تدخلات بوغومولوف حدث تقارب بل تحالف بين ديغول والشيوعيين أولاً إلى الجزائر ثم في فرنسا (٢) أما عن الحركة الوطنية الجزائرية فلا نكاد نجد له موقفاً خاصاً في الوقت الحاضر .

ومهما يكن الأمر فقد اجتمع ممثلو الحلفاء ، في شرشال يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وخططوا لعمايات نزول الجنود . وقد حضر عن الجانب الفرنسى الجنرال جيرو وبعض أنصار ديفول والجمهوريين والملكيين وغيرهم ممن

(١) توينبى (مدخل ١٩٣٩-١٩٤٦) ص ٤١٢ ، وكانت الصحافة البريطانية متحفظة أيضاً في تعرضها للحركة الوطنية في الجزائر وشمال أفريقية عامة . وكان هارولد ماكيات المحافظ هو ممثل بريطانيا في الجزائر .

(٢) زوبرت مورفي (دبلوماسية بين متحاربين) ١٩٦٤ ، ص ١٠٦-١٠٧ .

كانوا يمثلون قطاع المقاومة للاحتلال النازي ونظام فيشي ، وحضر من الجانب الأمريكي الدبلوماسي روبرت مورفي والجنرال كلارك وضباط آخرون ، كما حضر السيد هارولد ماكيلان وبعض الضباط عن بريطانيا ، ولاندرى ممثل روسيا في هذا الاجتماع . وكان جدول الأعمال يشمل دراسة كيفية نزول الحلفاء بنجاح . أما موقف الشعب الجزائري وزعماء الحركة الوطنية فلم يكن في الحسبان^(١) . وكان الحلفاء مطمئنين لولاء السكان لأن دعائهم السابقة قد جعلت منهم أبطالاً محررين يهدفون إلى تخليص الشعوب من ربقة الظلم والإضطهاد . وكانت التقارير الأمريكية تشير إلى أن السكان المسلمين قد برهنوا على صداقتهم وولائهم للحلفاء^(٢) وأهل ذلك هو السبب في عدم أخذ السكان في الاعتبار يوم الاجتماع الذي وقع فيه وضع الاسترا تيجية لنزول قوات الحلفاء ، بالإضافة إلى أن قيادة الحركة الوطنية كانت شبه مفقودة في هذه الأثناء (تخريف ١٩٤٢) .

وقبل عملية النزول قام الأمريكيون بجملة دعاية إعلامية ونفسية اكسب الفرنسيين إلى جانبهم . من ذلك أن الرئيس روزفلت أخبر الفرنسيين بأن أمريكا تنوى النزول في شمال أفريقية قبل أن يفعل ذلك المحور وأن هدف أمريكا من ذلك هو « منع المحور من احتلال (شمال أفريقية) والحفاظ على السيادة الفرنسية في الجزائر^(٣) » . وفي الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٤٢ أمر روزفيلت ممثله الشخصي السيد مورفي بأن يتصل بواسطة مساعديه في الحرب المعنوية ، بأولئك المواطنين الفرنسيين الذين يعتبرهم جديريين بالثقة وأن يخبر هؤلاء بأن هدف الجنود الأمريكيان سيكون منع المحور من احتلال الجزائر والحفاظ على السيادة الفرنسية في الجزائر . وأن ليس هناك تغيير سيحدث في الإدارة المدنية الفرنسية الموجودة « من جانب الولايات المتحدة »

(١) فوشى ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) توينسي (مدخل ١٩٣٩ - ١٩٤٦) ص ٤١٣ .

(٣) مورفي ص ١٠٦ .

وقد طلب الرئيس روزفيلت في نفس الوقت من ممثاه المدني لدى قيادة إيزنهاور ، أن يقدم له ما يراه صالحاً للموافقة عليه ، مثل : (١) توصيات بشأن السياسة التي على أمريكا أن تسلكها في المنطقة . (٢) مسودة المنشور الذي يوزع على السكان في المناطق التي سيحتلها الحلفاء . (٣) مسودة المنشورات أو الرسائل التي سيوجهها الرئيس إلى الدولة الفرنسية والرسميين الفرنسيين في « شمال أفريقية الفرنسية » . ويتضح من هذا أنه بينما كان يلتزم روزفيلت باحترامه للسيادة الفرنسية في الجزائر يكل إلى ممثله الشخصي تقديم ما يراه صالحاً له لكي يتخذ بشأنه الإجراء المناسب ، فإذا فعل مورفي في نطاق هذه التعليمات ؟ ذلك ما سنعرفه بعد قليل .

وعشية نزول الحلفاء أذاعوا منشوراً وزعوه بالطائرات على فرنسا وعلى شمال أفريقية . وكان إيزنهاور الذي أذاع المنشور قد أعلن أن هدفهم هو هزيمة الإيطاليين والألمان وتحرير فرنسا كما حدث سنة ١٩١٧ . وهذا واضح في أن مبادئ الميثاق الأطلسي غير واردة بالنسبة للشعب المستعمر . ومن الملاحظ أن إيزنهاور مخاطب بعد ذلك « فرنسي شمال أفريقية » قائلاً « إننا سنترك بلادكم عندما يذهب عنها خطر العدوان الألماني الإيطالي . وأن سيادة فرنسا على المناطق الفرنسية ستظل بدون تغيير » . ورغم ضعف فرنسا في أعين الحلفاء والوطنيين معاً ، فإن الأولين لم يجروا على تغيير الأوضاع القائمة قبل ١٩٤٠ أو حتى الوعد بذلك ، تمشياً مع المبادئ التي طالما رددوها على الشعوب لتخوض معهم الحرب باسم الديمقراطية والحرية .

وفي ١٢ من نوفمبر ١٩٤٢ وقع الجنرال كلارك (أمريكا) والأميرال دارلان (فرنسا) على اتفاق جديد لم يشر فيه إلى قضية مصير

(١) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ، العلاقات الخارجية ج ٢ (١٩٤٢) (أوروبا) ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٢) (التايمز) ٩ نوفمبر ١٩٤٢ ص ٣ ونص المنشور المذكور فيها .

(٣) أرون ص ١٥٦ .

شمال أفريقية وإنما ركز فيه على السيادة الفرنسية على المنطقة وتحددت في هذا الاتفاق عبارات (شمال أفريقية) التي تشمل الجزائر و(السلطنة الفرنسية) التي تعنى الطرف الفرنسي الحليف . كما وقع الاتفاق على أنه في حالة الخطر على « الوضع الداخلى » فإن على السلطة الفرنسية أن تتخذ الإجراءات الضرورية بالتنسيق مع القائد العام للجيش الأمريكى (١) ومما يلاحظ أن الاتفاق نص على إطلاق سراح جميع مساجين الأمم المتحدة (الدول الحليفة عندئذ والقابلة بمبادئ الميثاق الأطلسى) في الجزائر ، ولكن لم يتعرض إلى المساجين السياسيين الجزائريين .

وتكشف كل الوثائق السابقة عن الموقف الحقيقى للحلفاء بزعمارة أمريكيا وبريطانيا . وقد لخص أحد الكتاب أهداف الحلفاء في الجزائر ، بالإضافة إلى المحافظة على السيادة الفرنسية ، فيما يلى :

(١) إيجاد إدارة مستقرة ناجحة .

(٢) إعادة الحياة الاقتصادية المخربة .

(٣) إعادة قرار كريميو إلى اليهود .

وهذه الأهداف إذن تعمل لصالح الفرنسيين واليهود بتأييد من الحلفاء . أما بقية السكان فالحلفاء رأى آخر فيهم . فالمراسل العسكرية للجريدة الأمريكية واسعة الانتشار (النيويورك تايمز) كتب يقول عن عرب الجزائر « إنهم مازالوا يعيشون في عالم إقطاعى . وهم في حالة بؤس ينهشهم المرض والفقر والانحطاط . ورغم أن دعايتنا قد جعلت كثيراً من عرب شمال أفريقية باردين ، فإن دعاية المحور لم تنجح في جميع شملهم وخلق قوة موحدة منهم

وبدل أن يكون الأمريكان أوفياء لمبادئ الميثاق الأطلسى وغيره من

(١) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية (العلاقات الخارجية) ج ٢ ، ١٩٤٢ ، (اوربا) ص ٤٥٣ - ٤٥٧ .

الأفكار التي جاءت نتيجة الحرب انحازوا ضد الجزائريين (وأهل شمال أفريقية) إلى الفرنسيين بدعوى أن العرب غير جديرين بالحرية ، وأصبحوا يرددون أن رسالتهم هي حفظ الأمن ونظام والإبقاء على شمال أفريقية فرنسيا . ولعل هذا يعود إلى تأثير الدعاية الفرنسية عليهم . ذلك أنهم قاموا في البداية بحملة باسم تقرير المصير للشعوب تزعمها روزفيلت ومثلة مورفي . وقد قيل أن هذا قد اشتهر « بالخطابية غير الحذرة » . كما نشرت مصالح الاستخبارات الأمريكية نصوص الميثاق الأطلسي بالعربية على نطاق واسع ورددت عبارات مغرية للحرية^(١) . ومع ذلك لم يحصل أى شيء في ميدان التطبيق ، بل رأينا الرسميين الأمريكيين يكثرون من عبارات التودد للفرنسيين على حساب الشعوب الخاضعة لهم .

وتعترف المصادر الأمريكية بأن الوطنيين الجزائريين قد اتصاوا بممثلهم السيد مورفي ، وعبروا له عن رغبتهم في مساعدة الحلفاء على حصول الجزائر على الاستقلال . وكان زعيم هذا الاتصال هو فرحات عباس نفسه . فقد اتصل عدة مرات بالسيد مورفي قبل نزول الحلفاء ، وكان ذلك في مكتب الأخير بمدينة الجزائر ، وآنخرا اجتماع بينهما كان يوم ٧ نوفمبر ١٩٤٢ أى قبل يوم واحد من نزول القوات المتحالفة في الجزائر . ويقول السيد مورفي أن هذا الاجتماع كان بدون استدعاء وبدون أن يتوقعه أيضاً . وقد وصف عباس عندئذ بأنه « وطني عربي جزائري متحنس » وأن له حركة في مقدمها أن تسبب « مصاعب شاقة أمام نزول القوات لواستعملها » . وقال عنه أيضاً أنه وجد فيه رجلا « معتدلا ومتعقلا » وأنه كان يحضر إليه « لمناقشة استقلال الجزائر » وفي المرة الأخيرة التي اجتمعا فيها أراد عباس أن يعرف رأى الحكومة الأمريكية (وكان مورفي عائداً من زيارة لواشنطن) نحو

(١) توينبسي (مدخل ١٩٣٩ - ١٩٤٦) ص ٤١١ - ٤١٢ نقلا عن الجريدة

المذكورة .

(٢) نفس المصدر .

إقامة دولة جزائرية مستقلة ذاتياً (أوتونوم) لكن مورفي أخبره كما أخبره سابقاً ، إن أمريكا تتعاطف مع « كل رغبات الاستقلال ، ولكنها في الوقت الراهن قد حددت هدفها في هزيمة النازية . ورجاء أن يبذل « أصدقاؤنا » كل ما في وسعهم للاتصال في هذه الحرب (١) ونحن لاندرى إن كان هذا رأياً شخصياً لمورفي أو هو رأى الرئيس روزفلت الذي كان قادماً من عنده والذي كان قد طلب إليه أن يعرض عليه كل شيء عن المنطقة لكي يصدر رأيه فيه .

وكان يمكن لمورفي باسم دولته أن يطلب من عباس مساعدة الجزائريين للحلفاء في مقابل مساعدة أمريكا للجزائر على الاستقلال ، بعد الحرب على الأقل . وإذا كانت أمريكا حريصة على كسب الحرب من أجل انتصار الديمقراطية والحرية فما فائدة الجزائر من كسب حرب تبقىها تحت كابوس السيادة الفرنسية ؟ ولاندرى بالضبط ماذا تواعد عليه الطرفان (عباس ومورفي) ، ولكن الذي لاشك فيه أن انطلاقة عباس بعد ذلك في إعداد وثيقة البيان الجزائري كان من وحي هذه الاتصالات .

ونذكر مصادر أخرى أن الذي شجع الحركة الوطنية على التحرك هو بعض الوعود التي أطلقها الحلفاء هنا وهناك . ويذهب أحد الكتاب إلى أن السيد فرحات عباس قد يكون اجتمع بالرئيس روزفلت أثناء مرور الأخير بالجزائر (٢) وأن عباس كان متحمساً لفكرة حضور مؤتمر سان فرانسيسكو معتمداً على الوعد الصادر عن الحلفاء من أن « الشعوب المستعمرة سيكون لها الحق في مؤتمر السلام أن تعبر على نفسها (٣) .

وقد شجعت هذه الوعود والتحركات بعض الجزائريين على أن كسب

(١) مورفي ، ص ١٢٣
(٢) أرون ، ص ١٥٦ .
(٣) ساراسين ، ص ٧٦ .

الحرب إلى جانب الحلفاء سيحقق رغبتهم في الحرية والاستقلال الذاتي ، بالإضافة إلى أن نهاية سنة ١٩٤٢ قد شهدت إطلاق الحرية للحزب الشيوعي الجزائري . لكن أعضاء حزب الشعب ظلوا في السجون رغم نزول الحلفاء (١) مما يبرهن على أن الإدارة الفرنسية كانت هي المسيطرة على الوضع الداخلي ، كما يبرهن على نخشية الحلفاء من الوطنيين الاستقلاليين ، ولا يمكن أن يفهم لماذا يطلق الحلفاء سراح الشيوعيين ويبقون على الوطنيين في السجن ، في الوقت الذي كانوا يطالبون فيه الجزائريين بتأييدهم لكسب الحرب ضد النازية والفاشية . أليس موقف الحلفاء من الوطنيين الاستقلاليين هو إذن موقف حكومات فرنسا الاستعمارية وموقف حكومة فيشي ؟ لقد وقف الحلفاء إلى جانب إعادة قرار كريميو إلى اليهود ، تحت ضغط يهود أمريكا ، وإلى جانب إطلاق سراح الشيوعيين ، تحت ضغط موسكو ، ولكنهم لم يبقوا إلى جانب الوطنيين الاستقلاليين لأنه لا أحد يضغط عليهم سوى المبادئ التي أعلنوها باسم الحرية والديمقراطية وتقرير المصير . وهذه أمور يتحكم فيها الضمير لا المادة والمصالح .

عندما نزل الحلفاء مدينة الجزائر كان ممثل السلطة العسكرية الفرنسية فيها هو الأدمير دارلان وممثل المدينة هو السيد شائيل . ولم يجد الحلفاء مقاومة تذكر في مدينة الجزائر ولكنهم واجهوا مقاومة شديدة ، رغم أنها كانت مؤقتة ، في إقليمي وهران وقسنطينة (٢) وقد أعان الممثلان الفرنسيان تأييدهما للحلفاء . ووقع دارلان على وثيقة وقف القتال مع الجيرال كلارك ، ولكن ولاء دارلان كان موضع شك من أنصار المقاومة الفرنسية . وقد اغتيل دارلان في ظروف غامضة في ٢٤ ديسمبر ١٩٤٢ . وما زال مقتله موضع دراسة مؤرخي المقاومة الفرنسية .

وعلى كل حال فإن الذي يهمنا هو أن دارلان قد دعا خلال أيامه الأخيرة

(١) أرون ص ٨١ .

(٢) نوشي ص ١٣١-١٣٢ .

بالجزائر جميع السكان الجزائريين إلى تأييد فرنسا والحلفاء لكسب الحرب كما أنه يهمننا أن نعرف أن موت دارلان قد مهد الطريق أمام ظهور الجنرال جيرو ، منافس الجنرال ديفول في قيادة المقاومة الفرنسية . وقد سبق لنا أن ذكرنا أن الحلفاء كانوا منقسمين حول زعامة المقاومة الفرنسية . فبينما كان روزفيلت يميل إلى الجنرال جيرو ، كان تشرشل يؤيد الجنرال ديفول في عزل صاحبه . وقد سيطر جيرو على الموقف مدنياً وعسكرياً في الجزائر إلى أن جاء ديفول في أول يونيو سنة ١٩٤٣ . ومما يذكر أنه قد جاء في نداء دالان إلى المسلمين الجزائريين يوم ١١ ديسمبر ١٩٤٢ « إن فرنسا لن تتخلى عن واجباتها نحوهم (١) » ولكن هذه « الواجبات » كانت غير واضحة . فالجزائريون كانوا يسمعون في إصلاحات سياسية ووعود صريحة على الأقل بأن الدخول في الحرب إلى جانب فرنسا يؤدي إلى حصول الجزائريين على حقوقهم السياسية المشروعة .

ونفس النداء قد وجهه إليهم الجنرال جيرو وخليفته ، دون أن يلزم نحوهم أيضاً بأى شيء . وأول ما فعله جيرو هو تعيين السيد بروتون حاكماً عاماً على الجزائر . وقد ظل بروتون في هذا المنصب إلى أن عين الجنرال ديفول السيد كاترو بدله ، كما سنرى . والذي يهمننا الآن هو أن جيرو كان يرفض المناقشة مع الجزائريين في المسائل السياسية بدعوى أنه جاء الجزائر وليحارب ؛ لا « ليتناقش في السياسة » وأنه لا يريد أن يسمع شيئاً عن « الإصلاحات » .. « لأنه يريد جنوداً » وصرف عنه بذلك الوفد الجزائري الذي جاء يناقشه في الإصلاحات السياسية (٢) .

ولكن جيرو لم يكن صادقاً فيما قال : فقد جاء ليتخذ مواقف سياسة

(١) نفس المصدر ، كان دارلان يمثل حكومة فيشي في شمال أفريقية ، مقره الجزائر لكنه تحول إلى الحلفاء وهذا ما جعل المقاومة الفرنسية تشكل في ولايته بل أن الحلفاء لم يكونوا مطمئنين إليه .

(٢) أرون ص ٨١ وجوليان ص ٢٨٣ .

(٣) ساراسين ص ١٢٧ وجوليان ص ٢٧٧ .

أيضاً إلى جانب المواقف العسكرية . ذلك أنه أسرع باطلاق سراح الشيوعيين ورفض إطلاق سراح الجزائريين الوطنيين ، وهو موقف سياسى لاغبار عليه . وعارض في نفس الوقت عودة قرار كريميو إلى يهود الجزائر بحجة أنه يثير المسامحين الجزائريين . وهذا أيضاً عمل سياسى لا يحتاج إلى بيان . فقد أطلق سراح سبعة وعشرين شيوعياً من سجن الخرائس ، بينما ترك في نفس السجن ممثلي حزب الشعب الجزائري . فقام الشيوعيون بدعاية واسعة مغتنيين فرصة غياب منافسهم (حزب الشعب) وأعادوا إلى الظهور جريديتهم (ليبرتي) وأقاموا دعايتهم على تعميم التعليم للجزائريين ومنحهم الحرية . والمساواة في الأجور بينهم وبين الفرنسيين وزيادة الحقوق السياسية لهم . ولكنهم كانوا ضد المناادة بالدولة الجزائرية المستقلة وضد كبار المعمرين الفرنسيين (ملاك الأرض الشاسعة) . ونجح الشيوعيون في تعيين إثنين منهم في (لجنة فرنسا الحرة) التي كانت تدير المقاومة الفرنسية إلى جانب الحلفاء ولاشك أن ذلك كان بضغط من سفارة روسيا الجديدة في الجزائر ، وبذلك أصبح لهم شأن فيما يتعلق بمستقبل الجزائر .

وسواء أراد جيرو ، وبيروتون ، أم لم يريد فان نزول الحلفاء قد شجع - رغم القيود - ومع الحلفاء . حقاً أن الفراغ السياسى الذى تحدثنا عنه كان ما يزال هو الخاصية البارزة في الحركة الوطنية الجزائرية في هذه الأثناء ، وذلك لم يمنع من الاتصالات السرية والعلنية بين أهل الرأى في الجزائر . وتشير وثائق الحلفاء إلى أن المثقفين الجزائريين (النخبة - القادة) كانوا يطمحون إلى تحقيق الاستقلال لبلادهم تحت نوع من الحماية الأمريكية أو الانكليزية خشية الانهيار الاقتصادى بعد الحرب (١) أما وثائق فرنسا الحرة فتعترف بأن نزول الحلفاء وإعلان الميثاق الأطلسى قد أعطى دفعة

(١) (النيويورك تايمز) ٢١ يناير ١٩٤٤ ص ٣ تذكر الجريدة أغلبية « المثقفين الجزائريين كما تذكر أن قاعدة الحلفاء قد لاحظوا هذا الإتجاه في الحركة الوطنية ، ولكنهم مع ذلك كانوا مصممين على عودة شمال أفريقية إلى فرنسا بعد الحرب .

جديدة إلى المطامح السياسية للجزائريين ، ومن ثمة لم يعد المشكل السياسي في الجزائر عقدنذ هو التطور مع النظام الفرنسي مع الإبقاء على الأحوال الشخصية (كما كان عشية الحرب) ولكنه أصبح يطرح هكذا : هل ستبقى الجزائر داخل النظام الفرنسي أو ستخرج منه تماما (١) .

ولاشك أن قادة الحلفاء والمقاومة الفرنسية كانوا يعرفون مدى نشاط الوطنيين الجزائريين السرى والعلنى . وإذا كان فرحات عباس وجماعة النواب في مجلس الوفود المالية يستطيعون التحرك بشيء من الحرية للحصانة التي لديهم باعتبارهم موظفين رسميين ، وإذا كان الشيوعيون قادرون على النشاط العلنى لأنهم كانوا مع الحلفاء تبعاً لموقف روسيا ، فإن أعضاء حزب الشعب وجمعية العلماء كانوا ممنوعين من هذا التحرك إما لأنهم سياسيون ثوريون (حزب الشعب) وإما لأنهم غير سياسيين أصلاً (جمعية العلماء) . ولذلك التجأ الطرفان الأخيران إلى النشاط السرى الذى لم يكن ليغيب على السلطات الجديدة في الجزائر .

وتدعى بعض المصادر أن أعضاء حزب الشعب قد ضاعفوا نشاطهم لكسب ثقة الحكومات الانكلو- باسكونية إلى جانبهم ، وأنهم كانوا يقيمون مخازن الأسلحة في مختلف أنحاء الجزائر ، ولكن سلطات فرنسا في الجزائر لم تمنعهم من هذا النشاط لعدة أسباب منها ، حسب هذا المصدر ، أنها كانت تعاني من مشاكل داخلية وخارجية كثيرة ، وأنها أرادت أن تبرهن للحلفاء على ائتمنها الحسنة نحو الجزائريين الانفصاليين ، وأنها لا تملك القوة لمعارضة سلطة الأنكلو - ساكسون^(٢) والواقع أن التناقض في هذه التبريرات واضح ، فالذى لا يملك القوة لا يقال فيه أنه يفعل كذا لوجه الإرادة الحسنة ، والذى

(١) (فرنسا الحرة) ج ٥ عدد ٨ (١٥ أبريل ١٩٤٤) ص ٢٩٣ .

(٢) ساراسين ص ١٠١ - ١٠٢ وهذا ادعاء فيه نظر لأن المؤلف يريد أن يوصل

بحزب الشعب تهمة التخطيط للثورة يوم ٨ مايو ١٩٤٥ التى سنتحدث عنها .

يواجه مشاكل داخلية وخارجية هو أعجز مز أن يكون لديه القوة لا واجهة
الوطنيين ولا لحاملة الانكاو - ساكسون . والذي يمكن أن نخرج منه هو
أن الحلفاء هم الذين يريدوا إخراج مصالى من السجن ولم يكن بقاوة في
السجن بارادة فرنسا وحدها ، كما يرعم هذا المصدر .

ومهما يكن الأمر فان نزول الحلفاء ومشاكل فرنسا قد سمحت للوطنيين
الجزائريين بالاتصال العلني والسري كما سبق أن أشرنا . فنذ ٨ نوفمبر ١٩٤٢
وقع اتصال بين أفراد من حزب الشعب وبين السيد فرحات عباس . وكان
موضوع المناقشات شروط الجزائر لدخول الحرب إلى جانب الحلفاء (١) .
ولاندرى الآن بمن اتصل عباس فرحات أيضاً من العلماء . فابن باديس كان
قد مات ، والابراهيمى كان في المعتقل بأفلو . ولعله قد اتصل بأعضاء من
المكتب الإدارى مثل الشيخ خير الدين والشيخ العربي التبسى ، وكلاهما كان
على صلة بالابراهيمى ، ولانستبعد أن يكون الحديث قد وصل أيضاً إلى
السيد مصالى الحاج الذى كان معتقلا ، وبعد هذه الاتصالات الوطنية من
جهة والاتصالات بين عباس والسيد مورفى وأوغسطين برك (مسئول
الشئون الأهلية الفرنسى فى الجزائر) من جهة أخرى ، قدم الجزائريون مذكرة
إلى الحلفاء بما فيهم الفرنسيون باسم « ممثلى الجزائريين المسلمين » بتاريخ
٢٢ ديسمبر ١٩٤٢ ، وقد وقع على المذكرة ممثلون عن الولايات الثلاث
(الجزائر - وهران - قسنطينة) ووجهت إلى ممثلى الولايات المتحدة ،
والمملكة المتحدة والحكومة العامة الفرنسية فى الجزائر .

وطلبت المذكرة كشرط للتضحية التى طلبها الحلفاء (المشاركة فى الحرب)
عقد مؤتمر ينتج عنه دستور سياسى واقتصادى واجتماعى جديد للجزائر
ومما جاء فيها أيضاً أنه « إذا كانت هذه الحرب كما أعلن رئيس الولايات المتحدة

(٢) عباس ص ٢٠٤ من الأسماء التى ذكرها الدكتور الأمين الدباغين وحسين عسلة ،
من أعضاء حزب الشعب .

تحرير الشعوب ، والأفراد ، بدون تمييز بينها في العراق والدين ، فان المسلمين الجزائريين يقفون بكل قواهم وكل تضحياتهم إلى جانب هذه الحرب التي تؤدي إلى التحرر . ويكفي أن نذكر بأن الشعب الذي يمثلونه (النواب) هو الآن مجرد من كل الحقوق الأساسية والحريات التي يتمتع بها السكان الآخرون (المعمرون) في هذه البلاد . لذلك فإنهم (النواب) يطالبون ، قبل دعوة الجماهير الإسلامية (الجزائرية) للمشاركة في الحرب بانعقاد مؤتمر يضم المنتخبين والممثلين المؤهلين لجميع الهيئات الإسلامية . وتكون مهمة هذا المؤتمر وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين . وهذا الدستور القائم على العدل الاجتماعي هو وحده الكفيل بجعل المسلمين في هذه البلاد واعين وعياً كاملاً لواجباتهم الحاضرة (١) »

لكن «السلطات» رفضت استقبال المذكرة الجزائرية . فقد رفضها الأمريكان والانكليز بدعوى أنها تخص الفرنسيين ورفضها هؤلاء بحجة أنها تجرأت على تجاوزهم اعتبرت غيرهم (الأمريكان والانكليز) شركاء لهم في حكم الجزائر ، وهكذا واجه الجزائريون أول امتحان دبلوماسي . وبدل أن يكون هذا مدعاة لهم على التفتن لحيوط اللعبة كاملة ، خضعوا للأمر الواقع وتوجهوا بمذكرة معدلة إلى الفرنسيين مباشرة .

وعلى كل فان هذه الحادثة كشفت عن موقف الأمريكان والانكليز من الحركة الوطنية ، التي اعتبروها أمراً داخلاً في السيادة الفرنسية التي طالما أعلنوا أنهم جاءوا لحمايتها ، كما كشفت عن ضعف الحركة الوطنية ، لأنها لم تف بالشرط الذي جاء في المذكرة وهو وجوب تحقيق المطامح السياسية الوطنية أو على الأقل الوعد

(١) ساراسين ص ١٧٤ وفيه نص المذكرة ، وبناء عليه أنها قدمت إلى السلطات المعنية بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٤٢ وليس ٢٢ طه . انظر أيضاً أرون ، ص ٨١ وجوليان ص ٢٨٢ وفيه أيضاً تاريخ ٢٩ ديسمبر وتوينبي (مدخل ١٩٣٩-١٩٤٦) ص ٢١٩ .

الصريح بها ، قبل دعوة الجزائريين للمشاركة في الحرب ، ومعنى ذلك كله أن الحلفاء (غير الفرنسيين) قد تخلوا عن فكرة تأييد الشعوب المستعمرة ورموا بالجزائريين بين فكي فرنسا من جديد وبنصيحة من مورفي ومن برك أعاد فرحات عباس صياغة المذكورة وقدمها إلى السلطات الفرنسية « بالجزائر . وقد تضمنت مايلي : (١) عقد مؤتمر يضم جميع الممثلين المسلمين (٢) المشاركة في تحرير فرنسا بشرط أن تعد هذه بالإصلاحات (٣) إنجاز دستور جزائري يتضمن النص على كل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالجزائريين (٤) ضمان جميع حقوق وحريات كل الجزائريين (١) وقد وقع على هذه المذكورة معظم النواب أيضاً .

وجد الجزائريون أنفسهم وجها لوجه من جديد مع الفرنسيين ، وكان هؤلاء في موقف الضعيف نظراً لسقوط سمعهم بالاحتلال النازي لبلادهم الأم ، واحتلال الحلفاء للجزائر وشمال أفريقية ، بالإضافة إلى انقسام الفرنسيين على أنفسهم بين أنصار فيشي وأنصار المقاومة ، ولم يكن المقاومون منهم على رأى واحد في الزعيم الذي يقودهم ، فبعضهم كانوا وراء ديغول وبعضهم كانوا وراء جيرو ، ومع ذلك فان الفرنسيين كانوا متفقين بشأن الجزائر ، وهي أن تظل فرنسية وأن لا يحصل أهلها على أية حقوق سياسية . وإذا كانت هناك ترضيات تفرضها الحرب فلتكن في الميادين الاجتماعية والاقتصادية وليس السياسية . ومنذ ديسمبر ١٩٤٢ كانت الإدارة الفرنسية في الجزائر بين جيرو كمشول أعلى لدى الحلفاء وبيروتون كحاكم عام على الجزائر خاصة ، وبرك كمشول على الشؤون الأهلية في الحكومة العامة ، وهو منصب لم يتأثر بالهزات التي حدثت منذ أواخر الثلاثينات في الجزائر (٢)

(١) جوليان ص ٢٨٢ الظاهر أن المذكورة الأولى كانت بتاريخ ٢٠-١٢-١٩٤٢

والمذكورة الثانية المعدلة كانت بتاريخ ٢٢-١٢-١٩٤٢ .

(٢) يعتبر برك من خبراء الشؤون المغربية وقد ظل في منصبه قرابة عشرين سنة . وله

تأليف عن مجتمع المغرب العربي . وهو والدجاك برك المستشرق الفرنسي المعاصر .

وبعد أن رفض جبرو مقترحات الوفد الجزائري الذي قابله في فاتح سنة ١٩٤٣ وأجابته بأنه مسئول عن الحرب وليس عن السياسة ، عمد الجزائريون إلى حركة جديدة للضغط على الفرنسيين لكي يتخذوا موقفاً واضحاً من مطالبهم . ففي العاشر من فبراير من السنة المذكورة كتبوا « بياناً » ضمنوه عرضاً منفصلاً عن الاستعمار وعن فشل الإصلاحات الفرنسية في الجزائر وعن مسئولية المعمرين في توسيع الشقة بين الشعبين ، كما ضمنوه مطالب جديدة ، وقدموه إلى السلطات الفرنسية . وتوجه وفد منهم إلى الحاكم العام نفسه السيد بيروتون بتاريخ ٣١ مارس ١٩٤٣ لتقديم نسخة من البيان إليه وقد عدلهم بأخذهم في الاعتبار وقبوله من حيث المبدأ . وأرسل الجزائريون أيضاً نسخة من البيان المذكور إلى ممثلي أمريكا وبريطانيا وروسيا في الجزائر ، كما أرسلوا منه نسخة إلى الجنرال ديغول الذي كان ما يزال عندئذ في لندن ، وإلى الحكومة المصرية بالقاهرة (١) وفي الثالث من أبريل عين الحاكم العام لجنة « لدراسة المسائل الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين » جزائريين (وليس المسائل السياسية) ومن الواضح أن تعيين الفرنسيين للجان أثناء الحرب يدل على أنهم كانوا يهدفون من وراءها إلى كسب الوقت وتذويب الحماس الوطني وخلق انقسامات داخل الحركة الوطنية التي تجمعت حول البيان .

أعد البيان السيد فرحات عباس بعد مشاورات مع قادة الرأي في البلاد الذين أمكن الاتصال بهم ، من زعماء التخبطة والعلماء والنواب والطلبة وحزب الشعب — وقد أقام عباس البيان على الوثائق الجزائرية السابقة (مطالب التخبطة ، والمؤتمر الإسلامي ومبادئ حزب الشعب .. الخ) وعلى روح الميثاق الأطلسي وأفكار الثورة الفرنسية ، لذلك كان البيان وثيقة رومانتيكية أكثر منها واقعية ، ولذلك أيضاً طلب الفرنسيون فيما بعد تقديم (ملاحظ) مفصل للبيان . وبعد أن استعرض البيان العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ

(١) عباس ص ١٥٤ .

سنة ١٨٣٠ وانتهى إلى أنها علاقات تقوم على الاضطهاد والتفرقة العنصرية والسلبية وحرمان الجزائريين من الحقوق الأساسية قال بأن احتلال فرنسا من الألمان واحتلال الجزائر من الحلفاء قد ترك المعمرين (الكولون) هم الأسياد ، وأن كل العناصر الأخرى (أنصار ديغول والجمهوريون والملكيون واليهود) كانت تعرض تعاونها وولاءها على الحلفاء ناسية الشعب الجزائري ، لذلك تحتم على ممثلي هذا الشعب أن يتحملوا مسؤولياتهم ويضعوا أمامهم مشكلة المستقبل . وقد وقع على البيان في النهاية اثنان وعشرون من هؤلاء الممثلين .

احتوى البيان على خمسة أقسام تعرض القسم الأول (الافتتاحية) إلى الوضع بالجزائر منذ احتلالها من الحلفاء . وتناول القسم الثاني أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب باعتبار ذلك ظاهرة تاريخية . وفي القسم الثالث استعراض للعلاقات الفرنسية الجزائرية منذ سنة ١٨٣٠ وعن الاستعمار والاستغلال والتفرقة العنصرية . ودرس القسم الرابع فشل الإصلاحات السابقة واندلاع الحرب الثانية وأهمية نزول الحلفاء بالجزائر ، أما القسم الخامس والأخير فتضمن مطالب الجزائريين الأساسية .

وإذا حللنا هذه الأقسام وجدنا أن الافتتاحية تبرر تحمل الجزائريين الواعين لمسئولياتهم أمام الله وأمام الشعب ليدافعوا عن الآمال الوطنية في وقت اشتغل فيه كل فريق في الجزائر بمصالحه الخاصة . لكن الشعوب التي حملت السلاح سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣٩ لتدافع عن حقوقها وحريتها ما زالت تواجه مآسي الظلم والاضطهاد . وهذه الحقوق والحرية ليست خاصة بالقوى الكبرى ، بل يجب أن تكون شاملة للشعوب الصغيرة التي منها الشعب الجزائري ، ورغم مقاومة الشعب الجزائري للاستعمار بالسلاح تارة والسكوت تارة أخرى والمطالب تارة ثالثة ، فإن المعمرين قد جعلوا منه في الواقع عبيدا يستغلون ثرواته ويستولون على جميع وسائل إنتاجه . لذلك أصبح فقيراً وبلاده غنية وجاهلاً وهو متعطش إلى العلم .

واعترف البيان بأن ثورة أتاتورك قد أثرت على النخبة الجزائرية فجعلتها ترغب في بناء الجزائر الجديدة على الأساليب الغربية أيضاً . كما فعل أتراك سنة ١٩٢٢ . ونتيجة لذلك الاستغلال أصبح المعمرون اقطاعيين في الجزائر فعارضوا كل إصلاح منذ الثمانينات من القرن الماضي رغم أن الجزائريين قد حاربوا عدة مرات من أجل حرية فرنسا وضحوا بأنفسهم . ومنذ استيلاء بيتان على الحكم أيده المعمرون وساروا معه في سياسته العنصرية . وبعد نزول الحلفاء بالجزائر أصبح المعمرون معزولين ولكنهم بالنسبة للجزائريين ظلوا يسلكون نفس السياسة ، غير أن السياسة الأبوية التي اتبعوها قد فشلت .

ومن هنا وجب البحث عن الخروج من هذا الوضع ، ان الاستعمار قد ترك الجزائريين والفرنسيين متباعدين ، كما أن الاستعمار لم يستطع أن يحل المشكل اقتصادياً . وقد مضى الوقت الذي كان فيه الجزائريون يرضون ببقائهم مسلمين فرنسيين فقط . إن الحل الجديد يكمن في الاعتراف بوجود كيان جزائري وجذسية لأنه هو الحل الوحيد الذي يضمن لهم الأمن والاحترام . وقد أعلن الرئيس روزفبات أن الحلفاء يضمنون حقوق جميع الشعوب في العالم الجديد سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، وبناء على ذلك الإعلان فإن الشعب الجزائري يطالب منذ الآن وتفادياً لأي سوء تفاهم قد يحدث غدا ، ما يلي :

١ - استنكار الاستعمار وإزالته .

٢ - تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب .

٣ - منح الجزائر دستورها الخاص (مخارج الدستور الفرنسي) الذي يضمن حرية ومساواة جميع السكان بغض النظر عن العرق والدين ، إنهاء الملكيات الإقطاعية باصلاحات زراعية كثيرة ومراعاة حقوق ومعاش العمال

(البروليتاريا) الفلاحين ، الاعتراف بالعربية كلغة رسمية على قدم المساواة مع الفرنسية ، حرية الصحافة وحق التنظيم والتجمع ، حرية ومجانبة التعليم لجميع الأطفال إناناً وذكوراً، حرية العقيدة لجميع السكان وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة على جميع الأديان (إشارة إلى الدين الإسلامى الذى هو فقط بقى غير مفصول) .

٤ - المشاركة الفورية والفعالة للجزائريين فى حكومة بلادهم كما فعلت بريطانيا وكما فعل الجنرال كاترو فى سورية وكما فعل بيتان والألمان فى تونس .

٥ - تحرير كل المحكوم عليهم والمساجين السياسيين من جميع الأحزاب .

وقد نص البيان على أن تحقيق هذه النقاط سيضمن انضمام الشعب الجزائرى باخلاص إلى الصراع من أجل الحرية . إن الجزائر قد شاركت فى الحرب العالمية الأولى ولم تحصل على شىء وهى لاترغب أن تمر بنفس التجربة ، والبيان مؤرخ فى النهاية بـ ١٠ فبراير سنة ١٩٤٣ ووقع من ٢٢ شخصا .

ولكن الفرنسيين وعلى رأسهم بيروتون الحاكم العام ، أحسوا بخطورة الالهجة التى استعملها الجزائريون وأدركوا أهمية المطالب التى يطالبونهم بها ، فتظاهروا بقبول البيان من حيث المبدأ . وطلبوا من الوفد تقديم « خطة عمل » للإصلاح وكان الهدف من ذلك كسب الوقت أيضاً لأن فرنسا والحلفاء كانوا سنة ١٩٤٣ فى وقت حرج ومازالوا عندئذ لم يعبروا البحر الأبيض إلى أوربا . ولعل وجود الحلفاء ساعد أيضاً فى عدم اتخاذ موقف صارم كالذى فعله كاترو فى سبتمبر من نفس العام مع عباس والسائح .

على كل حال عاد عباس ورفاقه وصاغوا خطة عمل أوامحماً للبيان ، وقدموا ذلك إلى الفرنسيين فى ٢٦ مايو . وقد قدمت نسخة منه إلى ديغول فى العاشر من يونيو . وتناول الملحق نفس النقاط التى فى البيان أيضاً : معنى نزول

الحلفاء بالجزائر والاستعمار وعواقبه ، وفشل محاولات الإصلاح السابقة واستنكار قيام الذاتية المالية التي حصل عليها الكولون سنة ١٩٠٠ . وطالب المالحق ، كالبليان ، بقيام « أمة جزائرية » وتكوين دولة جزائرية قائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية ، تضمن للجزائريين حق العيش والأمن والعظمة ، ولاحظ أن من بين أعضاء الفرقة التي كونها جيرو لتحرير فرنسا ٩٠٪ من الجزائريين ، لذلك يجب ضمان أن التضحيات الجزائرية من أجل حرية الآخرين تؤدي إلى حريتهم هم أيضاً .

والمالحق تضمن قسمين : القسم الأول عن الإصلاحات التي يمكن تأخيرها إلى ما بعد الحرب ، والقسم الثاني عن الإصلاحات التي يجب تحقيقها في الحال . ونص الأول على أنه في نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة لها دستور الخاص يضعه مجلس تأسيسي جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام من جميع سكان الجزائر .

أما القسم الثاني منه فقد تضمن ثلاثة أجزاء .

(أ) الاشتراك الفوري والفعال للممثلين الجزائريين في حكومة وإدارة الجزائر ، وتحويل الحكومة العامة إلى حكومة الجزائر وتتألف من وزراء بعدد متساو بين الفرنسيين والجزائريين ، والتمثيل المتساوي للجزائريين والفرنسيين في جميع المجالس الجزائرية والتنظيمات الاستشارية ، تحقيق الإدارة الذاتية للدواوير والبلديات المختلطة ، دخول الجزائريين لكل الوظائف العمومية على أساس المساواة مع الفرنسيين ، إلغاء جميع القوانين الاستثنائية وتطبيق القانون العام على الجزائر .

(ب) المساواة أمام ضريبة الدم : إلغاء التجنيد والخدمة العسكرية المعمول به تحت عنوان « أهلي » وتوحيد نظام التجنيد والمكافآت في الخدمة العسكرية (الرتب ، المعاش .. الخ) رفع العلم الجزائري في الفرق الجزائرية العاملة رفعا لعنوانها .

(ج) الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية : انشاء مصلحة للفلاحة الجزائرية لمساعدة الفلاحين . وإنشاء وزارة عمل تشرف على تطبيق القوانين الاجتماعية للعمال الجزائريين ، إنهاء التعليم المسمى بالأهلي ومنح الحرية في تعاليم اللغة العربية وتوفير السكن وحرية الدين الإسلامي وحرية الصحافة باللغتين والترخيص بانشاء صحف في العاصمة ووهران وقسنطينة لتطلع وتقود الرأي العام الجزائري .

وقد لوحظ أن هذه الإصلاحات تعتبر « رمزية » وموقته حتى تحرير فرنسا ، عندئذ يشرع في تنفيذ ما جاء في القسم الأول (١) وقد كتب هذا بالجزائر بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٤٣ وهو بدون توقيع ، لأنه تنمة للبيان .

ويلاحظ على البيان وملحقه أنهما وثيقة تحتوي على مزيج من المطالب السابقة لحزب الشعب والعلماء والنخبة ، وإذا كان البيان رومانتيكياً ، بمعنى أنه يتناول القضايا عن بعد ، فإن المالحق قد لامس صميم المشكل ولكنه تلامس من وجهة نظر النخبة . ويمكن القول بأن المالحق فيه تراجع عما جاء في البيان ، لاسيما في القسم الثاني منه ومع ذلك فقد تضمن كلاهما أرضية جديدة للحركة الوطنية . فالحديث عن الدولة الجزائرية ذات السيادة والأمة واللغة الرسمية وفصل الدين عن الدولة والحكم على المطالب السابقة بأن الزمن قد تجاوزها ، والحديث عن توزيع الأراضي التي يحتكرها المعمرين ، كل ذلك إشارات جديدة في طريق تطور النخبة . وهي جميعاً تدل على أن عباس لم يكن يمثل عندئذ جماعة النواب والنخبة فقط ، ولكنه كان يمثل أيضاً حزب الشعب والعلماء .

وقد كتب البيان والملحق من وحي التجارب الماضية للجزائريين مع

(١) نصوص البيان والملحق في ساراسين ص ١٧٦ - ٢٠٠ وفي عباس ص ١٤١ - ١٤٧ أهم عناصرها ، كما توجد في توننسي (مدخل ١٩٣٩ - ١٩٤٦) ص ٢٤٠ وأرون ص ٨٢ وجوليان ص ٢٨٤ - ٢٨٧ كثير من العناصر .

مع الاستعمار وتظهر عليهما المرارة واليأس من فرنسا كما يظهر عليهما الثقة في الحلفاء وفي الشعب ، ولكن الحلفاء كانوا قد تركوا المسألة إلى فرنسا ، أما الشعب فقد كانت تنهش الحرب من جهة والجوع من جهة أخرى وسوف لا يغفر المعمرين للجزائريين هذه الجرأة في المناذاة بالاستقلال والسيادة رغم أنهم أجلوا ذلك إلى ما بعد الحرب . لأن هذا التاريخ (بعد الحرب) يبدأ من ٨ مايو ١٩٤٥ الذي احتفل فيه الفرنسيون بقتل أكثر من ٤٥ ألف جزائري حسب بعض الروايات .

وبهذا الضغط الشديد الذي مارسه الجزائريون تحرك الفرنسيون نحو الإصلاح ولكن ببطء وتردد . من ذلك أن الحاكم العام أعلن أنه سيسهل على الجزائريين الحصول على الأرض ، ويرفع من أجورهم ويعتني بصناعاتهم التقليدية ويبنى لهم مساكن جديدة . ويهتم بالمدارس الأهلية وبالصحة ونحو ذلك^(١) ورغم أن هذه الأمور كانت مجرد وعود غير سياسية فإنها تدل على أن حركة الجزائريين قد دفعت الفرنسيين إلى التفكير في فعل شيء ما . ولو كان الهدف منه كسب الوقت كما لاحظنا ، ومن جهة أخرى تحول جبرو نفسه الذي كان يرفض الاستماع إلى حديث الإصلاحات فاقترح حسب مصادر ذلك الوقت إدخال إصلاحات لصالح الجزائريين وهي إصلاحات أشيع عنها أنها « ليبرالية للغاية »^(٢) . والواقع أنه لم يتم شيء من ذلك . لأن بيروتون قد نحي عن الحكومة العامة وعوض بالجنرال كاترو في يونيو ١٩٤٣ ولميرو قد جمده ديغول بعد وصول الجزائر في فاتح الشهر المذكور .

بدأ حكم ديغول وكاترو في الجزائر منذ يونيو ١٩٤٣ وبدأت أعمالها تصدر باسم (لجنة فرنسا الحرة) التي كان يتزعمها الأول . وكان كاترو قد ولد في سعيدة بالغرب الجزائري . فكان خبيراً بشؤون الجزائر كما كان عارفاً

(١) (النيويورك تايمز) ٢٣ فبراير ١٩٤٣ ص ١٠ .

(٢) (التايمز) ٢٧ يوليو ١٩٤٣ ص ٣ .

بأحوال العرب والمسلمين . وقد تقلد مناصب متعددة في سورية وفي المغرب علمته يشتهر بالليبرالية والتسامح حتى أن تعيينه بالجزائر قد استقبل في البداية على أنه سيكون عهد إصلاحات ليبرالية تفي للجزائريين ببعض الوعود التي كانت فرنسا قد قلمتها لهم منذ الثلاثينات . ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق على يديه ، بالعكس فقد أعلن منذ البداية أنه من أنصار بقاء الجزائر فرنسية ، وأنه غير مستعد لمناقشة القضايا السياسية ، وهدد الوطنيين وسجنهم ، بينما استرد قرار كريميو إلى اليهود وأطلق الحرية الشيوعيين . وقد رفض أيضاً البيان الجزائري الذي كان سلفه قد وعد بدراسته وجعله قاعدة الإصلاحات المقبلة ، ومما أعلنه كاترو أثناء حكمه أن هدفه الوحيد هوريج الحرب ، وأنه غير مستعد لمناقشة إجراءات غير ناضجة وغير مدروسة وأوضح أن كل المحاولات التي لا ترمى إلى الإبقاء على « الوحدة الكاملة بين الجزائر وفرنسا سيكون مآلها الرفض ، لأن الجزائر « جزء لا يتجزأ من فرنسا (١) » وأصر على أن « الجزائر فرنسية وستظل فرنسية . ولكنه خاطب الجزائريين بهذه العبارات « إنكم أيها المسلمون لم تتمتعوا وسط المجموعة الفرنسية بالمكانة التي كان عليكم أن تتبوأوها شرعياً . وإنني أعتقد وكنت أعتقد دائماً ، أنه حان الوقت لتحصلوا عليها (٢) » .

ولكن كاترو ، الذي لم يكن مستعداً أن يغير من عقلية الجزائر الفرنسية أطلق على حركة البيان الجزائري التي ظهرت خلال ١٩٤٣ اسم « العاصفة ٣ التي وعد بوقفها مهما كان الثمن . فقد اعترف في مذكراته أن الجزائريين قدموا بياتهم إلى سلفه ، وهو يتضمن المناذاة باقامة جمهورية جزائرية . ولكنه قال إن ذلك جاء نتيجة « عاصفة من التحرر » هبت من الشرق ومن وراء الأطلسي فوق شمال أفريقية » ولذلك فانه « من الحكمة وقف هذه

(١) جوليان ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٢) (فرنسا الحرة) ج ٥ عدد ٨ (١٥ أبريل ١٩٤٤) ص ٢٩٣ .

العاصفة^(١) . وهذا ما فعله ، ولكنه لم ينجح فالجزائريون قدموا نسخة من ملحق البيان الذي أعدوه بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٤٣ إلى الجنرال ديغول يوم ١٠ يونيو وإلى ممثله كاترو يوم ١١ منه . وفي ٢٦ منه أيضاً وافقت عليه اللجنة التي عينتها الحكومة العامة كما صادق عليه مندوب الحكومة^(٢) . ومع ذلك فإن الفرنسيين وقفوا مواقف المتحرشين بالجزائريين . فخلال يوليو من نفس العام وقع حادث في مدينة سكيكدة ذهب ضحيته حوالي ثلاثين جزائرياً على يد الجنود الفرنسيين ولم تتحرك السلطات الفرنسية بأية حركة ردع أو عقاب الوفود عندما رفض الجزائريون حضور جلسة الوفود المالية في ٢٢ سبتمبر وأصروا على ما اعاد ما جاء في البيان الذي قدموه إلى السلطات الفرنسية قام كاترو بحل الوفود المالية واعتقال السيدين فرحات عباس وعبد القادر السائح ونفيهما إلى إحدى قرى جنوب إقليم وهران^(٣) .

إن كاترو الذي كان يعرف جيداً نفسية الجزائريين الموظفين قد قام بهذه الحركة لإشعارهم بقوة فرنسا وإعطائهم درساً . ويعرف أيضاً مدى صلابته موقفهم وتأثيرهم في الرأي العام . وقد تبين له بعد هذه الحركة الوية ضدّهم أنهم غير متمسكين وأن قوتهم اهرية أكثر منها تنظيمية خفية ، فقد تقدم أننا عشر من الموقعين على البيان الجزائري واعتذروا للحاكم العام عما بدر منهم من مهادنة لاجتماعات الوفود المالية . وأكّدوا له « وطنيتهم وولاءهم لفرنسا » وأعلنوا له أن الإصلاحات التي نادوا بها يجب أن تكون في نطاق الشرعية والنظام الذي تقوم عليه المجموعة الفرنسية وطبقاً لمبادئ الديمقراطية الفرنسية « ووعدوا لجنة فرنسا الحرة بتعاونهم لتحرير فرنسا وايتصار

(١) كافرو « في معركة البحر ابيض » جويلار ، باريس ١٩٤٩ ص ٤٣١ .

(٢) جويلان ص ٢٨٦ .

(٣) عباس ص ١٤٨ .

(٤) أرون ص ٨٣ لم تجتمع الوفود المالية منذ ١٩٣٩ وقد دعاها كاترو للاجتماع غاضبا النظر عما جاء في البيان الجزائري .

الديموقراطية^(١) وهذا الموقف المتخاذل من بعض موقعي البيان قد أضعف الحركة الوطنية التي انطلقت منذ نهاية ١٩٤٢ كما يدل على نجاح الخطة الفرنسية التي أشرنا إليها والتي تقوم على كسب الوقت وإحداث ثغرة في صفوف حركة البيان ، وهو أخيراً يبرهن أيضاً على عودة السيطرة الفرنسية النفسية على الموظفين الجزائريين الذين شعروا بقبضة فرنسا تخف قليلاً. منذ سنة ١٩٤٠

غير أن عملية الاعتقال وحل الوفود المالية قد أثارت ردود فعل مختلفة . فالفرنسيون دافعوا عن أنفسهم أمام الحلفاء بأن الجزائريين قاموا بحركة خطيرة لا يمكن التسامح معها زمن الحرب ، وأن عملة الاعتقال كانت في صالح الجزائر الفرنسية والحلفاء معاً . ونشرت وكالات الأنباء المعاصرة بأن الاعتقالات قد حدثت لأن المعنيين بالأمر قد قاموا بالعصيان المدني ، وحاولوا تعطيل المؤسسات العمومية (الوفود المالية) وإثارة الشعب خلال الحرب^(٢) وعلقت بعض الصحف عندئذ بأن الخطر كان محتملاً أكثر منه واقعاً ، وأن لأحد من الأمريكان أو الإنكليز بقادر على فهم ما جرى بالضبط لأنه لا يعرف الطرف الآخر من القضية ، وأن عباس وزميله قد تحركا لأسباب شخصة أكثر منها سياسية^(٣) ولكن بعد مضي الوقت وإطلاق سراحهما تبين للحلفاء بالخصوص أن ما قام به الفرنسيون كان خطيراً .

ذلك أن العواقب كانت وخيمة لدرجة أن السلطات الفرنسية تراجعت عما ارتكبه . فقد أضر بسمعة فرنسا بينما رفعت من سمعة عباس . ولاحظ الأمريكان والإنكليز أن عواطفهم كانت مع الزعماء الوطنيين (بعد أن تخلوا عنهم للفرنسيين) كما لاحظوا أن الفرنسيين قد خسروا في أعين الجزائريين

(١) نوشي ص ١٣٧ .

(٢) (النيويورك تايمز) ٢٤ سبتمبر ١٩٤٣ ص ٤ .

(٣) نفس المصدر ٢٥ سبتمبر ١٩٤٣ ص ٤ .

هيبتهم اثر العمل بقرار د الجيويمركز . وذلك كله يدل على ضعف فرنسا في نظرهم لا عن قوتها^(١) . وبالإضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين خلال ديسمبر ١٩٤٣ ، عين كاترو لجنة في ١٤ نوفمبر من ستة عشر عضواً للدراسة لإصلاحات تخص المسلمين الجزائريين ، وهناك أيضاً خطبة الجنرال ديغول في قسنطينة في الثاني والعشرين من ديسمبر التي وعد فيها بالإصلاحات للجزائريين . فحركة جماعة البيان في سبتمبر لم تذهب إذن سدى . وستكون سنة ١٩٤٤ سنة الإصلاحات ، على الطريقة الفرنسية طبعاً .

وقبل أن ندخل في غمرة هذه الإصلاحات وما تلاها من ردود فعل نود أن نقف قليلاً عند عودة العمل بقرار كريميو . الخاص باليهود ، فيضغط من الولايات المتحدة الأمريكية أعاد ديغول الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٤٣ . وقد سبق ذلك رسالة كتبها وزير الخارجية الأمريكية عندئذ ، السيد كورديل هول إلى رئيس لجنة العمل اليهودية في أمريكا ، السيد أدن لف هيلد ، يعده فيها بعودة قرار كريميو إلى يهود الجزائر ، كذلك توقف وزير الخارجية هول في الجزائر في طريقه إلى موسكو وتحدث إلى ديغول في الموضوع . وقد اتخذ القرار في غياب جبرو الذي كان سبق له أن رفضه بحجة أنه سيثير المسلمين الجزائريين . وأدى ذلك إلى اتهام الأمريكيين له وللحاكم العام عندئذ السيد بيروتون بمعاداة السامية^(٢) .

ويلاحظ أن ديغول قد أعاد القرار باسم لجنة فرنسا الحرة مؤكداً بأن هذه الخطوة تترك الباب مفتوحاً أمام اللجنة « لتقرر أيضاً ما تراه في شأن مستقبل الأصناف الأخرى للسكان الجزائريين^(٣) » وهو يشير بذلك إلى

(١) نفس المصدر ٢١ يناير ١٩٤٤ ص ٣ .

(٢) مورفي ص ١٦٠ - ١٦١ لام مورفي أيضاً يهود أمريكا على ضغطهم على حكومة الولايات المتحدة وجهلهم بحراجه الموقف ، وقال أن الحلفاء وكذلك حبر اليهود في الجزائر كانوا موافقين على خير عودة القرار بحراجه الموقف .

(٣) (النيويورك تايمز) ٢٢ أكتوبر ١٩٤٣ ص ١١ وكريميو هو الوزير الفرنسي

اليهودي الذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بقرار وزارى سنة ١٨٧١ .

الإصلاحات التي كان ينوي إدخالها على أحوال المسلمين الجزائريين ، ولذلك ولذلك فإنه لم تمض عدة شهور (ديسمبر) حتى أعلن من قسنطينة عن برنامجهم للمسلمين ، كما سئرى . ولم يثر هذا الإجراء أى ردود فعل من جانب المسلمين رغم تخوف الحلفاء ولجنة فرنسا الحرة من عواقبه . غير أن الحلفاء توقعوا حسب المصادر المعاصرة أن تخطوا فرنسا خطوة أخرى لإرضاء الجزائريين ، ولكن بعد عدة أشهر وبعد إعلان ديغول عن الإصلاحات للمسلمين أصبحت هذه المصادر تتحدث عن العواطف القوية المعادية لليهود نتيجة قرار كريميو . لكن ما يثير الإستغراب حقاً هو أنها نسبت إلى الشيوعيين دور المصلح بين العرب واليهود حين قالت أنهم يحاولون زرع الانسجام بين الفريقين (١) .

وفي الثاني عشر من ديسمبر ١٩٤٣ أعلن الجنرال ديغول في خطبة له بمدينة قسنطينة عن الإصلاحات التي تنوى لجنة فرنسا الحرة التي يعترزم تطبيقها بالنسبة للجزائريين . وقد وعد ديغول مستمعيه بأن هذه الإصلاحات تشمل : (١) المنح الفورية للجنسية الفرنسية لعدة آلاف من الجزائريين بدون الاشتراط عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية ، كما كان مطلوباً من قبل . (٢) زيادة نسبة عدد الممثلين الجزائريين في المجالس المحلية . (٣) الاحتفاظ بعدد من الوظائف الإدارية لعدد من الجزائريين الذين تتوفر فيهم الكفاءة . ويلاحظ أن هذه النقاط كانت قد وافقت عليها لجنة فرنسا الحرة مسبقاً في اجتماعها يوم ١١ موديسمبر (٣) .

وقد كثرت التعاليق عندئذ على هذه الإصلاحات التي جاءت متأخراً عن موعدها بحوالى ثلاثة عقود . فنذ ١٩١٢ طالب الجزائريون (المنخبة) بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق السياسية دون التخلي عن أحوالهم الشخصية

(٣) نفس المصدر وكذلك عدد ٢٣ أكتوبر ١٩٤٣ ص ٣ وعدد ٢١ يناير ١٩٤٤ ص ٣

(١) كاترو ص ٤٣٥ - ٤٣٦ .

(٢) (فرنسا الحرة) ج ٥ (١٥ أبريل ١٩٤٤) ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

كاسلمين . وتكرر ذلك على يد الأمير خالد وأنصاره . ثم على يد حركة المؤتمر الإسلامي التي ارتفع فيها صوت النخبة والنواب بالخصوص مطالبين بتحقيق برنامج فيوليت الذي يتضمن ذلك . وقد رأت لجنة فرنسا الحرة أن هذه الإصلاحات ستزيل آخر عقبة في طريق « التطور الساسي » للجزائريين وهو أمر طال انتظاره . وعلقت على ذلك صحيفة بريطانية محافظة بقولها أن هذا الإجراء قد جعل المسلمين الذين طابوا الجنسية الفرنسية وتخلوا عن أحوالهم الشخصية الإسلامية يعودون إلى « فراش موتهم » (١) وسنرى كيف استقبل الجزائريون المعنيون بالأمر هذه لإصلاحات يوم أعلن عنها رسمياً في شكل قرار .

وأثر خطبة ديجول تعينت لجنة من ستة عشر شخصاً لدراسة الموضوع وتقديم توصيات إلى لجنة فرنسا الحرة . وقد كانت هذه اللجنة تتكون من ستة جزائريين وستة فرنسيين وأربعة من الموظفين في الإدارة الفرنسية . ومعنى ذلك أن الجزائريين كانوا بنسبة ستة إلى عشرة . بينما العدد الحقيقي كمواطنين كان بنسبة عشرة إلى واحد . وبالإضافة إلى ذلك فإن السنة جزائريين في اللجنة كانوا « موالين » لفرنسا ، وقد اختيروا إختياراً دقيقاً حتى الشيخ الطيب العقبي الذي نجده في هذه اللجنة كان من مؤيدي فرنسا في الحرب . وكان ذلك سبب استقالته من المجلس الإداري لجمعية العلماء - قبل الحرب . أما بقية الستة فهم : تامزالي ، ابن جلول ، الشيخ القاسمي ، وفضيل ، وقاضي عبد الفادر ، وابن قانه .

ولم تكن هذه اللجنة في الحقيقة سوى واجهة غير صلبة للديموقراطية الفرنسية لأن لجنة فرنسا الحرة في الواقع كانت قد توصلت إلى محتوى قرار مارس الذي سنتحدث عنه قبل اجتماع لجنة الستة عشر . وعلى كل حال فقد اجتمعت هذه اللجنة في الفترة ما بين ٢١ ديسمبر ١٩٤٣ و ٨ يوليو ١٩٤٤ (٢)

(١) (التاييمز) ١٥ ديسمبر ١٩٤٣ ص ٣ .

(٢) فوشى ص ١٣٨ وجولييان ص ٢٩٦ .

وأثناء انعقادها توجه ديغول إلى إفريقيا الفرنسية وألقى في يناير ١٩٤٤ خطبته المشهورة في برازافيل وهي الخطبة التي أعلن فيها أن هدف السياسة الفرنسية هو جعل الشعوب المستعمرة تحكم نفسها ، ولاشك أن الشعب الجزائري لم يكن في ذهن ديغول وهو يتحدث عن الشعوب المستعمرة لأن الفرنسيين يعتبرون الجزائر جزءاً من فرنسا وهي دائماً لها حالة خاصة (١).

صدر قرار (أوردننس) الإصلاحات الفرنسية الخاصة بالجزائريين في ٧ مارس ١٩٤٤ من مدينة الجزائر حيث تحكم لجنة فرنسا الحرة وحيث عاصمة فرنسا الجديدة قبل تحرير باريس من الألمان . وقد وصفت هذه الإصلاحات بأنها « سياسة » وجاء في البند الأول منها أن الجزائريين سيتمتعون بنفس الحقوق ونفس الواجبات التي للفرنسيين . وجاء في البند الثاني أن الجزائريين والفرنسيين متساوون أمام القانون . وأن القوانين الاستثنائية قد ألغيت . وأن المسلمين سيخضعون للشريعة الإسلامية في الأحكام .

ونص البند الثالث على أن الأصناف التالية من الجزائريين سيتمتعون بالجنسية الفرنسية ويسجلون في هيئة الانتخاب الفرنسية (وهي نخلاف هيئة الانتخاب الجزائرية) : قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي الحاصلين على شهادة من مدرسة فرنسية معترف بها (وتوجد قائمة بالمدارس المعترف بها) والموظفون المدنيون من طرف الدولة أو الولاية أو البلدية . العاملون في وظائف دائمة . أعضاء الغرفة التجارية والفلاحية . الباشاغوات والقياد (ألقاب لموظفين — حكام باسم فرنسا) ، الأشخاص الذين مارسوا أو مارسون وظيفة إنتخابية في المجالس المالية أو الاستشارية أو البلدية ، حاملوا أوسمة الشرف (ليجون دونور) أو القلادات الرسمية، أعضاء مجالس اتحاد العمال المعترف بها والذين تولوا المهمة فيها ثلاث سنوات على الأقل . الهيئة الإدارية

(٢) أولون ص ٨٣ .

من عمال وفلاحين للجمعية الأهلية الخيرية وفروعها (لاسبب) ونص البند الرابع على أن هناك جزائريين آخرين سيحصلون على الجنسية الفرنسية وأن المجلس التأسيسي الفرنسي المنتظر (انعقد في سنة ١٩٤٥) سيضع الإجراءات الضرورية لهؤلاء .

وقد لوحظ أن كل جزائري ذكر بلغ الواحدة والعشرين أو أكثر له الحق في الاستفادة من قانون ٤ فبراير ١٩١٩ فيما يتعلق بالتمثيل في المجالس المحلية (حق الانتخاب) ولكن بشرط أن لا يزيد تمثيل الجزائريين على نسبة ٢ إلى ٥ من مجموع الأعضاء في هذه المجالس (والباقي للفرنسيين - رغم اختلاف نسبة عدد السكان الواضحة) ومما يلاحظ كذلك أن منطقة الصحراء وبلاد ميزاب، لم يغير من وضعها هذا القرار شيئاً. بل نص بالبند السادس على أنها ستظل كما كانت في الماضي تخضع للحكم العسكري مباشرة. أما البند الخامس من القرار فقد أكد فيه على أن جميع الفرنسيين في الجزائر لهم الحق في الانتخاب، والترشيح للمجالس الجزائرية بدون قيود^(١) .

ويقتضى الإصلاح الجديد تجنيس من ٥٠ إلى ٧٠ ألف جزائري مع بقائهم على حالتهم الإسلامية، وهذا يسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات للبرلمان الفرنسي بقسميه: غرفة النواب ومجلس الشيوخ. كما يسمح لهم بالمشاركة في إدارة الحكومة العادة بالجزائر. كما أن القرار وسع القاعدة الانتخابية الجزائرية ولكنه قيدها بالألا يتجاوز عدد الجزائريين في المجالس المحلية خمسي الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك سوى هذا القرار بين الجزائريين والفرنسيين في رواتب الجندية والمنح العائلية للجنود أيضاً، ورواتب الموظفين في الحكومة والتجنيد العسكري والاستفادة من قوانين الضمان الاجتماعي، وحرية الهجرة لفرنسا كما أزال القوانين الاستثنائية التي طالما شكها الجزائريون كقانون الغابات والمسئولية الجماعية ومنع حمل السلاح ونحوها^(٢) .

(١) أنظر النص (فرنسا الحرة) ج ٥ عدد ٦ (١٥ مارس ١٩٤٤) ص ٢٧٧ .

(٢) نفس المصدر ج ١٥ (أبريل ١٩٤٤) ص ٢٩٤ - ٢٩٦ وكذلك أرون ص ٨٣ .

وكما نظرت لجنة الستة عشر في الإصلاحات السياسية للمسلمين ، نظرت أيضاً في بعض الحالات الاجتماعية . من ذلك الأوضاع المعاشية في المدن والقرى للجزائريين والأحوال الصحية والمساعدات الطبية وتطبيق نظام الضمان الاجتماعي على العمال الجزائريين وتصنيع الجزائر ، والعناية بالصناعة التقليدية الأهلية وتعميم التعليم على أطفال الأهالي والحياة الريفية . لكن يلاحظ أن بعض هذه المسائل كان سيدخل حيز التنفيذ بعد عشرين سنة وأخرى بعد ثلاثين سنة^(١).

وقد كانت هذه الإصلاحات محل تعليق لدى غير الجزائريين . فهي أولاً جاءت متأخرة عن موعدها وهي لاتعني التطبيق الفوري فالقانون ينص على أن الأمور ستأخذ مدة طويلة وفترة إنتقالية . والقرار وإن كان قد حاول إرضاء النخبة والنواب وقدماء المحاربين فإنه لم يحل مشكلة الجماهير الجزائرية . حقاً أنه نص على إلغاء (قانون الأهالي) والقوانين الاستثنائية الأخرى ، ولكن ذلك لن يتم على عجل كما أن نسبة الجزائريين ظلت دائماً نسبة أدنى من عدد الفرنسيين في المجالس المحامية . وبذلك احتفظ الفرنسيون دائماً باليد العليا في الشؤون الجزائرية ولايسطيع الجزائريون رغم أغلبيتهم في الوطن ، التأثير على مصير البلاد . لذلك رفضه الجزائريون حتى الذين كانوا في العشرينات والثلاثينات يطالبون بأهم بنوده . أما لجنة فرنسا الحرة فقد اعتبرته دليلاً على حسن نية فرنسا في تطوير الجزائر ورفع مستوى سكانها^(٢). ورجبت به الصحيفة البريطانية (التايمز) واعتبرته دليلاً على أن فرنسا ، مازالت تعتقد في قوتها التي باستطاعتها أن تدمج الناس من كل العقائد والألوان تحت وحدة شعارها المتمثل في الحرية والمساواة والأخاء « وقالت عنه أن العالم الإسلامي وأصدقاء فرنسا في كل مكان سيرحبون به ، ولكنها لاحظت أنه « صيغ بدقة رحنر » وأنه لم يمنح المساواة إلا لعدد ضئيل من الجزائريين تاركاً البقية

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر ص ٢٩٢ .

منها إلى المجلس التأسيسي الفرنسي المقبل (١) .

أما الجزائريون فكان ردهم على قرار ٧ مارس ١٩٤٤ الرفض ، باستثناء قلة منهم تمثل الموظفين الضالعين في ركاب السلطة الفرنسية والذين لا يستطيعون أن يحركوا ساكناً في مثل تلك الظروف ، حتى النخبة التي كانت معنية بالدرجة الأولى عارضته . وقد ظهر في هذه الأثناء السيد فرحات عباس ليملاً الفراغ السياسي الذي تركه غياب ابن باديس ومصالي والإبراهيمي وابن جاول . فألف عندهند أصدقاء (أحباب) البيان الجزائري الذي أصبح هيئة عامة نشيطة تستمطب آمال الجزائريين على مختلف اتجاهاتهم خلال الحرب ، وتعيير عن تمسكهم برفض القرار وتعليق لافتات بالعربية في أهم المدن الجزائرية نعلن « لا للجنسية الفرنسية ، نعم للجنسية الجزائرية . وتسقط الجنسية الفرنسية وتعيش الجنسية الجزائرية للجميع » (٢) .

وقد قام عباس بالاتصال بمصالي في معتقله بقصر الشلالة وكذلك بممثلي العلماء وكون معهم « جبهة متحدة » أصبح هو المتحدث باسمها . وسرعان ما ظهرت منشورات سرية تنادي الجزائريين بمقاطعة الانتخابات البلدية التي كانت متوقعة . وأعلن عباس نفسه في يونيو ١٩٤٤ أن الوضع خطير وأنه لا يمكن الانتظار حتى تتحرر فرنسا بينما الجزائر ما تزال أرضاً فرنسية (٣) وكان الأصدقاء جريدة أسبوعية باسم (المساواة) تأسست (١٥-٩-١٩٤٤) وظلت تدافع عن أهدافهم . ونادوا الجزائريين بعدم تسجيل أسماهم في هيئة الانتخابات الفرنسية ومقاطعة التصويت فيها ، وانطلقت أصوات العلماء

(١) ٢٧ مارس ١٩٤٤ ص ٥ .

(٢) أرون ص ١٠٠ أعلن حزب (أصدقاء البيان والحرية) في سليف يوم ١٤ مارس

١٩٤٤ حسب رواية جوليان ص ٢٩٩ و ١٥ منه حسب توينبي (مدخل ١٩٣٩ - ١٩٤٦) ص ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(١) نفس المصدر نوزع منشور في فبراير ١٩٤٥ شبيه بمنشور جبهة التحرير سنة ١٩٥٤

وكان موقفاً من العلماء ومن حزب الأصدقاء كانت خطبة عباس في خنشلة يوم ١٥ يونيو ١٩٤٤ أرون ص ١٠٠ .

تعت من يقبل بالجنسية الفرنسية بالكفر والحيانة ، وكان بعض القياد يدافعون عن قرار مارس ، ولكن الحملة التي وجهها ضدهم الأصدقاء والعلماء جعلتهم يتخلون عن موقفهم . وقد وعد عباس على لسان الأصدقاء بأنهم سيعملون على توزيع الثروات على الفلاحين والبروليتاريا الوطنية وأنهم يقفون ضد الإقطاع والطبقات الممتازة ، وأنهم يهدفون إلى إقامة جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا بعد أن تتحرر من فكرة الاستعمار والأمبريالية^(١) . وبعد عشرين سنة وصف عباس قرار مارس بأن الحوادث كانت قد تجاوزته وإنه كان عبارة عن خلاصة لمشروع فيوليت - بلوم سنة ١٩٣٦ وأن الشعب الجزائري كله قد رفضه باستثناء قلة من النواب التابعين للإدارة الفرنسية^(٢) .

وقد اعترف كاترو الذي كان مسئولاً على إصدار قرار مارس باعتباره لحاكم العام بأن الوطنيين الماضلين ، لم يقبلوا بالقرار لأنهم وجدوه غير كاف حسب تعبيره وطلبوا من أجل ذلك بالحقوق السياسية ، أما المعدون الفرنسيون فقد قبلوه ، بناء على كاترو أيضاً ، « بدون غيطة » باعتباره أمراً واقعاً . وقبوله من طرفهم يعد حسب رأيه « ثورة » في أعماقهم نظراً للأخطار التي تحديقهم من أجهه .. ومع ذلك قبلوا قرار الحكومة (حكومته) بالأخذ بيد الجزائريين في طريق « التطور »^(٣) .

وفصل أحد المؤلفين الفرنسيين المختصين بشمال إفريقيا أصناف الجزائريين في موقفهم من قرار مارس هكذا : رحب به المعتدلون ورفضه الإبراهيمي (العلماء) ومصالي (حزب الشعب) وطالب عباس باقامة علاقة بين الشعبين (الجزائري والفرنسي) وطالب أوزقان (شيوعي جزائري) بزيادة الحقوق السياسية للجزائريين^(٤) . ولاندرى كيف يصبح عباس -

(١) جوليان ص ٢٩٩ يقول جوليان أن وقوف عباس إلى جانب الطبقات المحرومة دليل على تأثير مصالي عليه .

(٢) عباس ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٣) كاترو ص ٤٣٧ .

(٤) جوليان ص ١٩٧ .

الذى نادى بقطاعة تطبيق القرار وتكوين جمهورية جزائرية فى ظل فرنسا متحررة من الاستعمار ، والذى كون (حزب أصدقاء البيان والحرية) لاندرى كيف يوصف بأنه من أنصار العلاقة بين الشعبين ، ولا يوصف بأنه من صنف الراضين للقرار. حقاً أن عباس قد دعا إلى فكرة (الفيدرالية) مع فرنسا. ولكن ذلك كان يمثل مرحلة جديدة فى تطور تفكيره السياسى ومبدئه الوطنى وليس قبولاً لمحتوى إصلاحات ١٩٤٤

ومن نتائج الإصلاحات أن لجنة قد اجتمعت بالقاهرة خلال مارس ١٩٤٤ واعتضت على مشروع فرنسا فى الجزائر. ونذكر المصادر المعاصرة أن اللجنة كانت بقيادة رجل يدعى الأمير المختار ، وكانت السلطات الفرنسية قد طردته منذ سنوات خلت ، وتضم حوالى ٣٤ شخصاً نصفهم لم يعيش بالجزائر فقط ، بل هم سوريون فلسطينيون. وكانت هذه اللجنة تعد (مذكرة) عن الجزائر لتقديمها إلى الحكومات العربية التى قبلت بالميثاق الأطلسى ؛ ذلك أن الجزائريين فى اللجنة قد نعموا على الإصلاحات الفرنسية فى الجزائر لأنها ستقود فى نظرهم إلى الإندماج الذى يرفضونه. والظاهر أن أعضاء هذه اللجنة كانوا من المهاجرين الجزائريين فى المشرق. ولعل من بينهم مغاربة وتونسيين ، وستكون هى مقدمة (مكتب المغرب العربى) الذى سيظهر فى القاهرة فى ١٩٤٧.

ومهما يكن من أمر فإن فترة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ كانت فترة مليئة بالنشاط والتجارب للحركة الوطنية الجزائرية. حقاً أنها لم تحصل على ماكانت تريد لنقاط ضعف فى صفوفها لم تسطع أن تتغلب عليها فى الوقت المناسب. وماكانت سنة ١٩٤٤ تنهى حتى كانت أكثر صلابة وأكثر وعياً وأعمق تجربة ، بالإضافة إلى أنها قد دخلت مع الفرنسيين عهداً من التحدى والمواجهة لم تعرفه من قبل ، وهو التحدى والمواجهة التى انتهت بمأساة ٨ مايو ١٩٤٥

(٣) (النيويورك تايمز) ٢٨ مارس ١٩٤٤ ص ١٠ أضافت هذه الجريدة أن جريدة (البلاغ) لسان حال حزب الوفد المصرى تخشى أن يكون الجزائريون فى الجزائر راضين من هذه الإصلاحات ، ولا ندرى الآن من هو الأمير مختار.

الفصل التاسع

حادثة ٨ مايو ١٩٤٥

هل كانت حادثة ٨ مايو ١٩٤٥ ثورة فاشلة حاولها الوطنيون الجزائريون ضد الوجود الفرنسي في بلادهم ، فاستحقوا بذلك القمع الشديد الذى عانوه والدرس القاسى الذى أخذوه ، أو كانت مجردة دبرها الفرنسيون ضد الجزائريين الأبرياء بينما كانوا يحتفلون بعيد انتصار الحلفاء الذى كان يرمز إلى انتصار الحرية والديمقراطية ؟ سؤالان لو أجيب عليهما بلا أو بنعم لانفتح اللغز المعمى وتبين السر المهم ، ولما كنا فى حاجة إلى كتابة هذه الصفحات .

لقد كتب الكثير عن هذه الحادثة ، ولكنه غير كاف ، فما زال البحث عن جوانب السؤالين هو ضالة المؤرخين . وأن الصفحات التالية تعد مساهمة منا فى هذه القضية . ان هناك من وجه أصعب الاتهام إلى الوطنيين وحملهم مسئولية التخطيط لثورة شاملة اكتشفت قبل أوانها فتعثرت وفشلت . وهناك من وجهه إلى الفرنسيين (على اختلاف أصنافهم . رسميون ، معمرين ، شيوعيون إلخ) وحملهم مسئولية حوكم خيوط مؤامرة ضد الحركة الوطنية النامية التى ظهرت قوية فى المذكرة التى قدمها قادتها إلى الحلفاء ، والبيان الذى صاغوه سنة ١٩٤٣ ، وجماعة أصدقاء البيان التى ظهرت سنة ١٩٤٤ ، فانتم منها الفرنسيون شر إنتقاع .

وأصول الحادثة فى الحقيقة تعود إلى إنشاء (أصدقاء البيان والحرية)

في شهر أغسطس ١٩٤٤ ، وما تلا ذلك من نشاط ودعاية وبقطة وطنية . فقد أدى ذلك إلى اتصالات علنية وسرية بين قادة الحركة الوطنية ، وإلى محاولة تكوين جبهة متحدة للوصول إلى تحقيق أهداف البيان المعلنة في ماحقه والمؤجلة إلى ما بعد الحرب . وهذا النشاط غير المعتاد في نظر الفرنسيين قد أغضبهم وأثار تخوفاتهم ، فحاولوا وقفه عن طريق اللجان التي تنظر في الإصلاح ، والوعود التي تثبط العزائم ، ولم يرووا عن مواجهته في الحين لأسباب منها ضعفهم العسكري والسياسي في عين الجزائريين ، وانشغالهم بتحرير بلادهم (فرنسا) من برائن الألمان ، وعدم اطمئنانهم إلى ردود فعل الحلفاء . لذلك كتم الفرنسيون نواياهم وظلوا يتحينون الفرصة بالحركة الوطنية الجزائرية الآخذة في التحدى والتصاعد . ويكفي أن نذكر هنا بالكلمة التي قالها الجنرال كاترو الذي كان حاكما عاما للجزائر ساعة صدور البيان وتأليف (أصدقاء البيان والحرية) والتي قال فيها بضرورة القضاء على هذه «العاصفة» وهو يعني بذلك الحركة الوطنية .

تألف حزب (أصدقاء البيان والحرية) في شهر أغسطس سنة ١٩٤٤ بمدينة سطيف (التي ستقع فيها حادثة ٨ مايو) تسجل رسميا في ولاية قسنطينة . وقد ضم أعضاء من النواب والنخبة وحزب الشعب والطلبة والكشافة والعلماء . فكان عبارة عن جبهة مكونة من متحالفين أكثر منه حزبا سياسيا مناسك الأيديولوجية والعضوية . وكان السيد فرحات عباس هو كاتبه العام وفي نفس الوقت المسئول السياسي على جريدة (المساواة - ايقالي) الأسبوعية التي كانت تصدر بالفرنسية وتعبّر عن مبادئ الحزب الجديد . وقد تشجع أعضاؤه بالنفوذ الأمريكي - الإنجليزى في الجزائر وبالضعف الذي كانت تعانيه فرنسا . كما تشجعوا باستعداد الشعب للتضحيات ، وخلال وقت قصير انضم عدد كبير من الأتباع إلى حزب الأصدقاء ، حتى بلغ عددهم خمسمائة ألف شخص ، وكان هدفه الدفاع عن المطالب التي نص عليها البيان وتشر أفكار جديدة بين الناس ، واستنكار النظام الاستعماري في

الجزائر . أما وسائله فكانت مساعدة ضحايا القوانين الاستثنائية والاضطهاد(١) .

والمعروف أن حزب الشعب الجزائري ، كان قد حل منذ ١٩٣٩ واقتيد أعضاؤه إلى السجن ، لذلك لم يكن في وسعهم العمل العلني . فانضم عدد كبير منهم إلى الحزب الجديد سواء عن اقتناع بأهدافه أو عن جعله ستاراً يحققون من ورائه أهدافهم . كما أن العلماء كانوا يساندون حزب الأصدقاء بالرأى والمال والتأييد المعنوي . ولانستغرب أن يكون عدد منهم قد دخل في عضويته أيضاً(٢) . ويرى بعض الكتاب الفرنسيين أن الشيوعيين أيضاً قد أيدوا حزب أصدقاء البيان فسانده كاتبهم العام السيد أزقان وأيدته جريدتهم اليومية (الجزائر- الجمهورية) وجريدتهم الأسبوعية (الحريية - لبرتي) ، وأن التعاون قد بدأ بين الأحزاب الثلاثة (بالإضافة إلى حزب الشعب) منذ طاب الشيوخون باطلاق سراح عباس والسانح خلال سبتمبر ١٩٤٣ . كما أيدته جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية وأحباب الديمقراطية (منظمة شيوعية)(٣) وعلى أية حال فان حزب الأصدقاء سرعان ما تضخم عدد أتباعه وأصبح له حوالي ١٦٥ فرعاً في جميع أنحاء البلاد ، وأصبحت جريدته تطبع بين ٣٠ و ٥٠ ألف نسخة .

كان نشاط عباس ، الذي كان طامقاً ، خلافاً للزملاء الآخرين باستثناء الشيوعيين ، قد حدا به إلى إجراء اتصالات سرية مع مصالى والإبراهيمي . وكان مصالى في المعتقل . وبفضل مساعي عباس خفف السجن على مصالى

(١) عباس ص ١٥٠ أنشئت جريدة (المساواة) في ١٥ سبتمبر ١٩٤٤ انظر جوليان ص ٣٠٠ .

(٢) ساراسين ص ١١ - ١٢ ، وأرون ص ٩٥ - ٩٦ وبناء على الأخير أن جريدة (المساواة) ظهرت في ١٣ سبتمبر .

(٣) أرون ، ص ٩٦ - ٩٩ وساراسين ص ١٨ . أما السيد قناش فيرى أن (أحباب الديمقراطية) قد أسسها حزب الشعب في سبتمبر ١٩٤٤ .

قليلا سنة ١٩٤٣ فحول من لامبيز (تازولت) إلى الإقامة الجبرية في بوغار ،
ومنها إلى قصر الشلالة . وخلال مرور مصالى بسطيف نزل ضيفاً عند عباس
حيث قضى حوالى لبائتين . والظاهر أن الزعيمين قد تناقشا في الحالة السياسية
الداخلية والخارجية وكانا متفقين في الهدف مختلفين في الخطة . فصالى كان
يرى أن لأمل في تحرير الجزائر إلا عن طريق الثورة لأن فرنسا لا يمكن
أن تدعن للضغط السياسى وحده ، بينما كان عباس يرى أن فرنسا الديمقراطية
قادرة على تفهم روح ما بعد الحرب الثانية ، ومن ثمة تكون مستعدة
للاستجابة لمطلب الوطنيين الجزائريين .

ومهما يكن الامر فنحن لانعلم ماذا دار بالضبط بين الزعيمين ولما اتفقا
عليه فعلا ، وكل ما يمكننا أن نخمنه هو أن مصالى قد وافق على ترك عباس
يحاول تجربته وعلى أن يدخل أعضاء حزبه في حزب أصدقاء البيان والحرية ،
على أن يحتفظ حزب الشعب لنفسه بحرية الحركة والتنظيم الثورى وتفجير الثورة
عندما يراها مناسبة بعد فشل جهود عباس . ومعنى هذا أن حزب عباس قد
أصبح غطاء لأعمال حزب الشعب . ويؤكد السيد عباس أن مصالى قد وافق
على عمله ولكن كان له بعض التحفظات عليه ، وكانت نقطة الخلاف بينهما
أن عباس له ثقة في فرنسا بينما مصالى لم يكن له فيها ثقة (١) .

وبينا الاتصالات جارية بين القادة لمحاولة تنسيق الجهود وتكوين جهة
متحدة ، انطلقت موجة من الدعاية والاجتماعات والمناشير تستهدف إعداد
الرأى العام وخلق جو من الحماس لمطالب البيان وغيرها ، ولاسيما منذ يناير
١٩٤٥ . ففي هذا الشهر انعقد في الجزائر مؤتمر لحزب الأصدقاء أسفر عن
المطالبة بالغاء نظام البلديات المختلطة والحكم العسكرى في الجنوب ، ويجعل
اللغة العربية لغة رسمية ، وكان من بين الأعضاء في اللجنة المديرة للمؤتمر
أعضاء من حزب الشعب أمثال حسين عسلة ، ومسطول ، والشاذلى المكى ،

(١) عباس ص ١٥١ .

والأمين دباغين ، وتلا ذلك اجماع آخر لأصدقاء البيان خلال مارس من نفس العام طالب فيه الحاضرون باطلاق سراح مصالى وصوتوا على لائحة في صالح برلمان وحكومة جزائرية ، ودار فيه الحديث ، حسب المصادر الفرنسية المتأخرة ، عن القوة العربية بداخل البلاد^(١).

وكانت هناك عوامل مساعدة على اتخاذ المواقف المتطرفة في نظر من يهتمون الوطنيين فالأزمة الاقتصادية الحادة التي كانت تعانيها البلاد كانت حطياً يزيد في اشتعال الحماس للحركة الوطنية وكره الفرنسيين ، كما أن ميلاد الجامعة العربية وما صحب ذلك من ارتفاع معنويات وربط وشائج واتصاح آمال - قد ساعد الحركة الوطنية ، وجعلها تنشط وتبحث عن نقط اللقاء لانقط الخلاف^(٢) . وخلال فبراير ١٩٤٥ ألصق منشور على الجدران في مدن الجزائر فيه : « أيها الأنحوة المسلمون إن حياة بلادكم في خطر . فالاستعمار قد خربها مادياً معنوياً . أن الشعب الجزائري لم يتمتع بالحضارة لوجود المستعمر الفرنسي . فاللغة العربية مضطهدة منذ الاحتلال ، والإسلام أصبح محل سخرية . وأن كرامتنا لا يضمن لها الاحترام إلا في إطار (كيان جزائري) وحكومة جزائرية تقوم على سيادة الشعب الجزائري وترفض أية سيادة أجنبية ومن أجل هذا الهدف مات أنحوتكم في الزنازن وهم يعانون في السجون والمحاضرات ومنهم من يناضل بحماس في إطار الشرعية أوفى الخفاء » .

وبعد أن استنكر المنشور قرار مارس ١٩٤٤ ، الذي استنكرته أيضاً

(١) أرون ص ١٠٤ . والواقع أن المطالب المذكورة كانت في البيان وليست جديدة ، وقد قبلها الفرنسيون من حيث المبدأ . ولكن الهدف من ذكر مصالى وأعضاء حزب الشعب هو إتهام الحزب الجديد بأنه وقع تحت نفوذ قيادة حزب الشعب « الثوري المتطرف » الذي كان رسمياً منحلاً . وادعى السيد عباس أن أوغسطين بيرك قد لاحظ له تسرب العناصر المتطرفة من حزب الشعب في فروع حزب الأصدقاء فرد عليه عباس بأنهم أحرار في فعل ذلك ص ٢٠٥ .

(٢) جوليان ، ص ٣٠٠ وبذكر المؤلف أن النخبة - بوليغلي ، وعباس ، وكوسس كانوا ضد التطرف .

جمعية العلماء وحزب الشعب وحزب أصدقاء البيان ، طالب الجزائريين بعدم المشاركة في الانتخابات البلدية التي كان الفرنسيون يحضرون لإجرائها . وقد جاء فيه بالخصوص ، أن الوسيلة الوحيدة (لأفشال هذه المناورة الفرنسية) هو مقاطعة التصويت في هيئة الانتخاب الفرنسية ، فلا تسجلوا أنفسكم في هذه الهيئة . وإذا كان هناك من سجل نفسه فلا يصوت إن استرداد قسائم التصويت سيكون الدليل القاطع أمام العالم على أن الشعب الجزائري يريد أن يعيش مستقلاً . فلا تنسوا أيها الإخوة المسلمون الجزائريون أن عليكم أن تابعوا دوراً بارزاً في تحرير شعبكم ، فتضحيات أولئك الذين ماتوا والذين يعانون ، والذين يناضلون سوف لا تذهب سدى . والا فسترتكبون جريمة نحو شعبكم ونحو الله الذي سيعاقبكم عاجلاً أو آجلاً إن عدل الشعب وعدل الله لا يظلمان ولا يرحمان (١) .

وقد تضاعفت المنشورات وظهرت الصحف السرية وكلمات السر والاجتماعات خلال ربيع ١٩٤٥ . من ذلك المنشور الذي أصدره حزب الشعب الجزائري المنحل والذي طلب فيه من أعضائه تسليح أنفسهم بسرعة في وجه التطورات الجديدة^(٢) وظهور جريدة سرية بعنوان (العمل الجزائرية) ولعلها بالفرنسية . كما كثر الحديث عن مهزلة الإصلاحات التي وعد بها ديغول ومساعدته كاترو ، والمطالبة بمقاطعة الانتخابات وحث الجزائريين على عدم الاختلاط بالفرنسيين وحتى عدم العمل عندهم ، وكانت عودة الجنود الجزائريين الذين ساهموا في تحرير فرنسا أوروبا تثير فضول الناس وتبعثها روايات كثيرة عن الحرب وأهدافها ومشاعر الشعوب فيها^(٣) . وظهرت كذلك في عدد من المدين مثل بسكرة وجيجل ، وحمام المسخوطين وغيرها عبارات على الجدران توحى بأن هناك شيئاً يستحق الاستعداد . وقد ذكر

(١) النص في ساراسين ص ٦٣ - ٦٥ نقل جزءاً منه أيضاً أرون ص ١٠٥ .

(٢) أرون ص ٨٤ .

(٣) نفس المصدر ص ٩٢ ، ٩٩ - ١٠٠ .

أحد المعاصرين مجموعة من هذه العبارات مثل « استعملوا فان ساعة الصفر قد قربت . وقلند أنفسنا للثورة . أيها الجزائريون حاربوا من أجل الحرية ، وموتوا إذا اقتضى الأمر ، ولكن لا هواده مع المضطهدين ، أيها الجزائريون إن الجبال تناديكم . فساعة التمهير قد اقتربت (١) » .

وجاء في أحد التقارير الرسمية أن الجو كان مشحوناً بالتوتر بين الجزائريين والفرنسيين . ففي بحاية كتب أحد المعلمين الفرنسيين جملة على السبورة « إننى فرنسى وفرنسا وطنى » فكتب التلاميذ الجزائريون بدلها هذه الجملة : « إننى جزائرى ، والجزائر وطنى » وكان أحد المعلمين يدرس الدولة الرومانية وحالة العبيد فيها فصاح التلاميذ الجزائريون عند الحديث عن العبيد قائلين « مثلنا نحن » ومن جهة أخرى ألغيت إحدى المقابلات في كرة القدم في عناية لأن الفريقين أحدهما جزائرى محض والآخر فرنسى محض ، وكان الأطفال الجزائريون يرمون الحجارة على سيارات النقل الفرنسية . وظهر الشك في الإخلاص للفرنسيين ، وقاطع الجزائريون المقاهى الفرنسية والعمل في المنازل الفرنسية (٢) .

وكل هذه المظاهر تدل على أن الحركة الوطنية قد أخذت متعطفاً جدياً منذ أغسطس ١٩٤٤ وأن الوعي قد ازداد انتشاراً رغم قيود الحرب وحل حزب الشعب الجزائري واضطهاد العلماء . وبدل أن يتفهم الفرنسيون الظروف الجديدة التي ساعدت على هذه المظاهر راحوا يتحرشون بالحركة الوطنية ورجالها . فخلال مارس ١٩٤٥ عبرت المجلة الكاثوليكية (الوقت الحاضر - لوطان بريزان) بأن الجزائريين أصبحوا يشكلون خطراً وأن الوضع أصبح صعباً على الفرنسيين (٣) وكانت حكومة ثاترو ، وبعدها

(١) نفس المصدر ، ص ١٦٠ نقلا عن تقرير كازاير .

(٢) نفس المصدر ص ٩٣ - ٩٤ نقلا عن تقرير توير .

(٣) ساراسين ص ١٣ .

حكومة شاطينو ، تريد وقف العاصمة - حسب تعبير كاترو ، ولكن الموقف مع الإنكلو - أمريكيان منعها من ذلك مؤقتاً وجعلها تؤجل الحسم في الموضوع إلى ما بعد الانتصار (١).

ولما كانت السلطات الفرنسية عاجزة عن مواجهة حزب أصدقاء البيان والحرية خلال شتاء ١٩٤٤ وربيع ١٩٤٥ فإنها عمدت إلى إعادة مصالى إلى السجن في بوغار - بعد أن كانت خففت عنه - وكان ذلك يوم ١٨ أبريل ١٩٤٥ . وقد أثار هذا موجة من السخط والمظاهرات لصالح إطلاق سراحه سواء من أعضاء حزبه أو من أعضاء الحرب الجديد كما أشرنا . وبدلاً من إطلاق سراحه نقلته السلطات الفرنسية إلى قصر الشلالة (حيث زاره عباس) ثم إلى المنيعية في أعماق الصحراء ومنها إلى برازا فيل بأفريقية (٢) وقد اعتبر الوطنيون هذه الحركة من الفرنسيين تحدياً لهم وإثارة لمشاعرهم في وقت كانت فيه البلاد تستعد للاحتفال مع الحلفاء بانتصار الحرية والديمقراطية .

هكذا إذن كان الوضع في الجزائر عندما حدثت ثورة أومجزرة ٨ مايو ١٩٤٥ : وعى وطني وانتظار لساعة الخلاص من جانب الجزائريين وتربص واستعلاء من جانب الفرنسيين فماذا حدث بالضبط ؟ يذهب بعض الكتاب إلى أن عباس ومصالى والإبراهيمي قد اجتمعوا سراً في قصر الشلالة في نهاية شهر أبريل واتفقوا على برنامج محدود وسليبي ، وهو مهاجمة الإدارة الفرنسية والاستعمار (٣) ويرى كاتب آخر أن الزعماء الثلاثة قد اتفقوا على القيام بمظاهرة عامة يوم احتفال الحلفاء بالانتصار ، وكان الهدف من هذه المظاهرة هو الضغط على الفرنسيين باظهار قوة الحركة الوطنية ووعى الشعب الجزائري بمطالبه ، ولكن المظاهرة التي حدد لها يوم الاحتفال بعيد النصر قد اعترى

(١) نفس المصدر ص ٧٧ .

(٢) عباس ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٣) نفس المصدر ص ٩٩ - ١٠٠ .

الإعداد لها شيء من الفوضى نتج عن تأخر الحلفاء في تحديد اليوم الذي سيقع فيه الاحتفال ، كما أن عباس زعيم حزب الأصدقاء والشخص الذي أصبح في مواجهة الأحداث ، قد اضطرب نتيجة حرب الأعصاب بين الأحزاب الوطنية (١) .

واشتد هبوب العاصفة يوم فاتح مايو ١٩٤٥ اليوم العالمي للعمال . فقد عمت المظاهرات جميع مدن الجزائر . وكانت في أغلبها هادئة سلمية ، ورغم تحرير فرنسا ودعوة الديمقراطية والحرية إلى أوروبا ، وتحقيق أهداف الميثاق الأطلسي بالنسبة للدول الكبرى ، فإن حزب الشعب الجزائري كان ما يزال ممنوعاً من ممارسة نشاطه ، وكان رئيسه قد أبعد من الجزائر تماماً ونقل كما أسفنا إلى برازافيل ، بينما الأحزاب الأخرى ، يميناً ويساراً ، سمح لها بالعودة إلى الحياة الطبيعية . لذلك قام أعضاء حزب الشعب المنحل وأنصاره بمظاهرات نادوا فيها بتحرير مصالي واستقلال الجزائر واستنكروا فيها الاستعمار والاضطهاد ، ورفعوا فيها العلم الوطني .

وقد اتخذ بعض هذه المظاهرات شكلاً عنيفاً في عدد من المدن كمدينة الجزائر وبجاية وبسكرة . وادعى الفرنسيون أنهم اكتشفوا عندئذ « مشروع ثورة ، في بجاية . وقتل في مدينة الجزائر شرطيان وجرح ثلاثة عشر ، بينما جرح اثنان في بجاية . ولاشك أن عدداً من المتظاهرين قيدوا إلى السجن وجرح آخرون منهم . وكانت مظاهرات مدن سطيف ووهران وعنابة وقالة وغيرها أقل عنفاً . وقد اشترك في مظاهرات سطيف وحدها بين أربعة وخمسة آلاف شخص . وكان على رأس هذه المظاهرات في الغالب عناصر من حزب الشعب المنحل (٢) وهكذا كان الجو عاصفاً منذ الفاتح من مايو ، وهو اليوم

(١) ساراسين ص ١٢ .

(٢) أرون ص ١٠٨ - ١٠٩ - وعباس ١٥٥ يقول عباس أن مصالي كان عندئذ تحت الإقامة الجبرية والواقع أنه كان في برازافيل منفياً .

الذى اجتمعت فيه مناسبتان كبيرتان : يوم العمال ويوم بالانتصار الذى لم يعلن بعد عن احتمال به رسمياً .

وقد بدأ الاحتمال رسمياً فى السابع من مايو عندما أعلن الحلفاء عن نهاية الحرب ، وسرعان ما شرع المعمرون والفرنسيون عامة فى تنظيم « مهرجان الأفراح » لكن الجزائريين قاطعوه ونظموا مهرجانات خاصة بهم . وكانت هتافات الجزائريين تدور حول المناذاة بحرية واستقلال الجزائر وإطلاق سراح رئيس حزب الشعب . ولم تظهر فيها عبارات العداء للفرنسيين . غير أن المصادر تذكر أن العلم الفرنسى قد مزق فى هذا اليوم (٧ مايو) وظهرت منشورات تنادى الجزائريين بالاتحاد لتحقيق النجاح (١) . وكانت السلطات الفرنسية هى التى أذنت للجزائريين بتنظيم المظاهرات بهذه المناسبة والمشاركة فى أفراح انتصار الحلفاء الذى يرمز إلى انتصار مبادئ الميثاق الأطلسى . وقد حدث ذلك فى مختلف مدن الجزائر وليس خاصاً بسطيف .

أما اليوم الثامن من مايو (الاثنين) الذى كان يوم السوق ، فقد تميز بأحداث عنف جرت فى سطيف خاصة ، ثم انتشرت منها إلى مدن أخرى مجاورة وبعيدة . وفى المظاهرات التى نظمت هناك والتى ابتدأت بالقرب من الجامع الكبير اشترك ما بين ٧ و ٨ آلاف شخص . وكانت الكشافة تتقدم المظاهرات . وكانت الهنافات تتعالى بحياة الجزائر الحرة المستقلة ، وكان أحد أطفال الكشافة يحمل العلم الوطنى . وكان المتظاهرون يحملون باقة من الزهور لوضعها على قبر الجندى المجهول . وتقدمت المظاهرة نحو هدفها حتى وصلت وسط المدينة . وفجأة أطلقت رصاصة أصابت الطفل حامل العلم فأردته قتيلاً فى الحين . فتقدم آخر وحمل العلم ولكن المظاهرة اعتراها شيء من الاضطراب فانقسمت إلى مجموعتين واحدة واصلت المسيرة إلى هدفها

(١) أرون ص ١١٤ يقول المؤلف أن أحد قدامى المحاربين الجزائريين (كانوا ستة فقط اشتركوا مع الفرنسيين) قد هتف بحياة مصالى ودينغول لكن الجموع الواقعة على جنبات الطريق كانت ترد بحياة مصالى فقط .

ووضعت باقة الزهور على قبر الجندي الجهول والثانية انتشر أفرادها في شوارع المدينة واشتبكوا مع قابلهم من الفرنسيين . وقد مات نتيجة ذلك عدد من الطرفين .

لكن السؤال الذي لم يجد جواباً بعد هو : من أطلق الرصاصة أولاً ؟ هناك عدد من الروايات يناقض بعضها بعضاً . فالسيد فرحات عباس يروي أن شرطياً تقدم من حامل العلم وأراد انتزاعه منه ، لكن هذا رفض وقاوم . فما كان من الشرطي إلا أن أطلق الرصاص فقتل حامل العلم . وتبريراً لذلك يذكر عباس أن الى قسنطينة كان قد أذن بالمظاهرة بشرط أن لا يرفع فيها العلم الجزائري ، فإذا رفع فان على الشرطة أن تطلق النار ، وعلى كل حال فان عباس يعتبر إطلاق الرصاص وقتل حامل العلم وجرح آخرين بداية الحادثة التي تحولت إلى مجزرة ، ولكن عباس يذكر أن نائب والي قسنطينة لا يعرف إلى من منح الإذن بالمظاهرة . وقد ادعى (نائب الوالي) أنه كان يعتقد أنه واحد من حزب أصدقاء البيان والحرية . لذلك لم يطلب منه طلباً مكتوباً . أما شيخ بلدية سطيف فلم يكن يعرف شيئاً عن المظاهرة . وأضاف عباس بأن قوات الشرطة الفرنسية والجيش والمدنيين قد طاردوا الجزائريين بعد تفرقهم من المظاهرة ، وكان هناك « عدد من القتلى والجزحي » (١) .

وهناك من الفرنسيين من يحمل الشرطة مسؤولية إطلاق الرصاص وتحويل المظاهرة إلى مذبح . من ذلك جيرمين تيون وجوزي أبوالكبير . لكن الأنخير يتهم حزب الشعب والأصدقاء بتنظيم الحادثة ووضع بعض القتلة فيها . ورأى آخرون أيضاً أن الشرطة كانت مسؤولة على ما حدث . لكن التقارير الرسمية مثل تقرير الشرطة وتقرير وزير الداخلية وتقرير لجنة توبير ، تلوم المتظاهرين

(١) عباس ص ١٥٥ لم يكن عباس حاضراً بالمظاهرة التي كانت قرب مسقط رأسه بل كان في العاصمة بيني ، الحاكم العام بعيد النصر . وبناء عليه أيضاً أن اليوم ليس الإثنين ولكنه الثلاثاء .

وتتهم باطلاق الرصاص أولاً^(١) . ولكن قتل الطفل حامل العلم يؤكد مسئولية الشرطة في الموضوع . وبالإضافة إلى ذلك أن أوامر والى قسنطينة تقتضى (حسب الروايات الجزائرية والفرنسية) إطلاق النار عند رفع العلم الوطنى أو حمل لافتات سياسية . فلم يبق إلا أن يكون الشرطى الفرنسى هو الذى أطلق النار أولاً ، غير أن احتمالاً آخر يظل قائماً وهو إمكانية وجود شخص مجهول أطلق النار على حامل العلم . وهذا الشخص قد يكون من المعمرين الحاقدين على نشاط وقوة الحركة الوطنية . ومهما يكن من أمر فإن هذه النقطة (من إطلاق الرصاص أولاً ؟) مازالت مطروحة أمام المؤرخين .

ومن الثابت أن المظاهرات قد وقعت فى مختلف أنحاء البلاد . وليس فى سطيف وحدها . فقد جرت فى مدينة الجزائر وبجاية وباتنة ونخشلة وبسكرة وعناية وقلمة ونخرطة والقبائل الكبرى وغيرها . ولكنها فى غير سطيف كانت أقل عنفاً . ولم ينتشر العنف إلا فى قلمة ونخرطة والنواحي المجاورة . وقد يتساءل المرء عن سبب انتشار العنف فى سطيف ونواحيها بالذات . والواقع أن سرق البلاد كان قد شهد سنة ١٨٧١ - ١٨٧٢ ثورة عارمة اشركت فيها الآلاف (حوالى مائة ألف نسمة) وكان لها نتائج وخيمة على فرنسا وعلى الجزائريين معا . وعندما ابتدأت النهضة الجزائرية فى فاتح القرن الحالى كانت قسنطينة مركز إشعاع كبير بعد العاصمة فظهرت فيها الحركة الإصلاحية ونشطت فيها كتلة النواب . وعرفت تطوراً فى الصحافة والنوادر والمدارس .

وكانت سطيف فى مفترق الطرق بين قسنطينة والعاصمة وفى نواحيها ولد عباس والإبراهيمى ، والأول هو زعيم البيان الجزائرى سنة ١٩٤٣ . وفيها أيضاً ولد حزب أصدقاء البيان سنة ١٩٤٤ . لذلك لا نستغرب أن تكون سطيف

(١) أرون ص ١٢٠ - ١٢٢ ومن يحملون الشرطة المسئولية شارل فافروا وفرانسيس جونسون . ومن يحملون المسئولية بول كوتولى (من المعمرين) أما العلماء فيحملون الشرطة والمعمرين تدبير المذبحة كما سرى .

ونواحيها ، وإقليم قسنطينة عامة مسرحاً لأحداث ٨ مايو ١٩٤٥ . ومن سطيّف انتشر الخبر المنبجج تحمله الأفواه وتشهد عليه الجروح وتصورة الكلمات والأخيلة بشتى الصور والأشكال . وقد بلغ رواد السوق من باعة ومشرّين حسب بعض المصادر خمسة عشر ألف شخص . وهؤلاء وأمثالهم هم الذين تفرقوا بعد المظاهرة فى المناطق المجاورة . وكانوا كلما مروا بقرية أو شخص إلا ازداد الخبر انتشاراً أو المنطقة إتساعاً . وكلما صادفهم فرنسى فى الطريق أو فى الضيعات إلا وقعت الإهانات والاشتباكات المتبادنة فتسفر عن القتل والجرحى .

وكان يمكن أن تنهى المظاهرات عند ذلك الحد ، كما يقع فى مناسبات متعددة ، ولكن السلطات الفرنسية التى كانت تتحين الفرصة وجدت الظروف مناسبة ، فتحرّكت لتوقف العاصفة كما قال الجنرال كاترو ، وتشهد الوثائق الفرنسية والجزائرية والأجنبية الأخرى أن القمع كان لامبررله . وإنه كان مبالغاً فيه لدرجة أنه حير المفسرين للحدث . فبالإضافة إلى الحرس الخاص (المايشيا) والصاعقة (الكوماندوز) الذين ألفهما المعمرون ، تحرك الجيش الفرنسى باصنافه الثلاثة - المشاة والبحرية والطيران - إلى جانب الشرطة والدرك .

واجتمع على الجزائريين أيضاً اليمين واليسار ، فبالإضافة إلى المعمرين الذين يعتبرون من غلاة اليمين هناك الشيوعيون الذين يعتبرون من غلاة اليسار . كلاهما تحالف على عقاب الجزائريين ، وتعاون مع سلطات الجيش والشرطة والدرك على قمعهم . وقد نادت صحيفة (الحرية) الشيوعية بمعاقتهم واستنكرت مواقفهم . ومن جهة أخرى كان الجزائريون تحت رحمة السلطات الفرنسية . ذلك أنه بمقتضى قانون الأهالى الخاص وقانون الحرب لا يمكن للجزائرى أن ينتقل من مكان إلى آخر إلا باذن السلطة الفرنسية الخاضع لها ، وإذا انتقل بدون إذن اعتبر عاصياً وثائراً . ويروى بعض الكتاب أن الجزائريين [

المعتقلين كانوا يقتلون من طرف حراسهم على مرأى من الرسميين الفرنسيين . وقد استعمل الفرنسيون طريقة العمليات الكاسحة « بحيث لا يتروكون في طريقهم منزلاً إلا قتشوه وخربوه . وبهذه الطريقة خربوا عدداً من القرى بضربها بالقنابل من الجو بأمر من وزير الطيران السيدتيون الذي كان شيوعياً في حكومة ديغول . وضربت القوات البحرية عدداً من المدن الساحلية . أما المشاة وفرق الليف الأجنبي فقد كانت تستعمل الدبابات وتدخل الديار وتقتل وتخرب وتهين الحرمات وتعتدى بدعوى البحث عن الثوار والأسلحة (١) .

وفي تقرير نشرته مجلة (ستارز أندستريبرز) لسان حال الجيش الأمريكي بعد الحوادث مباشرة ، إن الفرنسيين قد استعملوا عدداً كبيراً من الطائرات لضرب المدنيين الجزائريين . وقد كتب التقرير بتاريخ ٢٨ مايو ونشر في أول يونيو . ومما جاء في أنقاذات القنابل الفرنسية قد « حطمت قرى أهلة بكاملها » في منطقة الحادثة أثناء حملة دامت تسعة أيام . وقد « طار الطيارون الفرنسيون ثلاثمائة مرة في يوم واحد مستعملين القاذفات الأمريكية الثقيلة والمتوسطة .. حتى سويت الأرض بعدد من القرى والدواوير . ثم طارت الطائرات المقاتلة الفرنسية البريطانية الصنع خلف القاذفات الأمريكية لتسحق السكان الحارين (من المنازل التي تحطمت) وترمي القنابل على الخنايء العربية في الجبال . ووصف التقرير الثورة بأنها « ثورة طعام » أي من أجل الخبز ولأسباب اقتصادية كما سئرى . وأن هذه الثورة حسب التقرير قد أسفرت عن مقتل وجرح أكثر من عشرة آلاف جزائري و١٧ قرناً معمرأ (٢) .

(١) نفس المصدر ص ١٢٣ - ١٣٨ انظر أيضاً فافرو ص ٧٤ - ٧٥ ويذكر جوليان ص ٣٠٥ أن الوطنيين كانوا ينادون بسقوط الحزب الشيوعي وبطالبون باستقلال الجزائر وبجياة انتصار الحلفاء .

(٢) (النيويورك تايمز) أول يونيو ١٩٤٥ ص ٥ اعتبر التقرير أول تقرير عن حادثة قسنطينة وكان الفرنسيون قد منعوا ارساله إلا في التاريخ المذكور وتلقاه مراسل مجلة لجيش الأمريكي من المغرب .

وقد اختلفت التقارير والمقادير عن عدد القتلى والجرحى نتيجة أحداث ٨ مايو . فوزير الداخلية الفرنسي السيد تيكسيه ، ذكر في تقريره أن عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحوادث ٥٠,٠٠٠ شخص (أى ٥ ٪ من السكان) ونتج عن ذلك مقتل ٨٨ فرنسيا و ١٥٠ جريحا . أما من الجانب الجزائري فن ١,٢٠٠ إلى ١,٥٠٠ قتيل (ولم يذكر الجرحى) و ٢,٤٠٠ معتقل أطلق سراح ٥١٧ منهم وحوكم الباقى . ويلاحظ أن كثيراً من الأحكام قد صدرت بالإعدام على يد المحاكم العسكرية وتراوح التقديرات الجزائرية بين ٤٥,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ قتيل أما التقديرات الأجنبية فتختلف أيضاً ، فبعضها يقترب من إحصاء الفرنسيين وبعضها يقترب من إحصاء الجزائريين وهى فى الغالب من ٥٠,٠٠٠ إلى ٧٠,٠٠٠ . وقدرت (النيويورك تايمز) بعد حوالى شهرين ونصف من الحادثة عدد القتلى من ٧ آلاف إلى ١٨ ألفاً عندما استعمل الفرنسيين القنابل والإعدام الجماعى ، حسب تعبيرها ويتفق المعلقون عندئذ على أن حادثة ٨ ايو لم يعرف عنها العالم إلا قليلا لأن الفرنسيين استعملوا فيها إجراءات حاسمة وسريعة وقوية .

وهناك أيضاً وسائل قمع أخرى ، غير القتل الجماعى وضرب القرى بالقنابل . فقد ألقى القبض على زعماء حزب أصدقاء البيان والحرية . فرحات عباس والدكتور سعدان وكازا عندئذ فى مدينة الجزائر . وأعلنت السلطات الفرنسية حل هذا الحزب ، كما أعلنت حالة الطوارئ من جديد . وألقى القبض أيضاً على الشيخ الابراهيمى وعلى « عشرات الآلاف من رجال الجمعية (العلماء) وأنصارها وأتباع الحركات الوطنية . بهذا قد وصف الابراهيمى

(٢) نفس المصدر ٢ يوليو ١٩٤٥ ص ٢ .

(٣) جوليان ص ٣٠٥ ويذكر هذا الكاتب أن ٩٥ حا صدرت بالموت .

(٤) أرون ، ص ١٣٩ - ١٤١ .

(٥) عدد ٢٥ ديسمبر ١٩٤٦ ص ١٢ .

ما حدث في هذه الأثناء فقال أنه سبق إلى السجن العسكرى بالعاصمة ليلاً يوم ٢٧ مايو ١٩٤٥ وظل في زنزانه ضيقة نحو سبعة أيام . وبعد مائة يوم نقلوه في طائرة إلى السجن العسكرى أيضاً بقسنطينة لحاكمته ، ثم ساءت صحته فكان يؤخذ تارة إلى السجن وأخرى إلى المستشفى العسكرى . ودامت تلك الحالة أحد عشر شهراً .

أما عباس فقد ذكر أن الفرنسيين آثموا بالمرس بالسيادة الفرنسية داخلية وخارجية . وسألوه عن برنامج حزب أصدقاء البيان والحرية ، وذكر أنه ظل وحده في زنزانه أيضاً في أحد سجون قسنطينة ستة أشهر . وأطلق سراحه كالإبراهيمي ، باسم العفو العام ، بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٤٦ . لاندرى الآن إن كان مصالى أيضاً قد أطلق سراحه في هذه المناسبة . ولاشك أن عشرات الآلاف التي تحدث عنها الإبراهيمي قد استفادت أيضاً من إصدار قانون العفو العام . وقد بدأت الحياة السياسية تعود إلى الجزائر تدريجياً ، ولكن الهوة بين الطرفين - الجزائري والفرنسي - قد ازدادت اتساعاً بأحداث ١٩٤٥ كما ازداد الجرح عمقاً وألماً .

وكما احتار المهتمون فيمن أطلق الرصاص الأولى احتاروا أيضاً في أسباب الحادثة نفسها وفي دوافعها . فبعضهم ينسبها إلى أسباب اقتصادية . وآخرون يعزونها إلى دوافع سياسية وهناك من يعللها بالدين أو بوقوع الحرب وتأثيرها . لقد ذكرنا سابقاً رأى بعض الكتاب عن الوضع الاقتصادي الذي عاشته الجزائر منذ ١٩٣٩ . ولاسيما خلال عهد فيشي . وذكرنا بالخصوص رأى الدكتور توماس عن الحالة الاقتصادية حتى نهاية الحرب . وكان طابع

(١) الإبراهيمي « من أنا » حديث أدلى به إلى (المصور) المصرية ونقلته السيدة ماري نعيم في مخطوط لها بعنوان (الإبراهيمي في حياته) ص ١٠٥ - ١٠٦ .
(٢) عباس ص ١٥٨ .

فترة الحرب عامة تجريد الجزائر من خيراتها الاقتصادية لإطعام أوروبا ،
ومن ثمة معاناة الشعب من مجاعة كبيرة وأمراض قاتلة ، بالإضافة إلى أن
الجزائر قد قدمت زهرة أبنائها لميدان القتال كجنود أو لمصانع الإنتاج كيد
عاملة في أوروبا . وبذلك خسرت الجزائر عمال الأرض من أبنائها فتعطلت
عائلات كثيرة عن حرث أراضيها لأنها افتقدت العائلين .

ولم يكن في وسع الحلفاء الذين كانوا منشغلين باسقاط هتلر وموسوليني
والذين صارحوا الجزائريين بأنهم غير مستعدين للدخول معهم في حديث
عن السياسة (ولا عن الاقتصاد) لأن ذلك هو شأنهم (الجزائريون) مع
الفرنسيين ، وكان هؤلاء منهزمين مشتتين يحاولون جمع صفوفهم وقيادتهم
لتحرير بلادهم الراضحة تحت أقدام الألمان والحلفاء على السواء فلم يهتمون
بتوفير الضروري لغيرهم ولا بتطوير الاقتصاد الخلى . وكل مشاريعهم كانت
مؤقتة أو مؤقتة إلى ما بعد الحرب . ويشهد على اضطرابات إدارتهم في الجزائر
أنهم غيروا ، كما لاحظنا ، الحكومة العامة عدة مرات في ظرف قصير .

فبعد الجنرال كاترو الذي عرفنا أنه تولى في شهر يونيو ١٩٤٣ جاء
السيد شاطينو في شهر سبتمبر ١٩٤٤ . وهذا الأخير هو الذي وقعت حادثة
سطيف في عهده . ويذكر السيد عباس أنه كان رجلاً دبلوماسياً يعرف عن
مشاكل الإسلام والعالم العربي وأنه كان الحليفة المباشرة لموريس فيوليت في
موقفه من الجزائريين أما المعمرون فقد كانوا ضده (شاطينو) وقد أطلقوا
عليه اسم ابن محمد شاطينو سخريته به وآتاهمأماً له بأنه مع الجزائريين ولاندرى
كيف يوصف شاطينو بذلك سواء من عباس أو من المعمرين وهو الذي
أشرف على عمليات القمع ساقطة الذكر ضد الجزائريين .

(١) نفس المصدر ص ١٥٣ .

(٢) جولييان ص ٣٠٥ .

وهناك عدد من الكتاب ردوا الحادثة إلى أسباب اقتصادية . فتقرير مجلة الجيش الأمريكي الذى أشرنا اليه سماها « ثورة طعام » ونفس الوصف أطلقتها عليها الحكومة الفرنسية . فبعد اجتماع رسمى لها أكد الناطق باسمها (وكانت الأحداث ما تزال جارية) أن الأسباب تعود إلى النقص فى وسائل التغذية ، وأنها (الحكومة) عازمة على إرسال الغذاء إلى الجزائر كما ادعت مجموعة من الكتاب الفرنسيين فيما بعد أنها تعود إلى نقص الطعام والحجاعة . وأن الوطنيين استغلوا ذلك لإثارة الشعب . غير أن هؤلاء وغيرهم قد أكدوا أن المنطقة المتأثرة بالحادثة كانت من أغنى المناطق . ومن جهة أخرى لاحظوا أن الثوار (إذا اعتبرناهم كذلك) لم يهاجموا أبدا مخازن التغذية ، كما أنهم عندما قتلوا المعمرين لم يأخذوا غذاءهم . وزعم الكولونيل شون أنه لم يسمع فى تاريخ شمال أفريقية الحديثة بمظاهرات أو ثورات قامت فيه بسبب الجوع . ولاحظ آخر أن الوطنيين لم يستعملوا فى شعارتهم ولافتاتهم عبارات تشير إلى الحجاعة والحالة الاقتصادية بل كانت كلها شعارات سياسية .

وإذن هل كانت الأسباب سياسية ؟ فى نفس الشهر الذى وقعت فيه الحادثة أكدت الصحيفة الأمريكية (النيويورك تايمز) من باريس بأن السبب كان سياسياً أيضاً ، مضيفة أن الجزائريين كانوا « يطالبون بالحقوق » وأكد توبر فى تقريره أن الحادثة كان لها طابع ثورى سياسى بالإضافة إلى الطابع الاقتصادى . وادعى آخرون أن السبب الأول كان سياسياً . ذلك أن السلطات الفرنسية قد تغاضت فى الأول عن الحركة المنظمة التى قام بها

(١) (النيويورك تايمز) ١٢ مايو ١٩٤٥ ، ص ٤ .

(٢) أرون ، ص ١٦٥ - ١٦٧ وكذلك ساراسين ص ١٤ .

(٣) عدد ١٩ مايو ١٩٤٥ ص ٥ .

(٤) أرون ص ١٦٦ .

الوطنيون ، وان هؤلاء قد ظنوا ذلك ضعفاً منها . أما السيد كازانيو فقد لام عباس على خاتمته « جوا ساخنا جداً » بدعوته إلى التضحيات من أجل استقلال الجزائر . وذلك الجوا الساخن قد أدى بدوره إلى سلسلة من الحوادث عجز عباس نفسه على السيطرة عليها . بالإضافة إلى أن الوطنيين كانوا ينشدون نشيداً منه هذا المقطع :

يا نشء أنت رجاؤنا وبك الصباح قد اقترب
نجد للحياة سلاحها وخض الخطوب ولا تهب

وبهذا النشيد وأمثاله أثار الوطنيون في الشعب روح المطالبة بالاستقلال والحرية^(١) .

ويتصل بهذا قول بعض الكتاب أن السبب كان دينياً عنصرياً . ذلك أن الجزائريين في نظر هؤلاء كانوا حاقدين على الفرنسيين وأعداء لهم ، وكان سكان الريف والمدن جاهلين بالسياسة لذلك كانوا مستعدين لنداء الجهاد عند أول إشارة . وقد زادت الحرب العالمية الثانية ودعايات الوطنيين في إيقاد روح العداء للأجنبي عند السكان . فتورة (هكذا يسمونها) ٨ مايو حينئذ كان قد استغلها الوطنيون المأخوذون « بأديولوجية عنصرية » يؤيدها كره الأجانب^(٢) . أما حاكم بلدة فج مزالة قال في تقريره « أنني أوكد بأن الحركة (حادثه ٨) مايو التي بدأت يوم ٩ مايو في فج مزالة قد أخذت طابعاً ثورياً تحت راية الإسلام^(٣) » وتظهر العنصرية والدين أيضاً في محاولة

(١) نفس المصدر ص ٦٤ - ٦٥ البيتان من نشيد لابن باديس يخاطب به الشباب يبدأ هكذا :

شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب

وكان هذا النشيد رائجاً بين الوطنيين فعلا وينشدونه في مختلف المناسبات .

(٢) ساراسين ص ١٥ .

(٣) أرون ، ص ١٦٦ .

الفرنسيين ربط ما كان يحدث في الجزائر بما كان يحدث في فلسطين . فقد ألغت الحكومة الفرنسية في باريس اجتماعاً عن فلسطين كان سيتكلم فيه دافيد بن غويون ، وكان ذلك في دعواها منعاً لاصطدام الجزائريين باليهود هذا ما جعل الصحيفة التي روت الخبر تعلن أن القضية الدينية قد أقمحت إقحاماً في المشكل السياسي الحقيقي (١) .

لكن تجمد السياسة الفرنسية وتصلبها في الإصلاح وافتقارها إلى قابلية التغيير قادا أيضاً إلى الحادثة . فقد رفض الفرنسيون الانصياع إلى نواحي بعض قادتهم وإلى ضغوط الجزائريين وإلى بعض حلفائهم في معالجة الموقف في الجزائر قبل الانفجار وكانوا يعتمدون على مبدأ أن العربي لا يحترم إلا القوة ، هو المبدأ الذي استعملوه منذ الاحتلال ونجحوا فيه إلى حد بعيد ، كما نجحوا في إخماد الحركة التي انطلقت يوم ٨ مايو . غير أن جزائر القرن التاسع عشر ليست هي جزائر القرن العشرين . والجزائريون الذين كانوا قبل الحرب الثانية يطالبون بالمساواة أصبحوا بعدها يطالبون بالاستقلال وكانت هناك عوامل كثيرة تساعدهم على ذلك . فهناك أولاً بأسهم من استعداد فرنسا لاستجابة مطالبهم المعتدلة . وهناك ثانياً الوعي الذي انتشر بينهم منذ المؤتمر الإسلامي سنة ١٩٣٦ والذي زادته الحرب والأزمات الاقتصادية والسياسية بلورة واتساعاً ، وهناك ثالثاً ضعف فرنسا السياسي والعسكري ووقوعها تحت طائلة الحلفاء والألمان . وهناك أيضاً دعاية الحرب الثانية . فالخوارج كانت لهم صحفهم وإذاعاتهم وأعوانهم والحلفاء كانت لهم أيضاً تلك الوسائل بالإضافة إلى مبادئ الميثاق الأطلسي التي جعلت الشعوب المستضعفة تطمع إلى أن يوم خلاصها كان قريباً . وبدل أن تعي فرنسا هذا الوضع الجديد وتدعن لرغبات الشعب ، راح حكامها يلوحون بالتهديد والقوة ومعمرها هزوعون بالعربي الجزائري كما لو كانوا في بداية ١٨٣٠ ، واستأسد الجيش

(١) (النيويورك تايمز) ١٢ مايو ١٩٤٥ ص ٤ .

الفرنسى على الجزائريين المدنيين بينما جبن وانهار أمام الجيش الألماني وحتى الجيش الطليانى.

وبدل مواجهة الواقع ، وهو هنا يقظة الجزائريين وتحاذل السياسة الفرنسية ذهب بعض الكتاب يلتمسون السبب فى التدخل الأجنبى . فمنهم من أمهم الألمان والعناصر الفاشيستية ، ومنهم من أمهم فكرة العروبة التى تمثلت فى قيام الجامعة العربية ، بل أن هناك من لوح بالانهمام إلى الحلفاء - وخاصة الأمريكان . ونثبت تقارير فرنسا الرسمية أن الألمان كانوا مباشرة وراء الحادثة .

فلجنة توبير أكدت أن وثائق المحاكم التى حاكمت الجزائريين فى نهاية ١٩٤٠ وسنة ١٩٤١ (عهد فيشى) تشير إلى أن الجزائريين كانوا يقولون « أن فرنسا قد انتهت ، فلا تدفعوا الضرائب إليها ، فنحن ندفع الضرائب للألمان » بالإضافة إلى دعاية الألمان والظليان خلال الحرب ضد فرنسا حينما حاولت إقناع الوطنيين بأنها قد انتهت كقوة مهيمنة على الجزائر . وأثبت توبير أن الجزائريين كانوا يستمعون إلى راديو ألمانيا وإيطاليا فى المقاهى وحتى فى القرى الصغيرة (١) وأعلن المحاكم العام شاطينو أن الحادثة الاكان وراءها « عناصر هتلرية مسامحة » هاجمت السكان فى يوم حفل بعيد النصر (٢) ومن وأى السيدب . كازانيو . كاتب عام الحكومة العامة بالجزائر . أن الألمان قد قاموا بأعداد كل شىء للعملية . فقد قاموا بتكوين عملاء نشيطين بين العدد الكبير من أسرى أهالى شمال أفريقية فى ضواحي باريس وحيث ٦٠,٠٠٠ أسير مسلم ، وكان عدد من هؤلاء قد دخل إلى الجزائر ، بعنوان الحرب . كما قام الألمان بإصدار تعليقات وتوجيهات بين العملاء الذين اختيروا من الأسرى ، ووفروا لذلك الإذاعة ، والصحافة ، والمنشورات (٣) .

(١) أرون ص ١٥٤ .

(٢) (النيويورك تايمز) ١٢ مايو ١٩٤٥ ص ٤ .

(٣) أرون ، ١٥ فى الواقع أن هذه شئنة ديمة لدى الفرنسيين فكل حركة ذاتية جزائرية =

أما النائب الشيوعي ، ا. فاجون ، فقد أعلن في المجلس التأسيسي الفرنسي أن الحادثة بأسرها تعود إلى « مؤامرة فاشستية دبرها عملاء فيشي وهتلر ، و المعروف أن الشيوعيين قد اشتركوا في حركة القمع ضد الجزائريين وكان وزير الطيران كما سبق شيوعياً ، ومع ذلك فإن النائب فاجون يعزو حركة القمع إلى عناصر « مندسة من أنصار عهد فيشي ^(١) » ونادت جريدة (لوهيومانتي) لسان الحزب الشيوعي الفرنسي بتطهير الجيش من العناصر المؤيدة للشركات الكبرى والطابور الخامس » التي تهدف إلى خلق المصاعب أمام الحكومة ^(٢) ويتهم الفرنسيون أيضاً الأمير شكيب أرسلان بأنه كان واقعاً تحت النفوذ الألماني ، وعن طريقه كان الألمان يبثون دعايتهم إلى شمال أفريقية والجزائر خاصة . وكان هذا منذ ما قبل الحرب . ومنذ ١٩٤٠ أقام الألمان مراكز للدعاية في باريس ، وأنشأوا فرعاً إسلامياً ملحقاً بالقيادة العامة كان يضم بعض المتخصصين أمثال الدكتور بريتر . وكل هذه المحاولات كانت تهدف ، وقد نجحت ، في التأثير على الوطنيين في شمال أفريقية ^(٣) .

وإلى جانب الألمان والفاشستيين ، اتهم الفرنسيون الحلفاء أحياناً مباشرة وأحياناً بالتلويح وبناء على هذا فإن الأمريكان كانوا وراء فرحات عباس في مذكرة نهاية ١٩٤٢ ، أنه كان كثير التردد على البعثة الأمريكية بالجزائر بعد ذلك ^(٤) وأنه التقى بالرئيس ووزفالت عند مرور هذا بالجزائر . ومن جهة أخرى فإن عباس كان مقتنعاً بأنه سيحضر مؤتمر سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ ، لتقديم وجهة نظر الجزائر في الحرية والاستقلال ، ومقتنعاً بأن المؤتمر سيوافق على ذلك . لذلك أعلن عباس في خطبة له بمدينة سطيف يوم ٢٩

= اعتادوا نسبتها إلى الألمان والعملاء الأنايب ، انظر الجزء الثاني من الحركة الوطنية انظر أيضاً

(النيويورك تايمز) ٢٤ مايو ١٩٤٥ ص ١٥ .

(١) (النيويورك تايمز) ١٢ يوليو ١٩٤٥ ص ٥ .

(٢) نفس المصدر ١٥ مايو ١٩٤٥ ص ٥ .

(٣) أرون ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٤) سارسين ص ١٨ .

أبريل ١٩٤٥ بأن مؤتمر سان فرانسيسكو سيضمن حرية جميع الشعوب وأن الشعب الجزائري سيكون من بينها ، وقد كان الوطنيون الجزائريون يعتقدون حسب هذا المصدر ، أن الأمر يكان سيفرضون على فرنسا بعد انتصار الحلفاء لإنهاء الاستعمار في الجزائر^(١) أما السيد دوكار ، من النواب الراديكاليين الاشتراكيين ، فقد عرض « بحلفائنا الذين قد يكونوا مسئولين على الحادثة^(٢) » غير أن تأثير الحلفاء في الحقيقة كان غير مباشر ، وما زالت صلة فرحات عباس بالسيد روبرت مورفي غير واضحة - ومثلها صلة عباس بالسيد أوغسطين بيرك . أن تأثير الحلفاء الحقيقي يظهر في المبادئ التي أعلنوها في الميثاق الأطلسي وغيره من وثائق الحرب ، والتي أخذها الجزائريون ، أو على الأقل الأغلبية منهم ، مأخذ الجد . أما ما عدا ذلك فهو مجرد تخمين وتكهن .

وقد صادف وقوع حادثة ٨ مايو قيام الجامعة العربية ، ولاشك أن هذا كان له أثر على نفوس العرب أينما كانوا ، فقد صودرت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى قيام الجامعة العربية على أنه حادث بارز في تاريخ الأدب ، ولعل الذين لم يكونوا سياسيين بالمهنة قد فهموه على أنه يعني وحدة العرب كافة ، وقوة العرب الكبيرة التي لا يقف في طريقها حائل . ومهما يكن من أمر ، فإن قيام الجامعة العربية قد حرك مشاعر كثير من الجزائريين وجعلهم يتوقعون العون المادي بالإضافة إلى العون المعنوي ، وينسب بعض الكتاب إلى (اللجنة العليا لتحرير شمال إفريقيا) بحجيف إذاعتها المنشور بتاريخ ١٢ مايو توقعته فيه الثورة في كامل المغرب العربي . كما أن (المجلس الأعلى للدفاع عن شمال إفريقيا) بالقاهرة وكذلك (أصدقاء فلسطين العربية) ذكرنا بهذه المناسبة على أساس أن لها يداً في الحادثة . ويشير بعضهم أيضاً إلى أن أحداث الجزائر خلال مايو ١٩٤٥ قد يكون لها علاقة بأحداث

(١) أرون ص ١٠٦ بذكر السيد ساراسين ص ١٨ أن الأسلحة التي استعملت كانت إما ألمانية زعت من تونس وإما إنكليزية اشترت أو نسيت في مخازن شمال أفريقيا .
(٢) (النيويورك تايمز) ١٢ يوليو ١٩٣٥ ص ٥ .

سورية في نفس الوقت ، وأنه كانت هناك محاولة منسقة لتفتيت القوى الفرنسية. ويضيف بعضهم أن الوطنيين الجزائريين قد تلقوا مساعدة من أحزاب المغرب وتونس (١) أما الوثائق الفرنسية فقد عزت الحادثة أيضاً إلى « حركة عربية إسلامية » قائمة على الانفصال بين الجزائر وفرنسا (٢) . وسنرى بأن هذا يعني اتهام جمعية العلماء الجزائريين بزعامة هذه الحركة .

ويبدو من كل ما سبق أن الدوافع الخارجية وراء حادثة ٨ مايو ١٩٤٥ كانت غير موجودة تقريباً ، وأنها إذا وجدت كانت غير فعالة وغير مباشرة وكل ما ذكر من أنه تدخل أجنبي كان مجرد تهرب من مواجهة السبب للحقيقي ، وهو أن الحركة الوطنية كانت قد أصبحت قوة متحدية ، وكان على فرنسا في هذه الحالة إما أن تتنازل لها وإما أن تواجهها بالعنف والإرهاب وكان أن اختارت فرنسا الحل الثاني .

والاختيار يعني تحمل مسؤولية ما وقع ، فهل كانت فرنسا مسؤولة عما وقع ؟ وإذا كانت فرنسا مسؤولة فهل كان في استطاعتها أن تفعل غير ما فعلت ؟ إن بعضهم يحمل الفرنسيين المسؤولية لأنهم تركوا الأحزاب السياسية تعمل ضد فرنسا طيبة عقدين ، ولأنهم منحوا الشبان الجزائريين مبادئ الحرية فبدأ هؤلاء بالمطالبة باستقلال الجزائر (٣) . أن الفرنسيين الذين كانوا خلال الحرب الثانية يحاربون الطغاة هم الذين وجهوا بنادقهم وقنابلهم ودباباتهم لتسحق المدنيين الجزائريين الذين ضحى رجالهم لتحرير فرنسا وهزيمة الطغاة ، فتحول عيد النصر ، الذي هو عيدهم أيضاً ، إلى مأساة (٤) . وقد لخصت إحدى الصحف مشاكل فرنسا خلال شهر مايو ١٩٤٥ بما وصفته

(١) أرون من ١٠٦ ، ١٥٧ .

(٢) (النيويورك تايمز) ١٥ مايو ١٩٤٥ ، حسب تقرير اللجنة التي عينها المجلس الاستشاري الفرنسي . انظر أيضاً نفس المصدر ، ٢٤ مايو ١٩٤٥ ص ١٠

(٣) سارسين من ١٨ - ١٩ .

(٤) قافرو ص ٧٦ .

« بالتوتر غير العادي » بعد الحرب في فرنسا التي كانت تعاني « شعوراً قومياً ممزقاً لفرنسا التي تصارع من أجل إعادة صورتها في العالم ، والفوضى التي جاءت نتيجة سقوط نظام قبل أن يكون النظام الجديد مستعداً لأداء مهمته » (١) .

وخلال خمس سنوات تغيرت الإدارة الفرنسية في الجزائر (١٩٤٠ - ١٩٤٥) ست مرات وتغير النظام السياسي أربع مرات . وكان ذلك من علامات ضعف فرنسا في نظر الجزائريين ، بالإضافة إلى أن الحلفاء والألمان معا كان لهم ما يقولون في الشؤون الفرنسية الداخلية والخارجية . وهذا دليل آخر على فقدان للسلطة والنفوذ لدى الفرنسيين حتى في بلادهم ومن جهة أخرى كان الفرنسيون منقسمين على أنفسهم أحزاباً وشيعاً ، وكانوا في الحقيقة في أشد الحاجة إلى الجزائريين بينما هؤلاء لم يكونوا في حاجة إليها . وقد كانت الإدارة الفرنسية أيضاً في حاجة إلى موظفين أكفاء بعد انتقال لجنة فرنسا الحرة والحكومة المؤقتة إلى باريس من الجزائر ، ومن ثم كانت عاجزة عن تتبع ووقف نشاط الوطنيين الجزائريين الذين نجحوا ، نتيجة ضعف الإدارة الفرنسية ، في القيام بحركة مايو (٢) وكان على رأس الإدارة أشخاص يؤمنون بمبدأ الحرية الفردية ومبدأ « دعه يفعل ، دعه يمر » أمثال الحاكم العام شاطينو ورئيس لجنة الشؤون الإسلامية ج - ب بلوك . ولكن ابتداء من أول مايو تخلت الإدارة عن تقاعسها وضعفها وتحركت بقوة لتصنع حداً لنشاط الوطنيين . فقد أرسلت الجيش لحل حزب أصدقاء البيان والبيان والحرية ، واعتقلت في ثلاثة أيام ، من ٣ - ٦ مايو حوالي مائة من المناضلين الجزائريين (عادة هم أعضاء حزب الشعب (٣)) . وبذلك كشفت

(١) (النيويورك تايمز) أول يونيو ١٩٤٥ ص ١٤ .

(٢) أرون ص ١٥٢ - ١٥٣ ، ١٦٢ .

(٣) نفس المصدر ص ١١٢ - ١١٣ .

النقاب عن وجهها المؤلف . أن الإدارة التي دبرت جريمة قتل المفتي كحول سنة ١٩٣٦ هي التي دبرت « جريمة » ٨ مايو ، التي كانت تهدف إلى « تصفية » حزب أصدقاء البيان (١) .

وسواء أكانت الإدارة الفرنسية هي المسؤولة أو المعمرون الرنسيون بالجزائر فالأمر واحد ، ذلك أنه عندما يجد الجدل وتحدد المسؤوليات يصبح الإثنان (الإدارة والمعمرون) شيئاً واحداً هو فرنسا . أما في حالة القوضى أو الغموض فكل منهما يختبئ في الآخر . ومهما يكن الأمر فليس عباس وحده من الجزائريين الذين يتهمون المعمرين بتدبير « الجريمة » فالإبراهيمي الذي رأس العلماء بعد ابن باديس يقول « في يوم انتهاء الحرب دبر المعمرون مذبحه ٨ مايو سنة ١٩٤٥ .. وكانت قسنطينة مسرح الحوادث الدامية الفظيعة التي ارتكبتها عصابات المعمرون (كذا) مع الأهالي الآمنين .. الحوادث التي دبرها الاستعمار وأهله » (٢) .

اعتبر الجنرال كاتز والمعمرين الفرنسيين مضحين تضحية كبيرة بقبولهم إصلاحات سنة ١٩٤٤ . ولاحظ أنهم كانوا في أعمالهم غير راضين عنها . وكان صادقاً في الملاحظة الأخيرة لأن المعمرين الذين منعوا حركة الأمير خالد ومشروع فيوليت لم يقبلوا بإصلاحات مارس ١٩٤٤ . لذلك لانستغرب أن يكثر حديث المعمرين عن ثورة الوطنيين وتمردهم وإمكانية حدوث مذبحه منذ هذه الإصلاحات . فاتهام المعمرين « بتدبير » المذبحه ليس نخالياً من الصحة . ذلك أنهم أرغموا على قبول مبدأ الإصلاحات المذكورة ولكنهم في أعماقهم وفي تصرفاتهم كانوا ضدها . ولذلك حاولوا منع تطبيقها (بعد الحرب طبعاً) بأي ثمن . وتمشياً مع هذا الخط قاموا بحملة ضغط على الإدارة متهمين الوطنيين بالتخطيط لثورة ترمى الفرنسيين في البحر ، وكانوا بالخصوص

(١) عباس ، من ١٥٤ .

(٢) الابراهيمى ، حديث إلى (المصور) المصرية كما جاء في بحث السيدة مارى نجم

(الابراهيمى في حياته) مخطوط .

ضد حزب الشعب الجزائري وضد المنظمة الجديدة ، وهي حزب اصدقاء البيان والحرية ، ولما كان الأول منحلارسمياً فقد طالب المعمرون بحل الحزب الجديد متهمين إياه بأنه ضم عناصر ثورية من حزب الشعب المنحل ، بالإضافة إلى أن المعمرين كانوا ضد النخبة التي كسبت من إصلاحات مارس ١٩٤٤ والتي ستصبح منافسة لهم في المجالس المحلية والفرنسية لوطبقت الإصلاحات فعلا . لذلك سعى المعمرون إلى حمل الإدارة الفرنسية على حل حزب اصدقاء البيان أيضاً .

ومنذ ٢٤ أبريل ١٩٤٥ ، ذهب وفد مكون من ستة نواب فرنسيين إلى والى قسنطينة (الذي تدخل سطييف في نطاقه) وقدموا له رسالة باسم المعمرين كانوا قد صاغوها بعد اجتماع خاص . وقد وصف له النواب حالة الجزائر منذ ١٩٣٩ وطلبوا منه إعلام السلطات لكي تتخذ لإجراءات مناسبة لحفظ السلام والنظام . ومما جاء في وصف الحالة العامة أن الجزائريين قد أصبحوا معاندين ومهاجمين وأنهم أصبحوا يقولون أنهم « سيقيمون وحدهم في بلاد أجدادهم » وأنهم يعلنون عن الاستقلال الذي تضمنه البيان الصادر سنة ١٩٤٣ وفي كل مكان أصبح المعمرون يعيشون في جو غير آمن ، وأن الشوارع تعج بالمتظاهرين ، رغم منع السلطات لذلك ، وأن المتظاهرين ينادون علانية بأن « الجزائر أرض عربية » وأن كل هذه العلامات تشير إلى « إمكانية أحداث خطيرة » قد تحدث غداً وتهدد حياة الفرنسيين الذين يعيشون في أماكن معزولة وبعيدة حيث تروج تجارة الأساحة منذ ثلاث سنوات . فاذا أضيف هذا الوضع إلى سوء الأحوال الزراعية التي عانت منها الجزائر منذ سنوات فإن الوضع الحال قد يؤدي إلى عواقب وخيمة ، ذلك أن الجزائريين العاملين في المزارع الفرنسية قد بدأوا فعلا يتركون أعمالهم . وأن هذا الوضع الخطير يفرض اتخاذ إجراءات عاجلة منعاً « لأحداث لا تحمد عقبها » وأن « السلام يجب تأمينه بجميع الوسائل التي تملكها السلطات الفرنسية . » ومن الموقعين على هذه الرسالة الآتية أسماؤهم : قاليه ، ديرو ، كوزان ، لافي ، فورنييه :

وكان الأخيران الأول عن قلمه والثاني عن سطيف (١).

واستمرت هذه الحملة أيضاً عشية الحوادث . فرئيس اتحادية شيوخ بلديات المعمرين ، السيد أوبو ، اعترف في عدة مناسبات بأن الفوضى ستنتشر قريباً وأن حادثة ستقع لاحتمال تضطر الجنرال ديغول إلى إلغاء إصلاحات مارس ١٩٤٤ ، كما أن والي قسنطينة اعترف للدكتور سعدان (من حزب أصدقاء البيان والحرية) بأن « بعض الاضطرابات ستقع وأن حزباً كبيراً سيصدر بشأنه قرار حل » (٢) .

ودور المعمرين في حادثة ٨ مايو أكده تقرير السيد تيكسية وزير الداخلية بعد الحادثة مباشرة . فقد قال عنهم بأنهم كانوا يرجون اغتنام الفرصة لمنع إنجاز الإصلاحات التي كان أعلن عنها ديغول ، سنة ١٩٤٤ (٣) واغتنام الفرصة الذي أشار إليه وزير الداخلية وصفه عباس في الواقع بشيء من التفصيل . فقد قال بأن المعمرين نظموا أنفسهم في (ميايشيا) مطاردة العرب كما فعل الدوق ديريفيغو والجنرال سانطارنو (كلاهما من قواد الاحتلال في بداية أمره) وتولوا بأنفسهم محاكمة الجزائريين وتنفيذ الإعدام فيهم . كما شهد بذلك تقرير توبر ، وكان الجنرال دوفال والعقيد بورديلة وفرقة اللتيف الأجنبية وطوابير الجنود السينديقالين تذبج النساء والأطفال . وكان المعمرون قد أعلنوا « ساعة الإرهاب » لوقف الإصلاحات وإعدام الثوار في ذلك زعيم حزب الأصدقاء فرحات عباس ، وإقالة الحاكم العام شاطينو تعيين حاكم عام آخر بدله من المعمرين أنفسهم . وكانت صحيفة (ليكو

(١) ساراسين ص ٢٠٣ - ٢٠٦ وكيه تص الرسالة التي نقل عنها أيضاً أرون ص ١١٠ - ١١١ وكذلك توينبي (مدخل ١٩٣٩ - ١٩٤٦) ص ٤٢٥ - ٤٢٦ .

(٢) عباس ، ص ١٥٣ ، ونوشي ، ١٤٠ ، ويذكر المؤلف الأخير أن أبو الكبر والشيوعي فاجون هما اللذان أخيراً في المجلس التشريعي الفرنسي عما فاه به السيد أوبو انظر كذلك فافر ص ٧٤ .

(٣) (النيويورك تايمز) ١٢ يوليو ، ١٩٤٥ ، ص ٥ .

دالجي) وبعض المنشورات هي التي تعكس هذا الاتجاه لدى المعمرين^(١). وعندما اجتمع المجلس التشريعي الفرنسي في خريف ١٩٤٥ وقف نواب المعمرين يؤكدون أن حادثة ٨ مايو كانت مؤامرة ضد السياسة الفرنسية. وذلك ما أكده السيد بول كرتولي نائب قسنطينة عندما قال أن الحادثة كانت ثورة معدة بعناية وموجهة بدقة ضد السيادة الفرنسية ووافقه زميله باسكال موسلي نائب وهران عندما قال بأن الثورة لم تكن فقط في سطيف وقاله بل كانت ستقع بالقرب من وهران أيضاً ولكنها اكتشفت في مهدها. وكانت هذه الثورة ستكون شاملة للجزائر كلها^(٢).

أما دور الشيوعيين فما يزال غير واضح. وتذكر المصادر المعاصرة أنه كان في الحكومة الفرنسية ساعة وقوع الحادثة وزيران: أحدهما موريس تورييز الذي كان نائب رئيس الوزراء والذي كان زعيم الحزب لمدة غير قصيرة والثاني شارل تيون وزير الطيران. وتذكر بعض المصادر أيضاً أن الشيوعيين قد نظموا أيضاً (ميليشيا) ضد الثوار، وأن الخصومة بين الشيوعيين والوطنيين يرجع تاريخها إلى هذه الواقعة^(٣). وإذا حكمنا عليهم من خلال صحيفة الحزب الشيوعي الفرنسي (لوهيوماني) فإننا نجد تصف حزب حزب الشعب الجزائري (الذي كان منحلاً رسمياً) بأنه يمثل الطابور الخامس، وهي تعني بذلك أنه عميل للألمان والفاشستيين وبقايا عهد فيشي^(٤). والمعروف أن رئيس فرع الحزب الشيوعي قد قتل خلال الحادثة في سسيف

لكن موقف الشيوعيين يجب أن يدرس أيضاً من خلال إصلاحات مارس ١٩٤٤ فهم قد أعلنوا أنهم يعتبرونها خطوة إلى الأمام ترضى جميع

(١) عباس، ص ١٥٦-١٥٧ وبناء عليه أن ضحايا الفرنسيين كانوا ١٠٢ بيتاً ضحايا الجزائريين كانوا عشرات آلاف. انظر أيضاً أرون، ص ١٤٨، ١٤٩.

(٢) (النيويورك تايمز)، في ١٢ يوليو ١٩٤٥، ص ٥ ولعل النائب يقصد بعبارة بالقرب من وهران بلدة تلمسان موطن السيد مصالي الحاج رئيس حزب الشعب الجزائري المنحل.

(٣) فافرو، ص ٧٦.

(٤) (النيويورك تايمز) ٢ يونيو ١٩٤٥، ص ٨.

الديموقراطيين^(١) بينما الوطنيون (من فرحات عباس إلى العلماء وحزب الشعب) قد رفضوها كما مر بنا . ولكن المعلقين يذكرون أن موقف الشيوعيين عندئذ كان قائماً على خطة انتخابية فقط . فقد أيدوا الإصلاحات لأنها تمنح مليوناً ونصفاً من الجزائريين حق التصويت ولذلك فاز الشيوعيون بمقعدين عندهما جرت الانتخابات التشريعية خلال أكتوبر سنة ١٩٤٥ في الوقت الذي كان الوطنيون في السجون وأمام المحاكم ، وكان شعار الذي رفعه الشيوعيون لكسب أصوات الجزائريين عندئذ هو إصدار العفو العام^(٢) وقد اتهم أحد الشيوعيين الفرنسيين في الجزائر حزب الشعب بأنه كان وراءحادثة ٨ مايو وحمله مسئوليتها فهو (الحزب) الذي نظم مظاهرات في الأسبوع الأول من هذا الشهر للمطالبة بتحرير مصالى والإعلان عن وجود فرق مساحة تقف عند الجسور والعمارات العامة والضيعات^(٣) .

وهذا يعني أن الوطنيين هم المسئولون عما جرى في ٨ مايو ١٩٤٥ ، لكننا لاحظنا أن الجزائريين قد اكتفوا حتى الآن باتهام المعمرين والاستعمار الفرنسي والسلطات الإدارية بتدبير الجريمة أو المذبحة . ولم يكتب زعماء الجزائر ولم تكشف وثائق أحزابهم ومنظماتهم ما يدل على خطة وضعت للقيام بثورة في ربيع ١٩٤٥ ضد فرنسا . حقاً إن الحديث يدور الآن ، بعد نجاح ثورة نوفمبر ، عن دور بعض المسئولين الشباب في حزب الشعب على الحادثة ، وتشير الأحاديث حتى إلى أسماء بعض الأحياء الذين فجعوا الثورة قبل أوانها إما لعدم انضباطهم وإما لأن اكتشاف الفرنسيين لجزء من الخطة قد أفسد على الوطنيين تنفيذ بقيتها . فانفلات الزمام وضاع الخيط

(١) جوليان ، ص ٢٩٨ .

(٢) ساراسين ، ١٢٨ - ١٣٠ - يذكر هذا المرجع أن تكتيك الشيوعيين كان يقوم لي أنهم مناضلون ضد ألمانيا ومعادون لفرنسا في الشؤون الداخلية ، ولذلك طالبوا بالحقوق للجزائريين دون الاستقلال .

(٣) نوشي ، ص ١٤١ .

من يد صاحبه . وتشير الأحاديث أيضاً إلى أسماء أشخاص اختفوا او هربوا بعد ذلك . بل أن منهم من تمكن من الفرار بخارج الجزائر . ولكن هذا حديث الخالس وليس مستخرجاً من الوثائق . فما تزال وثائق الوطنيين بكفاء لا تجيب على هذه القضية . ولعل فشل الثورة لم يشجع أحداً على تحمل مسؤولية ما حدث لأن العواقب ستكون سيئة على من كان السبب في إفشلها . ولو نجحت الثورة لكثرت المدعون لزعامتها واحتضانها كما وقع لثورة أول نوفمبر .

ومهما يكن من شيء فإن الوثائق الفرنسية تؤكد مسؤولية الوطنيين في الموضوع . بعضها يهتمهم بالانخراط لثورة عامة وبعضها بالقيام بثورة محدودة . وهناك من الفرنسيين من يورط كل زعماء الحركة الوطنية ؟ مصالى والإبراهيمي وعباس (ومنهم من يتحدث فقط عن مجموعة من الشباب المثقفين المقتنعين بالفكرة الوطنية . وتشير التقارير عن الفكرة الأولى إلى أنه منذ إبريل ١٩٤٥ توجه عسكريان جزائريان إلى مدينة الجزائر بفرض إعداد « خطة عامة لثورة شاملة .. تقوم على أعمال التخريب للسكة الحديدية

ونحيط البرق والهاتف ، ومراكز الدرك والشرطة . كما كانت مهمتها تشمل تكوين فرق الصاعقة وقوات حرب العصابات وتنظيم حملة ضد المحتلين والإدارة ، وتهديد المتعاونين من الجزائريين مع الفرنسيين وإقامة صندوق للمساعدات » (١) وكان هذا بعد زيارة فرحات عباس والبشير الإبراهيمي لمصالى في سجنه بقصر الشلالة - لتنسيق الجهود . وكانت الزيارة بتاريخ ١٩ إبريل غير أن رد فعل الإدارة الفرنسية على ذلك كان نقل مصالى من قصر الشلالة إلى المنيعية ثم برازفيل واعتقال ثلاثين شخصاً من قادة الحركة الوطنية (٢) . فكان للسلطات الفرنسية شعرت أو وجدت دليلاً على أن شيئاً ما كان يعد في الخفاء ضد فرنسا في الجزائر ، فقامت بتك الإجراءات الوقائية .

(١) أرون ، ص ١٠٧ .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٦١ نقلاً عن كازانيو كاتب عام الحكومة العامة بالجزائر

ولكن هل كان التخطيط شاملا لجميع الجزائر ؟ أن الحادثة لم تقتصر على سطيف وقلمة ونواحيهما ، بل لم تعم ولاية قسنطينة وحدها . فهناك مؤامرة « اكتشفت في سعيدة بالجنوب الغربي ، وهناك أحداث جرت في البلدية وشرشال والبويرة . وهجمت الفرق ، حسب بعض الكتاب ، من مناطق الأوراس وجرجرة . ومن ثمة كانت الخطة شاملة . فقد انتشرت أيضاً الدعاية في جميع أنحاء الجزائر بأن الثورة قد أعلنت وأن حكومة وطنية قد شكلت . وأن الجهاد قد أعلن أيضاً . وقد أشرفنا سابقا إلى أن نواب المعمرون أكدوا أن الثورة كانت مخططة بدقة وأنها كانت عامة . غير أن الذي منع من تنفيذها كما كان مقرراً هو حركة الجيش الفرنسي والشرطة التي أعطيت لها التعليمات بضرورة وضع حد للثورة قبل انتشارها . ولذلك ولدت محدودة في المكان والزمان ، ومن جهة أخرى اضطرب الوطنيون بسبب تأخير الحلفاء لإعلان يوم النصر . وقد اختار الوطنيون هذا اليوم بالخصوص لسببين :

١ - أن السلطات الفرنسية ستكون منشغلة بالاحتفالات .

٢ - أنه لصعوبة الاتصالات في تفجير ثورة عامة في نقط عديدة ترك للإذاعة والصحافة الفرنسية نفسها أن تعلن عن وقوع الثورة (١) .

وبناء على ذلك فالوطنيون جميعا مسؤولون ، ولكن الاختلاف في الدرجة فوزير الداخلية الفرنسي السيد ادريان نيكييه . أعلن أن التحقيق قاده إلى الاعتقاد بأن الثورة كانت « بدون جدال » من عمل حزب أصدقاء البيان والحرية وفروع من حزب الشعب الجزائري غير الشرعي ، فأعضاء هذين الجزيرين كانوا يقومون بانتظام بنشاط ضد فرنسا وممثليها (٢) ويقرأ أحد الكتاب بأن دور حزب الشعب في الحادثة لم يكن فعالا . حقا إن بعض رجاله كانوا مسلحين ولكنهم كانوا تحت إمرة حزب أصدقاء البيان والحرية . لم

(١) نفس المصدر ، ص ١١٧ ، ١٥٩ - ١٥١ ، وكذلك ساراسين ، ص ١١ ، ١٣ ؛

(٢) (النيويورك تايمز) ٢ يوليو ، ١٩٤٥ ، ص ٤ .

يستطيع حزب الشعب أن يلعب بدور الرئيسي في هذا الوقت لأن تدخل الجيش الفرنسي منعه من ذلك^(١) .

أما لجنة توير فتلوم أيضاً جمعية العلماء على دورها في الحادثة ، ولكنه دور الظاهر غير مباشر . فالعلماء كانوا على صلة بالحركة الإسلامية خارج الجزائر ، كما كانوا على صلة وطيدة مع الدوائر الوطنية في مصر . وكانت دعايتهم لامتختلف عن دعاية حزب أصدقاء البيان والحرية يبثونها في مدارسهم وينشرونها في أناشيدهم ومنشوراتهم وحفلاتهم ومحاضراتهم وقد بلغ من تأثيرهم أن كان التلاميذ الجزائريون يخرجون من المدارس الفرنسية ويدخلون مدارس العلماء ورغم ذلك حسب تقريرهم للجنة ، لم تدخل السلطات الفرنسية لوضع حد لنشاطهم^(٢) وقد كان الابراهيمى رئيس العلماء في هذا الوقت من المعتقلين^(٣) ، ويذكر السيد فرحات عباس أن أعضاء حزب أصدقاء البيان والحرية قد ظلوا هادئين أيام الحوادث ، كما أن الفلاحين وسكان المدن لم يشتركوا . وعلى الجملة فان الشعب الجزائرى ليس له دور فيما حدث من اضطراب وفوضى^(٤) . ولكن هذا لاينفى وجود تنظيم على مستوى القيادة كما ادعت المصادر الفرنسية .

كتب البشير الابراهيمى عن حادثة ٨ مايو ١٩٤٥ ما يلى : « لوأن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور .. ثم كتب فى آخره هذا الفصل الخزى بعنوان مذابح أسطيف وقالمه وخراطة لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله »^(٥) . إن هذا قد يكون فيه شىء من المبالغة ولكنه على كل حال يعبر عن فظاعة الحادثة . والواقع أن ظروف الحادثة وحقائقها مازالت مجهولة وستكشف الأيام

(١) ساراسين ، ص ١٠٢-١٠٣ .

(٢) أرون ، ص ١٦٣-١٦٤ ، عن تقرير لجنة توير .

(٣) الابراهيمى ، حديث إلى (المصور) المصرية .

(٤) عباس ص ١٥٥-١٥٦ ، انظر أيضاً أرون ص ١٤٢-١٤٨ .

(٥) الابراهيمى ، حديث إلى (المصور) المصرية .

عن أسرار كثيرة حولها . وقد صدق من قال بصددتها بأن « هناك بعض النواحي الغامضة في الثورة من المحتمل أن لاتعرف أبداً »^(١) ورغم أن هذا الكلام كتب سنة ١٩٤٧ فما يزال الغموض يحيط بالحادثة . وتعتقد أنه سيظل إلى وقت بعيد . وفي سنة ١٩٥٧ ، اعترف الجنرال توبرير الذي قاد سنة ١٩٤٥ لجنة التحقيق في الحادثة بأن « التمعع الدموي للاضطرابات كان غاطة كبيرة .. فالنزاع الحالي (يعني ثورة نوفمبر ١٩٥٤) قد ولد جزئياً من هذا التمعع الأعمى »^(٢) وروى أحد الكتاب من أفواه بعض قادة ثورة نوفمبر أنهم يعتقدون أن حادثة ٨ مايو قادت إلى ثورة ١٩٥٤^(٣) وهذا يكاد يكون محل إجماع الجزائر بين اليوم أيضاً .

وقد جاءت الكتابات الفرنسية عن الحادثة مشوشة وغير منصفة ومتناقضة كما لاحظنا . فالكتابات غير الرسمية كانت تعطي وجهة نظر حزبية أو مذهبية . فالشيوعيون إتهموا الرجعية والوطنية والفاشيستية والإقطاع . والليبراليون إتهموا الشيوعية والاشتراكية والتعصب الديني . والأحزاب الأخرى إتهمت بعضها البعض أو حملت الأحزاب مسؤولية ما حدث . والمعمرين ومن على شاكرتهم نحو باللائمة على الوطنيين الثوريين الذين أرادوا في زعمهم رمي الفرنسيين في البحر . وبذلك ضاعت الحقيقة وسط التعصب المذهبي وسياسة المصالح الانتخابية . ولا تكاد تخرج الوثائق الرسمية المعروفة لدينا حتى الآن عن تحميل الجزائريين مسؤولية ما حدث ، ومن ثمة فهي غير منصفة أيضاً .

أما الوثائق الأجنبية فقد نقلت عن الفرنسيين ، ولكن أصحابها إشتكوا كما لاحظنا من أن الفرنسيين لقوا الموضوع في طي الكتمان واحتكروا أخبار الحادثة لأنفسهم ، ولعل لدى بعض الأجانب وثائق هامة لم تعرف بعد .

(١) كينث كامبل ، مراسل (النيويورك تايمز) ٤ مايو ١٩٤٧ ص ٢٩ .

(٢) نقله أرون ص ١٤٥ - ١٤٨ .

(٣) فافرو ، ص ٧٦ .

ولانعتقد أن الوثائق الجزائرية ستظهر قريباً أيضاً ، لأن كثيراً من الأحياء كانوا موجودين وقتها ، ولهم في الحادثة دور سلبي أو إيجابي . ولدينا بعض الكتابات الوطنية لا تخرج كما عرفنا أيضاً عن تحميل الفرنسيين تبعة قتل « ما يقارب ستين ألفاً في يوم فرح العالم بإنهاء الحرب ، خرجوا يشاركون مشاركة المتفرج عزلاً مستضعفين ، فلقى ذلك العديد حتوفهم على غرة بمكيده مدبرة ... » كما يقول الإبراهيمي (١) .

وهكذا إنتهت حادثة ٨ مايو في أيام قليلة ، ولكن عواقبها لم تنته حتى على تعاقب السنين . لقد استعمل الفرنسيون جميع الأسلحة الحديثة والفتاكة للقضاء على ما اعتقدوا أنه ثورة عامة منظمة ، وإذا صدقنا الرواية الأخرى للقضاء على الحركة الوطنية الصاعدة المتمثلة في حزب أصدقاء البيان والحرية . ولكمهم بذلك حفرُوا هوة سحيقة بين الجزائر وفرنسا . إن الذين امتدحوا الجيش الفرنسي وأعوانه (الدوك ، اللفيف الأجنبي ، ميليشيا المعمرين) على مهارته وفعاليتها أثناء تلك الحادثة ، قد عضوا فيما بعد الأنامل من الندم على ما فعل هذا الجيش وأعوانه ، ولكن بعد فوات الأوان .

(١) الإبراهيمي ، حديث إلى (المصور) المصرية .

ملاحق الكتاب

ملحق رقم (١)

مطالب المؤتمر الإسلامى الجزائرى

جوان (يونيو) ١٩٣٦ م

فى السابع من شهر جوان (يونيو) ١٩٣٦ إنعقد فى مدينة الجزائر المؤتمر الإسلامى الجزائرى الذى كان أول تجمع من نوعه فى البلاد وقد إنتهى بالمطالب الآتية التى رفعها وفد عن المؤتمر إلى حكومة الجهة الشعبية بباريس .
وفى اى نص المطالب مأخوذا من (الشهاب) عدد جويلية (يوليو) ١٩٣٦ ، وهو عدد خاص بالمؤتمر ، ص ٢٣٦ . ٢٣٧ .

أولا : إلغاء سائر القوانين الاستثنائية التى لا تنطبق إلا على المسلمين .

ثانياً : إلحاق الجزائر بفرنسا رأساً ، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية ، ومجلس النواب المالية ، ونظام البلديات المختلطة .

ثالثاً : المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية . مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الإسلامى ، وتحرير هذا القانون .

— فصل الدين عن الدولة بصفة تامة ، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه .

— إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسه تأسيساً صحيحاً .

— إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليتمكن بواسطتها القيام بأموار المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها .

— إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية ، وإلغاء اعتبارها لغة أجنبية .

— الحرية التامة في تعلم اللغة العربية . وحرية القول للصحافة العربية ٥

رابعا : الإصلاحات الاجتماعية : التعليم الإجبارى للبنين والبنات —
الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجبارى ٥

— جعل التعليم مشتركا بين المسلمين والأوربيين :

— الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات ، وفي معاهد
الإغاثة : كالمطاعم الشعبية . وإنشاء خزينة خاصة للعاملين من العمال ،

خامسا : الإصلاحات الإقتصادية : تساوى الأجر إذا تساوى العمل —
تساوى الرتبة إذا تساوت الكفاءة ، توزيع إعانات الميزانية الجزائية للفلاحة
والصناعة والتجارة والاحتراف على الجميع وعلى مقتضى الاحتياج دون
تمييز بين الأجناس .

— تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ، ومراكز لتعليم الفلاحين .

— الإقلاع عن إنتزاع ملكية الأرض ٥

— توزيع الأراضى الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال .

— إلغاء قانون الغاب .

سادسا : مطالب سياسية — إعلان العقو السياسى العمومى — توحيد
هيئة الناخبين فى سائر الإنتخابات — إعطاء الحق لكل ناخب فى ترشيح
نفسه — النيابة فى مجلس الأمة .

ملحق رقم (٢)

خطبة مصالى الحاج في المؤتمر الإسلامى الجزائرى

أغسطس ١٩٣٦

فيما يلى أغلب وأهم الفقرات الواردة في خطبة السيد مصالى الحاج رئيس
نجم شمال أفريقية والمدير السيامى لجريدة الأمة ، وهى الخطبة التى ألقاها
في الملعب البلدى بالعاصمة غداة عودة وفد المؤتمر الإسلامى من باريس ،
واجتماع الناس للاستماع إلى تقرير الوفد بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٣٦ . والملاحظ
أن كل الخطاب كان بالفرنسية ما عدا الفقرة الافتتاحية .

سادنى ، إخوانى ،

باسم نجم شمال أفريقية أحييكم تحية الأخوة وأحمل إليكم تضامن
٢٠٠,٠٠٠ شمالى إفريقى يقيمون في فرنسا . واحتراما للغتنا الوطنية ، اللغة
العربية ، التى كلنا نعز بها ونعجب بها ، وأيضا تقديراً لنبل هذا الشعب
الجزائرى الشجاع الكريم ، فقد أردت أن أعبر أمامكم ، بعد نفى دام إثني
عشر سنة ، بلغنى الأم . . .

إخوانى :

باسم نجم شمال أفريقية قدمت للمشاركة في هذا الإجتماع الكبير ،
لكى أشرك منظمنا في هذه المظاهرة الضخمة . وأن نجم شمال أفريقية مشهور
لديكم لذلك فأننى في غنى عن الحديث إليكم عن نشاطه وكفاحه الذى
قاده منذ عشر سنوات دفاعا عن مصالح الشعب الجزائرى . ومع ذلك فانى
سأعتم هذه الفرصة التى اجتمعتم فيها بكثرة ، بل بالآلاف ، لكى أذكر

لكم بعض التفاصيل عن الدور الذي لعبه ، ومن الواجب على أن أقول بأن
المعركة كانت صعبة ومريرة .

وتحت حكومات من أكثر الحكومات رجعية ، وفي الوقت الذي كان
فيه كل الناس في بلادنا صامتين ، وتحت حكم استثنائي ، كان نجم شمال
أفريقية هو الوحيد الذي تجرأ على رفع الصوت للاحتجاج ضد كل سوء
إستعمال للسلطة ، والظلم والإجحاف ، وليقول أمام العالم أن الجزائر لم
تمت ، وأنها بارادة أبنائها تريد أن تعيش حرة وسعيدة . وهذه الجراءة هي
التي جرت على مناضلي النجم المشاق التي لا مثيل لها كما جرت عليهم أكثر
أنواع الحقد عنصرية ...

لقد صدرت ضدنا أحكام بالسجن لمدة سنوات ، مع التفريرم بآلاف
الفرنكات . وقد عرفنا النفي والتهمج ، ولم يسلم أحد خلال هذا الكفاح ..
وحتى اليوم ، وتحت حكومة الجبهة الشعبية مازلنا نتعرض لسلسلة من
الإجراءات الخاصة والقوانين الاستثنائية ، في قلب باريس . وهي لإجراءات
وقوانين لا تستعمل إلا ضدنا نحن فقط ...

ومن أجل هذا إنهمونا أكثر من مرة بكوننا شيوعيين ، ووهابيين ،
وعملاء ألمانيا ، وعملاء موسكو ، وغيرهما من البلدان . ونحن نقول لكم
بأننا لم نكن عملاء لا لهؤلاء ولا لأولئك ، لأننا كنا ومازلنا وسنظل دائماً
عملاء وخدمة للشعب الجزائري . لقد عزمنا على تحمل كل التضحيات من
أجل أن تكون الجزائر حرة ومزدهرة ومتعلمة .

ونخبركم بأننا أيضاً كنا في وزارة الداخلية وأنا قدمنا إلى السيد راوول
أوبو نائب كاتب الدولة ، قائمتين بالمطالب لإحداها تخص الجزائريين
المقيمين في فرنسا والأخرى تخص الشعب الجزائري . ونخبركم أيضاً بأننا

علمنا وسررنا بأنعقاد المؤتمر (الإسلامى) الذى انعقد فى بداية جوان بالعاصمة الجزائرية وقد أيدناه رغم أننا لاحظنا عليه الضعف والتسرع .

ومنذ وصول الوفد الجزائرى (إلى باريس) المنبثق عن المؤتمر سارعنا إلى تحيته والاتصال به وتبادل الآراء معه حول مشكل بلادنا . ورغم موافقتنا وتأييدنا بل وتهنئتنا لمنظمى المؤتمر ، الذى سيكون نقطة تحول فى تاريخ الجزائر ، فأنا نقول لكم بصراحة بأنه يجب علينا اليوم أن نقدم لكم توضيحات نراها ضرورية . حقاً إننا نوافق على المطالب التى قدمت إلى حكومة الجبهة الشعبية ، وإننا سنؤيدها بكل قوانا حتى نراها منجزة ..

وهنا التزم باسم منظمى وأمام الشيخ الجليل ابن باديس أن أعمل كل ما فى وسعى لتأييد هذه المطالب ولخدمة القضية النبيلة التى ندافع عنها جميعاً . لكننا نقول صراحة وبشكل لا يقبل التراجع بأننا نتبرأ من ميثاق المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا وبخصوص التمثيل البرلمانى .

والواقع أن بلادنا اليوم ملحقة بفرنسا إدارياً وهى تابعة لسلطتها المركزية ولكن هذا الإلحاق كان نتيجة غزو فظيع ، تلاه إحتلال عسكري يقوم اليوم على الفيلق التاسع عشر من الجيش . لكن الشعب لم يوافق عليه أبداً . أما الإلحاق الذى نص عليه ميثاق المطالب فهو مطلوب إرادياً باسم مؤتمر يقولون عنه أنه يمثل إجماع الشعب الجزائرى . ومن ثمة فهناك فرق أساسى بين إلحاق لبلادنا حصل رغم إرادتنا وإلحاق إرادى مقبول عن طيب خاطر فى المؤتمر الذى انعقد فى السابع من جوان بالجزائر العاصمة . (وهو المؤتمر الذى .. فى ثلاث ساعات فقط) . إننا أيضاً أبناء الشعب الجزائرى ولن نقبل أبداً أن تكون بلادنا ملحقة ببلاد أخرى رغم إرادتها . فنحن لا نستطيع مهما كانت الظروف ، أن نراهن على المستقبل الذى هو أمل الحرية الوطنية للشعب الجزائرى .

إن هذا المستقبل يخص الجيل الصاعد ، فهو وحده الذى يملك الحق فى تقرير مصيره وقدره . ونحن أيضاً ضد التمثيل البرلماني لأسباب عديدة . أننا نؤيد إلغاء الوفود المالية ، ومنصب الحاكم العام ، ونقف مع إنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز بالعنصر أو بالدين .

أن هذا البرلمان الوطني الجزائري الذى يتكون فى عين المكان سيعمل تحت مراقبة الشعب مباشرة ومن أجل الشعب . ونحن نعتقد ، من جهتنا ، بأن هذه هى الوسيلة الوحيدة التى تسمح للشعب الجزائري أن يعبر عن نفسه بحرية وبصراحة بعيداً عن كل الضغوط والمناورات الإدارية ...

مصالى الحاج

رئيس نجم شمال أفريقية والمدير السياسي

لجريدة (الأمة)

ملحق رقم (٣)

مذكرة الجزائريين إلى الحلفاء

ديسمبر ١٩٤٢

[بعد نزول الحلفاء في الجزائر ٨ نوفمبر ١٩٤٢ ، تقدم ممثلوا المسلمين الجزائريين إلى الحلفاء - بما فيهم فرنسا - بهذه المذكرة التي كتبت في العشرين من شهر ديسمبر ١٩٤٢]،

أن ممثلي المسلمين الجزائريين ، شعوراً منهم بالأحداث الخطيرة التي تشهدها بلادهم منذ ٨ نوفمبر ١٩٤٢ ، يتقدمون إلى السلطات المسؤولة بالمذكرة التالية :

أن الحرب ، بعد أن قلبت وجه كل القارات وضربت فرنسا التي هي شعلة الحضارة والثقافة ، ضربة قاضية ، تمتد اليوم إلى الجزائر .

فاذا كانت هذه الحرب ، كما قال رئيس الولايات المتحدة ، حرب تحرير للشعوب والأفراد بدون تمييز لا بالعنصر ولا بالدين ، فإن المسلمين الجزائريين ينضمون بكل قوتهم وبكل تضحياتهم إلى هذا الصراع التحريري . وهم بذلك يضمّنون التحرير السياسي لأنفسهم كما يضمّنون تحرير فرنسا في نفس الوقت .

لكن من المفيد أن نذكر بأن السكان الذين يمثلونهم هم في الواقع مجرّدون من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون في هذه البلاد رغم التضحيات التي بذلوها والوعود الرسمية والعينية التي أعطيت لهم في عدة مناسبات .

لذلك فهم يطالبون ، قبل دعوة جماهير المسلمين للمشاركة في أى مجهود للحرب ، بانعقاد ندوة تجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين لكل المنظمات الإسلامية . والهدف من هذه الندوة هو وضع دستور سياسى واقتصادى واجتماعى للمسلمين الجزائريين .

والواقع أن الشرط الوحيد الكفيل بإعطاء المسلمين في هذه البلاد الشعور العميق بواجباتهم الراهنة هو دستور قائم على العدل الاجتماعى (١) .

(كتب في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٢ م ، بدون توقعات)

(١) المصدر : ترجمناه عن النص الذى أورده بول ساراسين ، (الأزمة الجزائرية) ، باريس ١٩٤٩ ، ص ١٧٤ .

ملحق رقم (٤)

بيان الشعب الجزائري ، فبراير ١٩٤٣ م

(فيما يلي ترجمة لفاتحة وخاتمة البيان الجزائري ، وهو الوثيقة التي قدمها باسم الشعب الجزائري مجموعة من النواب الجزائريين إلى سلطات الحلفاء بالجزائر ، بما فيها السلطات الفرنسية ، بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٤٣ م ، ولطول البيان إكتفينا بالمقدمة التي تصور الظروف التي صنع فيها البيان والخاتمة التي اشتملت على مطالب النواب ، وقد احتفظنا بالتوقيعات للأهمية التاريخية) .

منذ ٨ نوفمبر ١٩٤٢ م والجزائر تعيش تحت إحتلال القوات الأنكلو-أمريكية . إن هذا الإحتلال الذي عزل المستعمرة (الجزائر) عن فرنسا قد أحدث في وسط فرنسي الجزائر سباقاً حقيقياً إلى السلطة . فكل فريق منهم : جمهوريون ، وديغوليون ، وملكيون ، وإسرائيليون ، يحاول من جهته أن يبذل جهده في التعاون مع الحلفاء وكل منهم يسعى إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة .

وأمام هذا المهرج فإن كل أحد يبدو متجاهلاً حتى وجود ثمانى ملايين ونصف من الأهالى . ولكن الجزائر المسلمة ، رغم أنها غير مبالية بذلك التنافس ، تظل يقظة وحذرة من أجل مصيرها .

واليوم فإن ممثلى هذه الجزائر ، استجابة منهم للرغبة الإجتماعية لشعبهم ، لا يمكنهم التخلي عن الواجب وهو طرح مشكل مصيرهم .

فاذا تحقق هذا ، فإنهم لا يتنكرون للثقافة الفرنسية والتربية التي تلقوها والتي بقيت عزيزة عليهم . على العكس فإنهم : ارتقاء من الثراء المعنوى

والروحي لفرنسا ومن تقاليد^١ الحرية للشعب الفرنسي ، يجدون القوة
والمبررات لحركتهم الحالية .

وشعوراً من هولاء الممثلين بمسئولياتهم أمام الله ، فانهم يعبرون هنا
بإخلاص وأمانة عن آمال العميقة لكل الشعب الجزائري المسلم :

إن هذا البيان يعتبر أكثر من عريضة دفاع ، إنه في الواقع شهادة للتاريخ
وعمد إيمان .

* * *

... فعلينا إذن أن نبحث خارج أخطاء الماضي وخارج التعابير البالية
عن الحل المعقول الذي يضع حداً نهائياً لهذا النزاع الطويل .

إننا في شمال أفريقية على أبواب أوروبا ، وأن العالم المتحضر يتفرج على
هذا المشهد المشوش وهو ممارسة استعمار على جنس أبيض صاحب حضارة
شهير ، ينتمي إلى أجناس البحر الأبيض المتوسط ، وله قابلية للتطور وقد
أظهر رغبة صادقة في التقدم .

إن هذا الاستعمار لا يمكن أن يكون له ، سياسياً ومعنوياً ، مبدأ آخر
غير وجود مجتمعين متباينين كل منهما غريب عن الآخر . فرفضه الصريح
أو الممنوع لإعطاء الجزائريين المسلمين حق الإدماج في المجتمع الفرنسي ، قد
أفضل كل أنصار سياسة الإدماج التي تقدم بها الأهالي . وهذه السياسة قد
أصبحت اليوم في عين الجميع كواقع مستحيل المنال والة خطيرة في يد
الاستعمار .

لقد إنتهى الزمن الذي كان فيه المسلم الجزائري لا يطلب سوى أن يكون
جزائرياً مسلماً . فنجد إلغاء قرار كرميو خاصة فان الجنسية الجزائرية والمواطنة

الجزائرية هما اللتان تمنحان المسلم الجزائري الأمن الأوفر لكونه جزائرياً مسلماً وتعطيان وضوحاً وحلاً أكثر منطقية لمشاكل تطوره وتحرره .

أما من الناحية الاقتصادية فإن هذا الاستعمار قد أظهر عجزه عن تحسين الأوضاع وحل المشاكل الكبرى التي خلقها هو . وهكذا فإن الجزائر لو أديرت إدارة محكمة وسيرت تسييراً متقناً وجهازاً تجهيزاً جيداً ، لكان في استطاعتها أن توفر العيش لعشرين مليون نسمة على الأقل في حالة رخاء ، وأن تجعلهم في حالة رخاء وسلام إجتماعي . ولكن ما دامت أسيرة نظام استعماري فهي لا تستطيع أن توفر العيش ولا أن تعلم ولا أن تكسي ولا أن تسكن ولا أن تجد العلاج حتى لنصف سكانها الحاليين .

وأن تجهيز الجزائر الحالي ، الذي يكفي فقط لتأمين رفاهية طبقة لا تمثل سوى ثمن مجموع السكان ، سيظل سطحيّاً ومهزلة إذا لم يكن للجزائر حكومة نابعة من الشعب وتعمل لصالح الشعب . إن الحقيقة التاريخية تكمن هناك ولا يمكن أن تكون في غير ذلك .

لقد أعطى الرئيس روزفيلت في تصريحه باسم الحلفاء ، الضمان بأن حقوق كل الشعوب ، صغيرة كانت أم كبيرة ، ستحترم في منظمة العالم الجديد .

وانطلاقاً من هذا التصريح ، وتفادياً لكل سوء تفاهم ، ونفياً لجميع الأطماع والنوايا السيئة التي قد تنجم غداً ، فإن الشعب الجزائري يطالب منذ الآن بما يلي :

(أ) إستنكار الاستعمار وتصفيته ، بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق واستغلال شعب الشعب آخر . إن هذا الاستعمار ليس سوى شكل جماعي للرق الفردي في العصور الوسطى . ومن جهة أخرى فهو أحد الأسباب الرئيسية للمنافسات والمنازعات بين الدول الكبرى .

(ب) تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع البلدان ، صغيرة كانت أو كبيرة

(ج) منح الجزائر دستوراً خاصاً بها يضمن :

١ - الحرية والمساواة المطلقتين لجميع سكانها بدون تمييز بالعنصر أو بالدين .

٢ - إنهاء الملكية الإقطاعية بتطبيق إصلاح زراعى كبير ، وتأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من العمال والفلاحين .

٣ - الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية .

٤ - حرية الصحافة وحق الإجتماع .

٥ - التعليم المجانى والإجبارى لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً .

٦ - حرية الديانة لجميع السكان والعمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة لجميع الأديان .

(د) المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين فى حكومة بلادهم ،

مثملاً فعلت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وكما فعل الجنرال

كاترو فى سورية ، وحكومة المارشال بيتان والألمان فى تونس .

وهذه الحكومة هى وحدها التى تستطيع أن تشرك ، فى جو من

الوحدة المعنوية الكاملة ، الشعب الجزائرى فى الصراع المشترك .

(هـ) إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمساجين السياسيين ، مهما

كان الحزب الذى ينتمون إليه .

إن ضمان وإنجاز هذه النقطة الخمس سيضمنان الإنضمام الكامل والمخلص

للجزائر المسلمة إلى الصراع من أجل إنتصار الحق والحرية .

فهو تمر (أنفا) . بالرغم من أنه انعقد على أرض شمال أفريقية ، ظل

صامتاً حول مشكلة الاستعمار . وأن الشعب الجزائري ، تأثر بذلك بعمق ،
والقول بأن علينا أولاً أن نحارب لم يحقق بالنسبة لسلام سنة ١٩١٨ م سوى
خيبة الآمال . إن هذا القول لا يمكنه أن يرضى أحداً . وأن هناك شعوباً
مثل شعبنا قاست تضحيات جسيمة ، قد وجدت نفسها في نهاية الحرب
العظمى مجبرة على تقديم تضحيات أخرى عسيرة ، دون أن تحصل حتى على
تلك الحرية التي ذهب أطفالها ضحيتها . إن الشعب الجزائري الذي يعرف
جيداً مصير الوعود المعطاة خلال الحرب ، يرغب أن يرى مستقبله مأموناً
بإنجازات واضحة وفورية .

والشعب الجزائري يقبل بكل التضحيات، إذا قبلت السلطات المسئولة
بجزئته .

كتب بمدينة الجزائر ، في ١٠ فبراير ١٩٤٣ م

(التوقيعات) :

الدكتور أ . تامزالي ، مستشار عام ، ورئيس القسم القبائلي في المجالس
المالية .

أحمد غرسى ، مستشار عام ، ونائب مالي .

طالب عبد السلام ، مستشار عام ، ونائب مالي .

الدكتور ابن جلول ، مستشار عام ، ونائب مالي .

مارك على بن علال ، مستشار عام ، ونائب مالي .

شونف عدة ، نائب مالي .

غراب معمر ، نائب مالي .

حاج حسن باشتارزى ، مستشار ونائب مالي .

عبد القادر السائح ، مستشار عام ، ورئيس القسم العربي في المجالس

المالية .

- أ. عباسة ، مستشار عام ونائب مالي .
 محفوظ ابن تونس ، نائب مالي .
 شريف سنسان ، مستشار وطني .
 محمد خيار ، مستشار بلدي ، ونائب مالي .
 ب. ابن شيحة ، نائب مالي ومستشار وطني .
 أ. بن علي الشريف ، نائب مالي .
 شريف بن حبيلس ، نائب مالي .
 أ. أورايح ، مستشار عام ، ونائب مالي .
 تامزالي خليل ، نائب مالي .
 ريني فضيل ،
 تامزالي علاوة ،
 الدكتور الأخضرى ، مستشار عام ، ونائب مالي .
 فرحات عباس ، مستشار عام ، ونائب مالي .

(ملاحظة : حرو (أ) في بداية الاسم مترجم عن ٨ اللاتيني الذي قد يكون أصلا ألفا مثل أحمد ، وقد يكون في الأصل عينا مثل علي) .
 (١) المصدر : نول ساراسين (الأزمة الجزائرية) ، باريس ١٩٤٩ ، ص ١٧٦ -

ملحق رقم (٥)

قانون منح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين

(مارس ١٩٤٤)

[فيما يلي ترجمة لنص القانون المؤرخ به ٧ مارس ١٩٤٤ ، الذي أعلنت فيه اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول منح بعض الجزائريين حق المواطنة الفرنسية . وهو مترجم عن الإنكليزية من نشرة (فرنسا الحرة) التي كانت تصدره اللجنة المذكورة ، ج ٥ ، عدد ٦ الموافق ١٥ مارس سنة ١٩٤٤] .

المادة الأولى : سيتمتع الفرنسيون المسلمون في الجزائر بجميع الحقوق وسيكون عليهم الواجبات التي للفرنسيين غير المسلمين . وكل الوظائف الرسمية ، سواء كانت مدنية أو عسكرية ، ستكون مفتوحة لهم .

المادة الثانية : سيطبق القانون بدون تمييز بين الفرنسيين المسلمين والفرنسيين غير المسلمين . وكل المواد القانونية المستعملة ضد الفرنسيين المسلمين تعتبر ملغاة على أن الفرنسيين المسلمين الذين لم يعلنوا صراحة عن إرادتهم في الدخول تحت القاعدة العامة للقانون الفرنسي سيظلون خاضعين لأحكام القانون الإسلامي والعادات البربرية في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية وحقوق الملكية .

المادة الثالثة : إن الآتين سنعتبرون مواطنين فرنسيين ويوضعون على نفس سجل المصوتين غير المسلمين من المواطنين الذكور البالغين ٢١ سنة أو أكثر وهم : قدماء المحاربين ، وحملة إحدى الدرجات الآتية :

دبلوم التعليم العالى ، باكالوريا التعليم الثانوى ، الأهلية العليا ، الأهلية

الإبتدائية ، أهلية الدراسات الإبتدائية العليا ، شهادة الدراسات الثانوية -
شهادة التخرج من المدرسة الوطنية الكبرى ، أو من مدرسة وطنية لتعليم المهني
سواء كانت صناعية أو فلاحية أو تجارية ، وشهادة اللغة العربية والبربرية .

الموظفون المدنيون أو المتصرفون الذين توظفهم الدولة ، والولايات
والبلديات ، أو المصالح العامة المعتمدة .

الحائزون على مناصب دائمة بمقتضى تنظييات سيحدها القانون فيما بعد .

أعضاء الغرف التجارية والفلاحية ، والباشاغوات ، والأغوات ، والقياد
الذين تولوا وظائفهم ثلاث سنوات على الأقل ولم يكونوا قد عزلوا منها

الأشخاص المنتخبون . أو الذين كانوا قد انتخبوا كنواب في المجالس
المالية ، أو مستشارين بلديين في البلديات كاملة الصلاحيات ، أو رؤساء
للجماعة .

أعضاء النظام الوطني للنجون دونور ، وأصحاب نظام التحرير ، وحملة
الميدالية العسكرية ، وحملة ميدالية العمل ، وأعضاء مجالس اتحاد العمال في
الاتحادات العمالية تأسيساً شرعياً بعد أن يكونوا قد مضى عليهم في وظيفتهم
ثلاث سنوات .

أعضاء مجالس التوفيق والوكلاء الشرعيون .

أعضاء المجالس الإدارية لعمال وفلاحي (لاسيب) - الجمعية الأهلية
للمصالح العام - وأعضاء اللجان الفرعية لعمال وفلاحي (لاسيب) .

المادة الرابعة : وسيؤذن لفرنسيين مسلمين آخرين بالحصول على
المواطنة الفرنسية . وسيحدد المجلس الوطني التأسيسي الطريقة التي يحصل
بها هذا التغيير . وابتداء من هذا التاريخ فإن الفرنسيين المسلمين من هذا

الصف ٩ وهم الذكور البالغون ٢١ سنة أو أكثر ، سيتمتعون بمواد قانون ٩
١٩١٩ ، وسيوضعون في قائمة الدائرة الانتخابية التي تنتخب الخاصين
للمجالس البلدية والمجالس العامة والمجالس المالية حسبما نص عليه القانون
المذكور آنفا . وسيكون هؤلاء النواب في المجالس العامة والمجالس المالية
بنسبة الخمسين من مجموع عدد أعضاء هذه المجالس . أما في المجالس البلدية
فسيكون أيضا بنسبة الخمسين ، باستثناء الحالات التي لا تصل فيها النسبة بين
السكان المسلمين الفرنسيين ومجموع السكان إلى هذا العدد . وفي هذه الحالة
فإنهم سيكونون بنسبة حجم السكان المسلمين .

المادة الخامسة : للفرنسيين الحق في المجالس الجزائية بدون تمييز ومهما
كانت الدائرة الانتخابية التي ينتمون إليها ، ولا يخضعون إلا للشروط
العادية .

المادة السادسة : ستظل القوانين المعمول بها بخصوص سكان (وادي)
مزاب وسكان المناطق الصحراوية المعروفة بهذا الاسم ، سارية المفعول .

المادة السابعة : ستصدر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني مرسوما يحدد
طرق تطبيق هذا القانون .

الجزائر ٨ مارس ١٩٤٤ م .

مصادر الكتاب

المصادر والمراجع

- أولا : الوثائق والنشرات والأطروحات :
- أحاديث شخصية مع البشير الإبراهيمي ، ونعيم النعيمي ، وعلى بن سعد ، من الأموات ، والباقون مازالوا أحياء .
 - (نشرة أعمال المؤتمر الرابع لطلبة مسلمي شمال أفريقية بفرنسا) ، تونس سنة ١٩٣٤ م .
 - (الجزائر في نصف قرن) تقرير سري طويل أعدته مصالح الاستخبارات الفرنسية بالجزائر ، يناير سنة ١٩٥٤ م .
 - نشرة جمعية الطلبة المسلمين بفرنسا لسنة ١٩٣١ م - ١٩٣٢ م .
 - (حياة بانون أكلي) حديث رواه للسيد قنانش ، يقع في ١٤ صفحة على الآلة الراقنة . والسيد بانون أكلي كان من الأعضاء البارزين في نجم أفريقية الشمالية .
 - (خطبة مصالي الحاج) في أغسطس سنة ١٩٣٦ . وثيقة مرقونة في أربع صفحات بالفرنسية ، عند السيد قنانش .
 - روسينيول ب . (الأحزاب السياسية الإسلامية الجزائرية إلى سنة ١٩٥٤ م) ، أطروحة في القانون ، باريس ١٩٦٢ م .
 - (النشرة الداخلية لجامعة الكشافة الإسلامية الجزائرية) ، العدد الأول ، سبتمبر سنة ١٩٤٦ م .
 - زوزو ، عبد الحميد (دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية) ، أطروحة في التاريخ أعدها الطالب تحت إشرافي ، كلية الآداب ، جامعة الجزائر سنة ١٩٧٥ م .

— كولو ، كلود ، دراسة بعنوان (نجم شمال أفريقية) ، مخطوط مرقون
عند السيد قنانش .

— (نشرة المؤتمر الثاني لطلبة مسلمي شمال أفريقية بفرنسا) ، الجزائر
سنة ١٩٣٢ ، طبع تونس .

— نجم ، ماري (الإبراهيمي في حياته) ، أطروحة دبلوم لم تناقش بعد .
فيها بالخصوص حديث الإبراهيمي لخلجة (المصور) المصرية بعنوان « من أنا ؟ »
— مجل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، قسنطينة سنة ١٩٣٥ .

— (مذكرة سرية عن نجم شمال أفريقية) أعدتها ولاية وهران في ٣١
أغسطس سنة ١٩٣٦ ، مرقونة ، عند السيد قنانش .

— هالبيرن ، ما نفر يد (الفرنسيون في الجزائر سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٧) ،
بحث غير منشور لدى مدرسة الدراسات المعمقة الدولية ، سنة ١٩٤٨ —
(بأمريكا) .

— (فرنسا الحرة) — بالإنكليزية — الأجزاء الآتية : ج ٢ عدد ١١
(أول ديسمبر ١٩٤٢) ج ٣ عدد ٥ أول مارس ١٩٤٣ ، ج ٣ عدد ٦
(١٥ مارس ١٩٤٣) ، ج ٥ عدد ١ (أول يناير ١٩٤٤) ، ج ٥ عدد ٣
(أول فبراير ١٩٤٤) ج ٥ عدد ٨ (١٥ أبريل ١٩٤٤) .

ثانياً — الكتب

- Abbas, Farhat, *la nuit coloniale*, Paris, 1962
- Aboulker, Marcel, *Alger et ses complots*, Paris, 1945
- Alfassi, Allal, *The Independence Movements in Arab North Africa* Washington, 1954
- Aron, Robert et Al, *Les origines de la guerre d'Algérie*, Paris, 1962
- Barbour, Nevill, *A Survey of North West Africa*; London; 1959
- Catroux (General), *Dans la bataille de méditerranée (1940-1944)*, Paris, 1949
- Clark; K. *Algeria in turmoil*, New York, 1959
- Favrod, Charles-Henri, *La révolution Algérienne*, Paris, 1959
- Gillespie, Jean, *Algeria rebellion and revolution*, New York, 1960
- Gosset Pierre R. *Conspiracy in Algeria (1942 — 1943)*, New York, 1945.
- Gontor, Jagues R. *Algeria and France (1930 — 1963)* Indiana, 1965.
- Jeanson, C. *L'Algérie hors loi*, Paris 1955.
- Julien Ch. André *L'Afrique du Nord en marche*, Paris 1952
- Kaddache, Mahfoud, *La vie politique à Alger 1919 — 1939*, Alger 1970.
- Le Tourneau, Roger *Evolution politique de l'Afrique du Nord musulman, 1920 1961*, Paris 1962.
- Liebesny, Herbert, J. *The government of French North Africa*; Philadelphia, 1943
- Martin, Claude, *Historie de l'Algérie française 1930 — 1962*, Paris 1963.
- Merad, Ali *Le réformisme musulman en Algérie (1925 — 1940)* Paris, 1967.
- Murphy, Robert, *Diplomat Among Warriors*, New York; 1964.
- Nouschi, André *La naissance du nationalisme Algérien (1914 — 1954)*, Paris 1962.
- Sarrasin, Paul-Emile, *La crise Algérienne*, Paris, 1949.

- Trouchet, André L'Armistice de 1940 et l'Afrique du Nord, Paris, 1961 ?
- U.S. Departement of state, foreign relations of the United States, II, Europe 1942 Washington, 1962.
- Viclette, Maurice; L'Algérie vivra-t-elle ?, Paris, 1931.
- Weygand (General), Mémoires, rappelé au service, Paris, 1950.

ثالث — المقالات

- Banda, Michael «Marxism and the Algerian révolution», labour review, London, March - April, 1958.
- Barbour, Nevill «Variations of arab national feeling in french North Africa» The middle east journal (Summer, 1954).
- Brown, Carl Leon, «The Islamic reformist movement in North Africa» The journal of modern African Studies (March, 1964).
- Bousguet, G.H. «Les elites gouvernantes en Afrique du Nord depuis la conquête française» Die Welt des islams, vol. 3 1954.
- Cahnman, Werner «France in Algeria, a problem of cultural contact» the review of politics (July, 1945).
- Eyre - Crowe Sybill, «Algeria» the asiatic review (Aprl 1943).
- Gottmann, Jean «Nature and men in french north Africa» the yale review (march, 1943).
- Gottmann, Jean «Economic problems of french North Africa» the geographical review.. (April, 1943).
- Halpern, Manfred «recent books on moslem - french relations in Algeria», the middle east journal (April, 1949).
- Halpern, Manfred «The Algerian uprising of 1945» the middle East journal (April, 1948).
- Jaray, Gabriel - Louis, «La politique indigène en Algérie» mercurie de France, (novembre 1, 1938).
- Johnson, Douglas «Alfgeria : some problems of modern history», the journal of African history, vol, V, No 2, 1964.
- Knight, M.M. «The Algerian revolt : some underlying factors» the middle east journal (Autumn, 1959).

- Lapie, P.O. «The new colonial policy of France» foreign affairs (October, 1944).
- Mckay, Vernon «France's future in North Africa» the Middle East journal, (July, 1948).
- Machefer, Phippe, «Autour du problème Algérien en 1936-1938: la doctrine Algérienne du P.S.F. : le P.S.F. et le projet Blum - June, 1963).
- Mynard, John A. F. «Racial problems in Algeria» social research, vol. 10 (February, 1943).
- Montagne, Robert «French policy in North Africa and in Syria» International affairs (March, 1937).
- Montagne, Robert «Où va l'Algérie ? » politique étrangère (August, 1945).
- Montagne, Robert, «Evolution in Algeria», International affairs (January, 1947).
- Murray, John, R.N. «Good - bye to Algeria» Backwoods Magazine (March, 1948).
- Richemont, F. de «l'Islam et la nationalité française» revue politique et parlementaire (October 10, 1937).
- «Reform or revolt» new statesmen and nations (January 29, 1944).
- «Les ulemas Algériens réformistes» la nouvelle revue française d'outre mer No. 7-8 (July, 1955).
- Wysner, Gloria M. «Jews and Moslems in Algeria», the Moslem world (October, 1943).



رابعاً — جرائد ومجلات

- أفريقية الفرنسية ، أعداد من سنوات : ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ،
١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .
- الأيكونوميست ، ٢٨ — ١١ — ١٩٤٢ .
- البرلمان الحزائري ، العدد ٢ ، ٣ جوان (يونيو) ١٩٣٩ .
- التايمز (البريطانية) ، أعداد من سنوات : ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ،
١٩٣٥ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ .
- التلميذ (مجلة) ، أعداد من سنوات ١٩٣١ — ١٩٣٣ .
- لوطان ، ٧ — ١ — ١٩٣٧ .
- النيويورك تايمز ، أعداد من سنوات : ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ،
١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ .
- الشهاب ، أعداد من سنوات : ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٦ ،
١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .
- الشعب ، العدد ٢ ، ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ .

محتويات الكتاب

الصفحة

٥	مقدمة الطبعة الثانية
٧	مقدمة الطبعة الأولى
١٣	الفصل الأول : مشاريع فرنسا في الجزائر
٣٧	الفصل الثاني : التوتر الاجتماعي
٦١	الفصل الثالث : جماعة النخبة وهيئة النواب
٨٧	الفصل الرابع : جمعية العلماء وجمعية الطلبة
١٢٣	الفصل الخامس : نجم أفريقيا الشمالية وحزب الشعب الجزائري
١٥٩	الفصل السادس : المؤتمر الإسلامي الجزائري
١٨٢	الفصل السابع : الجزائر والحرب الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٢
		الفصل الثامن : الجزائر بين الحلفاء ولجنة فرنسا الحرة
٢٠٣	١٩٤٢ - ١٩٤٥
٢٣٩	الفصل التاسع : حادثة ٨ مايو ١٩٤٥
٢٧٥	ملاحق الكتاب :
		ملحق رقم (١) مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري جوان ،
٢٧٧	يونيو ١٩٣٦
		ملحق رقم (٢) خطبة مصالى الحاج في المؤتمر الإسلامي الجزائري
٢٧٩	أغسطس ١٩٣٦
٢٨٣	ملحق رقم (٣) مذكرة الجزائريين إلى الحلفاء ، ديسمبر ١٩٤٢

الصفحة

- ملحق رقم (٤) بيان الشعب الجزائري ، فبراير ١٩٤٣ ... ٢٨٥
ملحق رقم (٥) قانون منح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين ،
ومارس ١٩٤٤ ... ٢٩١
مصادر الكتاب : ... ٢٩٥
أولا : الوثائق والنشرات والأطروحات ... ٢٩٧
ثانيا : الكتب .. ٢٩٩
ثالثا : المقالات ... ٣٠٠
رابعا : جرائد ومجلات ... ٣٠٢
الفهرس ... ٣٠٣

كل الآراء الواردة بهذا الكتاب تعبر عن رأى المؤلف
ولا تحمل بالضرورة وجهة نظر المعهد أو أى جهة أخرى
يرتبط بها المؤلف .

رقم الايداع ١٩٧٧/٥٢٩٧
الرقم الدولى ٠ - ١٠ - ٧٢٨٧ - ٩٧٧

دار « نافع » للطباعة ت : ٩٠٠١١٨



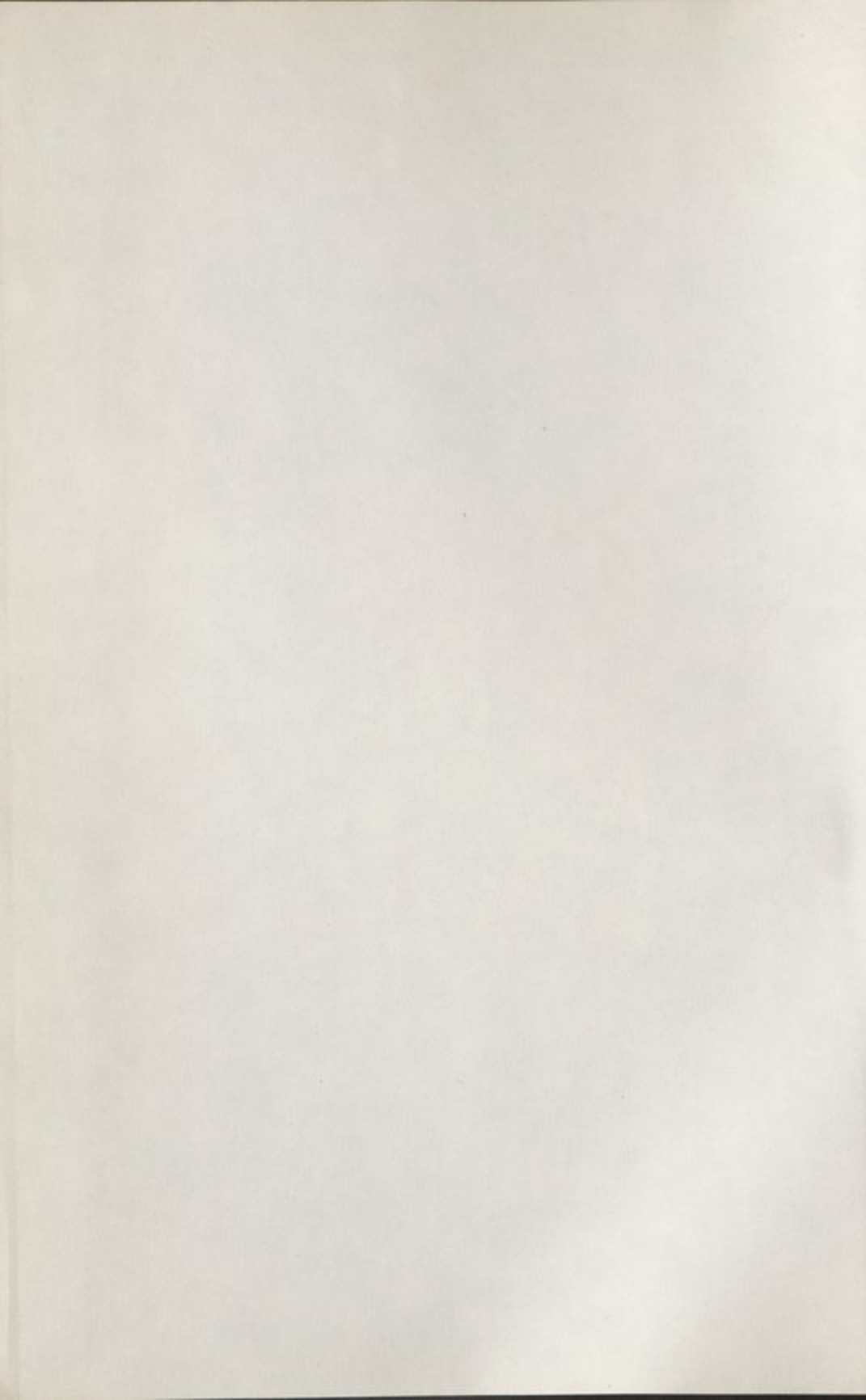
سعر البيع في الخارج

٧,٥ دولار امريكى

سعر البيع في جمهورية مصر العربية

مليم جنييه
٣, —

بخلاف مصاريف الشحن





Princeton University Libr



32101 073529016